

جاسم محمد

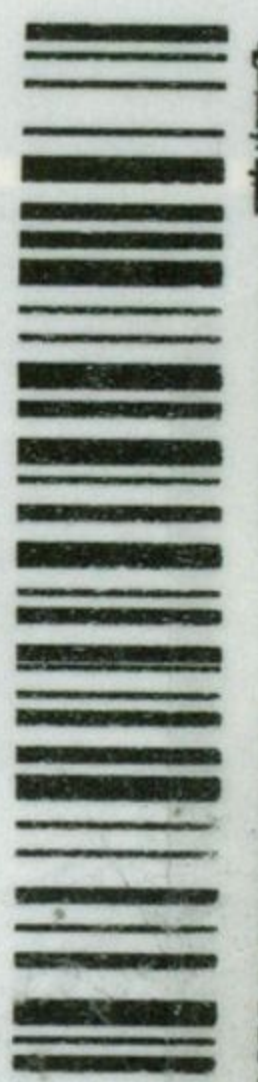


كافحة الإرهاب

الاستراتيجيات والسياسات

مواجهة المقاتلين الأجانب والدعاية "الجهادية"

1508995



Bibliotheca Alexandrina



المكتب العربي للمعارف

إهداء ٢٠١٦

جاسم محمد

مكافحة الإرهاب
الاستراتيجيات والسياسات
مواجهة المقاتلين الأجانب والدعاية "الجهادية"

جاسم محمد

الناشر
المكتب العربي للمعارف

عنوان الكتاب : مكافحة الإرهاب - الاستراتيجيات والسياسات
اسم المؤلف : جاسم محمد
تصميم الغلاف : موفق

جميع حقوق الطبع والنشر
محفوظة للناشر

الناشر
المكتب العربي للمعارف

26 شارع حسين خضر من شارع عبد العزيز فهمي

ميدان هليوبوليس - مصر الجديدة - القاهرة

تليفون/ فاكس: 01283322273-26423110

بريد إلكتروني: Malghaly@yahoo.com

الطبعة الأولى 2016

رقم الإيداع : 2016/19740

الترقيم الدولي : I. S. B. N. 978-977-276-920-9

جميع حقوق الطبع والتوزيع مملوكة
لِلناشر ويحظر النقل أو الترجمة أو
الاقتباس من هذا الكتاب في أي شكل
كان جزئيا كان أو كليا بدون إذن خطي
من الناشر، وهذه الحقوق محفوظة
بالنسبة إلى كل الدول العربية. وقد
اتخذت كافة إجراءات التسجيل والحماية
في العالم العربي بموجب الاتفاقيات
الدولية لحماية الحقوق الفنية والأدبية.

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة، طيب الله ثراه، وتغمده برحمته الواسعة.

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
7	تعريف بالكاتب
9	الفصل الأول المقاتلون الأجانب
12	مسؤولية الغرب القانونية بتدفق "الجهاديين"
41	بريطانيا: "الجهاديون — الإخوان" ينشطون على أراضيها
97	سبل مكافحة الإرهاب الجديدة في أوروبا ثغرات استخبارية في أوروبا
96	المقاتلون الأجانب الذئاب المنفردة باتت خطر يهدد أوروبا والغرب
99	نماذج من الخلايا المنفردة
125	الجمعيات الإسلامية في أوروبا وعولمة "الجهاد" لماذا المقاتلين الأوروبيون في سوريا؟
132	الجهاد الأنثوي عند داعش والجماعات "الجهادية"
137	جهاد النكاح
162	جماعة الإخوان ونشاطها في ألمانيا
169	"جهاد" العائلات من كازاخستان إلى سوريا ! آسيا الوسطى وهجرة "الجهاد" عند "الدولة الإسلامية"
184	ردع الإرهاب استخباريا إجراءات مكافحة الإرهاب
199	صناعة "الجهاديين" داخل السجون شبكات "جهادية" وعمليات تدار من داخل السجون
206	فشل استراتيجيه أوباما في مكافحة الإرهاب

	استراتيجيه أوباما الناعمة لحماية الأمن القومي
215	نظرية تجفيف منابع الإرهاب مواجهة الإرهاب في المنطقة
228	قوارب اللاجئين تفتح ثغرة في جدار أوروبا
232	مواجهة الإرهاب فكريا شرعنة مواجهة "الإرهاب" في العراق وسوريا
239	الفصل الثاني ثقافة داعش الدموية
248	شبكة لوجستية وملاذات لترحيل الأطفال الانتحاريين
268	واشنطن: تراجع سجلها بمكافحة الإرهاب
273	"الدولة الإسلامية" والبعد الإعلامي إعلام "الدولة الإسلامية" والاستقطاب
282	"الدعاية الجهادية" عاملا مهما في الاستقطاب هل تحول "داعش" إلى ثقافة مجتمعية؟
293	الفصل الثالث قوانين وسياسات جديدة لمكافحة الإرهاب
329	قصة نائب مع داعش
337	سياسات توافقية واستخبارية مع داعش
243	أمريكا تنفض يدها من الشرق الأوسط
247	الدولة "الإسلامية" خرجت من تحت سراديب الاستخبارات داعش الوجه الآخر لمشروع القرن والبديل لمشروع الإخوان
358	تركيا: قادة عسكريون يقاتلون إلى جانب داعش الجيش التركي وعناصر داعش علاقات تفاهم

تعريف بالكاتب

باحث عراقي، مقيم في ألمانيا، متخصص في مكافحة الإرهاب والاستخبارات: الجماعات "الجهادية" المتطرفة في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا، القاعدة، داعش، الإخوان، أنظمة وأحزاب إسلامية سياسية، واليمين المتطرف، وقضايا اللاجئين في أوروبا. باحث في شبكة رؤية الإماراتية الإخبارية، ومدير المركز الأوروبي العربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وزميل زائر في بعض مراكز الدراسات. حاصل على شهادات عليا في الأدب الانكليزي عام 1980، وفي العلوم الاستخبارية، والإعلام والترجمة. خبرة عملية مؤسسية عشرون عاما، دبلوماسي عراقي سابق. مؤلف كتاب "صناعة الإرهاب والإرهاب السياسي" في العراق واليمن وأفغانستان إصدار 2012، وكتاب "داعش والجهاديين الجدد" إصدار 2013، عن دار الياقوت – عمان. وكتاب (داعش، إعلان الدولة الإسلامية والصراع على البيعة) إصدار عام 2014، عن دار نشر وتوزيع المكتب العربي للمعارف – القاهرة.

تنشر دراساته بعض وسائل الإعلام الدولية والعربية: شبكة رؤية الإخبارية، ووسائل إعلام شبه حكومية، وبعض الصحف والمجلات المطبوعة، والالكترونية الدولية في لندن. وتستضيفه أيضا بعض القنوات الفضائية العربية، والدولية. ويشترك بتعاون علمي مع مجموعة باحثين وخبراء متخصصين في الأمن والاستخبارات والدفاع من أجل تبادل المشورة، و يرتبط بعلاقات مع عدد من مراكز الدراسات المتخصصة في الجماعات "الجهادية" والأمن ومكافحة الإرهاب. دراساته تعتمد أساس البحث العلمي الأكاديمي دون أي تدعيم من أي طرف من أطراف البحث والنزاع. الكاتب

يتابع عن قرب جميع مايصدر من قوانين وسياسات من دول أوروبا ومن
المفوضية الأوروبية في بروكسل، وما تعقد من اجتماعات، ومؤتمرات في
مجال الأمن ومكافحة الإرهاب.

الفصل الأول

المقاتلون الأجانب

تعريف الإرهاب

احتل موضوع تعريف الإرهاب الدولي اهتماما واسعا خاصة من قبل المنظمات الأممية والإقليمية بهدف توصيف وتعريف الإرهاب، لذا بات من الصعب حصول إجماع على تعريف واحد. وقد تبني مجلس الأمن الدولي عام 2004 تعريفا ربما هو الأكثر قبولا وهو: عبارة عن أعمال جرمية يُقصد منها حالة من ترويع الرأي العام، وإرهاب مجموعة من الأشخاص لتحقيق أغراض سياسية وهي في كل الظروف غير مبررة بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية والفلسفية والعقائدية والإثنية والدينية التي دُفعت إليها.

مكافحة الإرهاب أو مجابهة الإرهاب

أما تعريف مكافحة الإرهاب أو مجابهة الإرهاب هي الأنشطة والتقنيات والاستراتيجيات التي تستخدمه الحكومات باستخدام مؤسسات الأمن والدفاع ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة الإرهاب عسكريا، وهو الإجراء السريع أو إصلاحيا من خلال حزمة إجراءات اقتصادية منها تتعلق بالتنمية والقضاء على البطالة أو فكريا بالمناسبة وهو المعالجة الحقيقية للإرهاب. بعض النظريات تدعم فكرة اتباع سياسات كبح ظهور الإرهاب في موطنه قبل أن يظهر، وهنا تظهر أهمية السياسات الناجحة بفرض القانون وعدم ترك فراغ السلطة بمفهومها المؤسساتي الديمقراطي.

ولعل القرار الثالث الدولي الذي أصدره مجلس الأمن تحت الرقم 1566 في 2004/10/8 يشكل مفصلاً رئيساً أو ركناً أساسياً من النظام العالمي لمكافحة الإرهاب. وبذلك فإن بنود هذا القرار كافة ملزمة لدول العالم قاطبة من دون أن يحق لأي منها أن يتحفظ أو تتردد أو تتقاعس عن التنفيذ. و أهم ما يميّز هذا القرار أنه أورد تعريفاً للإرهاب الدولي. وهذا التعريف ملزم للمجتمع الدولي بكامله حتى بالنسبة إلى الدول غير الأعضاء في المنظمة الدولية. فقد عرّف القرار 1566 الإرهاب الدولي على أنه: "كل عمل جرمي ضد المدنيين بقصد التسبب بالوفاة أو بالجروح البليغة أو أخذ الرهائن من أجل إثارة الرعب بين الناس أو إكراه حكومة ما أو منظمة دولية للقيام بعمل ما أو للامتناع عنه، وكل الأعمال الأخرى التي تشكل إساءات ضمن نطاق المعاهدات الدولية المتعلقة بالإرهاب، ووفقاً لتعريفها، ولا يمكن تبريرها بأي اعتبار سياسي أو فلسفي أو أيديولوجي أو عرقي أو ديني". وبذلك فإن ثمة تأكيداً على تعريف ملزم للإرهاب الدولي بصرف النظر عن رأي الدول الأخرى به.

تشكل قرارات مجلس الأمن أرقام 1267، 1373، 1526، 1526، 1540 و 1566 أساساً متيناً وشاملاً لمكافحة الإرهاب على نطاق عالمي. وتقدم هذه القرارات أيضاً خطة طريق واضحة للخطوات اللازم اتخاذها. ويتعين على جميع البلدان اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بغية الاستجابة الكاملة لأحكام قرارات مجلس الأمن الموضحة أعلاه.

و يقدم الباحث (أليكس شميد 2004 Alex Schmid) وفقاً إلى مدونة الباحثة الدكتورة هدى ميداني أربع أسباب أساسية للصعوبة التي نواجهها في إيجاد تعريف مقبول بشكل عام، وهي أن:

الإرهاب مفهوم متنازع عليه: حيث أن الإرهابي من وجهة نظر أولى هو مقاتل من أجل الحرية ومن وجهة نظر أخرى ليس إلا إرهابي، مثال ياسر عرفات، عبد الله أوجيلان، تشي كيفارا، أسامة بن لادن.

لماذا لا يوجد تعريف متفق عليه للإرهاب ؟

- يرتبط الإرهاب يرتبط وعدم تجريم بعض الأفعال والمجموعات: مثال لوائح التنظيمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي من بين الآخرين.
- هناك الكثير من أنواع الإرهاب التي تظهر في أشكال مختلفة: قامت الشرطة الأوروبية Europol بتعريف خمسة أنواع للمجموعات الإرهابية بناء على الأيدلوجية وهي (الملهمة دينياً والوطنيون بناء على الاثنية والداعون للانفصال و اليساريون و"الأناريكست" واليمينيون
- والمقاتلون من أجل قضية واحدة].

المقاتلون الأجانب

مسؤولية الغرب القانونية بتدفق "الجهاديين"

مشكلة "الجهاديين" العائدين من سوريا والعراق إلى أوروبا

تقف أجهزة استخبارات دول أوروبا حائرة أمام مشكلة "الجهاديين" العائدين من سوريا والعراق وسوح قاعدية أخرى ومترددة بين سياسة الشدة وتنفيذ اعتقالات ومابين إعادة تأهيلهم، اذ اختار معظمها نهج الحزم بينما اختار البعض سياسة إعادة التأهيل والمناصحة الفكرية. وفقا إلى تقرير صحيفة "الاندبيندنت" البريطانية فقد حذر بعض الساسة من خطر مساعدة المتطرفين العائدين إلى بريطانيا والتعامل معهم بنوايا حسنة، غير أن بعض السياسيين البريطانيين قالوا أن هذه "النوايا الحسنة" ربما تتجح(..)، ويعتقدون بأن المعاملة الحسنة ربما تكون أفضل الخيارات السيئة، على نقيض السياسة السابقة التي تقوم على إلغاء جوازات السفر وعدم استقبل هذه الجماعات. أن مواقف أجهزة الاستخبارات في أعقاب حادثة شارلي إبيدو- باريس، وجدت نفسها أمام فجوة كبيرة، مابين قدرتها وتحدي هذه الجماعات "الجهادية" على أراضيتها، بعد أن كانت هي من تقدم النصح والنظريات إلى دول المنطقة، وفي نفس الوقت كشفت الكثير من ازدواجية المواقف عند دول أوروبا والغرب اتجاه تعريفات الإرهاب وتصنيف الضحية، فمن يصنف إرهابي في عمليات تقع في أوروبا، ممكن أن تسميه معارض أو مقاتل في دول المنطقة، تتعاون معه وتدعمه بالمال والسلاح، لذا يجب أن تكون عقدة الحل إقليمية ومحلية، ولا ضير بوجود دعم دولي. هنالك يوميا أعداد كبيرة من الأبرياء يقتلون في فلسطين تحت أيدي الاحتلال الإسرائيلي وتهدم البيوت فوق أصحابها، وفي العراق وسوريا واليمن والصومال ولبنان ودول أخرى، يقتل الأبرياء، فلم

تشهد المنطقة مسيرات ولا أكاليل زهور. ماحدث في باريس هو تدويل لحادثة واجترار إلى 11 سبتمبر، تضرب بتداعياتها على المهاجرين والمسلمين في الغرب وربما تعيد سياسات الغرب في المنطقة.

الغرب يتحمل المسؤولية القانونية بتدفق "الجهاديين"

الحكومات الأوروبية وأجهزة استخباراتها تتحمل مسؤولية تدفق واستقطاب الإرهاب في المنطقة وتتحمل أيضا ازدواجية المواقف في مكافحة الإرهاب. اليوم استخبارات دول أوربا والغرب هي من تسعى وراء دول المنطقة للتعاون الاستخباري والمعلوماتي والبيانات الخاصة في "الجهاديين" الأجانب وهذا يمثل أيضا ثغرة في التحالف الدولي، كون دول أوربا تهتم في تهديد المقاتلين العائدين أكثر من مكافحة الإرهاب في المنطقة.

وهذا نفس الشيء ينطبق على السياسة الأمريكية، التي لم تظهر جدية لحد الآن في مكافحة الإرهاب في المنطقة، وهذا مايرجح أنها مازالت تراهن على الحصول على تمويل عملياتها من دول مجلس التعاون الخليجي. هذه السياسات يتطلب أيضا من دول منطقة الشرق الأوسط إعادة سياساتها وعلاقاتها الاستخبارية مع أجهزة استخبارات دول أوربا والغرب، على أن تكون هناك مصلحة ومنفعة مشتركة بالتعاون، وان تعتمد سياسات ومشاريع محلية وإقليمية أكثر من التحالفات الدولية.

حملة مدامات واسعة في أوربا

قال مصدر قضائي فرنسي يوم 16 يناير 2015 اليوم أن السلطات الفرنسية اعتقلت قبل يوم 12 شخصا من عدة ضواح بباريس للاشتباه في علاقتهم باعتداءات شارلي ايبندو — باريس 7 يناير 2015. وذكرت وكالت

رويترز نقلا عن المصدر بأن المعتقلين وهم تسعة رجال وثلاث نساء، يخضعون للاستجواب بشأن احتمال تقديمهم دعما لوجستيا لمنفذي الهجمات في شكل أسلحة وسيارات على وجه الخصوص. وأعلن وزير الخارجية البلجيكي "ديديه ريندرز" يوم 16 يناير 2015، أن عمليات مكافحة الإرهاب التي قامت بها الشرطة قبل يوم في بلجيكا انتهت وأضاف بأن السلطات تقوم بتقييم المعطيات، وسيرى من جانب الشرطة والسلطات القضائية أن كانت هناك خطوات أخرى يتحتم القيام بها. وتابع قائلا أن عددا كبيرا من المداهمات جرت في مجمل أنحاء بلجيكا، وفي مدينة "فيرفييه" قام الأشخاص الثلاثة العائدون من سوريا بإطلاق النار على قوات الأمن التي ردت ما أدى إلى وقوع معارك عنيفة. وأكد أن التهديد بتنفيذ اعتداءات كان موجها إلى قوات الشرطة وقال أنه ليس هناك "أي رابط مؤكد مع الاعتداءات التي وقعت في فرنسا مشيرا إلى "تبادل معلومات كان مفيدا جدا. ورفعت السلطات البلجيكية من درجة التأهب الأمني إلى المستوى الثالث في ضوء الحادثة، حيث فرضت أطواقا أمنية حول مراكز الشرطة ومنشآت حساسة. بشار أن بلجيكا من أول الدول التي حذرت من مخاطر عودة "الجهاديين".

وتزامنا مع الاعتقالات في المنطقة الباريسية، حصلت مداهمات وعملية اعتقال ضد مطلوبين "جهاديين" في برلين يوم 16 يناير 2015، كما أعلنت الشرطة الألمانية. وقام أكثر من مئتي عنصر من الشرطة الألمانية في وقت مبكر بعمليات مداهمة لمواقع في برلين وضواحيها يشتبه بأنها خلايا إسلامية، ما أسفر عن توقيف زعيم مجموعة كانت تخطط لشن هجوم في سوريا، حسبما أفادت الشرطة. وأعلنت الشرطة في بيان أن الموقوف رجل من أصل تركي عمره 41 عاما ويشتهر بأنه يتزعم مجموعة "جهادية" تضم أتراكا وروس من

الشيشان وداغستان، مؤكدة أنه ليس هناك مؤشر بأن المجموعة كانت تخطط لاعتداءات في ألمانيا.

"الجهاديين" الأجانب العائدون إلى أوروبا

قال "وينرايت" رئيس جهاز الشرطة الأوروبية "يوروبول" في 16 يناير 2014، أن نحو 5000 من مواطني الاتحاد الأوروبي انضموا إلى صفوف الحركات "الجهادية". وقال أمام لجنة الشؤون الداخلية في مجلس العموم البريطاني، ردا على سؤال حول عدد المقاتلين الأجانب، الذي غادروا أوروبا للالتحاق بالجهاديين قال هناك نحو 3000 إلى 5000 مواطن من الاتحاد الأوروبي. وقال وزير الداخلية الألماني "توماس دي ميزير" في أعقاب حادثي شارلي ابيدو 7 يناير 2015 بأن أعداد "الجهاديين" الذين يسافرون من أوروبا إلى العراق وسوريا في تزايد مستمر بالرغم من ازدياد درجة وحشية أعمال تنظيم "الدولة الإسلامية". وقبل اجتماع وزراء داخلية الاتحاد الأوروبي في أعقاب ذلك في بروكسل، قال "دي ميزير" أن عدد الجهاديين الذين سافروا من ألمانيا وصل إلى نحو 550 حالة معروفة للسلطات، فيما قال الوزير أن إجمالي عدد هذه الحالات على مستوى أوروبا ربما يكون ثلاثة آلاف. وأضاف الوزير بأنه ثمة عملية تجنيد متشعبة، تثير قلقنا معولا في الوقت نفسه على التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي في مكافحة سفر "الجهاديين" من أوروبا. وقال الوزير يتعين العمل على الحيلولة دون سفر هؤلاء الأشخاص. وأعلنت وحدة مكافحة التجسس في بلجيكا في ديسمبر 2015 أن نحو 200 "جهادي" من أصحاب الجوازات السفر البلجيكية يقاتلون في سوريا بجانب الإسلاميين، كما قتل منهم 20 في المعارك الطاحنة ضد الأسد، وأكدت الوحدة بأن الأجهزة الأمنية تمتلك معلومات حول خطط "الجهاديين" لتجنيد آخرين. وفي هذه الأثناء أكد مسئول استخباراتي غربي أن ما لا يقل عن 20 خلية نائمة تابعة لجماعات وتنظيمات

إرهابية تضم ما بين 120 و 180 متطرفاً مستعدة بالفعل لشن هجمات في عدد من الدول الأوروبية. وقال المصدر لموقع شبكة "سي أن أن" أن أجهزة الاستخبارات في الاتحاد الأوروبي ونظيرتها في منطقة الشرق الأوسط توصلت إلى أن هناك تهديدات بهجمات وشيكة في عدد من الدول الأوروبية من بينها بلجيكا وربما في هولندا.

درجة تهديد "الجهاديين" داخل أوروبا ممكن أن يكن كما يلي:

فئة "الجهاديين" العائدين من سوح القتال، وهم على قائمة الاستخبارات للدول الأوروبية، ومعروفين، ويتم تصنيفهم حسب خطورتهم، فهناك من عاد محبطين من القتال، لكن لا يمكن أن يترك، وهناك مازال مصرا على أنه كان على صواب إلى الالتحاق في القتال، وكانت ألمانيا قد شهدت في سبتمبر 2014 أول محاكمة لـ "جهادي" عائد بعد قرارها بحظر التنظيم، ورغم محاولات الادعاء العام، بمساعدته في حالة الاعتراف بأن ما قام به من فعل كان خطأ، لكن إجابة المتهم بإصراره بأنه على صواب وممكن أن يكرر ذلك صدم الجميع، وهذا يعني هنالك جماعات بالفعل عاشت ظروف الحرب والمواجهة وتورط البعض في العمليات الإرهابية من قتل وذبح وانتهاكات تجعل منه شخصية أخرى. وتفاصيل القضية عندما بدأت يوم 15 سبتمبر 2014 جلسات أول قضية جنائية تُرفع أمام محكمة ألمانية ضد متهم يدعى "كريشنيك بي" بالانتماء لتنظيم دولة داعش" بعد أيام من قرار الحكومة الألمانية بتجريم جميع أنشطة الدعم لهذا التنظيم، حيث أعلنت الحكومة على لسان وزير الداخلية الألماني توماس "دي ميزيير" أنها صنفت "الدولة الإسلامية" تنظيماً إرهابياً، واعتبرت أي أنشطة دعم وتأيد وترويج له مخالفة للقانون، والحظر

يشمل المشاركة في هذا التنظيم والتجنيد له وأي دعم له بما في ذلك المظاهرات المؤيدة.

● الفئة الأخرى هي من أنصار "التنظيمات الجهادية" والتي لا يمكن حصرها أبداً، كون عدم وجود أي تركيب أو هيكلية تنظيمية أو اتصالات أو قيادة معروفة، بسبب التشظي وثقافة الإرهاب التي اكتسبتها بواسطة الانترنت وسائل التواصل الاجتماعي والدعاية "الجهادية" وهو بات الأخطر، وتحول إلى تحدي كبير أمام الاستخبارات، والتي اعترفت بأن مثل هذه الأعمال لا يمكن إيقافها أبداً وهذا يعني أن أوروبا ممكن أن تشهد أعمالاً مماثلة إلى حادثة باريس "شارلي إبيدو".

التطورات الأخيرة وفي أعقاب التحالف الدولي لمواجهة تنظيم داعش والنصرة في سوريا والعراق، جعلت الجماعات "الجهادية" من أوروبا أرضاً "رباطاً وجهاداً" في ثقافة هذه الجماعات وإصداراتها وهذا يعني أن الجماعات "الجهادية" ممكن أن اتبعت استراتيجيه جديدة باستثمار قدرات المقاتلين الأجانب داخل أوروبا، كونهم يحملون البطاقات الشخصية والجوازات وسهولة الحركة تمكنهم من تنفيذ عملية في أوروبا والغرب. أما الضربات الجوية ضد دولة داعش والنصرة في العراق وسوح قاعدية أخرى من شأنها تزيد من عودة الجماعات إلى أوروبا انتقاماً وثأراً من الغرب وهذا ما كشفته تهديدات البغدادي، زعيم التنظيم رداً على التحالف الدولي.

استقبال "الجهاديين" العائدين

اتبعت دول أوروبا سياسات مختلفة بعضها عن الآخر بطريقة استقبال العائدين من سوح القتال إلى أوروبا وهي متفاوتة، ففي الوقت الذي قررت فيه

بريطانيا عدم استقبال العائدين من هذه الجماعات، قررت الدنمارك استقبالهم وتركهم يعيشون في المجتمع بشكل طبيعي مع دفع الإعانة الاجتماعية وتقديم العلاج النفسي مجانا وعدم زجهم في السجون كونها تعتقد أن السجون ممكن أن تفرخ مزيدا من "الجهاديين" ضمن فلسفتها الاستخبارية والسياسية. أما ألمانيا فقد أصدرت قرار بضرورة استقبال العائدين من هذه الجماعات، وان تتولى الحكومة سياسة أو برامج إعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي وتأهيل في سوق العمل. وقال مسئول كبير في مكافحة الإرهاب في فرنسا الة وكالة ال "أ ف ب" طالبا عدم كشف هويته "لنكن واضحين برامج التأهيل لم تتجح في الوقت الراهن. أما "ستيوارت بيكر" مستشار سابق في وكالة الأمن القومي، طالب السلطات الأمريكية بتشديد القوانين التي تتيح ملاحقة العائدين من الخارج وإن كان يقر بصعوبة مراقبة العائدين طوال الوقت، إلا أنه طالب بإخضاعهم للمراقبة الإلكترونية عن طريق تركيب سوار إلكتروني حول معاصمهم، وربما هذه واحدة من سبل الحلول والمراقبة.

هنا تظهر حقيقة أن دول أوروبا رغم أنها تتخذ سياسات موحدة في الغالب، لكنها تختلف الواحدة عن الأخرى في النظم الاجتماعية والسياسية، أما استخباريا، فيبدو هنالك مدارس استخبارية أوروبية كل واحدة لها فلسفتها ورؤيتها وتختلف عن الأخرى بمواجهة الإرهاب، وهذا يعني أن أوروبا الآن تعيش فجوة مابين قدراتها الحقيقة وحجم التهديد، وهذا مايتطلب منها التسريع باتخاذ إجراءات وسياسات ترتقي إلى المواجهة يكلفها الكثير من الكلف المادية والقدرات البشرية التي تحتاج إلى كثير من التعزيزات وربما تصدم بالمحاكم الدستورية والقضاء. ومهما كانت النتائج فأن أوروبا ستبقى تعيش حالة القلق والخوف من الإرهاب من الداخل وعدم إمكانيتها السيطرة على أفكار هذه

الجماعات ومايزيد في المشكلة تعقيدا هو تصاعد اليمين المتطرف على الجهة الأخرى في أوروبا.

الأمم المتحدة: أكثر من 25 ألف مقاتل انضموا للقاعدة ولتنظيم "الدولة"

قال تقرير للأمم المتحدة صادر في ابريل 2015 أن عدد المقاتلين الذين غادروا أوطانهم للانضمام للقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا ودول أخرى بلغ أكثر من 25 ألف شخص وذلك من أكثر من 100 دولة. وأفاد التقرير الذي أعدته لجنة مراقبة نشاط تنظيم "القاعدة" في مجلس الأمن الدولي وحصلت على نسخة منه وكالة اسوشيتد برس أن "عدد المقاتلين الأجانب ارتفع بنسبة 71 في المئة بين منتصف عام 2014 مارس 2015". وأوضح التقرير أن "هذه المشكلة تفاقت خلال السنوات الثلاث الماضية، كما أن تدفق المقاتلين الأجانب شهد ارتفاعاً لم يسبق له مثيل في التاريخ". وأكدت اللجنة أن "العدد الإجمالي للمقاتلين المتشددین ارتفع بصورة ملحوظة من بضع آلاف، إلى أكثر من 25 ألف مقاتل اليوم". وأشار التقرير إلى أن أكثر من 20 ألف مقاتل اجنبي توجهوا إلى سوريا والعراق، وكان وجهتهم الأساسية للانضمام لتنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. ورأى التقرير الأممي أن الهزيمة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق سيكون له تأثير غير مقصود، يتمثل بنشر العنف على يد المقاتلين الأجانب في جميع أنحاء العالم، مضيفاً أنه في الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى مكافحة الإرهاب خاصة من أولئك المقاتلين العائدين إلى أرض الوطن، فإن البعض منهم سيحتاج لتلقي علاجاً نفسياً. وأوضح التقرير أن عدد المقاتلين الأجانب في أفغانستان بلغ 6500 مقاتل، كما أن المئات من الأجانب يقاتلون في اليمن وباكستان وليبيا

وحوالي 100 مقاتل أجنبي في الصومال. وأشار التقرير إلى أن المقاتلين يأتون اليوم من أكثر من 100 دولة مختلفة بينما كان في تسعينيات القرن الماضي يقبلون من مجموعة محدودة من الدول. ورأى التقرير الأممي أن أكبر عدد من المقاتلين الأجانب هم من تونس والمغرب وفرنسا وروسيا، كما أن هناك ارتفاعاً في عدد المقاتلين القادمين من المالديف وفنلندا وترينيداد وتابغو. وأوضحت اللجنة أن المقاتلين وشبكتهم يمثلون تهديداً حالياً وطويل الأمد، ومشكلة عالمية أمنية طارئة يجب معالجتها. ودعت اللجنة إلى استخدام سياسات فعالة لمنع التطرف وتجنيد المقاتلين والسفر للانضمام إلى منظمات للقتال.

انزلاق الشباب في أوروبا نحو التطرف والإرهاب

داعش: تصاعد أعداد المنشقين من المقاتلين الأجانب

تتحمل أوروبا ودول غربية المسؤولية القانونية والأخلاقية أمام ترعرع وتتشعشع الإسلاميين في أوروبا والغرب والتي بدئت بأفراد لتنتهي بشبكات عمل واسعة تعتمد الفكر السلفي "الجهادي" هذه الجماعات استفادت كثيراً أيضاً من مساحة الحرية في أوروبا لتتخذ من بعض "مساجدها" ومراكزها منابر تحت اسم الدين، لنشر أيديولوجية التطرف والإرهاب من الغرب ويصدر إلى منطقة الشرق الأوسط التي تدور فيها الصراعات والحروب، وهذا مايعرض شباب الجالية المسلمة في الخارج إلى الانزلاق نحو التطرف.

وفي هذا السياق عبر ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان عن مخاوف انزلاق المزيد من الشباب المسلم إلى التطرف في مساجد ألمانيا، خلال زيارة زيغمار غابريل نائب المستشار الألمانية انجيلا ميركل إلى دولة الإمارات العربية يوم 8 مارس

2015 وقال (زيغمار غابريل) وزير الاقتصاد والطاقة نائب المستشار الألمانية (أنغيلا ميركل) في أبوظبي: "طلب ولي عهد أبوظبي منا عدم تغافل الأمر، في النهاية يصيبنا هذا الأمر جميعا".

قلق أوربي

أعلن رئيس الوزراء الفرنسي "مانويل فالس" خلال شهر مارس 2015 أن حوالي (10 آلاف أوربي) قد ينضمون إلى المجموعات الجهادية في سوريا والعراق بحلول نهاية 2015 أي أكثر بثلاث مرات من عددهم حاليا. ومع تنفق المقاتلين الأجانب على سوريا والعراق، تجددت المخاوف الغربية من إمكانية التعرض لموجة إرهابية جديدة يتسبب فيها المقاتلون العائدون من صراعات الشرق الأوسط.

وتقف الحكومات الغربية حائرة إزاء التعامل اتجاه أزمات الشرق الأوسط خصوصا أمام مشكلة المقاتلين العائدين من مناطق "الجهاد" مترددة بين وجوب سجنهم أو إعادة تأهيلهم، إذ اختار معظمها نهج الحزم، بينما يختبر بعضها برامج تأهيل لم تثبت بعد جدواها. وقال مسئول كبير في مكافحة الإرهاب في فرنسا، طالبا عدم كشف هويته، "لنكن واضحين: برامج التأهيل لم تنجح في الوقت الراهن". وفي أوروبا والولايات المتحدة وكذلك في بلدان الشرق الأوسط والخليج تتسائل الشرطة والقضاة وأجهزة مكافحة الإرهاب عن كيفية معاملة آلاف الشبان الذين قاتلوا في صفوف جماعات "جهادية" في سوريا أو العراق لدى عودتهم إلى بلدانهم، خاصة بسبب التخوف من انغماس بعضهم في الإرهاب. ويرى الخبير الألماني في شؤون الشرق الأوسط، (ميشائيل لودرز) أن العائدين من صفوف الجماعات المتطرفة في سوريا والعراق يمثلون تحديا كبيرا للسلطات الأمنية، حيث قال: "يجب مراقبة هؤلاء العائدين بكل يقظة فقد

تظهر مشكلة على المدى المتوسط، لكن على المدى القصير يجب أن لا نقلق. " وتحدث رئيس هيئة حماية الدستور (هانز غيورغ ماسين) في تصريحات عن ارتفاع مستوى "المخاطر النظرية" رغم عدم وجود أدلة مباشرة وواضحة بهذا الشأن.

استقطاب الشباب

الباحث الفرنسي "أوليفيه روا" الذي وضع كتابا في الموضوع أشار إلى أن تنظيم "دولة داعش" لا يزال يغوي الشباب الأوروبيين لأسباب عديدة وقال أن "الشباب الذين غادروا أوروبا للانضمام لداعش هم ذاتهم الذين غادروا للالتحاق بالقاعدة قبل سنوات" واعتبر الأستاذ الجامعي الفرنسي أن تنظيم "الدولة الإسلامية" يغوي الشباب الأوروبيين لأن هذا الشباب يريد الانتماء لقضية والدفاع عنها خاصة حين يتحدث الغرب عن حرب حضارات. وتراقب فرنسا الآن ثلاثة آلاف من الإسلاميين، وصرحت الحكومة الفرنسية أن 1300 منهم لديهم اتصالات مع تنظيمات إرهابية في سوريا والعراق، وهذا يمثل زيادة بنسبة 130 بالمائة خلال عام واحد، كما أوضح رئيس وزراء فرنسا (مانويل فالس) وعلى ضوء هذه التطورات، فإن مخاطر وقوع اعتداء جديد في أوروبا تتخطى الاحتمالات بحسب المراقبين فيما سعت فرنسا إلى تغيير تشريعاتها الخاصة بشبكات الإنترنت التي بات واضحا أنها السبب الأول في توظيف الشباب للانضمام إلى صفوف التنظيمات المتطرفة.

وعقد وزير الداخلية الفرنسي (برنار كازناف) في وقت سابق اجتماعا لهذا الغرض مع مشغلي شبكات الإنترنت لتوقيف المواقع المشبوهة والتي تقوم بالدعاية لهذه التنظيمات المتطرفة فيما يعد لمشروع لتغيير التشريعات بهذا الشأن. وأبدى مشغلو القطاع تعاونهم مع السلطات. ويثير تدفق المرشحين

للجهاد المخاوف لدى المسؤولين السياسيين وأجهزة الاستخبارات الأوروبية وتحديدًا الفرنسية خشية أن يفلت هؤلاء من رادارات المراقبة لدى عودتهم كما حصل مع مهدي نموش الذي قتل أربعة أشخاص في بروكسل وشارك في خطف فرنسيين في سوريا قبل أن تعتقله فرنسا وتسلمه السلطات البلجيكية. ويقول وزير داخلية ألمانيا (دي ميزر): "أن ثمة عملية تجنيد متشعبة، تثير قلقنا" معولا في الوقت نفسه على التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي في مكافحة سفر الجهاديين من أوروبا. وقال الوزير: "يتعين علينا الحيلولة دون سفر هؤلاء الأشخاص لتصدير الإرهاب... إننا نريد أيضا منع عودة هؤلاء كمقاتلين لتنفيذ هجمات في أوروبا". وحسب مجلة دير شبيغل، فإن أعداد المتخلين عن القتال مع تنظيمات إرهابية والراغبين في العودة إلى ألمانيا في تزايد مستمر، وهؤلاء يواجهون إجراءات قانونية وقدرت المجلة عددهم بمائة وأربعين شخصا. يذكر أن وزراء داخلية الاتحاد الأوروبي قرروا في اجتماعاتهم المتعددة في بروكسل منذ مطلع فبراير 2015 تكليف السلطات الجمركية بمهمة منع "الجهاديين" من السفر إلى سوريا أو العودة منها إلى الاتحاد والسماح لتلك السلطات بالدخول إلى قواعد البيانات على مستوى الاتحاد الأوروبي.

منشقين عن داعش

كشفت تقارير الاستخبارات وشهادات مقاتلين منشقين عن داعش وجماعات "جهادية" أخرى بأن أعداد العائدين إلى أوروبا اخذ بالتصاعد وهناك أعداد كبيرة منهم ابدوا استعدادهم للتعاون مع أجهزة الاستخبارات الأوروبية بشكل عام. ويمكن تقدير العائدين إلى أوروبا بنسبة 30% من خمسة آلاف مقاتل أوروبي من بين 20 ألف مقاتل أجنبي مع داعش وهي نسبة شهدت تزايدا في أعقاب قرب معركة مدينة الموصل وتضييق الخناق على تنظيم داعش في

العراق. أن استشعار المقاتلين بمعركة الموصل ومواجهة التنظيم مشاكل مالية في أعقاب حرمانه من مصادر الطاقة والنفط في العراق وربما في سوريا في أعقاب العمليات العسكرية للقوات العراقية والبيشمركة الواسعة مطلع شهر مارس 2015 في مدينة صلاح الدين القريبة من مدينة الموصل. التنظيم شهد حراك داخلي مايتعلق بالمقاتلين الأجانب وهناك محاولات تسرب وهروب من داخل التنظيم والعودة إلى أوطانهم — أوروبا عبر تركيا. واتخذ التنظيم عدة إجراءات أمنية في تعقب ومراقبة مقاتليه وحركتهم خاصة عند الحدود التركية، حيث نشر التنظيم عناصره الأمنية لرصد أي حالات هروب. التقارير المعلوماتية ذكرت بأن داعش اعتقل أعداد من المقاتلين خلال محاولتهم الهروب والعودة العكسية من سوريا إلى تركيا خلال شهر مارس 2015. وظهرت داخل داعش سياسة إعدامات ممنهجة ضد عناصره من الذين يحاولون الهرب وقام بإعدامهم بطريقة بشعة ليعث رسائل إلى مقاتليه على مستوى القيادة والقاعدة، بأن من يتخلى عن التنظيم يكون مصيره القتل.

إحصائيات

- لا توجد إحصائيات منشورة حول العائدين إلى أوروبا أو منشقين من تنظيم داعش لكن بعد مراجعة بعض الإحصائيات يمكن التصريح بما يلي:
 - أن عدد المقاتلين الأوروبيين يبلغ خمسة آلاف وفق إحصائيات الاستخبارات الأوروبية مطلع عام 2015 قتل منهم 1 — 2 % وهذا مؤشر أن الأجانب لا يدفع بهم التنظيم إلى الجبهات الأمامية في ساحات القتال ويستخدمهم للأغراض الإعلامية ومعلوماتية استخبارية والتجنيد.
 - الأجانب العائدين إلى أوروبا يتراوح من 20 — 30 %

- الأجانب الذين قتلوا أو قضي عليهم في القتال 10%
- المقاتلون من فرنسا يبلغ عددهم 1400، عاد منهم فقط 130 شخص

- المقاتلون من بريطانيا 700، عاد منهم 350 شخص وهي نسبة مرتفعة 50%

- المقاتلون من ألمانيا 600، عاد منهم 130 شخص
- المقاتلون من بلجيكا 400 مقاتل
- المقاتلون من هولندا 150 مقاتل، عاد منهم 50 فقط
- المقاتلون من الدنمارك 150 مقاتل

تشهد دول أوروبا مرحلة إعادة سياسات في مكافحة الإرهاب وكذلك في الجوانب السياسية الأخرى، وهي تحتاج إلى وقت إلى لتنفيذ هذه السياسات ثم تقييمها بعد أن وجدت نفسها عاجزة أمام تحدي كبير يهدد أمنها القومي.

أوروبا تعيش وقع "الجهاديين" واليمين المتطرف

سجل اليمين المتطرف والجماعات "الجهادية" في أوروبا

أدركت دول أوروبا والغرب بوقت متأخر أكثر بعد حادثة شالي ابيدو خطر المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق ودول أخرى والدور الذي تلعبه تركيا في أعقاب تمكن ثلاثة مسلحين في 07.01.2015 من ارتكاب عملية إرهابية ضد مقر أسبوعية "شارلي ابيدو" في باريس. وتشير البيانات الرسمية إلى أن الحصيلة المؤقتة لهذه العملية الإرهابية أسفرت عن 12 قتيل من بينهم شرطيان أحدهما مسلم وعشرين جريحاً. لقد كشفت حادثة "شارلي ابيدو" الثغرات الأمنية والفشل، لان منفذي العملية شريف وسعيد كواشي و"كاليبالي" الذي قام بعملية المتجر اليهودي شرق باريس كانوا أصلاً موضوعين على

قائمة الإرهاب الأمريكية والأوروبية ولهم سجل سيء لدى فرنسا! أما الثغرة الأوسع هو كيف تستطيع حياة "بومدين" شريكة "كاليبالي"، أن تغادر فرنسا وتدخل تركيا عبر مطارها يوم 02 يناير 2015، في ذات اليوم التي اشتركت مع كاليبالي بقتل شرطية! هذا يعكس قصور في الاستخبارات الأوروبية وتجاهل الحكومة التركية بالتزاماتها أمام دول أوروبا.

نشاط "الجهاديين" داخل أوروبا

أصبحت حركة المقاتلين الأجانب، في أوروبا تمثل صداعا مزمنا وانعكس هذا الاهتمام في اجتماعات بروكسل خلال شهر يونيو 2014 اشتركت بها ولأول مرة تركيا لخطورة الدور التركي وضرورة فرض رقابتها على مطاراتها. وفي هذا السياق وجه الاتحاد الأوروبي طلبات عدة إلى تركيا لمراقبة الحدود مع سوريا ورقابة الجماعات التي تتوجه إلى سوريا من تركيا. وكانت أبرز هذه الخطوات هو إنشاء بوابة تشغيلية واحدة، تعمل كنقطة اتصال لملاحقة قضايا المقاتلين الأجانب. القضية العالقة مع تركيا أيضا هي مطالبة الأوروبيين إبرام اتفاق تشغيلي بين أجهزة الشرطة الأوروبية التي تم انتشائها في مارس 2013 لتكون بمثابة أداة تحليل لعموم أوروبا ودول الطرف الثالث، على شرط تعمل الوحدة على تحليل وتبادل معلومات بشأن التجنيد وتسهيلات السفر للمشتبهين ومساعدة الدول على الكشف والمراقبة وتحديد من يسافرون عبر الحدود الدولية والالتحاق بالتنظيمات الإرهابية.

أن التحاق المتطوعين الأجانب بتنظيمات "جهادية" داخل سوريا كان تحت أعين الغرب ورعاية تركية، حول الأخيرة إلى جسرا مابين أوروبا وسوريا لتدريب "الجهاديين" وعبرهم إلى سوريا والعراق.

وبدء تدفق "الجهاديين" عام 2011، مع بدء الأزمة في سورية وهذا ما يثير الكثير من التساؤلات حول دور الغرب وأوروبا باستقطاب أعداد "الجهاديين" إلى سوريا. ما يدعم هذه الفكرة هو تنقل وسفر هذه الجماعات بشكل علني ودخولها سوريا عبر تركيا دون تحفظ. بعض التقارير وكذلك الشهادات كشفت أن المقاتلين الأجانب عند سفرهم من أوروبا إلى تركيا، لا يترددون أبدا بحمل تجهيزات عسكرية وربما سلاح ابيض وغيرها دون قيود. لقد اكتشفت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأوروبا أواخر عام 2013، حجم الكارثة التي أحلت وستحل أكثر بهم أكثر ما تضرب المنطقة و سوف لا تكون أمريكا والغرب بعيدة عن تهديدات الجماعات "الجهادية".

وسبق أن بدأت في مدينة انتويرب البلجيكية يوم 29 سبتمبر 2014 محاكمة عشرات الإسلاميين المتطرفين، من مجموعة "شريعة فور بلجيوم" الإسلامية المتطرفة بتهمة تجنيد شبان وإرسالهم للقتال في سوريا، أبرزهم فؤاد بلقاسم. ومن أصل 400 بلجيكي يشاركون في المعارك، هناك عشرة بالمائة من المحيطين أو المقربين من هذه المجموعة السلفية، وفقا للسلطات البلجيكية. ويقف وراء هذه المجموعة بلقاسم السلفي الأكثر تطرفا الذي ضاعف خطبه في الشوارع وأشرطة الفيديو منذ عام 2010 وهو وراء تجنيد عشرات المقاتلين الأجانب من داخل بلجيكا اغلبهم من أصول عربية، بلجيكا هي واحدة من دول أوروبا التي تعاني من نفس المشكلة، لكن بلجيكا أول من نبه لهذا الخطر.

تنسيق استخباري بين دول أوروبا

تحاول الدول الأوروبية أن تتسق سياساتها الأمنية اتجاه الجماعات "الجهادية" بمختلف أنواعها ومرجعياتها الدينية والسياسية، لكن ربما يبقى هذا تحديا أمام دول "الشنغن" ودول الاتحاد الأوروبي عامة.

مشكلة أوروبا أن كل دولة تعمل ضمن فلسفة ربما تختلف عن الأخرى وخاصة في مفهوم الأمن والاستخبارات، فهناك سياسات أوروبية في مكافحة الإرهاب ربما تكون أكثر اندفاعا وتحمسا، وتترجم هذه الفلسفة فرنسا وبريطانيا، لكن هناك سياسة أمنية واستخبارية تعمل بحكمة أكثر وبرأس مستريح أكثر هدوءا وبنائج أفضل مثل ألمانيا. لذا ما يجمع دول أوروبا والغرب خلال هذه الأيام هو حمى حادثة شاربى ابيدو - باريس، التي انطلقت منها الشرارة. المشكلة أن أقليات دول الاتحاد الأوروبي وخاصة المسلمين هم من يدفعون ثمن فشل سياسات أمنية فاشلة وثغرات أمنية، أوصلت جماعات من الشباب إلى التطرف. الغرب يتحمل أيضا مشكلة الفوضى في سوريا والعراق، بسبب سياسته غير الواضحة والمعلقة ودفع الملفات والأزمات دون حلول.

تحاول دول أوروبا الآن من تصعيد تعاونها الاستخباري، أكثر من غيره، وهذا يعني أن أوروبا تشهد الآن، إعادة سياسات أمنية استخبارية في مكافحة الإرهاب خصوصا المقاتلون الأجانب العائدون من سوريا والعراق ومحميات "جهادية" أخرى. السؤال ربما هل تنجح أوروبا بتوحيد سياساتها؟ هناك فروقات في أصول وجذور الأقليات في أوروبا، فهي تختلف من دولة إلى أخرى، في الوقت التي تشهد ألمانيا، غالبية تركية بالإضافة إلى الأصول العراقية واللبنانية، فأن هولندا غالبية المهاجرين أو الأجانب من أصول مغربية وفرنسا من أصول شمال إفريقيا، وإيطاليا تعتبر الأصول الصومالية، تحتل اهتماما أكثر. هذه تعتمد إلى تاريخ دول أوروبا وعلاقاتها مع الشعوب التي كانت تستعمرها، والتي تنعكس الآن على سياساتها وأولوياتها وهي ما لا تجتمع عليه أوروبا، هي الآن مجتمعة لكن لا توجد ضمانات من وجود إجماع دائم أو مستقبلي.

عدم الرهان على سياسات أوروبا وواشنطن في المنطقة

مايزيد في المشهد تعقيدا هو أن غالبية دول المنطقة ومنها العراق واليمن وأفغانستان وأطراف من المعارضة السورية، تراهن على السياسة الأمريكية ودول الغرب أكثر من أن تنهض بنفسها أو اعتماد سياسات محلية وإقليمية. أن مراجعة الدول التي ربطت سياسة مكافحة الإرهاب بالولايات المتحدة وبعض دول أوروبا أبرزها بريطانيا وفرنسا، لم تستطع الخروج من دوامة العنف. أما الدول التي لم تربط نفسها بالإستراتيجية الأمريكية فأبرزها جمهورية مصر العربية، هذه الدولة التي كانت وماتزال تراهن على إستراتيجيتها الوطنية والإقليمية ونجحت في مواجهة الإرهاب الدولي مع دعم إقليمي من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية وهذا لايتعارض مع الحصول على الدعم الخارجي من الغرب في التقنية أو المستشارين أو التسلح، على شرط أن تكون إستراتيجيه وخارطة طريق وطنية.

افتتاح مؤتمر "مكافحة الإرهاب" في باريس بحضور عربي "إسرائيلي"

افتُتح يوم 27 ابريل 2015 في "الكلية العسكرية" في الدائرة السابعة بباريس، اللقاء الدولي حول "مكافحة الإرهاب"، والذي يشارك فيه 174 قاضياً وفاعلاً متخصصاً في مجال مكافحة "الإرهاب" من 34 بلداً، من بينها 7 بلدان عربية. وتزامناً مع هذا اللقاء، أعلنت وزيرة العدل الفرنسية كريستيان توبيرا، أن السلطات القضائية الفرنسية فتحت 39 تحقيقاً بشأن قضايا مرتبطة "بالإرهاب"، منذ بداية العام الجاري. وكشفت الوزيرة الفرنسية، في تصريح لصحيفة "لوباريزيان"، أن "هذه القضايا مرتبطة بالدرجة الأولى بشبكات إرهابية" سورية وأيضاً عراقية وشيشانية، وتمت إحالة 165 شخصاً إلى السلطات القضائية، لتعميق البحث في درجة تورطهم بقضايا "الإرهاب"، في حين تمّ وضع 122 شخصاً رهن الاعتقال الاحتياطي".

واعتبرت توبيخاً أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً لقضايا "الإرهاب" المرتبطة بـ"تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش)، الذي بات يمارس تأثيراً كبيراً على الشبان الفرنسيين من أصول عربية وإسلامية. وفي معرض حديثها عن التحديات التي تواجهها فرنسا على جبهة مكافحة "الإرهاب"، منذ هجمات يناير 2015 التي أودت بحياة 17 شخصاً، دافعت وزيرة العدل الفرنسية عن مشروع قانون الاستخبارات الجديد، الذي لم يتم إقراره بعد رسمياً، واعتبرت أنه سيتيح إمكانيات، ووسائل أكثر نجاعة وفعالية للأجهزة الفرنسية في مجابهتها للتهديدات الإرهابية، خاصة فيما يتعلق بمراقبة الأشخاص المشتبه بارتباطهم بالشبكات الإرهابية، أو بتخطيطهم لاعتداءات داخل التراب الفرنسي. والأبرز في هذا اللقاء هو مشاركة سبع دول عربية، هي لبنان والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا والأردن ومصر، إلى جانب إسرائيل. وكان الحضور العربي قوياً في هذا اللقاء، حيث حضر قضاة ومسؤولون كبار من دول المغرب العربي. ومن الشرق الأوسط هناك مشاركة من مصر والأردن ولبنان، هذا الأخير، حسب برنامج اللقاء الذي نشرته وزارة العدل الفرنسية عبر موقعها على الإنترنت، ممثلاً بالمديرة العامة لوزارة العدل، والمدعي العام لدى محكمة التمييز ومدع عسكري. ومن الملاحظ أن هناك غياباً مطلقاً لدول الخليج والعراق واليمن؛ لكون المؤتمر مخصصاً للإرهاب في منطقتي الساحل الأفريقي والشرق الأوسط.

اليمن المتطرف يراهن على التمدد

تعيش أوروبا الآن سجالاً وتهديدات اليمن المتطرف والسلفية "الجهادية" هذا التهديد بدئت أوروبا تأخذه مأخذ الجد ولا تستبعد أجهزة الاستخبارات إلى وقوع مواجهات واسعة مابين الطرفين، والتي من شأنها أن تصعد المواجهة إلى حرب داخل أوروبا، أن لم تتخذ الحكومات سياسات فاعلة لمواجهة تمدد

السلفية "الجهادية" واليمين المتطرف. بعض الحكومات والأحزاب لعبت على تصدير أزماتها للخارج من أجل الصعود إلى الاتحاد الأوروبي، أحزاب اليمين المتطرف تمكنت أيضا من الوصول للسلطة. أن هذه الجماعات والحركات اليمينية، أبرزها حركة "بيجيда" العنصرية، تتحرك ضمن القانون، بحيث لا تتعارض من القانون الأساسي إلى ألمانيا ودول أوروبا التي تضمن حق التظاهر وتحاول أن تصدر صوت الشعب الألماني ودول أوربية أخرى تحت شعار "نحن الشعب". هذه الجماعة طرحت نفسها أيضا في دول أوربية، تحت اسم "أوروبيون وطنيون" ضد أسلمة أوروبا. هذه الحركة هي امتداد إلى حركات وتنظيمات يمينية أخرى أبرزها "برو ويستفالن" وهي ليست بعيدة من حزب "أن بي دي" الألماني – "النازيون الجدد". ويتخذ النازيون الجدد أسلوب التظاهر والتمدد تدريجيا، أسبوعيا في مدن أوروبا، تقليدا إلى تظاهرات، هدم جدار برلين 1989 – 1990، لنتهي حقبة من الحرب الباردة.

وليس من المصادفة أن تتخذ الحركات اليمينية أبرزها "بيجيда" مدينة "دريزدن" و"لايبزك" الألمانياتان التي تقع في الجزء الشرقي من ألمانيا والتي كانت آنذاك نقطة انطلاق التظاهرات لإسقاط جدار برلين. الحكومات في أوروبا تعيش هاجس حقيقي من تمدد التيار اليمين، خاصة بعد صعوده في أغلب دول أوروبا في انتخابات 2014، أبرزها فرنسا بزعامة "لوبيان".

كشفت نتائج الانتخابات الأوربية الأولية يوم 26 مايو 2014 صعود اليمين المتطرف في البرلمان الأوروبي. فقد حصل النازيون الجدد لأول مرة مقعدا في الاتحاد الأوروبي منذ الحرب العالمية الثانية. أن فوز الجبهة الوطنية في فرنسا، يعكس صعود اليمين المتطرف رغم أن اليمين المحافظ استمر في شغل أكبر عدد من النواب في البرلمان. وبحسب تقديرات أولية أعلنها البرلمان الأوروبي في أعقاب الانتخابات، فإن محافظي الحزب الشعبي الأوروبي لا

يزالون يتقدمون بحصولهم على 212 مقعدا من أصل 751 مقابل 186 للاشتراكيين. ونال الليبراليون 70 مقعدا في البرلمان الأوروبي وخلفهم حزب الخضر 55 مقعدا. والأحزاب الأربعة المؤيدة لأوروبا أصبحت تشغل 523 مقعدا مقابل 612 سابقا. أما بالنسبة لمختلف الأحزاب المشككة بأوروبا فأنها لا تشكل كتلة متجانسة ولن تمثل أكثر من 140 نائبا.

تعيش أوروبا الآن حمى تهديدات الأمن الوطني والقومي وسط تهديد "الجهاديين" الذي ينذر بحدوث فوضى داخل أوروبا، لا يستبعد أن تصل إلى حرب داخلية وعودة أوروبا إلى الوراء، أي إلى حقبة النازية ما قبل الحرب العالمية الثانية 1945. ومايزيد في تلك التهديدات هي بوابة الجماعات السلفية "الجهادية" التي تتشط داخل أوروبا، بعد أن ترعرعت ووصلت إلى حد التهديد، بسبب سوء تقدير وفهم استخباراتي وامني إلى تلك الجماعات. اليوم أوروبا تحاول أن تعالج ما أفسدته سياساتها السابقة، اتجاه السلفية "الجهادية" واليمين المتطرف وهذا مايتطلب منها أن تبذل خلال هذه المرحلة جهود مضاعفة واستثنائية لمواجهة التحدي الذي بات يهدد أمنها القومي.

أوروبا تقف عاجزة أمام قوارب اللاجئين عبر المتوسط

أصبحت قصص اللاجئين أوروبا عن طريق ليبيا، واحدة من التهديدات التي تضرب امن أوروبا، وفقا لرأي الحكومات الأوروبية وأجهزة استخباراتها. ويشهد البحر المتوسط بين ضفتيه قصص إلى لعبة الحياة أو الموت، مابين احتمالات الغرق في عرض البحر والحصول على اللجوء في بلد آمن.

تشهد أوروبا تحديات أمنية جديدة خلال عام 2015، لم تعهدها من قبل، لذا فهي تقف في حيرة أمام تدفق اللاجئين عبر المتوسط مابين الجود الليبية والايطالية. وربما غرق عدد من المراكب التي كانت تقل مئات المهاجرين في

المتوسط وضع دول الاتحاد الأوروبي أمام قضية مهمة وهي كيفية التعامل مع قضية الهجرة؟ وهل أصبحت القوانين الأوروبية لا تجدي نفع في حل المشاكل الجديدة؟ يذكر أن سفن بحرية أوروبية خاصة من ألمانيا انطلقت للمشاركة في مهمة إنقاذ اللاجئين في البحر المتوسط، ونجحت بأنقذت مئات اللاجئين من الغرق. وفي دراسة خاصة حول سياسات مواجهة قوارب اللاجئين، يرى نصف المستجوبين بأن مكافحة شبكات المهربين لا يكفي لوحده. ويعتقد 77 في المائة أن إرجاع قوارب اللاجئين إلى مكان انطلاقها، كما تفعل استراليا، أمر غير ممكن. أما 22 في المائة فقط فيرون أنه من الممكن وقف تدفق موجة اللاجئين من إفريقيا إلى أوروبا في المستقبل.

معسكر الزاوية في ليبيا

يعتبر معسكر الزاوية في ليبيا واحد من اكبر المراكز التي ينطلق منها قوارب اللاجئين باتجاه أوروبا، اغلب طالبي اللجوء هم من السوريين والأفارقة. فقد وصل حوالي 86 ألف سوري منذ مطلع 2013 إلى ألمانيا هرباً على سبيل المثال واستضافت ألمانيا، منذ يناير أكثر من 180 ألف لاجئ قدموا من سوريا ودول أخرى، مثل كوسوفو وألبانيا. أن اعتماد ليبيا مقراً لتجمع اللاجئين اتجاه أوروبا يأخذ أيضاً بعد استنزاف أوروبا وتهديد أمنها، وفقاً لتهديدات الجماعات "الجهادية" والمتطرفة في ليبيا، هذه الجماعات سبق لها أن هددت بإغراق أوروبا باللاجئين. الجماعات المسلحة والمتطرفة في ليبيا، استغلت الهجرة عبر المتوسط لتسريب مقاتليها هناك. تحقيقات أجهزة الشرطة الأوروبية في إيطاليا وألمانيا، كشفت بشكل مبكر عن تسلل عناصر من جماعة داعش وجماعات إرهابية أخرى بين لاجئي القوارب واستطاعت الوصول إلى أوروبا. وتتبع أجهزة الشرطة، عمليات تحقيق أولية يتم فيها "غربة" تدفق اللاجئين وذلك بأن

يخضع كل شخص إلى التحقيق الأولي بسماع قصته وتفاصيله وبياناته الشخصية. بعض المندسين داخل قوارب اللاجئين، كانوا بسبب وشاية من داخل الجماعة.

خطط لوقف تدفق اللاجئين "المهاجرين"

وبسبب الضغوطات التي تتعرض لها أوروبا من قضية قوارب الموت ناشد الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن الدولي في 11 مايو 2015 مجلس الأمن الدولي دعم خطته لوقف تدفق المهاجرين عبر البحر المتوسط. في نفس الوقت تعهد الأوروبيون بعدم إعادة الأشخاص الذين يجري انتشالهم من البحر. وتتضمن الخطط الأوروبية التي وافق عليها زعماء الاتحاد:

- تحديد السفن المستخدمة في تهريب المهاجرين وضبطها قبل أن يستخدمها "مهربوا البشر". ويريد الاتحاد الأوروبي تفويضاً من الأمم المتحدة لتنفيذ تلك العمليات.

وهذا يعني أن دول الاتحاد الأوروبي تنشط استخبارياً داخل ليبيا من أجل الحصول على معلومات وتفاصيل حول مهربي البشر وقوارب الموت، تتضمن المعلومات البيانات وأماكن تواجدهم وتوقيات انطلاق القوارب.

- معالجة قوارب الموت قبل انطلاقها.

وهذا يعني تنفيذ عمليات عسكرية ومنها ضربات جوية أو عمليات "كوماندرس" داخل الأراضي الليبية. لكن المشكلة التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي في ليبيا هو الفوضى وضعف الحكومة الشرعية هناك.

رفض ليبي

ورداً على تلك السياسات، أعلنت الحكومة الليبية المعترف بها دولياً رفضها للعمليات البحرية الأوروبية، إذا جرى تطبيقها من دون تنسيق معها.

واعتبرت أن أي تعامل عسكري في مواجهة الهجرة غير النظامية ينبغي أن يكون بالتعاون مع السلطات الليبية المختصة، وأن الحكومة تعتبر ذلك خرقاً للسيادة، وهنا تكون المشكلة أكثر تعقيداً وتزيد من تحديات دول الاتحاد الأوروبي في مواجهة قوارب اللاجئين عبر المتوسط.

وفي هذا السياق، أعلنت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي "فيدريكا موغيريني" أن دول الاتحاد الـ 28 اتفقت يوم 18 مايو 2015 على القيام بعملية بحرية لا سابق لها، الهدف منها محاربة تهريب المهاجرين في البحر المتوسط. وقالت موغيريني للصحافيين في بروكسل "تم اتخاذ القرار القاضي بقيام عملية بحرية للاتحاد الأوروبي بهدف تعطيل نمط عمل شبكات المهربين في المتوسط".

أن أي تنسيق معلوماتي أو تعاون أمني لمواجهة قضية قوارب الموت أو غيرها من القضايا في المنطقة، لا يمكن أن يكتب له النجاح دون وجود حكومات أو أنظمة سياسية مستقرة، وهذا مابات غائبا في القضية الليبية التي تضرب بتداعياتها دول الاتحاد الأوروبي عبر المتوسط وكذلك دول أخرى في شمال إفريقيا وسيناء من جهة أخرى. وهذا يتطلب من دول أوربا التنسيق والتعاون المعلوماتي الأمني مع الدول المعنية في مكافحة الإرهاب مباشرة. يذكر أن المفوضية الأوروبية - بروكسل أعلنت عن عزمها للتعاون الاستخباري مع دول المنطقة في أعقاب حادثة "شارلي ابيدو" باريس في يناير 2015. أن الفوضى تعني خلق بؤر إلى جماعات إرهابية، تنشأ فيها وتترعرع، لتصل إلى حد التمرد وخارج السيطرة، لذا المعنيون بالأمن، ينصحون بضرورة كبح هذه الجماعات قبل ظهورها وهي ضمن سياسة محاربة الإرهاب، أي منع ظهور الإرهاب أكثر من احتوائه وهذا ماينطبق على الحالة الليبية.

يعتبر موضوع الهجرة إلى أوروبا موضوعا معقدا ويثير حوله الكثير من التساؤلات وخاصة حول الجنسيات والخلفيات الثقافية للمهاجرين. هنا في أوروبا أعربت بعض الدوائر عن تخوفها وقلقها إزاء تدفق اللاجئين إلى أوروبا، ويأتي ذلك بسبب اختلاف خلفيات اللاجئين وثقافتهم وربما الغموض حول تاريخ البعض واحتمالات تورطه بالعمل مع عصابات أو الجماعات الإرهابية. ورغم أن سياسات منح اللجوء يجب أن لا تتحدد بعرق أو دين أو جنس فان غالبية دول أوروبا، بدئت تعطي الأولوية إلى ديانات أخرى من غير المسلمين منها الديانة المسيحية والمندائية والاييزيدية وكذلك تركيزها على الأقليات من الاشوريين والأرمن والكلدان وغيرهم من قوميات والأقليات. هذه السياسات، ربما لها تداعيات سلبية على التركيبة الديموغرافية في دول المنطقة خاصة منطقة الشرق الأوسط والدول العربي التي باتت تعاني تفريغها من الأقليات بسبب هذه السياسات والتي تخدم بشكل غير مقصود وغير مباشر استراتيجيه تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى لإفراغ المنطقة من أقلياتها وتغييرها ديموغرافيا.

ألمانيا: أمام تحدي غير مسبوق بتدفق اللاجئين

تعيش ألمانيا ودول أوربا، قلق مزمنا اتجاه قضية تدفق اللاجئين – المهاجرين غير الشرعيين إلى أوربا، والتي تضاعفت كثير في أعقاب الفوضى التي تعيشها ليبيا من وتوسع داعش هناك.

وجاء تصريح وزير الاقتصاد الألماني غابريل قائلا: " أن زيادة أعداد اللاجئين في ألمانيا تمثل أكبر تحد منذ إعادة توحيد ألمانيا" ليعكس حجم التحدي إلى ألمانيا ودول أوربا، والذي لا يقل تهديدا وخطورة من تهديد الجماعات الإرهابية والمقاتلين الأجانب العائدين من سوريا والعراق. وقال غابريل يوم 23 آب / أغسطس 2015 في حوار مع برنامج "تقرير من برلين" بالقناة الأولى الألمانية "A. R. D": "سوف يتعين علينا تغيير سياسة اللجوء التي نتبعها بشكل كبير وإن الأعداد الكثيرة التي تأتي حالياً، سوف تجبرنا على اتخاذ المزيد من الإجراءات". وهذا يعتبر تغير نوعي في السياسة الألمانية لم تشهده منذ توحيد الألمانييتين عام 1990 وربما في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945.

ماتحاول عمله ألمانيا في الوقت الحاضر هو تخفيف العبء عنها وعن ولاياتها، بالتزامن مع مواجهتها إلى مشكلة اليونان وزيادة الإنفاق والدعم الألماني لها، الذي طالما ماكان يواجه الانتقادات من قبل الشارع الألماني وبعض السياسيين.

وتشعر ألمانيا بالانزعاج وعدم الارتياح من علاقاتها داخل الاتحاد الأوروبي بخصوص معالجة مشكلة استقبال المهاجرين غير الشرعيين إلى أوربا خاصة عبر ليبيا. وتلقي ألمانيا اللوم على دول الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، يذكر أن ألمانيا والسويد هما أكبر دولتان استقبلتا المهاجرين غير الشرعيين. وفي هذا السياق توصلت كل من برلين وباريس إلى اتفاق حول هذه القضية.

وقال وزيراً داخلية فرنسا برنار كازنوف وألمانيا توماس دو ميزير، عقب اجتماعهما، في 10 يوليو/تموز 2015، مع نظرائهما الأوروبيين في لوكسمبورج، أن بعض الدول الأعضاء الأخرى بالاتحاد الأوروبي ستعلن في الأيام المقبلة، بتوجيه من الاتحاد الأوروبي، عن مساهمتها في استقبال الرعايا الذين فروا من بلدانهم بسبب الحرب. ومن المقرر أن تستضيف فرنسا نحو 9100 شخص فيما ستستقبل ألمانيا 12100 شخص أغلبهم من أريتيريا وسوريا وهي نسب متوافقة مع توجيهات المفوضية الأوروبية.

وكان وزير الداخلية الألماني "توماس دو ميزير" قد أشار في تصريح تناقلته الصحف الألمانية يوم 19 أغسطس/آب 2015 إلى أن حكومته تتوقع ارتفاع أعداد طالبي اللجوء واللاجئين إلى أربعة أمثالها هذا العام، لتصل إلى 800 ألف. وعلى الرغم من هذا، عبر 60 في المائة من الألمان عن اعتقادهم بأن بلادهم قادرة على استيعاب هذه الموجة، وفقاً لاستطلاع للرأي نشرتها قناة (Z. D. F) الألمانية، خلال شهر أغسطس/آب، بدلاً من 54 في المائة في يوليو/تموز 2015.

تواجه دول أوروبا الآن فتح جبهات متعددة لدخول المهاجرين غير الشرعيين، فما عدا اليونان وتركيا وإيطاليا والنمسا فتح المهاجرون غير الشرعيين ممراً جديداً يبدأ من اليونان عبر مقدونيا. وأستطاع المهاجرون التحرك من اليونان إلى مقدونيا يوم 23 آب / أغسطس 2015 بلا عوائق بعد أن تراجعت قوات الأمن على ما يبدو عن محاولتها وقف تدفقهم إلى غرب أوروبا عن طريق البلقان بعد أيام من الفوضى والمواجهات.

وفي وسط تصاعد وتيرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين ذكرت المنظمة الدولية للهجرة في تقاريرها بأنه من الأول من كانون الثاني/يناير حتى 20 آب /أغسطس 2015، وصل أكثر من 149 ألف مهاجر عبر البحر لليونان.

ووصل نحو 104 آلاف مهاجر لإيطاليا. كما قالت المنظمة أن 2365 مهاجراً لقوا حتفهم في البحر بارتفاع مقارنة بـ 1779 مهاجراً لقوا حتفهم في نفس الفترة من عام 2014.

ردود أفعال النازيون الجدد ضد اللاجئين

تشهد ألمانيا ردود فعل سلبية ضد وصول اللاجئين - المهاجرين إلى دور إيواء اللاجئين خاصة في الجانب الشرقي من ألمانيا، وتعتبر مدينة "دريسدن"، واحدة من معازل النازيون الجدد وحركية "بيغيدا" العنصرية التي نفذت العديد من الهجمات العنصرية ضد مقرات إيواء اللاجئين. الحكومة الألمانية من جانبها تبذل جهود حثيثة وجدية لاستقبال أعداد اللاجئين وحمايتهم لأغراض إنسانية. فقد أعلنت الشرطة الألمانية حادث أضرم النار من قبل مجهولون يوم 21 أغسطس/ آب 2015 في مركز لإيواء اللاجئين في ولاية "بافاريا". أصيب خلالها 17 شخصاً في عراك وقع بمركز إيواء اللاجئين. يذكر أن ألمانيا تقوم لأول مرة بإيواء اللاجئين في خيام وقاعات مفتوحة بسبب عجز إمكانياتها واستعداداتها باستقبال أعداد اللاجئين. ومن جانب آخر وحذر الساسة من تنامي التوتر في المجتمعات المحلية مع توقع وصول أعداد طالبي اللجوء واللاجئين هذا العام إلى أربعة أمثال العدد الحالي. و في تطور مماثل، جرت صدامات جديدة يوم 22 من آب/ أغسطس 2015 بين الشرطة الألمانية وناشطين في اليمين المتطرف كانوا يحتجون على فتح مركز للاجئين في "هايديناو" شرق ألمانيا. ولم تستبعد الشرطة أن يكون الدافع المحتمل هو كراهية الأجانب. وتشير الإحصائيات وقوع 150 حادث حريق متعمد وهجمات أخرى ضد مراكز لإيواء اللاجئين في الأشهر الستة الأولى من السنة. وقال وزير العدل الألماني "هايكو" يوم 22 أغسطس/ آب 2015: "علينا إلا نسمح بأي

شكل من الأشكال بأن يتعرض أشخاص في بلدنا للتهديد والاعتداء وعلينا أن نتحرك ضد ذلك بكل قوة دولة القانون". تصريح وزير العدل يأتي متزامنا مع تصريحات مماثلة لمسؤولين ألمان بضرورة تغيير قوانين اللجوء في ألمانيا وهذا مابات متوقعا. تعليقات أعداد اللاجئين والمعنيين في شؤون اللاجئين ووجهت الانتقادات إلى الدول الغربية واعتبرت تدفق المهاجرين – اللاجئين إلى أوروبا بسبب تصاعد حدة الصراعات في المنطقة واعتبرت سياساتها جزء من هذه المشكلة.

بريطانيا: "الجهاديين - الإخوان" ينشطون على أراضيها

بريطانيا تعيش على وقع الكراهية

أفرجت السلطات البريطانية يوم 27 سبتمبر 2014 على الإسلامي صاحب الفتاوى "الجهادية" شودي وسبعة آخرين بكفالة مالية عقب اعتقالهم ليومين، وبعد ساعات من مصادقة مجلس العموم على انضمام بريطانيا إلى الحرب على "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا ضمن قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة. الداعية الإسلامي "شودي" بريطاني من أصل باكستاني وكان وراء دفع الإسلامي الناجير بذبح الشرطي البريطاني في مايس 2013. هذه الجريمة صعدت من الإسلام فوبيا عند الغرب. صحيفة "ديلي تلغراف" تقول أن جماعات مرتبطة بشودي سهلت أو شجعت عشرات الشباب في المملكة المتحدة - و 250 إلى 300 شخص عام 2013 من مختلف أنحاء أوروبا على الانضمام إلى تنظيم القاعدة في سوريا.

أكد الباحث "لورينزو فيدينو" المتخصص في الشأن الأمني من ظاهرة الإسلام السياسي في الغرب، بأن الحكومة البريطانية تتجه إلى مراقبة شاملة لكل أنشطة حركة الإخوان المسلمين في بريطانيا رغم عدم إصدار القرار بعد من قبل الفريق المتخصص، بأنها حركة إرهابية. ويعرض الباحث، الأجواء البريطانية المتساهلة خصوصا في اللجوء السياسي للإسلاميين والتي أسهمت في تثبيت أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في منطقة الشرق الأوسط وفي بريطانيا، على مدى الخمسة عقود الأخيرة، الأمر الذي جعلهم يشكلون مجموعات لجمع الأموال ونشر المؤلفات، وتنظيم الفعاليات، والضغط، والقيام بمجموعة واسعة من الأنشطة التي تتعارض مع وجودهم في بريطانيا.

وقامت الكيانات المتعددة، التي أنشأها نشطاء الإخوان المسلمين على مدى السنوات العشرين الماضية، بتعزيز هذه الجهود منابر الدعاية والتعبئة والجمعيات والقنوات التلفزيونية والعديد من أشكال النشاط السياسي الأخرى. المشكلة أن الحكومة البريطانية مازالت لم تدرك حجم مخاطر جماعة الإخوان وأهدافها، كونها تعتمد في قراراتها على آراء بعض أعضاء جماعة الإخوان أو المقربين منهم. القرارات البريطانية لم تكن بعيدا عن الفساد وتورط مؤسسات بريطانية مالية وتجارية بعلاقات مالية مع واجهات الإخوان.

البحث عن الهوية عند الشباب

تستهدف الحركات والجماعات الإسلامية المتطرفة في أوروبا - بريطانيا الشباب من المسلمين لغرض تجنيدهم في تنظيماتها الإسلامية "الجهادية" لتحقيق أغراض سياسية بغطاء الإسلام والدعوة. الدراسات أكدت بأن هناك عوامل متداخلة تدفع الشباب على التطرف وأن اغلب منفذي الاعتداءات الإرهابية لا علاقة لهم بالإسلام، فأنهم ينفذونها نتيجة دوافع نفسية مرتبطة بالهوية وأخرى اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالبطالة والعنصرية أحيانا، وأيضا استجابة لفتاوى مشايخ القتل ودعاوى التطرف الموجودة داخل بريطانيا إلى جانب وسائل التواصل الاجتماعي على الانترنت.

وتصدر "منتديات الجهاد" على الانترنت الفتاوى التي تدعو إلى العنف وقتال "الكفار" في بلدانهم، فأغلب الشباب الذين يتجهون لتنفيذ أعمال إرهابية في بلدانهم الغربية تأثروا بفتاوى مشايخ "الجهاد" هذه المشايخ حولت أوروبا إلى منبر خطابي لترويج الفتاوى "الجهادية" مستغلة مساحة الحرية التي يمنحها القانون والدستور البريطاني.

وفي دراسة نشرها المركز الدولي لدراسات الراديكالية التابع Kings College في لندن ذكرت وجود عشرات الآلاف من المقاتلين من غير السوريين يقاتلون في سورية، بينهم مقاتلون أوروبيون - بريطانيون. وتضمنت الدراسة مخاوف أوروبية من ازدياد أعداد المقاتلين الأوروبيين المشاركين القتال في سوريا وعودة أولئك المقاتلين ومشاركتهم في عمليات انتحارية في أوروبا. المشكلة أن بعض المؤسسات البريطانية تعتقد بأن أسباب تدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا وغيرها من مناطق النزاع هي مشكلة دينية تتعلق بالإسلام أكثر من أنها مشكلة اجتماعية تتعلق بالحصول على التعليم وعلى فرص العمل والاندماج الاجتماعي التي أصبحت أبرز التحديات في بريطانيا وبعض الدول الأوروبية.

لقد أصبحت "الإسلاموفوبيا" جزء من قرارات وسياسات دول الاتحاد الأوروبي، فتعود العرب والمسلمون في أوروبا أن تكون هنالك قرارات ضد الأقليات والمهاجرين. أن أحداث 11 سبتمبر ووجود مشايخ الفتاوى الإسلامية التي تدعو إلى القتل أصبحت مصدر حماس إلى اليمين المتطرف، وربما أعطته دفعة قوية للصعود على المسرح السياسي. الحكومة البريطانية وبعض الدول الأوروبية تتحمل جزء كبير من هذه المشكلة بسبب سوء السياسات.

أن تورط الشباب في عمليات إرهابية وتطرف، لايعني بالضرورة أن يكونوا ملتزمين وملتزمين في تعاليم الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية التي تنبذ العنف، وتدعو إلى التعايش والتسامح. لذا كشفت بعض التقارير المعلوماتية بأن البعض من المتورطين لم تكن لهم علاقة بالدين، بل كانوا يعانون من مشاكل اجتماعية والبطالة ولم يكونوا أيضا بعيدا عن فتاوى المشايخ وتأثير "الجهاد الإلكتروني والإعلامي" فبعد أن كانت التنظيمات "الجهادية" والقاعدة تعتمد مواقعها وشبكاتها الجهادية والمنديات، تحولت إلى تبني حساب

تويتر وشبكة التواصل الاجتماعي الأخرى مستفيدة من عولمة الانترنت والتكنولوجيا.

هذا الإحساس بافقدان الهوية، حسب بعض الدراسات الأكاديمية في مجال التطرف، تستغله الحركات الإسلامية التي من شأنها تجعل أالشاب يشعر بالتميز في حياته كمسلم عن الإنسان الغربي، وقد يصل الأمر في حالات متطرفة إلى تكفير الغرب، وهذا الأمر لا يحتاج إلى إيمان عميق بقدر ما يحتاج إلى نقص في الشعور بالهوية، يحاول من خلاله تحقيق ذاته في مجتمع يراه مختلفا عنه ولا يقبل بسهولة أن يكون جزءا منه.

تدفق البريطانيين إلى القتال في سوريا والعراق

المشكلة أن بعض المؤسسات وبعض التنظيمات تعتقد بأن أسباب تدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا وغيرها من مناطق النزاع هي مشكلة دينية تتعلق بالإسلام أكثر من أنها مشكلة اجتماعية تتعلق بالحصول على التعليم وعلى فرص العمل في أوروبا والاندماج الاجتماعي التي أصبحت ابرز التحديات. وتعيش بريطانيا جدل حول المهاجرين من أصول عربية وإسلامية، وسط مشاعر الإسلام فوبيا.

أصبحت أوروبا واحدة من بين المناطق الجغرافية التي تمدد إليها " الجهاد" رغم البعد الجغرافي نسبيا. الأوروبيون كانوا حريصين على مكافحة الإرهاب في دول الصراع لكي لا يقترب من الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط، لكن رغم هذه السياسات الاحترازية، تحولت أوروبا إلى مناطق لتدفق اللاجئين إلى سوريا والعراق وسابقا في أفغانستان. بات من الملاحظ، أن أعداد المتطوعين تزدادا مع اشتداد القتال في مناطق الصراع، ومع تزايد الصور المروعة وأحيانا تكون مبالغ فيها عن انتهاكات حقوق الإنسان خاصة

ضد الأطفال والنساء. التنظيمات "الجهادية" معروفة باستغلالها تلك الصور للحصول على التمويل المالي وعلى متطوعين جدد من داخل أوروبا. ما يحصل في أوروبا من عمليات تطوع للمقاتلين يكون من خلال شبكة عمل تعمل لصالح التنظيمات "الجهادية" في سوريا والعراق بواسطة جمعيات إسلامية ومنظمات إسلامية تنشط من داخل بريطانيا باسم الدين. لم تعد الروابط التنظيمية هي الأساس فبدت وسائل التواصل الاجتماعي، ومنها شبكة الانترنت وسيلة للتواصل بين رفقاء السلاح بعد عودتهم، هذه الاتصالات تحفز مشاعر التطوع مع اشتداد القتال في مناطق الصراع، فما يقوم به المتطوع الحصول على تذكرة سفر من خلال تبرع مشايخ وجمعيات إسلامية أو عبر الوسيط في الشبكة.

بريطانيون يديرون إعلام "الدولة الإسلامية"

نشرت "الدولة الإسلامية" خلال شهر سبتمبر 2014 مقطع فيديو يظهر فيما يبدو ذبح الصحفي الأمريكي جيمس فولي ردا على مشاركة بريطانيا إدارة اوباما في حربها على التنظيم في العراق وسوريا. وكشفت تحقيقات مكافحة الإرهاب البريطانية بأن الفيديو الذي تحدث فيه قاتل فولي كان بريطانيا ويتحدث بلكنة لندنية. وقال وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند أنه لم يدهش حين سمع اللكنة البريطانية لأن عددا كبيرا من المواطنين البريطانيين يحاربون في العراق وسوريا. أن القاتل هو واحد من مئات البريطانيين الذين التحقوا بتنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا. كذلك أظهرت مقاطع فيديو في أعقاب الإجماع والتحالف الدولي لمحاربة "الدولة الإسلامية" والنصرة في سوريا والعراق، مشاركة شباب من بريطانيا البعض منهم من أصول آسيوية إسلامية، تدعو فيها شباب بريطانيا للالتحاق في القتال أو تنفيذ وعود الجماعة بالقيام بعمليات انتحارية داخل بريطانيا.

ما تحتاجه بريطانيا في الوقت الحاضر، هو إعادة النظر بسياساتها المتعلقة بمنح اللجوء إلى الإسلاميين وجماعة الإخوان والجهاديين على أراضيها، هذه الجماعات تمتعت بحق اللجوء أمام رفض طلبات حق اللجوء لمن يستحقها من المهاجرين أو طالبي اللجوء. لقد استقطبت بريطانيا مشايخ "الجهاد" الإسلامية بمختلف درجات تطرفها خلال العقود السابقة، هذه الجماعات ترعرعت وشكلت مجموعات عمل وضغط على الحكومة البريطانية وقراراتها، حتى وصلت الآن إلى حد التهديد. التقديرات بأن الحكومة البريطانية تضع في حساباتها ردود أفعال تلك الجماعات "الإخوانية الجهادية" في داخل بريطانيا وخارجها، ضد أي قرار ممكن أن تتخذه بريطانيا، وربما هذا وراء تأخر بريطانيا بإصدار قراراتها الخاصة بالجماعات الإسلامية على أراضيها.

حادثة "شارلي إيبدو" إرهاب كامن داخل أوروبا

خطر "الجهاديين" الأجانب على أوروبا

ذكرت السلطات الفرنسية يوم 07. 01. 2015 أن هجوما مسلحا استهدف مقر صحيفة "شارلي إيبدو" الساخرة في باريس أسفر عن مقتل 11 شخصا وإصابة عشرة آخرين خمسة منهم حالتهم خطيرة. وكانت وكالة الأنباء الفرنسية ذكرت أن العملية قام بها شخصان قبل أن يلوذا بالفرار. وتحدثت بعض الأنباء عن وقوع ضحايا وقال مصدر قريب من الصحيفة "حوالي الساعة 11,30 اقتحم رجلان يحملان رشاش كلاشنيكوف وقاذفة صواريخ مقر شارلي إيبدو في الدائرة الحادية عشرة من باريس وحصل تبادل إطلاق نار مع قوات الأمن" ما أدى إلى وقوع جريحين.

الهجوم، هذه المرة جاء بتوقيت مابعد انتهاء أعياد الميلاد، وانتهاء حالة إنذار الأمن المشدد في باريس والمدن الفرنسية. أما الهدف فسبق أن تم

استهداف الصحيفة في قنبلة في وقت سابق، كون صحيفة شارلي ايببدو نشرت صور كارتون ساخرة إلى الرسول (ص) عام 2005 وأعقبه عدة مرات. المهاجمون كانوا على مستوى عالي من التدريب من الطريقة التي تم التحرك فيها والهدوء، وطريقة حمل السلاح، مما يعني أنهم تدربوا جيدا على تنفيذ مثل هذه العمليات. التحقيقات الأولية كشفت الاشتباه بأخوة اثنين، سعيد وشريف الكواشي شمال فرنسا، ومشتبه ثالث يدعى مراد في الثامنة عشر من عمره سلم نفسه للسلطات الفرنسية، بعد ورود اسمه على التواصل الاجتماعي، التحري والتحقيقات مستمرة وهناك اعتقالات لعدد من المشتبه بهم. الحادث شهد إدانات دولية وعربية واسعة وحملات تعاطف في أوروبا مع الضحايا، باعتباره هجوم إرهابي.

أصبحت أوروبا واحدة من بين المناطق الجغرافية التي تمدد إليها "الجهاد" رغم البعد الجغرافي نسبياً. الأوروبيون كانوا حريصين على مكافحة الإرهاب في دول الصراع لكي لا يقترب كثيراً من الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط. لكن رغم هذه السياسات الاحترازية، تحولت أوروبا إلى مناطق لتدفق اللاجئين إلى سوريا، أبرزها من بلجيكا وهولندا وألمانيا وبريطانيا. تزايد في الآونة الأخيرة عدد الإسلاميين الأوروبيون الذين يلتحقون بالجماعات المتطرفة للجهاد في صفوفها. وينشغل السياسيون بالبحث عن الأسباب وراء الظاهرة، وتعديل القوانين للتحكم فيهم.

وعبرت وزارة الداخلية الألمانية عن قلقها من تنامي ظاهرة سفر متشددين ألمان للانضمام في صفوف تنظيم "الدولة الإسلامية". وكشفت استخبارات دول الاتحاد الأوروبي عن وجود شبكات عمل نشطة تقوم بتجنيد الشباب داخل أوروبا خاصة من النساء السلفيات لغرض الالتحاق بالقتال في سوريا. الدراسات أظهرت بأن بعض الفتيات ومنهن القاصرات توجهن للقتال

في سوريا، بعد أن تعرفن على شباب مقاتلين على النت وشبكة التواصل الاجتماعي.

بعض الشباب قرر الالتحاق بـ "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا بعد أن تعرض إلى غسيل أيدلوجي بعد عرض صور إلى قتل أطفال واغتصاب نساء، وهي تخاطب الشباب تحت اسم النخوة والدفاع عن الحرائر والحرمان. هذه الصور وغيرها من المواد الإعلامية إلى يعرضها "الدولة الإسلامية" وغيره من التنظيمات، هي مواد مدروسة ومعدة مسبقاً لكسب أعداد جديدة من المقاتلين. يشهد تنظيم "الدولة الإسلامية" والتنظيمات "الجهادية" الأخرى تصاعداً بالتمويل وأعداد المقاتلين في كل مرة يتعرض له التنظيم من ضربات، كونه يستثمر الصور الفظيعة والمروعة إعلامياً بطريقة عكسية.

الخطر الذي يواجه دول الاتحاد الأوروبي

ومما يزيد من الخطر الذي يواجه دول الاتحاد الأوروبي هو أن معظم الأوروبيون الذين توجهوا إلى سوريا انضموا إلى تنظيمات "جهادية" اعتبرت الغرب هدفاً لها. وكما هو مفصل في تقرير وكالة الأمن والاستخبارات العامة الهولندية بعنوان "تحول الجهادية في هولندا" الذي صرح به "روب بيرثولي" رئيس الوكالة إلى معهد واشنطن، فإن الخطة الحالية لمعالجة الحركة الجهادية تتألف من:

- الحد من المخاطر، مثل إلغاء جوازات السفر ورصد سفر الأفراد الذين يشكلون خطراً محتملاً عبر الحدود.
- التدخل في نشاطات السفر عندما تبرز أسباب جدية تدعو إلى القلق، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالأطفال.

- إيجاد أولئك الذين يعملون على تجنيد المقاتلين وإحباط عملهم ومحاكمتهم عندما يكون ذلك ممكناً.
- منع التطرف، ومن المرجح أنه أصعب الفصول من حيث التنفيذ إذ لا بد للحكومة من أن تعمل مع المجتمع المسلم وأن تستخدم كل المعلومات والسلطة التي يتمتع بها هذا المجتمع.
- مراقبة وسائل الإعلام الاجتماعية، الذي يشكل أمراً أساسياً. وتقوم سياسة الحكومة الهولندية على مراقبة المنتديات وإرسال إشعار لمقدمي خدمات الإنترنت بإغلاق المواقع حالما يتم استخدامها لنشر الفكر المتطرف.

الخلايا الفردية

الخلايا الفردية، أو الذئاب المنفردة المتوحدة ربما هي الأكثر احتمالاً في أوروبا، هذه الخلايا تنشط كون تقوم على القدرات الذاتية ويقوم بها شخص واحد دون وجود ارتباط تنظيمي مباشر أي عدم وجود اتصالات مباشرة مع التنظيم. هذا النوع من الخلايا ممكن أن يقوم بمحاولة صنع قنابل بإمكانيات ذاتية وفقاً لدروس خضع لها على النت، وباستخدام الكلور أو مواد كيميائية متوفرة في السوق يمكن تحويلها لأغراض إرهابية. وهذا النوع من العمليات يعتبر تحدي كبير إلى الاستخبارات عموماً، لعدم وجود اتصالات يمكن مراقبتها أو كشفها بوقت سابق. المشكلة التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي، أحياناً صعوبة التنسيق وسرعة تنفيذ الإجراءات ضد المشتبه بهم، كون دول الاتحاد الأوروبي تسمح لمواطنيها التنقل في داخلها بدون جواز سفر أو سيطرة على الحدود داخل دول الاتحاد.

سياسات أوروبية

صرح رئيس الوكالة الحكومية للجمعيات الخيرية في بريطانيا 2014 أن التطرف الإسلامي بات المشكلة الأشد فتكا بهذه الجمعيات، معتبرا بأن من المستغرب أن المدانين بالإرهاب أو غسيل الأموال لا يتم منعهم تلقائيا من تأسيس الجمعيات أو تمتعهم بعضوية مجالس إدارتها. وفي ذات السياق، عقدت الدول الأوروبية التسع المعنية أكثر بملف المقاتلين الأجانب، اجتماعا في مايو 2014 في بروكسل بحضور ممثلين عن الولايات المتحدة وتركيا والمغرب والأردن وتونس. وسبق أن اعتمدت فرنسا قبل هذا الاجتماع خطة في محاولة لمنع مجندين للقتال في سوريا وقد تبنت بلجيكا إجراءات مماثلة في أبريل 2013 وأنشأت بلجيكا وفرنسا فريقا غير رسمي يضم وزراء الداخلية في عشر دول أوروبية منها بريطانيا وهولندا وإسبانيا. وكشف وزير الداخلية الألماني "توماس دو ميزيير" عن انضمام نحو 550 ألمانيا إلى صفوف تنظيم داعش في سورية والعراق وهو عدد يفوق العدد المعلن عنه حتى اليوم وكان المنسق الأوروبي لمكافحة الإرهاب "جيل دو كيرشوف" أكد في تصريح له تزايد أعداد "الجهاديين" الأوروبيين الذين توجهوا إلى سورية والعراق وانضموا إلى التنظيمات الإرهابية فيهما إلى نحو ثلاثة آلاف. وحسب تقرير الأمم المتحدة ونقلاً عن ذي غارديان، فإن 15 ألف شخص من 80 دولة التحقوا بالجماعات الأصولية في العراق وسوريا. وعلى المستوى الأوروبي 3000 مواطن غادروا من أجل "الجهاد" حسب الأرقام التي طرحها المنسق الأوروبي من أجل مكافحة الإرهاب "جيل دو كيرشوف". وتمثل بلجيكا والمملكة المتحدة وفرنسا أكبر عدد من الجهاديين الغربيين.

وتحاول بعض الحكومة الحكومات الأوروبية أن تمد يد المساعدة إلى الراغبين بالتخلي عن "الجهاد" بجهود داعمة من وزارات العدل التي من المقرر

أن تأخذ خطوات وإجراءات قضائية لمعالجة هذا الفكر المتطرف، هذه الإجراءات ممكن أن تتضمن تخفيف العقوبات وطرق التحقيق، ولا يستبعد أن تكون هنالك معالجة فكريا أي بالمناسبة على غرار ماتعمله بعض الدول العربية في المنطقة. لقد اعتبرت ألمانيا تنظيم "الدولة الإسلامية" تنظيمًا إرهابيًا وتحظر أنشطته في 12 سبتمبر 2014، ورغم أن هذه الخطوة جاءت متأخرة لكنها تبدو أكثر جرأة من باقي الدول الأوروبية في مواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية". فقد أعلنت ألمانيا أنها تعتبر "الدولة الإسلامية" تنظيمًا "إرهابيًا" واعتبرت أية أنشطة دعم وتأيد وترويج له مخالفة للقانون. وهذا يعني أنه ينبغي على دول الاتحاد الأوروبية الأخرى اتباع خطى الحكومة الألمانية بحظر التنظيم، لأن ذلك من شأنه أن يعطي تلك الجماعات ذريعة تحت باب التعبير عن حرية الرأي والتجمع والتظاهر في ساحات أوروبا. هذه الإجراءات يجب أن تصاحبها إجراءات 'استخبارية استباقية لكشف هذه التنظيمات داخل أوروبا وخارجها، لأن هذه الجماعات من شأنها تتجه إلى العمل السري في الاتصال وتنفيذ الأعمال الإرهابية. ماتحتاجه دول أوروبا هو إعادة النظر بسياساتها وقوانينها اتجاه التنظيمات الإسلامية إجراءات المتطرفة إلى جانب تنظيمات اليمين المتطرف وغيرها من التنظيمات الراديكالية، من أجل شرعة الخطوات التي تتخذها وزارات الداخلية والاستخبار ولكي لاتتعارض مع المحاكم الدستورية وقوانينها.

تبقى وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات الانترنت وخواصه تحديا في وجه السياسات الأوروبية، رغم أن المفوضية الأوروبية في بروكسل استضافت في شهر ديسمبر 2014 ممثلي عن بعض محركات الانترنت أبرزها مندوب Facebook , Google للتعبير عن قلقها، وطلبت فرض رقابة أكثر على بعض الحسابات التي تدعو إلى العنف والكراهية أو دعاية

للتنظيمات "الجهادية". هذه الخطوة نتج عنها إعلان الاتحاد الأوروبي يوم 4 يناير 2014 عن عزمه على تشكيل خلية مستشارين في بلجيكا يمكن للحكومات الأعضاء أن تستشيرها في مجال مكافحة الدعاية الجهادية وقال المسئول عن مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي "جيل كيرشوف" أن الفكرة تكمن في أن تستضيف بلجيكا خلية خبراء يمكنها تقديم أجوبة فورية للدول الأوروبية حول مشكلة تواصل حادة جداً، في مواجهة المتشددين الجهاديين. هذا الإعلان يعتبر خطوة جديدة من داخل المفوضية، وانتباه المفوضية إلى سياسة وتعريف جديد سمته "الدعاية الجهادية" وهو بالفعل ما تحتاجه دول أوروبا وكذلك دول المنطقة التي تشهد نشاطاً لهذه الجماعات، كون تنظيم دولة داعش وغيره من الجماعات اعتمدت "الجهاد" الإعلامي إلى جانب نشاطاتها على الأرض، أن مواجهة الدعاية الجهادية" يعني خسارة التنظيم إلى واحدة من مصادر التجنيد وتدفق المقاتلين الأجانب.

أن حادث "شارلي ابيبدو" حادث يعكس بأن أوروبا لم تكن بعيدة عن الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، ويعكس ذلك القصور في سياسات الدول الأوروبية بفهم وتعريف الإرهاب والجماعات "الجهادية" أن لم تكن أوروبا متورطة بغض النظر عن تدفق المقاتلين إلى الشرق الأوسط بهدف الاستقطاب. ابرز تداعيات هذه العملية هو إذكاء العداء إلى المسلمين. مابات مطلوباً من دول الاتحاد الأوروبي والغرب هو إعادة فهم تعريف الإرهاب وتعريفاته وإعادة سياساتها، بدعم دول المنطقة بمواجهة الإرهاب أكثر من دعم الجماعات المسلحة.

خطر المقاتلين الأجانب في ألمانيا

قال مسئول صومالي يعمل في جهاز الاستخبارات أن "الانتحاري الذي استهدف فندقاً في العاصمة مقديشو يوم 27 يوليو 2015، قد يكون ألمانيا من

أصل صومالي". وأضاف المسئول الذي رفض الكشف عن اسمه في تصريحاب لبي بي سي أن "الانتحاري من مدينة بون"، مضيفاً أن التحقيقات ما زالت جارية. وهاجم الانتحاري المنتمي لحركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة فندق "الجزيرة بالاس"، ما أسفر عن مقتل 15 شخصاً. وقال مسئول بارز في الاستخبارات الصومالية والذي طلب عدم كشف اسمه " لن أقدم لكم مزيداً من التفاصيل حول المهاجم، ولكن تحقيقاتنا الأولية تشير إلى أنه يحمل جنسية مزدوجة، وليس واضحاً بعد، متى بالضبط عاد من أوروبا وخاصة من ألمانيا.

وقالت مصادر صحفية في مقديشو أن فحوص الحمض النووي جارية على أشلاء الانتحاري الذي دمر هجومه السور الخارجي لفندق قصر الجزيرة المؤلف من ستة طوابق. ونفذ عدد من الصوماليون مزدوجي الجنسية عمليات انتحارية في الصومال آخرها في فبراير عندما قام رجل وامرأة دنماركيان من أصل صومالي بتفجير نفسيهما في فندق "سنترال اوتيل" في مقديشو وقتلا 25 شخصاً. وفي عام 2008، نفذ أول انتحاري أمريكي صومالي إحدى أوائل الهجمات الانتحارية في الصومال. كان الانتحاري الأمريكي الصومالي اسمه "شروا احمد" في السادسة والعشرين من عمره وفجر نفسه في "بونتلاند" في شمال الصومال. يذكر بأن حركة الشباب تقاتل، لإسقاط الحكومة الصومالية المدعومة من الغرب ونجحت الحركة التي بايعت تنظيم القاعدة في استقطاب مهاجرين صوماليين ومقاتلين أجانب وان كان مركز الجذب انتقل في السنوات الأخيرة إلى تنظيم داعش.

رد فعل الاستخبارات الألمانية

وفي هذا السياق كشفت تقارير استخبارية ألمانية عام 2015، أن ما لا يقل عن تسع انتحاريين ألمان شاركوا في عمليات انتحارية في سوريا والعراق،

فيما عبرت وزارة الداخلية الألمانية عن قلقها من تنامي ظاهرة سفر متشددين ألمان للانضمام في صفوف تنظيم "داعش". ذكرت تحقيقات وثائقية لمحطات "أن. دي. إر" و"في. دي. إير" الألمانية وصحيفة "زوددويتشه تسايتونج" في وقت سابق أيضا أن هناك خمس عمليات انتحارية مؤكدة نفذها متشددون ألمان. لكن مصادر أمنية ألمانية قالت يوم 28 يوليو 2015 في وقت متأخر، أن الانتحاري، المشتبه بأنه فجر نفسه بسيارة مفخخة قبل يومين في مقديشو في فندق يرتاده دبلوماسيون، صومالي كان يعيش في ألمانيا لكنه لم يكن يحمل الجنسية الألمانية، على عكس ما قيل سابقا وحسب مصادر أمنية فإن الانتحاري المشتبه به صومالي الجنسية وكان يعيش في مدينة بون الألمانية كمهاجر وكان معروفا لدى الأوساط الأمنية بميوله المتطرفة، إلا أنه لم يحصل على الجنسية الألمانية. من جانب آخر، ذكرت مصادر أمنية لوكالة أنباء رويترز أن الانتحاري قد يكون المدعو "عبدي رزاق". والذي كان يعيش في مدينة بون بغرب ألمانيا وكان معروفا بنشاطه في أوساط المتطرفين.

حظر "داعش"

لقد اعتبرت ألمانيا تنظيم "داعش" تنظيما إرهابيا وتحظر أنشطته في 12 سبتمبر 2014، ورغم أن هذه الخطوة جاءت متأخرة لكنها تبدو أكثر جرأة من باقي الدول الأوروبية في مواجهة تنظيم "الدولة". فقد أعلنت ألمانيا أنها تعتبر "داعش" تنظيما إرهابيا واعتبرت أية أنشطة دعم وتأيد وترويج له مخالفة للقانون. الحظر يشمل المشاركة في هذا التنظيم وربما الجماعات المتطرفة الأخرى والتجنيد له وأي دعم له بما في ذلك المظاهرات المؤيدة. وأكد "دي ميزيير" وزير الداخلية الألماني أن قرار الحظر له مفعول فوري ويشمل تجنيد المقاتلين ونشر أي شارات أو رموز على صلة بالتنظيم. تصريحات وزارة

الداخلية الألمانية تعكس حجم القلق الذي تعيشه ألمانيا، في أعقاب إعلان دعمها للعراق والى استراتيجيه اوباما بمواجهة "الدولة الإسلامية" في العراق.

شبكة تجنيد داخل ألمانيا

الاستخبارات الألمانية كشفت في وقت سابق عن وجود شبكة عمل داخل ألمانيا تقوم بتجنيد الشباب داخل ألمانيا وخاصة من النساء السلفيات لغرض الالتحاق بالقتال في سوريا. الدراسات أظهرت بأن بعض الفتيات ومنهن القاصرات توجهن للقتال في سوريا، بعد أن تعرفن على شباب مقاتلين على النت وشبكة التواصل الاجتماعي، ليختلط عندهن "الجهاد" برومانسية العلاقة مع المتطرفين.

وقال وزير الداخلية الألماني "توماس دي ميزير" في أعقاب حادثي شارلي ابيدو بأن أعداد "المتطرفين" الذين يسافرون من أوروبا إلى العراق وسوريا في تزايد مستمر بالرغم من ازدياد درجة وحشية أعمال تنظيم "داعش". وأضاف "دي ميزير" أن عدد المقاتلين الذين سافروا من ألمانيا وصل إلى نحو 550 حالة معروفة للسلطات الألمانية، لكن إحصائيات استخبارية أخرى ذكرت بأن، تدفق المقاتلين الأجانب ومنهم الألمان صعد بنسبة 70% منذ مطلع عام 2015، بعض التقارير أكدت أن عدد المقاتلين الأجانب في ألمانيا وصل إلى 750 مقاتل بينهم مايقارب 100 امرأة من بين خمسة آلاف مقاتل أجنبي في عموم أوروبا. المقاتلون الأجانب في ألمانيا لم يعد فقط انتحاريين في سوح القتال بل مازالوا يمثلون خطر محتمل على امن ألمانيا من وجهة نظر أجهزة الاستخبارات مما دفع الحكومة الألمانية بإعادة سياساتها في مكافحة الإرهاب.

كان عام 2014 نقطة تحول في تنظيم الشباب بإعلان بيعته إلى تنظيم داعش، بعد بضعة سنوات من بيعته إلى تنظيم القاعدة. وفقا إلى "توماس"

الخبير في الشؤون الصومالية في واشنطن ومدير مدونة "صوماليا نيوزروم" أن النقاش كان محتدم بين الشباب حول الاستمرار في تأييد القاعدة أو بالعكس الالتحاق بتنظيم داعش، لكن التنظيم حسم أمره لإعلان البيعة إلى داعش من أجل الحصول على الدعم المالي وربما كان هذا وراء اندفاع تنظيم الشباب لتنفيذ عمليات إرهابية في كينيا آخرها تنفيذ عملية إرهابية في إبريل 2015 بقتل 148 شخصاً معظمهم من الطلبة في هجوم على جامعة "غاريسا" في كينيا، أما في الصومال فتزايدت العمليات الانتحارية والهجمات المسلحة على الفنادق والمباني الرسمية والأهداف الأمنية. العمليات تشهد تصعيداً عادة عند هذه الجماعات قبل إعلان البيعة وبعدها لإثبات ولائها.

أن بيعة الشباب إلى داعش يعني حصولها على خدمات شبكة داعش في أوروبا ودول أخرى، فالتنظيم نجح باستقطاب المقاتلين والانتحاريين من أوروبا، ويبدو هذه المرة استخدم تنظيم الشباب أحد أنصاره المقيمين في ألمانيا، لتسهيل مهمة حركته واستهداف الفنادق من الدرجة الأولى كون وثائق سفره تجعله خارج دائرة الشبهات. وهذا يعني أن تنظيم داعش والجماعات التي أعلنت بيعتها له مثل تنظيم الشباب بدء يركز في عملياته الانتحارية على المقاتلين الأجانب أو الحاصلين على الجنسية الأجنبية أكثر من المقاتلين المحليين باعتبارهم بعيدون عن دائرة الشبهات. يذكر أن تنظيم داعش يعمل حالياً على استخدام وثائق سفر أجنبية إلى مقاتليه ممن قضى نحبتهم بعد تزويرها، لغرض العبور إلى دول أوروبا ودول أخرى لتنفيذ عمليات لصالح التنظيم. بات متوقعا أن يتكرر مشهد الانتحاريين الأجانب في سوريا والعراق والصومال ودول أخرى وهذا ما يتطلب من دوائر الهجرة والمطارات وأجهزة الاستخبارات التركيز على حاملي وثائق السفر الأجنبية عند زيارة مسقط رأسهم.

حادثة قطار باريس، يصعد حالة الإنذار داخل أوروبا

شهد قطار "تاليس" الفرنسي عملية إرهابية يوم 21 أوجست 2015 في رحلته من أمستردام إلى باريس، بعد أن أطلق شاب يبلغ من العمر 26 عاما من أصل مغربي النار على الركاب وهو يحمل رشاش ومسدس وسلاح ابيض. وخلف إطلاق النار جريحين، وتم تفادي حدوث مجزرة عندما سيطر عسكريون أمريكيون بلباس مدني على رجل مدجج بالسلاح أطلق النار في الهجوم الإرهابي، الجنود الأمريكيون كانوا برحلة شخصية. وبحسب المعطيات الأولية للتحقيق فإن المسلح يبلغ من العمر 26 عاما وهو مغربي أو يتحدر من أصل مغربي المعروف باسم أيوب الخزاني ولديه ملف لدى أجهزة الاستخبارات الفرنسية. وعاش في إسبانيا وأبلغت أجهزة الاستخبارات الإسبانية نظيرتها الفرنسية بشأنه في وقت سابق. وأوردت صحيفة الباييس الإسبانية أن مصادر لوحدة مكافحة الإرهاب أفادت أن الخزاني الذي يظهر في الملفات بوصفه متشددا أقام في إسبانيا لمدة عام حتى 2014 حين قرر الانتقال إلى فرنسا. والمسلح الذي صعد إلى القطار من بروكسل تم توقيفه عند الساعة 16,00 بتوقيت غرينج في محطة "آراس" شمال فرنسا، حيث تم توقيف القطار ووضع المسلح قيد الإيقاف.

من هو أيوب الخزاني؟

كشف مصدر في جهاز مكافحة الإرهاب الإسباني بأن الشخص الذي أوقف خلال الهجوم على متن قطار "تاليس" سبق أن زار سوريا انطلاقا من فرنسا. وقال المصدر أنه سبق أن أقام في إسبانيا لفترة سنة حتى 2014 ثم قرر الانتقال إلى فرنسا. وكشفت تقارير استخباراتية فرنسية أنه بعد وصول الخزاني إلى فرنسا، سافر إلى سوريا قبل أن يعود إلى فرنسا مؤكدا معلومات

سبق أن نشرتها صحيفة " باييس الإسبانية". وبعد أكثر من عام، تم رصد الخزانة في برلين أثناء مغادرته إلى تركيا في 10 مايو 2015 بحسب الاستخبارات الفرنسية التي علمت لاحقا من الأجهزة الإسبانية أنه انتقل للإقامة في بلجيكا.

ردود أفعال

قررت بلجيكا، في أعقاب ذلك، تشديد الإجراءات الأمنية في شبكة قطاراتها، وقالت السلطات البلجيكية أنه سيتم تكثيف الدوريات على خط قطارات "تاليس" السريعة، وكذلك سوف تشدد الضوابط والدوريات في محطات القطارات الدولية وكذلك على صعيد تفتيش الأمتعة. أما فرنسا فهي تعيش حالة تأهب أمني ونشرت قوات جيش في باريس ومدن أخرى في أعقاب حادثة "شارلي ابدو" مطلع يناير 2015. يذكر أن الاستخبارات الألمانية حذرت من هجمات على محطات قطار في أعقاب إعلان تركيا الحرب على داعش والأكراد في يوليو 2015، ورغم أن الرسالة الألمانية كانت موجهة ربما إلى تركيا أكثر من غيرها، إلا أنها تعتبر تحذير من استنساخ عمليات قطارات لندن ومديرية الإرهابية عام 2005. رسالة ألمانيا الاستخبارية لم تأتي من فراغ بل من خبرات مهنية.

خليفة "فيرفيه" بلجيكا

قررت محكمة بلجيكية حجز ثلاثة متهمين، في مدينة "فيرفيه" في 15 يناير 2015، ضمن عملية شاملة لمكافحة الإرهاب، بحسب ما أعلن المدعي العام البلجيكي في بيان صادر عن مكتبه. وكان المتهمون كل من مروان البالي، ومحمد أ، وبلال هـ. وجميعهم يحملون الجنسية البلجيكي، وقد

وجهت لهم تهم المشاركة في نشاطات مع جماعات إرهابية، وخرق قانون حيازة الأسلحة النارية، كم اتهم مروان أيضا بالعصيان المسلح، ضمن جماعة، مع سبق الإصرار.

وننتج عن العملية مقتل شخصان في الهجوم بمدينة "فيرفيه" هما سفيان أ، بلجيكي من أصل مغربي، وخالد ب، وتم العثور في المنزل الذي قتل فيه على جواز سفر هولندي باسم زايد ك، وقدمت هذه المعلومة إلى السلطات الهولندية، التي فتحت قضية من جهتها.

تحذيرات استخبارية

يقول "أريك دينانس" مدير معهد الأبحاث الاستخباراتية الفرنسي "هناك نقطة تتوقف عندها الاستخبارات خصوصا إذا كان الأفراد المراقبون حذرين في تحركاتهم لفترة. هناك ثغرات لا يمكن تفاديها في الشبكة. " وفي هذا السياق حذر رئيس جهاز الاستخبارات الداخلية البريطاني "MI5" في وقت سابق من أن مجموعة إسلامية متطرفة متواجدة في سوريا تخطط لشن اعتداءات واسعة النطاق في الغرب، وان الاستخبارات قد تكون عاجزة عن وقفها وقال إننا نعلم أن مجموعة من إرهابيي القاعدة في سوريا تخطط لاعتداءات على نطاق واسع ضد الغرب. وفي أعقاب التحالف الدولي، أصبحت السياسات الأمنية في دول الاتحاد الأوروبي أكثر تشددا تجاه الجماعات "الجهادية".

النتائج

لقد سلط حادث "شارلي ابدو" على المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق ومناطق نزاع أخرى، إلى الواجهة بعد أن أغفلت أوروبا والغرب تدفق تلك

الجماعات إلى العراق وسوريا. وأقر رئيس الحكومة الفرنسية "مانويل فالس" بوجود ثغرات في الاستخبارات. علما أن الاستخبارات الداخلية الفرنسية اعترفت بضعف مواردها البشرية والمالية وتحتاج على الأقل إلى ثلاث سنوات على الأقل للنهوض بقدراتها أمام التحديات الجديدة. وأكد مدير منظمة الشرطة الأوروبية "روب وينرايت" يوم 14 يناير 2015 تحذيراته لمديري أجهزة مخابرات وزعماء بعض الأحزاب السياسية عقب اعتداء باريس، قائلا "أن وكالات الأمن الأوروبية تواجه فجوة في القدرات يمكن أن تترك بلادها في خطر.. (..) ". وأكد وينرايت بوجود من مايقارب 5000 مقاتل من أوربا في سوريا والعراق، وان عودة 20% من هذه الجماعات إلى أوربا من شأنها تستغل حرية الحركة داخل دول الشنغن لتنفيذ عمليات إرهابية.

أن حركة وتنقل أيوب الخازني، بين اسبانيا وفرنسا وبلجيكا، وعدم إخضاعه للمراقبة والمتابعة والرصد، رغم وجود سجل جنائي، يعتبر قصور وإخفاق استخباري امني من قبل أجهزة الاستخبارات. السؤال: أن لم تخضع الاستخبارات أشخاص من هذا النوع، فهذا يعني أن استخبارات أوربا مازالت تعاني الكثير من الثغرات الأمنية ومايزيد في الإخفاق هو سفر المتهم أيوب الخزاني إلى سوريا وعودته إلى بلجيكا، والمشكلة لاتكمن بالخبرات بقدر بالتمويل والمصادر البشرية.

مايلفت للنظر أن اغلب المتورطين في العمليات الإرهابية في أوربا هم:

- من أصحاب السوابق ولهم سجل جنائي لدى الاستخبارات والشرطة.
- تنفيذ عمليات إرهابية غالبا تكون خارج المدينة أو الدولة التي يقيم فيها.

- لم يكن لدى المتورطين سجل تطرف إسلامي، لكن التحقيقات كشفت بأنه تم تجنيدهم داخل سجون أوروبا، بسبب عدم عزل السجناء.

ورغم أن أغلب العمليات الإرهابية التي شهدتها أوروبا خلال عام 2015 كانت تحمل الذئاب المنفردة أو المتوحدة، لكن في عملية قطار أمستردام - باريس لا ينطبق عليها هذا الوصف، كون المتهم سافر إلى سوريا وحصل على التدريب وسبق أن ورد اسمه في شبكة أو خلية "فيرفيه" البلجيكية.

أن مثل هذا النوع من العمليات ممكن أن يتكرر بسبب:

- حرية الحركة داخل دول "الشينغن" بدون وجود نقاط تفتيش ثابتة.
- عدم وجود فحص للأمتعة أو أوراق المسافرين داخل "الشينغن" عند السفر برا.
- مازال هنالك أعداد من الشباب يتوجهون من أوروبا إلى سوريا والعراق عبر تركيا.
- نشاط "مافيات" من دول الاتحاد السوفيتي السابق تتاجر بالأسلحة داخل دول الاتحاد الأوروبي.

أن التطورات الأمنية السريعة داخل أوروبا، وتداعيه حادثة شارلي إيبدو - باريس 7 يناير 2015، من شأنها أن تدفع إلى تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي بين دول "الشينغن" تحديدا وإعادة النظر بهذه الاتفاقية. ورغم محاولات دول أوروبا الوصول إلى اتفاقيات تعاون استخباري وتبادل المعلومات، فأنها لم تصل إلى تعزيز هذا التعاون. وكانت هنالك دعوات إلى إنشاء جهاز

استخباراتي أوربي، لكنها أيضا فشلت بسبب عدم الثقة مابين الأطراف واتهام بعضها البعض بالتجسس وارتباط بعضها باتفاقيات استخبارية مع واشنطن ودول أخرى مما عقد القضية أكثر، لذا اكتفت أوروبا بالشرطة الأوروبية والتعاون الثنائي. مازالت أوروبا تعاني من ضعف في قدراتها بالتمويل والمصادر البشرية، وتحتاج إلى بضعة سنوات للارتقاء بذلك، وهذا يعني أن أوروبا سوف تشهد عمليات أكثر من هذا النوع.

داعش يواجه مشكلة المقاتلين الأوروبيون من الداخل

المقاتلون الأوروبيون تفكيك "الدولة الإسلامية" من الداخل

احتلت قضية المقاتلين الأجانب، الأوروبيون اهتماما كبيرا، لدى الحكومات ووسائل الإعلام وهذا الاهتمام جعل تنظيم "دولة داعش" يتعامل مع قضية المقاتلين الأجانب أيضا بأهمية أكبر. لقد وجد المقاتلون الأوروبيون أنفسهم موضع اهتمام في الحالتين، رغم أن نسبة منهم أفراد غير سويين ورفضوا العيش والاندماج في المجتمع. هذه الجماعات وجدت نفسها أنها تتفق مع بعضها ضمن أيولوجية فوضوية تقوم على المغامرة وإشباع الرغبات والغرائز. فرغم مايدعيه هذا التنظيم من أيولوجية وعقيدة إسلامية، فهناك أعداد التحقت بالتنظيم وهي لاتعرف شيء عن الدين، ليكشف حقيقة أن هذه الجماعة غير متجانسة وسوف تواجه تفككها تنظيميا من الداخل.

اعتبرت المفوضة الأوروبية للعدل، فيرا جوروفا "تشيكيا"، في مقابلة مع صحيفة "لو فيغارو" الفرنسية نشرت يوم 13 ابريل 2015 أن ما بين خمسة إلى ستة آلاف متطوع أوربي بينهم 1450 فرنسيا ذهبوا إلى سوريا للانضمام إلى "الجهاديين" الذين يقاتلون نظام بشار الأسد. وقالت جوروفا "على المستوى

الأوربي، نقدر الذين ذهبوا إلى سوريا بحوالي خمسة آلاف أو ستة آلاف شخص بينهم 1450 من فرنسا.

فرغم اختلاف تفسير الدوافع والأسباب لتدفق المقاتلين الأوروبيون إلى سوريا والعراق فيمكن القول بأن ابرز دوافع التحاق المقاتلين الأجانب بتنظيم "الدولة الإسلامية" هي:

أولا – الغسيل الأيدلوجي، أي "الإيمان" بفكر الجماعة السلفية "الجهادية".
ثانيا – لأسباب مادية، كون التنظيم يقدم امتيازات مادية خاصة للمقاتلين الأجانب أكثر من المحليين.

ثالثا – من أجل المغامرة، والخروج عن المألوف، وجماعات تلتحق لمرافقة أصدقاء لهم.

رابعا – إشباع الرغبات الشخصية وإشباع الغرائز ومنها الجنس عند الشباب. التحقيقات كشفت تعاطي التنظيم الترياق داخل المعسكرات التدريبية، وكذلك خلال تنفيذ العمليات القتالية وهذا مايستقطب أعداد من المدمنين في أوروبا.

خلفيات المقاتلين الأجانب

لايوجد معيار ثابت إلى هذه الجماعة أو الشباب الذين يلتحقون من أوروبا والغرب بالتنظيم، فالبعض منهم ذات خلفية اجتماعية فقيرة وأخرى ميسورة وأعداد أخرى إسلامية تقابلها جماعات غير ملتزمة ومنفلتة.

لكن هنالك اتفاق على شيء واحد هو الالتقاء تحت مظلة التنظيم. يقول "مارك سجمان" الأخصائي النفسي الذي تابع مسار المتطوعين "للجهاد"، والعميل السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومؤلف كتاب "الوجه الحقيقي للإرهابيين" أنهم يشعرون بالانتماء إلى جماعة سياسية، فهنا هم

مجاهدون. الدين هو مجرد قشور. أنها جماعة إسلامية ولكن كان يمكن أن تكون أي شيء آخر، جماعة فوضوية أو مناهضة للفاشية (...) أنه مجتمع وهمي وهم يتخيلون أنهم يشكلون جزءا منه حتى وإن كانوا لا يمتون إليه بصلة. أنهم يشعرون بأنهم جنود للدفاع عن هذا المجتمع الذي يقال لهم أنه يتعرض للعدوان".

دور المقاتلين الأجانب داخل "الدولة الإسلامية"

المعلومات الواردة من شهادات مقاتلي داعش بعد عودتهم إلى أوطانهم أظهرت حقيقة بأن التنظيم يستهدف تجنيد المقاتلين الأجانب ويستثمر وجودهم داخل التنظيم. المعلومات أكدت أن التنظيم يستغل المقاتلين الأجانب في عمليات لوجستية سائدة منها الإعلام وإدارات عمليات القرصنة الالكترونية وشبكة تجنيد عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال علاقاتهم العائلية ورفاقهم. التنظيم لا يزوج الأجانب في عمليات قتالية في الواجهة مثلما يفعلها مع المقاتلين من آسيا الوسطى أو المقاتلين العرب والمحليين من العراق وسوريا. وتعتبر تنفيذ عمليات الإعدامات وقطع الرؤوس والرقابة على السجون واحدة من أبرز المهام التي تعطى إلى المقاتلين الأوروبيين والغربيين. أما العمليات الانتحارية، فربما تنحصر ببعض المقاتلين الأوروبيين الذين التحقوا للتنظيم لأسباب عقائدية أي أن فكرة التطرف أصلا موجودة في ذهنيته قبل الالتحاق بالتنظيم. الاستخبارات العراقية على سبيل المثال لا الحصر كشفت عن تنفيذ خمس عمليات انتحارية في العراق نفذها "ألمان" الجنسية. يذكر أن المكتب الذي يدير الانتحاريين، غير المكتب الذي يدير المقاتلين ويكون معني بنقل وترحيل الانتحاريين عبر لحدود والمدن عبر ملاذات ومضافات معروفة تكرر زيارتها من قبل أعداد من الانتحاريين. يحصر

المقاتل الأجنبي داخل التنظيم باهتمام أيضا للاستفادة من عامل اللغة ووثائق سفره وعلاقاته وخبراته الفنية، ويحصل على مرتبات أفضل من المحليين والمقاتلين العرب. ويأتي اهتمام التنظيم بفئة الشباب الأوربي والغربي، ضمن رؤيته بأن "دولته الإسلامية" غير محددة بجنسية أو قومية أو عرق. التنظيم يهدف إلى العالمية أكثر من "عولمة الجهاد" المعروفة عند القاعدة، هو يريد أن يحقق شهرة ودعاية عالمية تجتاح بقية التنظيمات ويحصل على اهتمام إعلامي دولي أكثر. لذا كانت أشرطة الفيديو التي يصدرها التنظيم تركز على دور المقاتلين الأجانب بتنفيذ عمليات قطع الرؤوس الإرهابية وأشهرهم الذباح الملقب "جون" أموازي وآخرين فرنسيين.

التنظيم يواجه مشكلة من الداخل

يواجه التنظيم الآن مشكلة من الداخل تتزامن مع تراجع التنظيم على الأرض، وتتمثل المشكلة بأن أعداد من المقاتلين الأجانب، كانوا يعتقدون بأنهم يلتحقون بالتنظيم "سياحة جهادية" لبضعة أشهر ويعودون إلى أوطانهم لكن بعد ذلك اكتشفوا غير ذلك. التنظيم عادة يصادر جوازات سفر ووثائق المقاتلين داخل التنظيم ويتم تزويدهم بهويات خاصة "بالدولة الإسلامية" أصدرها وتكون حركتهم محسوبة بالمدن التي يتواجدون فيها. واتخذ التنظيم إجراءات أمنية وقائية ضد مقاتليه بزرع عناصر الأمن من التنظيم على سيطرة المدن والمنافذ الحدودية، يتم إلقاء القبض على من يحاول الهروب من التنظيم. لذا ماشهده التنظيم من حملة إعدامات إلى "جنده" هم من اللذين حاولوا الهرب بوثائق مزورة. فمن المتوقع أن تتصاعد مشكلة التنظيم الداخلية أكثر من التحديات الخارجية مع تصاعد الضغوطات العسكرية على معاقل التنظيم خاصة في الموصل والرقّة.

تبقى مسألة المقاتلين الأجانب تحتل أهمية داخل التنظيم وفي نفس الوقت عند الحكومات واستخبارات الدول الأوروبية والغربية. واحتلت مشكلة المقاتلين الأجانب الأولوية في أجندات عمل واجتماعات دول الاتحاد الأوربي والمفوضية وحتى مجلس الأمن. السياسات الأوروبية بدئت تصعد إجراءاتها في مكافحة الإرهاب من خلال فرض وشرعة قوانين جديدة ومن خلال التعاون الاستخباري مع دول المنطقة وداخل التحالف الغربي لمواجهة داعش والجماعات "الجهادية".

دولة الإمارات العربية: سياسات استباقية في مكافحة الإرهاب

دولة الإمارات العربية: أدراك واعي لتهديدات الإرهاب وبعد إنساني

تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة، سياسات شاملة في مكافحة الإرهاب تتماشى مع التغيرات التي تشهدها المنطقة والعالم. وتأتي هذه السياسات المتمثلة بإصدار عدد من التشريعات آخرها إصدار قانون مكافحة الإرهاب، فقد أصدر رئيس دولة الإمارات العربية يوم 20 يوليو 2015 مرسوما بقانون يقضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدياء الأديان ومقدساتها ومكافحة كافة أشكال التمييز ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل وطرق التعبير. يحظر القانون الجديد الإساءة إلى الذات الإلهية أو الأديان أو الأنبياء أو الرسل أو الكتب السماوية أو دور العبادة، كما يحظر التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني.

جاء إصدار هذا القانون نتيجة فهم مايجري في العالم من ازدياء الأديان في أعقاب ماشهده العالم ومنها حادثة باريس – "شارلي أبيدو" مطلع يناير 2015 التي تضمنت رسوم تسيء إلى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). هذا

القانون يتمشى مع طروحات الأزهر وكذلك تصريحات الفاتيكان التي ينص على عدم ازدراء الأديان واحترام الذات الإلهية. وتعتبر سياسات الإمارات العربية، سياسات استباقية بمواجهة العنف والكراهية والإرهاب وليست ردود أفعال، دون التحديد بجغرافية أو عرق أو دين. وما يميز سياسات دولة الإمارات العربية هو موازاتها مع جهودها الإنسانية الإغاثية التي شملت شبكة دعم وتقديم المساعدات الإنسانية.

قراءة مبكرة

كانت قراءة الإمارات العربية إلى تهديدات "جماعة الإخوان" في المنطقة والدول الخليجية مبكراً، وربما كانت تهدد أمنها الوطني، ومازاد في تحدي الإمارات هو اعتمادها الشفافية في المحاكم القضائية وكشف الشواهد والأدلة ونتائج التحقيقات. وعندما ضرب إرهاب داعش منتصف شهر يوليو 2015 أمن الكويت، مستهدفاً بهجوم انتحاري مسجد الإمام الصادق في منطقة الصوابر وسط العاصمة أثناء صلاة الجمعة، ما أسفر عن سقوط 27 قتيلًا و227 جريحاً، دانت الإمارات العربية المتحدة الجريمة وكذلك العمليات الإرهابية في تونس وفرنسا وكان تنظيم داعش القاسم المشترك في هذه العمليات. وشددت دولة الإمارات العربية المتحدة في 29 يونيو 2015 في الكلمة التي ألقاها نائب مندوبها الدائم لدى الجامعة العربية خليفة الطنيجي في الاجتماع، على ضرورة تظافر جهود المجتمع الدولي وتكثيفها لمواجهة هذه الأعمال الإرهابية.

شهدت المنطقة تطور في تعريفات الإرهاب إلى جانب تقنية الإرهاب وتفريخ هذه الجماعات "الجهادية" التي نجحت بالتوسع من داخل الدول الفاشلة في المنطقة لتقوم خلافتها المزعومة على جغرافية وحدود ضمن دولتها

الافتراضية. وكانت "الربيع العربي" يمثل بوابة دخول ناعم إلى هذه الجماعات داخل التظاهرات والتجمعات حتى وصلت إلى التمكين وإعلان دويلاتها. وبرز دور الإمارات العربية أكثر في أعقاب هذه التهديدات عام 2011 – 2012 ليكون لدولة الإمارات دورا إقليميا ودوليا أوسع في مكافحة الإرهاب. وقد حذرت دولة الإمارات من تلك التهديدات وقدمت الدعم اللوجستي والمالي في مكافحة الإرهاب من خلال مشاركتها في التحالف الغربي سبتمبر 2014 وكذلك التحالف العربي 2015، بالإضافة إلى التعاون الثنائي وتقديم الدعم المباشر إلى الدول التي تواجه الإرهاب في معاقلة منها العراق وسوريا واليمن ودول أخرى. مسئولون عراقيون مقربون من رئيس الجمهورية، أكدوا في تصريحاتهم أن دولة الإمارات العربية هي الدولة العربية الوحيدة التي قدمت للعراق دعما لوجستيا في محاربة الإرهاب.

سياسة مكافحة الإرهاب الإماراتية تأتي من فهم مايلي:

- عولمة الإرهاب: بات الإرهاب يضرب مناطق في دول المنطقة ودول بعيدة مثل استراليا والولايات المتحدة، وهذا يعني أن الإرهاب لم يتحدد بجغرافية ولا يستهدف دولة دون أخرى ولم تعد هناك دولة بمنأى عن الإرهاب. عولمة الإرهاب تدفع دول العالم بدون استثناء لتتضافر جهودها في محاربة الإرهاب.
- أن الخيار العسكري وحده لا يكفي في محاربة الإرهاب، رغم أنه مطلوب أولا في مواجهة الجماعات الإرهابية ضمن السياسة الصلبة، لكن تأتي خطط ضمن حزمة إجراءات تتضمن التنمية والاقتصاد والقضاء على البطالة لمعالجة أسباب الإرهاب الحقيقية.

• مواجهة الإرهاب فكرياً، يأتي دور الإمارات واضحاً من خلال تبنيها إلى عقد عدد من المنتديات الإسلامية والمؤتمرات لدعم فكرة الإسلام المعتدل في مواجهة الكراهية والعنق وازدراء الأديان. لقد دعمت دولة الإمارات المؤسسات الدينية الوسطية في العالمين العربي والإسلامي، وفي مقدمتها الأزهر الشريف وتعزيز الخطاب الإسلامي المعتدل من خلال المنتدى العالمي "تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة". و أعلنت الإمارات عن تأسيس مركز "صواب" خلال شهر يوليو 2015 الذي يتولى مواجهة إرهاب داعش والجماعات الإرهابية الأخرى بالتعاون مع الولايات المتحدة إلى جانب سابق مراكز أخرى لنفس الغرض بينها مركز "هداية".

تأتي سياسات دولة الإمارات العربية في مكافحة الإرهاب، استباقية لتهديدات الإرهاب نتيجة الفهم والإدراك المبكر إلى حقيقة عولمة الإرهاب. يأتي قانون مكافحة الإرهاب الأخير نتيجة الفهم الواعي لخطورة الجماعات الإرهابية وضرورة التصدي لها. ويقضي القانون الجديد تجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها ومكافحة كافة أشكال التمييز ونبذ خطاب الكراهية. لقد جاء القانون الجديد ضمن البعد التشريعي لدولة الإمارات العربية في شرعنة الإجراءات والقرارات لدعم الأجهزة التنفيذية بمواجهة الإرهاب.

سبل مكافحة الإرهاب الجديدة في أوروبا ثغرات استخبارية في أوروبا

أثار الهجوم على مجلة "شارلي إبدو" في باريس في أعقاب انتهاء احتفالات أعياد الميلاد 2015، جدلا بين الأوساط السياسية في أوروبا حول سبل تطوير مكافحة الإرهاب. وأفادت التقارير بأن الجدل تركّز على أن تكون الأجهزة الأمنية قادرة على مراقبة المشتبه في صلتهم بالإرهاب على مدار اليوم، وإن أكثر الفئات التي تشكل خطورة هم العائدون من العراق وسوريا. وهنا يظهر أهمية الاستخبارات أكثر من أهمية الأمن الشرطي — الجنائي على الأرض، أي أن دور الاستخبارات يتركّز على الكشف عن نشاط هذه الجماعات السلفية "الجهادية" ومجموعات أخرى إسلامية متطرفة، خلال مرحلة التخطيط لتنفيذ عملياتها قبل وقوعها، باعتبارها خطوات احترازية استباقية ضمن مفهوم الاستخبارات في حماية الأمن الوطني.

عقدة عودة المقاتلين الأجانب إلى أوروبا

ويكشف حادث شارلي إبدو— في باريس عن التحدي الهائل الذي تواجهه أجهزة الاستخبارات الغربية لتعقب الجماعات "الجهادية" في الداخل والذي أصبح أكثر تعقيدا، في أعقاب عودة أعداد من هذه الجماعات إلى أوروبا، وأصبحت تنشط كثيرا في أعقاب التحالف الدولي ضد داعش والنصرة الذي انطلق في سبتمبر 2014، وهذا يرجح بأن دور المقاتلين الأجانب العائدين من سوريا والعراق ومناطق قاعدية داعشية أخرى، قد تحول من القتال في معقل التنظيمات إلى التحول إلى أوروبا لتتحول إلى خلايا نشطة وخلايا متوحدة فردية

بتنفيذ عمليات إرهابية فردية. عودة هذه الجماعات تمثل صداعا إلى أجهزة الاستخبار والحكومات، لما تحتاج من جهود إضافية واسعة في إجراءات وقائية تتضمن المراقبة البشرية والفنية على الأشخاص المشتبه بهم.

تحذيرات استخبارية

يقول "أريك دينانس" مدير معهد الأبحاث الاستخباراتية الفرنسي "هناك نقطة تتوقف عندها الاستخبارات خصوصا إذا كان الأفراد المراقبون حذرين في تحركاتهم لفترة. هناك ثغرات لا يمكن تفاديها في الشبكة. " وفي هذا السياق حذر رئيس جهاز الاستخبارات الداخلية البريطاني "أم أي 5" الخميس من أن مجموعة إسلامية متطرفة متواجدة في سوريا تخطط لشن اعتداءات واسعة النطاق في الغرب، وأن الاستخبارات قد تكون عاجزة عن وقفها وقال إننا نعلم أن مجموعة من إرهابيي القاعدة في سوريا تخطط لاعتداءات على نطاق واسع ضد الغرب. وفي أعقاب التحالف الدولي، أصبحت السياسات الأمنية في دول الاتحاد الأوروبي أكثر تشددا تجاه جماعات الدعوة و"السلفية الجهادية".

ثغرات أمنية في أوروبا

لقد سلط حادث شارلي ابيبدو على المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق ومناطق نزاع أخرى، إلى الواجهة بعد أن أغفلت أوروبا والغرب تدفق تلك الجماعات إلى العراق وسوريا. وأقر رئيس الحكومة الفرنسية "مانويل فالس" بوجود ثغرات في الاستخبارات. وكانت العاصمة الفرنسية عرضة لاعتداءات إرهابية غير مسبوقة. وأقر رئيس الوزراء مانويل فالس على ضوء عدد الضحايا المرتفع بوجود ثغرات في الاستخبارات، مذكرا بأن مئات الأشخاص يغادرون إلى سوريا والعراق حيث يتدربون على الإرهاب. وقال رئيس

المجلس الأوروبي "دونالد تاسك" في 10 يناير 2015 أن اجتماع قادة الاتحاد الأوروبي بروكسل في 12 فبراير 2015 يركز على سبل مكافحة الإرهاب. يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تقوية جبهته الداخلية في مواجهة الإرهاب من خلال اتخاذ إجراءات أمنية وتبادل المعلومات بين دوله والدول المعنية لاسيما العربية.

تدفق المقاتلين الأجانب عبر تركيا

تمكن الألماني "يورغن تودنهوفر" هو أول مواطن غربي يتمكن من الدخول إلى الموصل مطلع ديسمبر 2014 منذ سيطرة داعش على المدينة وقضى الكاتب الألماني ستة أيام في مدينة الموصل شمالي العراق الواقعة تحت سيطرة التنظيم، والتي وصل إليها عن طريق مدينة الرقة السورية. وقد أكد "يورغن" في حديثه إلى القناة الألمانية العامة، بأنه شاهد تدفق معدل خمسين أجنبيا يوميا من أوروبا عبر الحدود التركية إلى سوريا والعراق رغم الإجراءات المشددة من قبل دول أوروبا على حركة المشتبه بهم، وهذا يعني أن هذه الجماعات يتصاعد حماسها مع تصاعد التحالف الدولي. وبات ضروريا ينبغي أن يعالج الغرب ودول الاتحاد الأوروبي هذه المشكلة معالجة حقيقة أي أن لا تكون فقط بالدعم العسكري، بل بالتعاون مع دول المنطقة ودعم الحكومات في برامج واسعة وشاملة لمعالجة وكبح الإرهاب في المنطقة طالما لم تعد بعد دولة بمأمن من تهديدات الإرهاب.

تعزيز التعاون الاستخباري

وتسعى المفوضية الأوروبية تعزيز جمع وتبادل المعلومات داخل الاتحاد الأوروبي لكنها تصطدم بتحفظات الدول والنواب الأوروبيين. واعتبرت موغيريني المثل الأعلى للشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي أن وضع سجل

أوربي لمعطيات المسافرين أمر "عاجل" وهو مشروع أرادت تنفيذه الدول الأعضاء لكنه معطل منذ 2011 من قبل البرلمان الأوروبي. وأدرجت "موغريني" مسألة تعزيز الدفاعات الأوروبية خصوصا لمواجهة المشاكل التي يطرحها الشبان الأوروبيون الذين يجندون للقتال في سوريا والعراق، على جدول أعمال الاجتماع الذي يعقده في بروكسل وزراء الخارجية الأوروبيون في 19 يناير 2015. وقالت "موغريني" أنه يتعين على الاتحاد معالجة التهديدات من خلال إجراءات أمنية داخلية وكذلك من خلال علاقاته مع بلدان أخرى لاسيما في العالم العربي وأفريقيا وآسيا.

وأعلن رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر الخميس 8 يناير 2015 عزمه اقتراح برنامج جديد لمكافحة الإرهاب على الدول الأعضاء في أعقاب حادثة صحيفة شارلي إيبندو في باريس وأوضح يونكر أن من المبكر جدا إعلان التفاصيل لكننا سندرس عدة مسارات. وماعدا الإجراءات التقليدية في مكافحة الإرهاب التي تتركز على المراقبة واعتراض الاتصالات وغيرها فإن الآلية الجديدة التي اقترحتها الأجهزة الأوروبية لمكافحة الإرهاب والتي ظهرت قبل أسابيع من حادثة شارلي ابدوهي:

- الدعاية المضاد للجماعات "الجهادية"، أي شن حملة عبر وسائل الإعلام لمواجهة دعاية داعش والقاعدة وتنظيمات أخرى عبر وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت ووسائل الإعلام الأخرى ويتضمن المشروع أيضا بث مقابلات لجهاديين تائبين عائدتين من سوريا والعراق ومناطق الصراع الأخرى.
- مراقبة الانترنت عبر محركات جوجل والفيسبوك حيث اجتمعت المفوضية الأوروبية بممثلي هذه تلك الشبكات والخوادم

الخوازم في وقت سابق من أجل غلق حسابات "الجهاديين" ورفع الصور الدعائية لهذه الجماعات.

- التعاون المعلوماتي داخل دول الاتحاد الأوروبي أي تعزيز جمع وتبادل المعلومات داخل الاتحاد الأوروبي والتي من المتوقع تواجه تحفظات القضاء والنواب الأوروبيين.

- التعاون المعلوماتي بتعقب المطلوبين في معازل الإرهاب ومنها العراق وسوريا واليمن وشمال إفريقيا، أي فتح قنوات للتعاون الاستخباري وتبادل المعلومات مع دول المنطقة حول المقاتلين الأجانب.

- مراجعة اتفاقيات الاتحاد الأوروبي أبرزها اتفاقية الشنجن، وربما تحديد حركة التنقل

- إعادة فهم وتعريف وضوابط إنشاء ونشاط الجمعيات الإسلامية والإسلامية الناشطة في أوروبا

- تقديم بيانات المسافرين من قبل خطوط الطيران إلى أجهزة الأمن والاستخبارات.

- مراجعة القوانين والقرارات والشرائع التي تحدد أجهزة الأمن من مراقبة المطلوبين أو المحتمل أن يكونوا إرهابيين.

- فرض إجراءات جديدة في حق اللجوء والإقامة للأجانب.

- اتخاذ إجراءات استباقية استخبارية في تعقب المشتبه بهم واتخاذ إجراءات تنفيذية ضدهم وتصعيد حالة التأهب عند الشرطة والأمن وإعادة النظر بمهام دوريات الشرطة وتسليحها.

- تعزيز امن المعلومات داخل أجهزة الاستخبارات الأوروبية لمنعها من الاختراق والتسريب يشار أن هولندا شهدت فضيحة تسرب وثائق تخص معلومات حول الجهاديين ونشرت على الانترنت من قبل الجماعات "الجهادية"

- ربما يتم إعادة النظر في موضوع "التعبير عن الحرية الشخصية" الذي أصبح فضفاضاً وتجاوز الخطوط الحمراء بالتجاوز على رموز دينية أو مقدسة عند المسلمين والأديان الأخرى. لأن أوروبا اكتشفت تداعيات ذلك الذي اذكي الكراهية بين أفراد المجتمع الواحد خاصة ضد المسلمين.

- سحب جوازات السفر من المشتبه بهم.

يبقى العمل الاستخباري في مواجهة الإرهاب يحل الأولوية أكثر من العمل العسكري والأمني فالبحث والتحري عن التنظيمات الإرهابية يعتبر أول الخطوات، وتبقى المصادر البشرية التقليدية في جمع المعلومات أكثر أهمية إلى جانب المصادر الفنية التقنية. يبقى جمع المعلومات واتخاذ خطوات وإجراءات استباقية معلوماتية وتنفيذية ضد أهداف محتملة أن تكون إرهابية أهم الركائز في مكافحة الإرهاب.

كيفية تنفيذ قرار مجلس الأمن 2199 ضد داعش والنصرة ؟

تصعيد التعاون الاستخباري داخل التحالف الدولي

صوت مجلس الأمن يوم 12 فبراير 2015 بالإجماع على القرار ذي الرقم 2199 الذي يقضي بتجفيف منابع تمويل المتطرفين، ويشمل القرار محاصرة مصادر تمويل داعش والنصرة. يطالب المجلس الدول الأعضاء بتجميد أصول هذه المجموعات التي تقاتل النظام السوري وعدم القيام بتجارة

معها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وضبط تهريب شاحنات تمر خصوصا عبر الحدود التركية. ويوسع القرار حظر المتاجرة بآثار مسروقة، ليشمل سوريا وهو قرار كان ساريا من قبل على العراق ولا يقتصر هدف مشروع القرار على محاربة داعش والقاعدة.

أن انعقاد مجلس الأمن والتصويت بالإجماع على مشروع القرار الروسي وإصدار القرار 2199 تحت الفصل السابع، يعكس الرغبة الحقيقية عند الأطراف الدولية في مواجهة الإرهاب رغم الخلافات. القرار واجتماع مجلس الأمن جاء في أعقاب عدد من الاجتماعات الخاصة في مكافحة الإرهاب وتزامنت أيضا مع انعقاد قمة أوروبية في بروكسل لمكافحة الإرهاب ومواجهة داعش والنصرة. وسبق هذا الاجتماع أيضا مؤتمر ميونخ للأمن في ألمانيا قبل أسبوع وسبقه أيضا قمة "ريغا" لدول الاتحاد الأوروبي. القرار صدر، رغم الخلافات الروسية مع الولايات المتحدة من جانب ومع الاتحاد الأوروبي من جانب آخر.

وسبق أن أعلن مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة "فيتالي تشوركين" يوم 6 فبراير 2015 أن بلاده قدمت لمجلس الأمن الدولي رسميا مشروع قرار لقطع تمويل داعش ومنع وصول المساعدات. وصوت مجلس الأمن الدولي أيضا بالإجماع يوم 15 اوجست 2014، على قرار قطع التمويل عن كل من تنظيمي داعش وجبهة النصرة. جاء قرار مجلس الأمن رفضا لممارسات تنظيم داعش واعتمد القرار تحت الفصل السابع والذي يمنح مجلس الأمن بفرض عقوبات على أي شخص يساعد داعش والنصرة وجماعات إرهابية أخرى. وجاء في القرار أن مجلس الأمن يعرب عن استعداده للنظر في إدراج الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات التي تقدم الدعم إلى داعش أو جبهة

النصرة، بما في ذلك وضع من يقومون بالتمويل والتسليح والتخطيط والتجنيد لهاتين الجماعتين على القائمة السوداء.

شراء النفط الداعشي

يعتبر التمويل أساس عمل الجماعات المسلحة وان انعدام التمويل يعني إيقاف الإرهاب وهذا يعني ضرورة فرض رقابة إلى عمليات غسل الأموال من خلال البنوك والمصارف وشركات الصيرفة وبعض شركات الاستيراد والتصدير لغسل الأموال بطريق المقايضة. اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مرة سوريا وتركيا بشراء النفط من تنظيم داعش. المؤسسات المالية المعنية ذكرت أن الإنتاج النفطي لتنظيم داعش كان يبلغ حوالي 800 مليون دولار سنوياً ما قبل ضربات التحالف الدولي. وكشف تقرير لمجلة "دير شبيغل" الألمانية أن تنظيم داعش يسيطر في سوريا والعراق على 14 حقلاً نفطياً وان جزءاً من هذا النفط يُهرب عبر الجبال إلى إيران وتركيا ويُباع في المناطق الحدودية. وقال المعهد الملكي البريطاني أن "داعش" يبيع النفط للتجار الذين يقومون بتهريبه إلى تركيا وإيران وسورية وحسب تقريره، فإن التنظيم يبيع النفط بأسعار تقدر بنحو 25 دولاراً للبرميل، وهو سعر رخيص مقارنة حتى بأسعار النفط.

آلية تنفيذ القرارات تحت البند السابع

وفقاً إلى قرار مجلس الأمن 1373 لعام 2001 — الفقرة السادسة من القرار يفرض على الدول أن تتخذ جميع التدابير التي قد تكون ضرورية وملائمة وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي من أجل مكافحة التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية بدافع التطرف والتعصب. ويفسر الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أن أي إجراء وفقه يبدأ بالإنذار باستخدام القوة، أي أن

المقصود بصدور قرار عن مجلس الأمن تحت الفصل السابع هو توجيه إنذار لحل المشكلة بالطرق السلمية وعند تعذر ذلك يجب عرض الموضوع ثانية على مجلس الأمن لإقرار استخدام القوة وعندها تصبح جميع دول العالم مدعوة للمساهمة في المجهود الحربي لحل الموضوع عسكرياً وفق نصوص بنود الفصل السابع. وأن الأسس الفعلية لتطبيق هذا القرار تكون بتقديم الدول والمؤسسات والمنظمات وثائقها إلى اللجنة عن الأطراف المتورطة بالتمويل سواء أكانت مجموعة أو منظمة أو أفراد أو دولة التي خرقت القرار أو تقديمها بشكل مباشر إلى مجلس الأمن الذي من شأنه يقر العقوبات. وأكد القرار ذاته 1373 لعام 2001 بأن تحظر جميع الدول على رعاياها أو على أي أشخاص أو كيانات داخل أراضيها إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أو خدمات مالية أو غيرها، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح الأشخاص الذين يرتكبون أو يحاولون ارتكاب، أو يسهلون أو يشاركون في الأعمال الإرهابية، بما في ذلك الأفعال التي يرتكبها تنظيم "داعش" و"جبهة النصرة" وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة.

داعش: شبكات عمل تجارة وهمية

أن الخبرات التي يتمتع بها تنظيم داعش، هي خبرات واسعة، تقوم على المهنية والاختصاص وهو من يبحث بالحصول على الخبرات والخبراء ومنحهم الامتيازات ولا ينتظر ذلك عن طريق المصادفة. هذه الخبرات تعود إلى قيادات هذا التنظيم التي تستسخ تجارب الأنظمة السياسية الشمولية في المنطقة في العراق وسوريا أكثر من غيرها. اشتهر التنظيم بقدرته على إدارة شبكات اتصالات وعلاقات عامة مع فصائل "جهادية في مناطق واسعة من

العالم امتدت إلى وسط آسيا والقوقاز وكازاخستان حتى الصين، بتنظيم عمليات هجرة واسعة إلى عوائل المقاتلين، يتم سفرهم على شكل مجموعات واسعة عبر عدد من الدول والحدود والمطارات. اشتهرت الأنظمة الشمولية، بأن يكون لها شبكة عمل استخبارية في الخارج، تعمل تحت اسم شركات وواجهات تجارية وسياحية لتجاوز القوانين والعقوبات الدولية وهذا ما هو موجود في تنظيم داعش. التنظيم منذ سنوات يعمل في إدارة هذه الشبكات وحصل على الخبرات والعلاقات دون أن يتعرض إلى عقوبات أو الرقابة حتى اوغست 2014 ورغم ذلك لم تكن هنالك آلية تطبيق القرار وإرادة حقيقية عند مجلس الأمن، لذا استمر التنظيم بالحصول على إيرادات النفط وقطع الآثار لكنها انخفضت نسبيا. القرار الأخير ذي الرقم 2199 والذي جاء بطلب من روسيا، يعتبر تعميق وتمتين إلى قرار مجلس الأمن في اوغست 2014 ويؤكد على آلية التنفيذ والرقابة. تجارب الأمم المتحدة بتنفيذ قراراتها كانت ضعيفة، لتتحول تلك القرارات إلى قرارات سياسية أكثر من قرارات فنية.

فمن المقرر أن تكون هنالك لجان متابعة لتنفيذ القرار وربما تكون هنالك فرق رقابة تقوم بمهام تنفيذية عند الحدود التركية مع العراق وسوريا وربما دول أخرى. وبات مطلوبا من الدول المتورطة بدعم داعش والنصرة وشراء النفط، أن تظهر رغبة حقيقية بتنفيذ نص قرار مجلس الأمن وإثبات حسن النية من خلال المعطيات والنتائج التي تثبتها الأيام القادمة. وزارات الخزانة والمالية في دول التحالف من شأنها أن تتحمل المسؤولية في متابعة الأصول المالية للجماعات "الجهادية" واتخاذ القرارات بتجميد الأموال وتوقيف المطلوبين وتقديمها إلى اللجنة الخاصة في مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن. أن المرحلة الحالية تحتاج من الولايات المتحدة والغرب، إلى فهم حقيقي إلى مشكلة الإرهاب وإقامة علاقة جديدة مع دول المنطقة التي تعاني وتحارب

الإرهاب. المرحلة الحالية تتطلب تبادل المعلومات والبيانات حول الأشخاص والمنظمات المتورطة في عمليات الدعم والتمويل.

ركائز الأمن القومي في ظل العولمة

مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث

الأمن القومي (National Security) هو: قدرة الدولة على حماية أراضيها ومواردها ومصالحها من التهديدات الخارجية – العسكرية والتهديدات الداخلية. وبفعل العولمة، حدثت تحولات في مفهوم الأمن، وأبرزها القوة، التي لم تعد ترتبط بالعامل العسكري بل تعدته إلى السياسة و التكنولوجيا والتعليم، والنمو الاقتصادي واعتماد المعلومات. الأمن العسكري وهو استشعار الخطر المسلح والقدرات الدفاعية وقراءة مستقبلية لنوايا الدول.

الأمن السياسي وهو الاستقرار السياسي للدولة، وحماية الشرعية. الأمن الاقتصادي وهو حماية الثروات والموارد المالية والتنمية. الأمن الاجتماعي: هو التعايش السلمي بين جميع مكونات الدولة من خلال قبول الطرف الآخر واحترام العادات والتقاليد للمكونات الأخرى بغض النظر عن العرق أو الدين أو المذهب أو الهوية والشعور بالأمان.

ركائز الأمن القومي

- 1- إدراك التهديدات الخارجية و الداخلية.
- 2- رسم استراتيجيه لتنمية قوى الدولة.
- 3- تأمين القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية.
- 4- قراءة النوايا المعادية للدول الأهداف.

الاستراتيجية القومية – الوطنية

والتي تعني الاستغلال الكامل للقوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية والعقائدية للدولة في السلم والحرب لتحقيق الأهداف التي تضمن سلامتها وأمنها والحفاظ على سيادتها واستقلالها. أما الاستراتيجية الحربي والتي تعني الاستغلال الكامل للوسائل العسكرية لتحقيق أهداف الاستراتيجية القومية بالاستخدام المباشر أو غير المباشر للقوات العسكرية للدولة أثناء السلم والحرب. أن الانشغال الشديد بالقوة وتعظيمها من شأنه أن يضع الدول المتنافسة في مأزق لا تستطيع التخلص منه. ويدفع بالدول إلى سباق اكتساب الأسلحة لغرض الدفاع دونما اعتبار لأية قيم اجتماعية أو اقتصادية. وتصبح غاية الدولة العسكرية الإبقاء والحفاظ على هذا النظام ومن ثم يتم تكريس مظاهر تبعية العالم الثالث للدول الكبرى وذلك بخلق صراعات إقليمية وصراعات داخلية تُبقي دول العالم الثالث بحاجة مستمرة وملحة إلى التكنولوجيا العسكرية للدول العظمى. وإن تهافت الدول على شراء هذه الأسلحة يؤدي إلى صراعات اجتماعية تشكل اليوم أكثر من 90% من الصراعات في العالم الثالث. حيث تكون البداية الحصول على الأسلحة من أجل مقاومة التهديدات والأخطار الخارجية ولكنها تنتهي إلى استخدامها في قمع أي إصلاح اجتماعي أو أي محاولة لتوجيه أموال الدولة في تطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية. أي استيلاء النظام على القدرات العسكرية وتدوير التسلح لصالحه، لتقوية بقائه في السلطة وحمايته أكثر من حماية الأمن الوطني للدولة، وهذا كثيرا ما يكون واضحا في الأنظمة الشمولية. وهذا يعني الوقوع في مصيدة سباق التسلح مما يسبب مشكلات أمنية على حساب التطور الثقافي والاجتماعي والصحي والسياسي فضلا عما يسببه من تبعية عسكرية وفنية للدول المصدرة للسلاح. أن رسم الخطط وتنفيذها لا يتم إلا بعد وضع الإستراتيجيات، أي لا تكون لها

أي جدوى قبل أن يتم وضع ورسم الاستراتيجيات، وكان الخطط هي تطبيق لهذه الاستراتيجيات على الأرض. وضمن شروط نجاح الخطط يجب أن يكون هنالك نظام مراقبة وتقييم لكل خطة.

الاستراتيجية الاقتصادية

الاستراتيجية الاقتصادية تتأرجح بين الأمن الخاص بالموارد الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية وهي ترتبط بالوظيفة الاقتصادية لنظام الحرب والتنمية الاقتصادية كجوهر للأمن، فتنظر الدول المتقدمة إلى أي تهديد يتعلق بقدرتها على التأثير في بنائها الاقتصادي على أنه تهديد للأمن القومي. ولقد ظهرت في الدول الغربية وبالذات الدول الصناعية أهمية موضوع أمن الطاقة المتمثل في تأمين مصادر الطاقة وبالذات البترول والغاز كجوهر للأمن القومي. هذا العامل دفع بعض الأطراف الدولية على اعتماد سياسة خلق الحروب والنزاعات الإقليمية والداخلية من أجل التدخل. وشهد المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط خلال العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الحالي الكثير من النزاعات و "الثورات"، الانتفاضات "المفتعلة" من قبل أطراف وقوى دولية وإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، كان أبرزها السيطرة على مصادر الطاقة. وما شهدته عملية غزو العراق 2003 وليبيا 2011 ودول أخرى يبرهن تلك السياسات التي تهدف إلى تأمين مصادر الطاقة والذي تحول إلى ركيزة أساسية في الأمن القومي الأمريكي والدول الصناعية الأخرى.

وهكذا أصبحت مساحة التدخل الأجنبي في كثير من شئون الدول في ظل العولمة أكبر، واتخذت صورا

وأشكال مبطنة تحت حجة "الديمقراطية" ومساعدة الشعوب في تقرير المصير وربما مكافحة الإرهاب والجماعات "الجهادية". كما سمحت بعض التيارات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني لنشر "الليبرالية" بديلا للتعاليم

والأعراف الاجتماعية، هذه السياسة تعدت إلى تغيير مناهج التربية والتعليم ونمط الحياة اليومية والعادات والتقاليد لبعض المجتمعات تحت باب الليبرالية.

تداعيات العولمة على الأمن القومي

سمح نظام العولمة للولايات المتحدة وقوى دولية باعتماد سياسات غير مقيدة بحدود الولايات المتحدة تحت باب "مكافحة الإرهاب" هذه العبارة إثارة الكثير من الجدل والخلافات حتى داخل الولايات المتحدة وحليفاتها في الاتحاد الأوروبي والمنطقة، لترسم مفهوم أمريكي جديد للأمن القومي الأمريكي يتمثل بنشر القوات الأمريكية أو التواجد الأمريكي الاستخباري أو بأشكاله الأخرى آلاف الأميال عن الأراضي الأمريكية.

أما إقليميا فأن مخاوف إيران من التهديدات الأمريكية دفعتها إلى نشر قواتها في المياه الإقليمية والتمدد عسكريا في سوريا والجزر الإماراتية الثلاث المحتلة والقيام بالعديد من المناورات العسكرية. وتعدى الأمر إلى القرصنة الجوية خارج المياه الإقليمية لاصطياد طائرات التجسس الأمريكية بدون طيار على مقربة من مجالها الجوي. واتسعت العولمة لتشمل الحرب الالكترونية المعلوماتية في العالم وشهدت الولايات المتحدة على سبيل المثال لا الحصر فضيحة تجسس معلوماتي على الاتحاد الأوروبي ودول أخرى من خلال برنامج بريزم ومؤسسة ناسا الفضائية وهذه التفاصيل كشف عنها مسرب المعلومات ادورد سنودن، في يونيو 2013 ألتعاقد مع وكالة الأمن القومي بعد لجوءه إلى روسيا.

تأثيرات المرحلة الانتقالية للدولة

لا يتحقق الأمن القومي ولا يمكن استعاضته عن طريق القوة العسكرية، لأن الأمن القومي يقاس بالقدرة وليس بالقوة. وهذا يؤكد حقيقة حتمية هي أن الدول في مراحل التحول الديمقراطي تكون في أضعف حالاتها لأن هناك تفكيكا لنظام قديم وبناء لنظام جديد وهناك حرب شرسة من النظام القديم من خلال آليات المقاومة التي تنتهجها الدولة العميقة.

وبالتالي فإنه كلما طالت الفترة الانتقالية كلما زاد الخطر الذي يطال الأمن القومي. أي أن المرحلة الانتقالية تشهد فراغا سياسيا إلى سلطة الدولة، هذا الفراغ يتم استغلاله من قبل التنظيمات "أجهادية" في هذه المرحلة ومن قبل أطراف إقليمية ودولية لعرقلة مشروع الانتقال الذي لا يصب في خدمتها. ف "الدولة الإسلامية" والقاعدة في العراق وسوريا واليمن وفي أفغانستان وجماعة الإخوان المحظورة شهدت تصعيدا في عملياتها الإرهابية خلال الفترات الانتقالية أو فراغ السلطة كما هو الحال في العراق وسوريا.

أن التنظيمات "أجهادية" لا تنشط إلا في ظل الفوضى وهي تعتبر بيئة خصبة للتكاثر والتفريخ. كذلك مرحلة الانتقال من النظام المركزي إلى الفيدرالي كما هو في العراق واليمن وسابقا في مصر يمنح فرصة أكثر إلى التنظيمات "أجهادية" بضمنها الإخوان المحظورة. هذه الجماعات تستغل مساحة الحرية والفراغ السياسي.

نظرية تجفيف منابع الإرهاب

مواجهة الإرهاب في المنطقة

أن أحد دوافع الإرهاب والتطرف هو الشعور بالظلم أو التهميش على مستوى الأفراد أو الجماعات سواء كان حقيقيا أو خياليا. وهذه الفئة من

الأشخاص تكون موضع اهتمام التنظيمات " الجهادية " والمجموعات اليمينية والمتطرفة. واغلب الذين تحولوا من الديانات الأخرى مثل المسيحية إلى الإسلام هم من هذه الشريحة، كون المجموعات الإسلامية أو اليمينية تعطيهم الكثير من الاهتمام والحظوة التي افتقدتها في مجتمعاتها . ألتطرف لاينحصر على طائفة ولا على ديانة، فهناك الانجيليين الجدد مثل تطرف فرانكلين غراهام، ابن المبشر الشهير بيل غراهام، والذي دعا إلى مواجهة المسلمين، كان قد وصف " الدين الإسلامي بأنه شرير جداً"، ويعتبر جورج بوش من الموالين لهم.

و البوذية مثل نموذج بورما. أما ألهندوس فأطلق ألتطرف الهندوسي ناثورم جوتسي 1948 عام ثلاث رصاصات برأس المهاتما غاندي في 30 يناير 2013. بالإضافة إلى ماشهدته الهند من حروب أهلية منتصف الاربعينيات من القرن الماضي، وعند الديانة اليهودية مازالت الآن جماعة " الحريدم" ألتطرفة ترتدي ألقاب، زي "الفرومكا" Frumka و تعيش على هامش التاريخ و المجتمع الإسرائيلي و تكفره و تعتبر كل أشكال الديمقراطية رجسا من عمل الشيطان وهي تتشابه مع ألسلفية أالجهادية في هذا الموقف، وفي ارتداء النساء النقاب وهذا مايرجح رواية أن يكون أصل النقاب من الديانة اليهودية. فالإرهاب لا يتحدد في دين ولا بجغرافية معينة. وبات ضروري أيضا التفريق ما بين أصول الأديان وفكر الجماعات، فهناك فرق ما بين الشرائع السماوية والفكر.

نظريات تجفيف الإرهاب

تنص إحدى نظريات تجفيف منابع الإرهاب عن طريق إيجاد قنوات تتنفس من خلالها التيارات المتشددة عن غضبها، ومحاولة تفهم احتياجات

وأهداف هذه الجماعات، على أن تفعيل هذه النظرية لا يقع على عاتق الأمن والدفاع بل يتعدى ذلك إلى مقومات الأمن القومي والتنمية ضمن باب رسم الاستراتيجيات وتنفيذ الخطط من قبل المؤسسات التنفيذية. وهنا ضروري تعريف الأمن القومي National Security وهو قدرة الدولة على حماية أراضيها ومواردها ومصالحها من التهديدات الخارجية العسكرية والتهديدات الداخلية. وبفعل العولمة، حدثت تحولات في مفهوم الأمن، وأبرزها القوة، التي لم تعد ترتبط بالعامل العسكري، بل تعدته إلى التكنولوجيا والتعليم، والنمو الاقتصادي واعتماد المعلومات.

وضمن تجارب الشعوب في مواجهة الإرهاب كانت اليمن والمملكة السعودية من الدول الرائدة في مكافحة الإرهاب فكريا وتنظيميا. وفي هذه الخطط يبرز دور المشايخ ورجال الدين ومراكز الدراسات والأبحاث. دور المشايخ يأتي من خلال تفسير المعاني الحقيقية للإسلام وللأديان السماوية وغير السماوية من الناحية الفقهية والشرعية التي تدعو جميعها إلى المحبة والتعايش السلمي، فجميع الرسل والأديان تدعو للسلام. وتأخذ الحكومة على عاتقها أيضا تشكيل لجان من ابرز المفكرين الإسلاميين وضمن فرق عمل تقوم بعقد ندوات شعبية مفتوحة ومباشرة مع عامة الناس والرد على حجج المتطرفين من الفكر التكفيري والتنظيمات الأخرى التي تتخذ من الدين غطاء لتنفيذ مصالحها وكانت تجربة الشيخ الهتار في اليمن واحدة من التجارب التي جاءت بنتائج ايجابية ونتجت عنها تحييد أعداد كثيرة من مقاتلي القاعدة والتنظيمات الجهادية. فتجفيف منابع الإرهاب لا تكمن بالعمل العسكري لكن يجب أن يبدأ في منظومة عمل مشتركة ويكون العمل العسكري والاستخباري احد عناصرها. وظهرت استراتيجيات مختلفة لمكافحة الإرهاب والتطرف خاصة الأمريكية، فقد ذكرت الكاتبة الأمريكية Jessica Stren في محاضرة لها

في القانون في كلية الحقوق بجامعة هارفارد نشرتها دورية Foreign affairs في اوكست 2012، تضمنت أن الولايات المتحدة لاتعمل فقط على محاربة الإرهاب بل الحيلولة للجماعات المتطرفة من النمو مع برامج إعادة تأهيل المعتقلين بهدف حماية الأمن القومي.

ما تشهده الآن المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط يعتبر منخفض إرهابيا، بدأ يستقطب " الجهاديين " ليكونوا مثل كرة الثلج تكبر مع توسع مساحات النزاع والخلافات.

العراق

كانت المنطقة الغربية في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق 2003 حاضنة وملاذ إلى تنظيم القاعدة ثم " الدولة الإسلامية في العراق والشام " والى تنظيمات "جهادية أخرى واختلطت مابين المقاومة والإرهاب كثير حتى عام 2006 لتقاتل عشائر الأنبار تنظيم القاعدة وتخرجه من مناطقها بعد أن عجزت الحكومة والقوات الأمريكية، لكن بقيت المنطقة الغربية تمثل ملاذا جغرافيا أحاديا — ليس اجتماعيا — لما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام ". تقابلها ميليشيات ومجموعات مسلحة تنتشر على في المدن العراقية بدون استثناء، ذات أهداف سياسية ومنافع فئوية تدفع بالطائفية المجتمعية إلى الواجهة.

كشفت نتائج التحقيقات مع مقاتلي القاعدة في العراق، بأن هنالك معسكرات تدريب تقام للمقاتلين، خاصة عند الحدود السورية من جهة محافظة الأنبار ومن الشمال عند منطقة البوكمال. التنظيمات الجهادية تستغل دائما ضعف أو غياب السلطة في تلك المناطق لتنشط وتتحرك بمرونة أكثر. وتقوم هذه التنظيمات وفقا إلى إصداراتها على مفهوم القوة والأمن والمفاجئة في ضرب الخصوم وفرض سيطرتها من أجل توسيع خلق حواضن جديدة ، فهي تؤمن في عنصر القوة لفرض السيطرة. والأمن هو إحدى دعائم الحصول على القوة التنظيمية، أن عدم اختراق الجماعات يعطيها تماسك بالعمل وقوة أكثر ويمنحها فرصة لكسب مقاتلين جدد ضمن نظرية الحوكمة، فهي تبعث رسائل مباشرة إلى المجتمعات خلال ضعف الحكومة تفيد بأن الحكومة غير قادرة على حمايتها وهذه الجماعات هي صاحبة الذراع الأطول التي تمتد ليس إلى أفراد المجتمع بل إلى الحكومات. السيطرة والحوكمة هي إحدى ركائز "الجهادية " وذلك من خلال فرض تعاليمها على المجتمعات التي تسيطر عليها

وهذا ما يشهده العراق تحت "الدولة الإسلامية" وطالبان في أفغانستان واليمن تحت أنصار الشريعة في بدأ المرحلة الانتقالية 2012. فالعمليات العسكرية الواسعة للجيش العراقي في المنطقة الغربية وفي ديالى لم توقف عمليات التنظيم ولا تحد من العمليات الإرهابية، وهذا يبرهن بأن معالجة الإرهاب يتطلب استراتيجية وتنفيذ خطط بينها العمليات العسكرية. أن ما يملكه العراق الآن وبالتحديد أجهزة الأمن والاستخبارات ومكافحة الإرهاب حول شبكة القاعدة والتنظيمات الجهادية، هي معلومات وقاعدة بيانات هامة وثمينة، وينبغي أن تستفيد وزارة الداخلية العراقية من هذه البيانات بتخريج كفاءات أكاديمية واستخبارية معنية في مكافحة الإرهاب ليكون لها مساهمات ومشاركات ايجابية بإعانة دول أخرى والتعاون مع وكالات استخبارية من خلال اتفاقيات ثنائية تخدم متابعة وتعقيب المطلوبين،. هذه الضرورة أصبحت غائبة للأسف وسط التسييس والفساد.

السجون والمعتقلات في العراق والتي كانت تحت الإدارة الأمريكية ساعدت على تفريخ مقاتلين أكثر تمرسا بعد خروجهم أو هروبهم من المعتقلات. ووفقا لدراسة الكاتبة Jessica Stren فان السجون يجب أن تكون على شكل برامج الاحتواء تتضمن ثلاثة عناصر هامة واجبة التوافر: الأول ؛ إنشاء سجون من نوعية خاصة هدفها الرئيس إيجاد برامج إعادة التأهيل، الثاني؛ تقديم خدمات انتقالية تهدف لإطلاق سراح المعتقلين، الثالث؛ تقديم خدمات للمعتقلين فيما بعد مرحلة الإفراج أو إطلاق السراح وإعادة تأهيلهم اجتماعيا وفكريا.

سيناء

ماحصل من عمليات إرهابية في القاهرة ومحافظات مصر من عمليات إرهابية يمتد إلى سيناء، وكشفت حادثة محاولة اغتيال وزير الداخلية المصري

وزير الداخلية المصري محمد إبراهيم يوم 4 سبتمبر 2013 وسط القاهرة عن هذا التمدد التي اعترفت به جماعة أنصار بيت المقدس.

تعتبر سيناء التحدي الأكبر إلى مصر والمنطقة بسبب الطبيعة الجغرافية والإنفاق مع حماس غزة وحدودها مع ليبيا والسودان. نتائج التحقيقات في مصر كشفت عن تدفق أسلحة وصواريخ قادمة من ليبيا والسودان وحماس عبر الإنفاق، والاعترافات كشفت تورط حماس وجماعة جيش الإسلام بزعامة نغمش بعدد من العمليات المسلحة في سيناء وحتى في أخراج السجناء المطلوبين من تنظيمات الإخوان في سجن طره وسجون مصر الأخرى. المعلومات تفيد عن تمدد جيش الإسلام وأنصار بيت المقدس وأكناف بيت المقدس تمدها جغرافيا عبر سيناء وغزة. الجيش الثالث المصري قام بحملة واسعة إلى بؤر هذه التنظيمات والعصابات التي تتخفى داخل سكان البدو خاصة عند الشيخ زويد ورفع.

الجيش كشف عن وجود أسلحة ثقيلة منها صواريخ سام وصواريخ مضادة للطيران وغيرها من الأسلحة ومعدات القتال والاشتباك الليلي ليؤكد بأن هذه التنظيمات تحصل على دعم خارجي وان مكافحة الإرهاب يبدأ من هناك، لذا من الضروري البدء من سيناء بتجفيف الإرهاب ومنابعه. من الناحية الاستخبارية والأمنية ما تقوم به الحكومة المصرية في هذا الظرف الصعب يعكس خبرات مصر بأنها دولة مؤسسات وتزيد من ثقة المواطن في هذه المؤسسة لتكون النموذج الأفضل في المنطقة. تمتلك مصر قاعدة معلومات واسعة لم تتضرر بفوضى الإخوان، وتمتلك خبرات قادرة على تشخيص ما يحدث في سيناء. ما اتخذته مصر كان مطلوبا وصائبا وهو خطوة سريعة وفعالة ويجدر في دول أخرى على سبيل العراق واليمن اتخاذ مصر نموذجا في تجاربها والتعاون الأمني معها لمواجهة الإرهاب بالطريقة الصحيحة. أن

تجفيف منابع الإرهاب، يعني اتخاذ الخطوات الاستباقية، وان لا تكون الحكومة متلقية للضربات، أو أن تقوم بردود أفعال تكاد تكون في الغالب، ردود سريعة غير مدروسة.

سوريا

التجربة في سوريا تعكس النموذج الأكثر لسيطرة "الجهاديين" على مجتمعاتها وتفرض الفتوة والزعامة عليها وتمارس سطوتها ضمن باب "الجهاد وجهاد النكاح والمحرم" ليحل " للمجاهد مايريده من نساء وممتلكات فقط بإطلاقه تكبيرات الله اكبر ثلاث مرات!! هذه الحوكمة جعلت من الجهاديين يجدون المتعة والسياحة في محميات جهادية مخالفة للشرائع السماوية والى القوانين والإنسانية وكرامة الإنسان. النموذج السوري يختلف عن نموذج سيناء مصر وعن المنطقة الغربية في العراق، بسبب بوابة أنطاكية التركية وأطراف دولية وإقليمية.

ولعل ابرز المتطوعين العرب والأجانب القادمين من أوروبا ومن بعض الدول العربية إلى سوريا وغيرها من المسارح القاعدية هم الشباب العربي المتواجد في أوروبا الذين يعانون من التهميش والبطالة وسياسات التقشف ، هذا أما أكدت عليه استطلاعات الرأي مركز المراقبة الأوربي لمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب Monitoring Center on European Racism and Xenophobia .

لجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة

تسعى لجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، إشارة إلى قراري مجلس الأمن 1373 (2001) و1624 (2005)، إلى تعزيز قدرة الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة على منع وقوع أعمال إرهابية داخل حدودها وفي المناطق التي تقع فيها على حد سواء. وقد أنشئت اللجنة عقب الهجمات الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة في 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وتحصل لجنة مكافحة الإرهاب على مساعدة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التي تتولى تنفيذ قرارات اللجنة المتعلقة بالسياسات، وتجري تقييمات فنية لكل دولة عضو بواسطة خبراء، وتيسر تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال مكافحة الإرهاب.

الجامعة العربية

أما الجامعة العربية فاكتفى المندوبون الدائمون في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في الأول من سبتمبر 2013 الدورة العادية لمجلس الجامعة الـ40 بإدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومصدره باعتباره عملاً إجرامياً، مؤكداً العمل على مكافحة الإرهاب مع التفريق بينه وبين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال ورفض الخلط بينه وبين الدين الإسلامي. أما التعاون عبر الأنتربول فيبدو أنه ضعيف داخل الدول العربية وقد كشف عنه الخبير العراقي للشؤون الأمنية ألعيد رياض بهار في أعقاب حادثة هروب سجناء القاعدة من سجن أبو غريب في يوم 22 يوليو 2013، حيث ذكر هنالك نقص في الجهد بتعقيب الهاربين من خلال قاعدة البيانات المتوفرة عن السجناء من صور وبصمات وغيرها من الأدلة الجنائية. وهنا يستدعي ربط الدول في حلقات تعاون وتبادل المعلومات أكثر، وربما الاتفاقيات الثنائية تأخذ فعلاً أكثر من الاتفاقيات العامة.

وخلال اختتام مؤتمر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في تونس يوم 22 أيلول 2013 أعمال المؤتمر العربي للمسؤولين عن مكافحة

الإرهاب في دورته السادسة عشرة بمشاركة ممثلين عن الدول العربية الأعضاء، دعا الدول الأعضاء إلى تشكيل لجنة وطنية عليا لمكافحة الإرهاب تتولى رسم السياسة الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب مع مراعاة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

أن إقامة المؤتمرات إقليمية ودوليا لمكافحة الإرهاب يعمل على إيجاد تعاون مابين الأطراف المشاركة وعلى وجود اتفاق وفهم إلى تعريفات الإرهاب كذلك الحلقات الدراسية والبحثية نشرها من خلال وسائل الإعلام ممكن أن تقدم للمواطن ثقافة أمنية وتوعية استخبارية تتحمل مسؤوليتها مؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى الحكومات.

أن مسألة مكافحة الإرهاب والتطرف تعد من أكثر الموضوعات تعقيدًا وصعوبة بسبب تداخل أسبابه مع جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والتنمية. كذلك الخلط مابين المقاومة والتنظيمات الإرهابية من جانب ومابين أصول الأديان والفكر والأيدلوجيات الإسلامية واليمينية المتطرفة التي تقوم على فرضية أسلمة وأدينة الشارع لتنفيذ أجندة جماعات محدودة بعيدا عن الدين.

أبرز الإجراءات الاستخبارية الواجب اتخاذها ضد الجماعات "الجهادية":
تتبع الجماعات "الجهادية" في سيناء في هذه المرحلة الكر والفر وعدم التمرس والتمكين أي عدم مسك الأرض، بتنفيذ العمليات والاختفاء وهذا أصبح معروفا في نتائج العمليات العسكرية الواسعة للجيش في العراق واليمن ضد تنظيم القاعدة وداعش وهذا يعني أن نتائج العمليات الواسعة في اصطلياد مقاتلي التنظيمات تكون محدودة. العمليات الواسعة نافعة في الجغرافية المفتوحة

مثل سيناء في ردم الأعشاش والأوكار ومعسكرات التدريب. تبقى متابعة هذه الجماعات استخباريا ومعلوماتيا هو الأكثر تأثيرا.

- قاعدة المعلومات: إيجاد معلومات حول الأشخاص والتنظيم والبيانات، التي تعتبر معلومات أساسية واجب جمعها قبل البدء بوضع أي خطط مع ضرورة تحديثها وهي أبجدية العمل الاستخباري.

- مصادر التمويل: مراقبة عمليات غسل الأموال من خلال البنوك والمصارف وشركات الصيرفة وبعض شركات الاستيراد والتصدير لغسل الأموال بطريق المفاضلة.

- مصادر التطوع: تبقى الحواضن هي المصدر الرئيسي لتدفق المقاتلين إلى هذه التنظيمات، وتساهم سياسات الأنظمة والحكومات أحيانا بذلك بسبب سياسة التهميش والإقصاء مثلما حصل في نموذج محافظة الأنبار في العراق. تبقى الحلقات والتجمعات الإسلامية واحدة من أكثر الوسائل استقطابا للمقاتلين إلى جانب وسائل التواصل الاجتماعي ضمن الدعاية "الجهادية".

- معسكرات التدريب: تتخذ الجماعات المسلحة و"الجهادية" جغرافية الأرض من وديان ومساحات صحراوية، مراكز تدريب لها وعادة تكون عند الحدود لتكون بعيدة عن الرقابة والسيطرة.

- المضافات: تتخذ هذه الجماعات مضافات حول المدن وفي القرى، تكون على شكل بيوتات ثابتة، تستضيف المقاتلين خلال تنقلاتهم وتجمعهم قبل تنفيذ عملياتهم أو دخول المدن على شكل خلايا نشطة ونائمة.

- مصادر التسلح: أن التمويل العالي الذي تحصل عليه التنظيمات "الجهادية" أبرزها "دولة داعش" التي وصلت موازنتها إلى ملياري دولار أمريكي يمكنها من عقد صفقات كبيرة في التسلح محليا ودوليا تمر عبر مطارات دولية، فبعد أن كانت تستخدم الأسلحة الخفيفة الآن تحولت إلى استخدام الأسلحة المتوسطة والثقيلة وتقنية حديثة.

- مرجعياتها السياسية والدينية: من أجل فهم فلسفة الجماعات القاعدية، بات ضروريا معرفة مرجعياتها السياسية والدينية، التي تطلق الفتاوى والتعليمات.

- طرق الاتصالات: الجماعات "الجهادية" تحولت إلى تنظيمات ذكية فالبعض منها يتجنب استخدام الهواتف والاكتفاء بالمراسل والبعض يستخدم الدوائر والمنتديات المغلقة في غرف الدردشة، أما في تنفيذ المعلومات فقامت بتحويل اتصالات سلكية منخفضة على شاكلة "ووكي توكي" لتجنب اعتراضها.

- الخلفيات الاجتماعية والسيرة الذاتية لقياداتها: دراستها وإيجاد عناصر الضعف والقوة للعمل عليها استخباريا.

- اعتراض مراسلات التنظيمات: أن اعتراض المكالمات والاتصالات الفنية والمراسلات التحريرية بين التنظيم وقياداته وكذلك ماتحصل عليه الأجهزة الاستخبارية من عمليات تعرضية إلى معسكرات ومقرات التنظيمات يمكنها أيضا من الحصول على الوثائق وكذلك المراسلات التحريرية مثل "وثائق سنجار السوداء" التي حصل عليها الجيش الأمريكي في العراق عام 2005.

• إيجاد مصادر داخل التنظيم: اختراق التنظيم من الداخل وهذا من شأنه أن يعطي مصادر معلومات تتمتع بالمصداقية، حول تنفيذ العمليات وحركة وتقل قيادات التنظيم.

• حالات تماس: إيجاد حالات تماس استخباراتي معلوماتي مع الجماعات المسلحة، أي دفع أشخاص تحت غطاء متبرعي معلومات لتلك الجماعات "الجهادية" لكشف اهتمامات تلك الجماعات.

• حرف مسار التنظيمات: تحقيق انحراف في اتجاه الجماعات "الجهادية" عندما يصعب مواجهتها وذلك بالاتصال وإيجاد علاقة مع بعض مقاتلي التنظيم الأقل تطرفاً وراдикаلية، هذا من شأنه يحقق انشاقات داخلية تضعف التنظيمات.

بعد ذلك يتم وضع دراسة أو الخطة لمتابعة التنظيم، بضمنها التهديدات المحتملة والنوايا لذلك التنظيم.

المقاتلون الأجانب

الذئاب المنفردة باتت خطر يهدد أوروبا والغرب

كشف مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي يوم 15 يناير 2015 بأن "كريستوفر كورنل" تم إلقاء القبض عليه بتهمة محاولة قتل ضابط أمريكي بحسب وثائق المحكمة. وأظهرت الوثائق أن "كورنل" نشر تغريدة على موقع تويتر يؤكد دعمه لتنظيم "الدولة الإسلامية". التحقيقات الأولية كشفت بأنه أحد الخلايا المنفردة أو المتوحدة Lone wolves. هذه الحادثة جاءت تماما في أعقاب حادثة "شارلي إيبدو" — باريس في 7 يناير 2015 التي لم تزل لم تزل التحقيقات تكشف عن جميع تفاصيلها.

"الذئاب المنفردة" مصطلح استخباري يدل على قيام شخص أو أشخاص، غير منظمين، أي لا يخضعون إلى تنظيم هرمي، يستلمون منه التعليمات للقيام بعمليات إرهابية، بل يقوم الشخص أو الأشخاص، بالتخطيط والتنفيذ ضمن إمكانياتهم الذاتية. أغلب الأشخاص المنفذين لمثل هذه العمليات، يكونوا من الشخصيات السوية الاعتيادية والتي لا تثير الشك في سلوكها وحركتها اليومية. أغلب هذا النوع من الأشخاص يكونوا من الشباب من أصول عربية وإسلامية، ومن الذين يقيمون في أوروبا ودول غربية. تنتقل العمليات الإرهابية من العمليات الواسعة للتنظيم إلى أفراد، هذه العمليات ممكن اعتبارها بأنها محاولة من التنظيم لمواجهة مشكلة التمويل والنقص في القيادات الميدانية من الجيل الأول للقاعدة، الذين تقدم بهم السن وخرجوا من الخدمة. تقوم عمليات الذئب المنفرد عادة على مبدأ التمويل الذاتي المحدود والاستعانة بالمواد التي تدخل في صناعة المتفجرات والتي يمكن الحصول عليها في

الأسواق دون أن تجلب الانتباه والمراقبة. أغلبهم لا يتردد إلى المساجد، ولا يرتدي السروال الأفغاني وإطلاق اللحي ويتقن أكثر من لغة مع إجادة عالم الانترنت والتقنيات الحديثة. أن المعلومات التي توفرها شبكة الانترنت، حول كيفية التحول من مواطن عادي إلى "جهادي" مفخخ، تعتبر مادة قيمة من وجهة نظر القاعدة و"الجهاديين". وتقدم المواقع "الجهادية" المعلومات بعدد من اللغات الأجنبية، لتبرهن بأنها تستهدف الشباب في المجتمعات الغربية. وإن غالبية هذا النوع من العمليات يقوم أصحابها، قبل تنفيذ أي عملية، بإيقاف اتصالاته قبل فترة التنفيذ، وإيقاف اتصالات الهاتف وغلق حسابات الفيس بوك أو تويتر على شبكات التواصل الاجتماعي، وبعد الذئاب المتوحدة ربما تقوم بالسفر لأغراض سياحية خارج الدولة الهدف من أجل التمويه على أجهزة الاستخبارات.

مخاطر الذئاب المنفردة

عمليات الذئاب المنفردة، ظهرت متأخرة ربما نهاية عام 2009، باعتبارها البديل إلى عمليات تنظيم القاعدة المركزي. المراقبون يجمعون بأن القاعدة لم تعد بعد تنظيم مركزي يعطي التوجيهات والتمويل، بقدر ما أصبح أيدلوجية يمكن تبنيها من قبل الشباب. هذا النوع من العمليات جاءت بديل إلى عجز التنظيم المركزي بعد تعرضه إلى ضربات قوية من قبل الولايات المتحدة وبعد مطاردة واصطياد اغلب قياداته في وزيرستان واليمن وهذا ماأكده تنظيم فرع القاعدة في اليمن، بأنه هو من تبنى العملية وتم الأعداد لها منذ عام 2011.

أن"الخلايا الفردية" أو الذئاب الوحيدة كما يسميها مكتب التحقيقات الفيدرالية تكون أكثر صعوبة في متابعتها رغم إجراءات المراقبة البشرية

والتقنية. وهي تمثل تحدياً إلى الاستخبارات أكثر من شبكات العمل على الأرض، لأن الأخيرة ممكن أن توفر لها بعض المعلومات والحقائق من خلال المراقبة والمتابعة. أما الخلايا الفردية فيعني أن يكون شخص واحد فعالاً على الانترنت بعد أن وفرت شبكة القاعدة طرق ووسائل صنع المتفجرات في مطابخ الأمهات وباستخدام مواد غير محظورة. وهناك احتمالات من تصعيد عمليات الخلايا الفردية في أوروبا والولايات المتحدة بسبب الشحن "الجهادي" على الانترنت وقنوات التلفزيون. وكانت بداية هذه الخلايا عام 2009 في ساحة التايمز سكوير في نيويورك عندما قام فيصل شاه زاد الباكستاني المولد البريطاني الجنسية بمحاولة تفجير سيارة مفخخة في يوليو 2010 وكذلك في محاولة الشاب النيجيري عمر الفاروق عبد المطلب بتفجير عبوة على متن طائرة أمريكية متجهة من أمستردام إلى الولايات المتحدة عشية أعياد ميلاد عام 2009 وعملية المجند الأمريكي من أصل عربي نضال حسن الذي أطلق النار على زملائه في قاعدة فورد العسكرية في الولايات المتحدة عام 2009. أن التغيير في نوعية المواجهة والصراع ما بين التنظيمات القاعدية وخصومها، تحول إلى مواجهات استخبارية غير تقليدية، تستخدم فيها التكنولوجيا والتقنية الحديثة. لذا شهد جيل القاعدة الثالث سرعة بالحركة ومرونة بالتنقل بعد استغلاله التكنولوجيا الحديثة والعولمة الاتصالات. أن الخلايا الفردية تمثل تحدياً إلى أجهزة الأمن والاستخبارات خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، لأنها خلايا غير هرمية وغير تقليدية يمكن التوصل إليها من خلال تورط أحد عناصرها. ويجمع الباحثون بأن الخطب والمنشورات والصور المروعة التي تتداولها شبكة الانترنت عن الضحايا أو انتهاكات حقوق الإنسان تمثل مادة جيدة لشحن مثل هذه الخلايا، باتجاه تنفيذ عمليات انتقامية وانتحارية فردية في مجتمعاتهم.

نماذج من الخلايا المنفردة

محمد مراح

هو فرنسي من أصل جزائري، اشتهر بعد قيامه بعمليات إطلاق نار وقتل جماعي في "ميدي بيرينيه" في 2012 وقتل مراح سبعة أشخاص منهم ثلاثة أطفال يهود وحاخام، مع جرح ستة آخرين. قتل في 22 مارس 2012 بعد محاصرته في بيته لمدة 32 ساعة من قبل قوات الشرطة والجيش من فرقة الراد. وكان لهذه الحادثة وقع كبير في وسائل الإعلام التي خصصت أسابيع للحدث على هذه الواقعة، خاصة لتزامنها مع الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2012.

وكشف رئيس جهاز الاستخبارات الفرنسية السابق "إيف بونيه" عن تفاصيل جديدة في قضية محمد مراح، وفقا لتقرير قناة العربية 28 مارس 2012 حيث أكد، في حوار له مع صحيفة "لاديباش دو ميدي" أن هناك احتمالاً كبيراً لأن يكون المتهم محمد قد عمل بصفة مخبر لدى مصالح الأمن الفرنسية وأشار إلى أن "تصريحات "برنار سكارسيني" رئيس المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية، تفيد بأن محمد مراح كان على اتصال بضابط من داخل المديرية، ما يهم أن مراح كان على تواصل مع الاستخبارات الداخلية ولا أحد يعرف حدود ومدى هذا التعاون.

أمادي كوليبالي

هو "أمادي كوليبالي" محتجز الرهائن في متجر يهودي بباريس، قال قبل مقتله يوم 8 يناير 2015، لتلفزيون فرنسي أنه وافق تحركه مع الأخوين كواشي، منفذي الهجوم الدامي يوم 7 يناير 2015 على أسبوعية "شارلي

إيبدو" بباريس. وهو في منتصف الثلاثينات ومن أصول افريقية من دولة مالي، أمضى ست سنوات بالسجن، وهو في العشرينات من عمره، وخرج من السجن عام 2009 بعد انتهاء عقوبته. التحقيقات كشفت، بأن "كوليباري" كان على اتصال مع شريف وسعيد كواشي منفذي هجوم "شارلي ابيدو" وهذا ربما يخرج من تصنيف الذئاب المتوحدة. تصريحات الاستخبارات الفرنسية كشفت أيضا أن "كوليباري" عمل عميلا إلى الاستخبارات الفرنسية الداخلية وكان معروفا بعلاقاته مع المافيا من أصول روسية معروفين بتجارة السلاح وسبق أن تعرف خلال عام 2007 على "حمد البقال" احد المتطرفين المتهم بمحاولة تفجير السفارة الأمريكية في باريس في سجن "لاكاز" حيث كانا يمضيا عقوبة السجن معا.

"كريستوفر كورنل"

ذكر مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي يوم 15 يناير 2015 بأن "كريستوفر كورنل" تم إلقاء القبض عليه بتهمة محاولة قتل ضابط أمريكي بحسب وثائق المحكمة. وأظهرت الوثائق أن "كورنل" نشر تغريدة على موقع تويتر يؤكد دعمه لتنظيم "الدولة الإسلامية". وكان ينشر تغريداته باسم مستعار وهو من حساب باسم رحيل محروس عبدة. وقال "جون باريو"، عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي "اف بي أي" المسئول عن اعتقال كورنل أن "المواطنين الأمريكيين لم يكونوا في خطر خلال فترة التحقيقات. وكان كورنل تحت مراقبة "اف بي أي" لفترة طويلة قبل اعتقاله يوم 14 يناير 2015 وشرائه أسلحة نارية. وذكرت قناة العربية في نشراتها الإخبارية بأن مكتب التحقيقات الفيدرالي كان يراقبه عن قرب وسبق أن دفع المكتب الفيدرالي احد عملائه للتعرف عليه بغطاء صداقة، وبحجة مناصرته للجماعات "الجهادية".

همام البلوي

هو همام خليل البلوي من مواليد 1977 - الكويت، درس الطب وأحد أعضاء وكان وعميل مزدوج للسي أي إيه واستخبارات دولة عربية والى تنظيم القاعدة - طالبان. اعتقل عام 2008 من قبل جهاز مخابرات الدولة العربية لنشاطه في الترويج للمنتديات "الجهادية" وقد وافق الجهاز الاستخباراتي على الإفراج عنه مقابل تجنيده وتوجهه إلى وزيرستان باكستان للعمل مع طالبان باكستان وهو ما وافق عليه همام، عمل مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كعميل لهم في صفوف القاعدة قبل أن يتحول لعميل مزدوج، نفذ عملية انتحارية في مقر وكالة الاستخبارات الأمريكية في خوست في 25 ديسمبر 2009 نجم عن التفجير مقتل مجموعة من عملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في ولاية خوست في أفغانستان، حيث قتل 7 من أفرادها إضافة.

ذكرت الشهادات وكذلك تحقيقات الأجهزة الاستخبارية، أن بعض الخلايا المتوحدة تكون سوية ولا تجلب الانتباه، يشار بأن التنظيمات "الجهادية" أعطت تعليماتها عبر الانترنت ومنتدياتها بضرورة التشبه بالمظهر الغربي، وحلق الذقن وربما لبس أقراط وتقليعات شعر غربية، لكي لا تثير الشكوك حول هذه الخلايا، عكس مظهر الدعاة الذي يكون إسلامي في المظهر والملبس.

إخفاق استخباري

الخلايا المذكورة جميعها كانت تحت المراقبة ومتورطة بعلاقاتها مع الجماعات "الجهادية" وكانت ترتبط في نفس الوقت بعلاقة مع الاستخبارات

الغربية، المشكلة أن إدارة العميل المزدوج ليست بالسهلة، في الوقت الذي تحاول فيه أجهزة الاستخبارات إيجاد علاقة مع أنصار أو أعضاء بهذه الجماعات، فالأخيرة هي الأخرى تعمل استخباريا بإيجاد حالات تماس واختراق داخل أجهزة الاستخبارات، من أجل كشف وسائل وأساليب عملها تجاهها وكشف أهدافها. ولب القضية يعتمد على من يدير هذه اللعبة المزدوجة من أجهزة الاستخبار، أي الضابط - العميل المعني بإدارة مثل هذا النوع من العمليات والذي يجب أن لا يكون عميلا حديث العهد بالعمل استخباري وان يكون مطلعاً على عمليات إخضاع العميل المزدوج(المصدر) إلى عمليات اختبار وكشف ومراقبة فنية وبشرية، بين فترة وأخرى ولا تتوقف عند مرحلة معينة، غير ذلك يعتبر إخفاق استخباري، وهذا ما حصل حتى مع وكالة ال "سي أي اية" والآن يحدث مع الاستخبارات الفرنسية، ومن المحتمل أن تظهر حالات فشل وإخفاق مستقبلاً. الاستخبارات الأوروبية والفرنسية والبريطانية، أكدت بأن الذئاب المنفردة لا يمكن التنبؤ بها وتعتبر تحدياً خطيراً، وهذا ما أكدته منسق مكافحة الإرهاب في المفوضية الأوروبية "جليوس دي كروشوف" في أعقاب حادثة "شارلي ابيدو".

القاعدة تتحول من تنظيم إلى فكر متشظي

الجماعات "الجهادية" اليوم لم تعد تنظيماً مركزياً، كما كانت في حرب أفغانستان والعراق، فقد تحولت إلى أيديولوجية متطرفة تقوم على تحويل السلفية، إلى آلية تكفير وقتل، أي أنها صنعت من عقيدة السلفية قالب تنظيمي تحت "التوحيد والجهاد". القاعدة الآن أيديولوجية "فكرية" متشظية يصعب السيطرة عليها بحروب تقليدية. وأكثر العينات تعرضاً للغسل الأيديولوجي "الجهادي" التكفيري، هي من فئة الشباب الذين يعيشون في الغرب خارج بلدانهم الأصلية،

ويترددون إلى مسقط رأس آبائهم وأجدادهم ويعانون من فقدان الهوية. لذا لو استعرضنا عمليات الخلايا الفردية جميعها كانت خاضعة إلى هذا الاحتمال. وتعتبر مناطق النزاع التي يشهدها العالم مصدر "ألهم" للشباب، لما تعرضه من صور الضحايا التي من شأنها تشحن تفكير الكثير من الشباب لأن يتحولوا في لحظة إلى خلايا فردية مفخخة في المجتمع. ومن ابرز مناطق الصراع هي سوريا وأفغانستان والعراق واليمن والصومال والمغرب الإسلامي وغرب إفريقيا. لذا، فإن فلسفة الخلايا الفردية تخاطب الشباب من أصول عربية إسلامية في الغرب، وكذلك من الشباب الذين تحولوا إلى الإسلام حديثاً، ليكونوا محركات "جهادية" في مجتمعاتهم. هنا يبرز دور المؤسسة الدينية في مواجهة هذا التطرف وهذه الجماعات، من خلال عقد المنتديات تكشف فيها خديعة "الفكر الجهادي" ولدولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية دورا بارزا في مواجهة الإرهاب فكريا وفي معاقلة ودعم الدول التي تواجه معضلة الإرهاب. ويعتبر الأزهر الشريف ابرز المؤسسات الإسلامية التي واجهت هذا الفكر المتطرف من خلال الندوات والفتاوى والدراسات.

من يصنع إعلام داعش

توظيف الإعلام عند "دولة داعش"

يستغل تنظيم "الدولة الإسلامية"، الإعلام لإيصال رسائله التنظيمية وتنفيذ أهدافه بتوسيع "دولة الخلافة".

إعلام داعش يظهر وحشية هذه الجماعة من أجل الترهيب وإثارة الرعب. وقد حظيت طرق عرض وذبج الرهائن، باهتمام وكالات الاستخبارات الدولية ووسائل الإعلام. خبراء الاستخبارات والمعنيون في وسائل الإعلامذكروا، أن الطريقة التي يقدم بها هذا التنظيم مواده هي طريقة متقدمة جداً

بسبب استخدام نوعية كاميرات واستوديوهات متقدمة وصفوها بأنها طريقة "هوليوودية" وذكرت التقارير أن التنظيم يستعين بخبراء معنيين بالتصوير والمؤثرات السمعية والصورية في التصوير معتمداً على خبراء إعلام عرب وأجانب. كشفت تقارير استخبارية ووكالات إخبارية دولية خلال شهر أكتوبر 2015 عن الرجل المسئول عن توثيق وإخراج الأفلام ومقاطع الفيديو التي ينشرها تنظيم "الدولة الإسلامية" ويعرف بـ "أبو سمرة" يبلغ من العمر 32 عاماً، ولد في فرنسا ونشأ في ولاية بوسطن ويحمل الجنسيتين الأمريكية والسورية. وفي ذات السياق، قال الأستاذ في معهد "بروكينغز" الدولي، تشارلز ليستر: "(..) أن داعش ركز كثيراً على وجوده في العالم الافتراضي من خلال بث رسائله وأشرطةه وصور مقاتليه وعملياته". أن امتلاك تنظيم "الدولة الإسلامية" الإمكانيات المالية باعتباره واحد من أغني التنظيمات "الجهادية" مكنته الحصول على خبرات فنية. وكشفت التحقيقات الاستخبارية، بأن التنظيم يعتمد على أورييون شباب من أصول آسيوية، أكثرهم من أصول باكستانية في بريطانيا بإدارة نشاطاته الإعلامية وكذلك عرب من شمال أفريقيا منها المغرب والجزائر. ومن وجهة نظر آخر تحدث الدكتور كاظم المقدادي من كلية الإعلام بجامعة بغداد، إلى إذاعة العراق قائلًا: أن تنظيم داعش يعتمد استراتيجية إعلامية واضحة، ولديه ماكينة إعلامية متكاملة تراعي فيها الجوانب النفسية والاجتماعية والدينية، ولا يستبعد استعانة التنظيم بصحفيين عراقيين وعرب وأجانب في تشغيل ماكينته. أما الصحفي السوري المتخصص في الجماعات الجهادية منار عبد الرزاق، فأكد من داخل سوريا إلى وسائل الإعلام عن وجود كفاءات صحفية وإعلامية في صفوف تنظيم "داعش" لافتاً إلى أن الحديث يجري عن أن شخصية لها خبرة الـ "بي بي سي أو الـ سي أن أن" تدير الماكينة الإعلامية لداعش.

داعش: حادثة في الإعلام

وفي حوار خاص مع الإعلامي المتخصص بشأن "الجماعات الجهادية" عمرو عبد المنعم، والذي سبق له أن أجري حوار مطول مع المخرج "مدين ديرية" صاحب أول فيلم تسجيلي وثائقي يتحدث عن "الدولة الإسلامية" من الداخل يقول: أن فكرة الصورة والفيديو هي الإعلام المعاصر والتأثير السريع الذي يحول أنظار المتلقي إلى عملية التعاطف أو الهجوم. وأضاف، أن هذا النوع من الإعلام له تأثير كبير على المتلقي. وكشفت الإحصائيات والبيانات على تلقي الشباب لفيديوهات داعش بنوع من القبول في مناطق الصراع مثل سوريا واليمن والعراق ومصر بعد 30 يونيو 2014. ولو قمنا بتحليل فيديو صولة الأنصار 2 الجديد سوف نجد الإخراج العالي المعتاد والذي تجيده التنظيمات "الجهادية" ضمن مفهوم "الجهاد" الإلكتروني. ويقول السيد عبد المنعم بأن التنظيم يوفر كتيبة إعلامية قتالية مع المجموعات المقاتلة (..) والتي تصور في الغالب "بكاميرات مخفية" Hidden camera أثناء العملية مثبتة على فوهات البنادق ومقدمات السيارات بالإضافة إلى تمرس "الانغماسيين" في عمليات التصوير بجانب الأهداف المفخخة والأشخاص الملغمين أثناء تصوير العمليات هذه المجموعات يتم تدريبها في كتائب متخصصة تتلقي دورت مكثفة بتكنولوجيا عالية الجودة.

إعلام داعش المرئي في الموصل

وفي حديث خاص مع أحد الناشطين من داخل مدينة الموصل، رفض الكشف عن هويته نكر: أن داعش تهدف من نشر الفديوهات لزرع حالة الخوف والصدمة في داخل نفوس المواطنين على سبيل المثال في الموصل. التنظيم يتبع ذات أساليب الأنظمة الشمولية منها أساليب حزب البعث الذي حكم

العراق لأكثر من أربع عقود. وأضاف أن التنظيم يجبر المواطنين في المناطق التي يسيطر عليها على مشاهدة تلك المواد المرئية. ويقف وراء ماكتبه دعاية داعش خبراء عرب وأجانب، مايتعلق بالإنتاج المرئي، هناك خبراء إعلام من شمال إفريقيا خاصة المغرب والجزائر. وأضاف المصدر، تحتوي المواد الإعلامية العمليات العسكرية التي ينفذها التنظيم دون تضمين المحاضرات الدينية، وركز التنظيم في الآونة الأخيرة على نشر حرق الطيار الأردني "معاذ الكساسبة"، وقطع رؤوس لمقاتلين كورد "البيشمركة" وعمليات التنظيم في مصفى بيجي — محافظة كركوك العراقية.

وسائل نشر الإعلام المرئي:

أولا — إنشاء نقاط إعلامية وهي عبارة عن "كشك" في وسط المدن وتقاطعات الطرق، وعلى جدران الكشك يتم تركيب مايعادل أربع شاشات عرض، أو شاشات تلفزيون، وحولها تكون كاميرات تصوير وكراسي لجلوس المارة. جماعة التنظيم يتوزعون في الشوارع وتطلب من المارة الجلوس لمشاهدة " انتصارات الدولة" على شاشات العرض. وهي ذات الأساليب المستسخة من "ولاية الرقة" السورية.

ثانيا — توزيع Flash Micro Memory 4 Gigabyte مجانا قيمة الواحدة تصل إلى (\$15) من قبل عناصر التنظيم في تقاطعات الطرق والإشارات المرورية.

ثالثا — قنوات تلفزيونية:

— قناة "الخلافة" بث تجريبي تم إطلاقها حديثا، على قمر "نيل

سايت" مصر، : 12070/27500 alklafah Frequency

— قناة الموصلية الفضائية، بديلا عن القناة العراقية التي استولت عليها

— قناة الموصل الأرضية، بديلا للقناة العراقية التي استولت عليها.

— قناة الكرامة — أرضية

— قناة الرافدين الفضائية، التابعة المعارض الشيخ حارث الضاري،
بدئت تبث مواد إلى تنظيم داعش.

أما في الرقة السورية فقد كشف الصحفي السوري منار عبد الرزاق
الخبير في شؤون الجماعات الإسلامية المسلحة فتوجد هناك سينما خاصة
بـ"داعش" تعرض أفلام قصيرة على شاشة عرض في المراكز الثقافية
الموجودة في المناطق التي تقع تحت سيطرة التنظيم، كما سعى التنظيم إلى
إطلاق قناة فضائية وأجرى اتصالات مع شركات عالمية. رغم خسارة داعش
على الأرض، مازال تنظيم داعش يمتلك آلة إعلامية قوية مكنته من إيصال
رسائله "الجهادية" من خلال مواقعه الإعلامية منها (شبكة شموخ الإسلام ومنبر
التوحيد والجهاد ومركز الحياة) والتي تمثل أذراع داعش الإعلامية.

داعش: شيطنة الانترنت

"الجهاد" الافتراضي عند داعش

يشغل تنظيم داعش الكثير من الاهتمام الإعلامي والسياسي وكذلك
الشعبي بين شريحة الشباب، وذلك من خلال الشبكة العنكبوتية وتطبيقاتها من
خلال التفاعل مع هذه الشريحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع
المفتوحة. وفي هذا السياق تعرضت شبكة "تي في 5 موند" الفرنسية يوم 10
مارس 2015 للقرصنة على أيدي أفراد يدعون أنهم ينتمون إلى تنظيم "الدولة
الإسلامية" الإرهابي، ما أدى إلى توقف جميع قنواتها التلفزيونية عن البث
وفقدانها السيطرة على مواقعها الإلكترونية. وسبق أن نفذ داعش عمليات
اختراق عديدة لمواقع أمريكية بينها اختراق قاعدة البيانات الخاصة بالجيش
الأمريكي خلال شهر مارس 2015 وقام بالاستيلاء على بيانات حساسة على

خوادم وقواعد بيانات الجيش وهي خاصة بالعمليات التي تقوم بها أمريكا ضد تنظيم داعش. الهجمة ضد القناة الفرنسية الخامسة كانت منظمة، وتعد عملية نوعية جديدة تضاف إلى صالح تنظيم "الدولة الإسلامية" في "جهادها" الإلكتروني وعالم السايبر - الرقمي، العملية استهدفت فرنسا هذه المرة وربما تعود للأسباب التالية:

- أولا - فرنسا تعد من الدول الفاعلة في التحالف الغربي
- ثانيا - أن نصف عدد المقاتلين الأجانب هم من الفرنسيين ونسبة منهم من شمال المغرب العربي، عاشوا في فرنسا ولهم علاقات و صداقات ربما مع العاملين في الخوادم أو القنوات الفرنسية.
- ثالثا - الاستهداف يبعث برسالة تهديد واستفزاز إلى الحكومة الفرنسية، لنشرها قوائم أسماء عسكريين فرنسيين، حصلت عليها ربما من سجلات البريد أو مواقع التواصل الاجتماعي لكنها تظهر على أنها حصلت عليها بطريقة استخبارية.
- رابعا - داعش تريد أن تقول أنها موجودة في أي مكان لتعويض خسارتها على الأرض، وكذلك أنها قادرة على كسب مقاتلين جدد خاصة من الشباب الذين يجدون ضالتهم فيها من خلال هذه العمليات ويعتبرونها طريقة للنار.

تصعيد عمليات القرصنة لتعويض الخسارة على الأرض

يأتي تصعيد عمليات القرصنة الإلكترونية ربما بسبب خسارته المستمرة على الأرض، فقد شهد خسارة مدينة كوباني السورية مطلع شهر يناير 2014 وخسارته مدينة صلاح الدين وديالى في العراق وأجزاء من محافظة الموصل وكركوك والأنبار. هذه الجماعة تعتبر "الجهاد" على الانترنت دعامة رئيسة

في تركيبة وعمل التنظيم إلى جانب "الجهاد" على الأرض. التنظيم يعطي أهمية لعمليات اختراق المواقع الأخرى على شبكة الانترنت، لذا فهو يتقن مقاتليه وأنصاره على عمليات "الهكر" التي تسمح له بالدخول إلى خوادم شبكات الانترنت. اعتمد داعش كثيرا على "الدعاية الجهادية" بإنتاج أشرطة الفيديو والدعاية بنوعية ومهنية للترويج لمبادئه. لذا فهو يعتبر الانترنت احد نوافذ التنظيم وعالمه الافتراضي للوصول إلى أنصاره من الشباب، لذا فهو يعمل كثيرا على ذلك. وإلى جانب "الهاشتاغات" و"تويتر" يصدر التنظيم مقاطع فيديو ترويجية تطلب من أنصاره نشر رسائل، وصور، ومقاطع فيديو على تويتر، و"إنستغرام"، و"يوتيوب" لدعم التنظيم، ويدير التنظيم مواقع مفتوحة منها موقع "خلافة دوت كوم".

وشهد التنظيم تراجعاً كثيراً على الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الاجتماعي منها الفيس بوك وتويتر، بعد أن اتخذت بعض الحكومات خطوات جادة لمنع وحجب أي دعم أو ترويج للتنظيم. بعض الحكومات اعتبرت تمجيد هذه الجماعة وغيرها من الجماعات "الجهادية" عملاً يدعم الإرهاب يحاسب عليه القانون.

فقد نجح تويتر "في إيقاف 18 ألف حساب مرتبط بالتنظيم منذ خريف عام 2014 إضافة إلى 800 حساب تأكد أنها تابعة لـ"داعش"، حسبما أظهرت دراسة أعدها موقع "غوغل". وتعود أغلب الحسابات التي تم إلغاؤها لأشخاص مؤيدين لـ"داعش"، كانوا يدونون تغريدات باللغة الإنكليزية عبر الموقع الاجتماعي. وكان أصحاب هذه الحسابات يطلقون صفة "كفار" على من يغلقون حساباتهم، بل أن كثيراً منهم عاد لفتح حسابات جديدة. وتشير التقديرات إلى أن 45 ألف حساب على "تويتر" على الأقل بينها الحسابات التي فتحت وتلك التي أوقفت في الأشهر القليلة الماضية، تابعة لتنظيم "داعش". الحرب التي

أعلنتها الشركة أتت بعد أن استطاع التنظيم تحقيق وجود بارز على هذه الموقع منذ سنتين. كذلك تم إغلاق موقع "خلافة بوك"، بعد يوم من إنشائه من قبل التنظيم في 10 مارس 2015، كما تم تعليق حسابات أخرى للجماعة هدفها إيصال رسائل إلى أنصاره من أجل الحصول على مقاتلين جدد.

هذه العمليات ممكن أن تحقق:

أولا — استفزاز الخصم.

ثانيا — تنفيذ دعاية "جهادية".

ثالثا — استقطاب أكثر للشباب.

رابعا — تغذية روح الفوضى والانفلات والمغامرة عند أنصاره من الشباب.

أن عمليات مكافحة القرصنة الالكترونية باتت صعبة لا يمكن إيقافها أو منعها مثل الإرهاب الحقيقي على الأرض، فهذه الجماعات تستطيع أن ترتقي بعمليات القرصنة مع كل خطوة تتخذها الحكومات بتأمين الحماية الرقمية. أن عمليات القرصنة الممكن وصفها بعمليات شيطنة الانترنت والعالم الافتراضي، لأنها عمليات لا يمكن لها أن تنتهي عند هذه الجماعات. ويستفيد داعش من خبرات تنظيم القاعدة السابقة وتجاربه على النت رغم القفزات النوعية في هذا العالم الرقمي الافتراضي. أن شبكات الانترنت تساعد هذه الجماعات على سد التراجع الذي يحصل لها على الأرض، ويدعمها من أجل البقاء والديمومة.

عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن قلقها في إحدى جلساتها خلال شهر ديسمبر عام 2014، من التجسس الرقمي وقالت أن عمليات المراقبة التعسفية الشاملة أو غير القانونية واعتراض البيانات على الإنترنت وجمعها "أعمال تتطوي على تدخل شديد". أما الحكومات ووكالات الاستخبارات فهي

الأخرى، بدأت تنهض بقدراتها لترتقي إلى مستوى وحجم التحدي في مجال العالم الافتراضي بعد أن وصلت تهديدات "الهacker" إلى أمنها القومي رغم وجود وحدات التجسس الإلكتروني. وظهرت لدى الولايات المتحدة على سبيل المثال هيئات جديدة فقد قررت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "CIA" إجراء واحدة من أكبر التعديلات في تاريخها، بهدف زيادة التركيز على عمليات الإنترنت وتعزيز الابتكارات الرقمية، حسبما أعلن مدير الوكالة جون برينان مطلع شهر مارس 2015. أن المواجهة بين الجماعات "الجهادية" والحكومات لم تعد مواجهة تقليدية، وأصبحت قرصنة المعلومات واختراق المواقع وسيلة لتنظيم داعش والجماعات "الجهادية" لكي تكون قريبة من خصومها وأنصارها.

— جهود حكومية لمواجهة شيطنة الانترنت

— أن استخدام تنظيم الدولة الإسلامية" الانترنت في "دعايته الجهادية" والتجنيد مثل أفضل نموذج تعاملت معه هذه الجماعات مع الجيل الرابع من "الجهاديين". لقد نجح تنظيم "الدولة الإسلامية" باستخدام العالم الرقمي الافتراضي إلى أقصى حد. فالهجوم الإلكتروني الذي تعرضت له قناة "تي في 5" في 11 أبريل 2015 يعكس ذلك والذي جاء نتيجة تراجع على الأرض. وفي هذا السياق يقول العميد خالد عكاشة أن الإعلام سلاح أساس لتنظيم داعش، وليس مكملًا أو ثانويًا، وليس الهدف منه مجرد استجلاب المؤيدين، مشيرًا إلى أن وسائل اتصال التنظيم تتعدى استخدام الإعلام، بل امتدت إلى مستوى تأطير علاقاته مع التنظيمات "الجهادية" الأخرى، وهو ما يُشير إلى أن استراتيجية داعش على الأرض قد وضعت من قبل خبراء، كما هو الحال في تعامل التنظيم مع الإعلام.

يمكن القول أن السياسات الأوروبية في مواجهة إرهاب "الدولة الإسلامية" وشيطة الانترنت، بأنها لم تكن ترتقي إلى مستوى التحدي ونشاط هذه الجماعة. وماثير الاستغراب أن المواقع التي تنشط عليها "الدولة الإسلامية" داعش تدار من قبل خوادم غربية وأمريكية أبرزها محرك "غوغل". ورغم الانتقادات الموجهة إلى إدارة الخوادم والمحركات للشبكة العنكبوتية ومنها وسائل التواصل الاجتماعي "تويتر" و"الفيس بوك"، فإن فلسفة الاستخبارات في مواجهة هذه الجماعات تختلف عن ما تؤمن به دراسات علم النفس والاجتماع ومكافحة الجريمة مجتمعيًا. وتعتقد أجهزة الاستخبارات أن إعطاء هذه الجماعات حركة ونشاطا مفتوحا، يمنحها فرصة نحو فهم أكثر ومعرفة أوضح لما يجري داخل هذه الجماعة بصورة أفضل من بقائها عالما مغلقا. وفي هذا السياق بدأ الاتحاد الأوروبي يوم 16 أبريل 2015 تحركاته العملية ضد شركة غوغل بتهمة استغلال موقعها العملاق، معتمدا استراتيجيه هجومية ضد "غوغل" بعد أن فشلت محاولات سياسية طوال سنوات. وبذلك اقترب الاتحاد خطوة نحو احتمال تغريم عملاق الإنترنت. وسبق أن عقدت دول الاتحاد الأوروبي والمفوضية عددا من الاجتماعات مع إدارة "غوغل" ومحركات أخرى في بروكسل منتصف عام 2014. يبدو أن الاتحاد الأوروبي بدء ينتهج سياسة جديدة أكثر حزما مع شركات خوادم ومحركات الانترنت، لأنها بدأت تؤثر مباشرة على أمنها القومي من خلال الدعايات "الجهادية".

نظمت وحدة دراسات الرأي العام والإعلام في المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة، في 11 مارس 2015، حلقة نقاشية تقول فيه أن ثمة مقولات قيد التسليم بها لا بد من مراجعتها لمعرفة السياق الذي وجد فيه تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"،

أولها: أن الدول الغربية ضد التطرف الذي يمثلته "داعش" وتحارب الجماعات الإرهابية، (..) إلا أن هناك العديد من الإشارات التي تدل على تورط أطراف دولية في دعم جماعات إرهابية لتحقيق مكاسب سياسية، (..) على الرغم من وجود قرار دوليٍّ بمحاربة داعش، وهو ما لم ينفذ حتى الآن، ولا توجد ثمة استراتيجية دولية واضحة للقضاء على التنظيم (..) .

المواجهة الإلكترونية

وفي الاتجاه المعاكس ظهر نشاط "الهاكر جستر" المعني بقرصنة المواقع "الجهادية"، ويديره جندي أمريكي شارك سابقا في حروب أمريكية ضد الإرهاب، ويعمل حاليًا في حقل الاستخبارات والأمن الإلكتروني مدعوما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. اتجهت الإدارة الأمريكية خلال شهر فبراير 2015 إلى تجديد وتحديث جهودها في مجال المقاومة الإلكترونية لتنظيم داعش بعد أن كثف داعش نشاطه على تويتر ووسائل التواصل الاجتماعي. وبسبب هذه التداعيات شكلت وزارة الخارجية الأمريكية مركز الاتصالات الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب لملاحقة نشاطات التنظيمات "الجهادية".

مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية جون برينان أكد في 6 مارس 2015، أن الوكالة بصدد إجراء أكبر تعديلات في تاريخها لزيادة التركيز على عمليات الانترنت ودمج المبتكرات الرقمية في جمع المعلومات. وقال "جون برينان"، أنه سيتم تأسيس "هيئة الابتكار الرقمي" لرصد واستغلال تطورات التكنولوجيا الرقمية، مضيفا أن وكالة المخابرات المركزية "سي أي آيه" بصدد تشكيل وحدات جديدة تدعى "مراكز المهام" هدفها زيادة التركيز على التحديات الجديدة مثل انتشار الأسلحة أو اكتشاف مناطق جغرافية غير معروفة مثلا في إفريقيا. يذكر أن برامج المراقبة التي نفذتها وكالة الأمن القومي

الأمريكية كشف عنها العميل السابق لدى المخابرات الأمريكية "إدوارد سنودين" عام 2013، والتي تظهر حجم استفادة الوكالة من التجسس على شبكة الانترنت لجمع البيانات. إل أن بعض المؤسسات الإعلامية والمواقع انتقدت عمليات اختراق بياناتها ومعلوماتها على الشبكة العنقودية من قبل "وكالة ناسا" التابعة للأمن القومي الأمريكي. وكشف تقارير استخبارية صادرة في 20 فبراير 2015 أن الاستخبارات الأمريكية والبريطانية اخترقتا أكبر شركة لتصنيع شرائح الاتصال الخاصة بالهواتف المحمولة "سيم"، وحصلتا على مفاتيح تشفير مما سمح لهما في مراقبة المستخدمين.

إلا أن بعض الأطراف تصف ما تقوم به وكالة ناسا و أيضا الأمن القومي من عمليات اعتراضية بأنها عمليات قرصنة من خلال منع بعض التعليقات على تويتر ووسائل التواصل الأخرى باعتبارها تقييدا لحرية الرأي. مازال الرأي العام في الغرب يعيش حالة من التشويش بين الهوس بتعبير حرية الرأي وبين مكافحة "الدعاية الجهادية" وازدراء الأديان. ما دفع بعض المنظمات إلى رفع دعاوى قضائية ضد وكالة الأمن القومي ومنها "هيومن رايتس ووتش" و"منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة".

وعليه فإن مواجهة "الدعاية الجهادية" وشيطة الانترنت لا يمكن إيقافها، رغم جهود الحكومات والمنظمات، فالتطور الحاصل في التكنولوجيا والتقنية تستثمره هذه الجماعات بين أنصارها من الجيل الرابع والذي يمثل الشريحة الأوسع لهذه الجماعات. فالإدارة الأمريكية وكذلك دول الاتحاد الأوروبي تحاول أن تسرع من إجراءاتها من خلا تشريع حزمة من القوانين لمواجهة هذه التهديدات التي بدأت تضرب أمنها القومي وتلوح بتصعيد تهديداتها في المستقبل القريب.

البلقان، خاصرة أوروبا تعلن "الجهاد" من الداخل

هكذا وصل تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى "البلقان"

يعمل تنظيم "الدولة الإسلامية" على توسيع حضوره في مناطق جغرافية متباعدة، وهذا من شأنه أن يفتح جبهات متعددة من أجل تخفيف الضغوط عن معاقله. تبقى وسائل التواصل الاجتماعي هي الوسيلة الأكثر فاعلية بالحصول على أنصار وتنفق مقاتلين جدد. التنظيم مازال يمثل قوة جذب للمقاتلين الأجانب في الخارج، رغم تراجع المساحة التي يقف عليها في العراق وسوريا و تصاعد الخلافات ما بين قياداته من الداخل.

كشفت التقرير والتحقيقات المعنية بتوسع الجماعات "الجهادية" جغرافيا، لتكون دول البلقان مصدرا لتدفق المقاتلين إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" والجماعات "الجهادية" الأخرى. وبعد أن تم القبض على أعضاء في تنظيمي النصر و داعش في كل من كوسوفو وألبانيا والبوسنة، أصبحت "البلقان" محط أنظار أجهزة الأمن والاستخبارات خاصة الأوروبية. يذكر بأن التقديرات تشير إلى وجود خمسة ملايين مسلم في دول البلقان، يوغسلافيا سابقا. وفي هذا السياق، نشرت صحيفة "ديلي تلغراف" في 10 يونيو 2015 تقريرا تقول فيه أنه بعد مرور عام على سيطرة تنظيم الدولة على مدينة الموصل، لا يزال التنظيم يدير عملياته في العراق وسوريا. ويفيد التقرير بأنه بالنسبة لدول البلقان، فيعد المقاتلون من البوسنة الأكثر عددا (330)، ومن كوسوفو (100-150)، وألبانيا (90)، وصربيا (50-70)، ومقدونيا (12). ويقول "بليريم لطيفي" المختص في الشؤون الدينية في جامعة "بريستينا"، أن "كوسوفو التي استقلت عن صربيا في 2008 تعاني من أزمة سياسية عميقة مصحوبة بفساد متأصل يجعل الأفق مسدودا أمام الشباب". ويضيف أن "عامل انعدام الفرص الاقتصادية أمام الشباب في كوسوفو على درجة كبيرة من الأهمية، وهذا

العامل يترك الباب مفتوحاً أمام الجماعات الظلامية لتعبئتهم أيديولوجياً". وهذا ما يفسر جزءاً من التحاق عدد كبير من الشباب اليائس بالجماعات الإرهابية في العالم وخاصة في سوريا والعراق. هذه الحقائق تجعل العامل المادي ربما يتقدم على عوامل التجنيد الأخرى مثل الغسيل الأيديولوجي أو بسبب سياسات التهميش في أوروبا والبحث عن الهوية.

مهام مقاتلي البلقان

تتركز مهام المقاتلين الأجانب من البلقان ودول آسيا الوسطى على المهام القتالية، وتبقى اللغة هي التحدي الكبير أمام هذه الجماعات. التنظيم يتبع سياسة تقوم على دفع المقاتلين المحليين من سوريا والعراق إلى الجبهات الأمامية، أما المقاتلين الأجانب فتقع على مسؤوليتهم إدارة أمن "الولايات" والحواجز وربما المعابر الحدودية. هذه السياسة إثارة غضب الكثير من المقاتلين المحليين. أن ظاهرة الانتحاريين بين جماعة البلقان ربما أقل نسبياً فقد كان "بليريم هيتا الكوسوفي" البالغ من العمر 24 سنة ثاني "جهادي" من البلقان ينفذ عملية انتحارية تودي بحياة 52 عراقي منتصف آذار 2015. أما الحالة الثانية فكان لانتحاري "إمرا فوجنيكا" من البوسنة يبلغ 23 سنة، وقد فجر نفسه في سوق مكتظ في بغداد فقتل 24 شخصاً من بينهم 11 امرأة و6 أطفال. فمازال هنالك تدفق للمقاتلين الأجانب من البلقان وتشير الإحصائيات إلى وجود 600 إلى 700 مقاتل من البلقان الغربي داخل داعش وقليل منهم مع جبهة النصرة، الذي يضم (كرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك ومونتينيغرو وكوسوفو ومقدونيا وألبانيا).

دعوة "للجهاد" من داخل البلقان

بعد مرور 15 سنة على آخر نزاع مسلح في البلقان، مازالت هنالك مخاوف من الكراهية والاثنية. وهذا مادفع أنصار داعش أن يدعو "للجهاد" خلال زيارة البابا "فرنسيس" إلى "سراييفو" في 6 يونيو 2015، البلقان في شريط مصور يحمل اسم "أبو مقتل الكوسوفي" قائلاً [أن أياماً صعبة ستواجه الكفرة في البلقان] هذا الإعلان هو إشارة إلى توسع داعش في مناطق جغرافية جديدة ورسالة تهديد مفتوحة. أن الجغرافية التي يتمدد عليها هذا التنظيم تستحق الدراسة والاهتمام، فأن البلقان خاصة دول يوغسلافيا السابقة تعتبر خاصرة أوروبا من الجنوب وتحظى باهتمام دفاع وامن أوروبا.

وما يدفع الشباب الالتحاق بداعش هو الدعم المالي والدعاية، ذكرت اعترافات منشقين وشهادات من داخل تنظيم "دولة داعش، بأن المقاتلين الأجانب يحصلون على امتيازات مادية أكثر بصحبة عوائلهم، ويحصل الشباب منهم على فرص الزواج بدعم من زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي. تنظيم داعش يعمل على استقطاب المقاتلين الأجانب من آسيا الوسطى والبلقان ودول أخرى عبر شبكة عمل جميعاً تمر عبر تركيا قبل دخولها سوريا ثم العراق. وهذا يعني أن الوضع المالي الذي يتمتع به تنظيم داعش ينعكس إيجاباً على التنظيم بتدفق مقاتلين والحصول على الخبرات. الخبراء يؤكدون بأن القضاء على التمويل يعني القضاء على التنظيم، هو العصب الرئيسي لهذه الجماعات. بعض التقارير الصحفي قدرت ثروة التنظيم اليوم بما يفوق 8 مليارات دولار، بعد نهب البيوت والممتلكات في جميع الأماكن التي احتلتها، والسيطرة على مصادر الثروة والبنوك بالإضافة إلى "الضرائب والإتاوات" التي تحولت إلى مصدر رئيسي للتنظيم.

جهود مكافحة الإرهاب في البلقان

أن مشكلة تدفيع المقاتلين الأجانب إلى سوريا والعراق ربما تكون أكثر تعقيد من دول يوغسلافيا السابقة، هذه تعود إلى انسياب الصراع الاثني والعربي والمذهبي في أعقاب انهيار دول الاتحاد السوفيتي عام 1990-1991 واندلاع الحرب الاثنية العرقية مابين المسلمين والصرب والتي نتج عنها تدخل دولي وتقسيم جديد لدول المنطقة. ويلعب العامل الاقتصادي دورا في اندفاع بعض الأفراد والجماعات للالتحاق بالجماعات المتطرفة، أبرزها داعش، يذكر أن التحاق جماعة "البلقان" ربما تختلف عن ظاهرة "الشيشان" التي وصلت على شكل كتائب وفصائل. أي أن تأثير مقاتلي البلقان ربما اقل تأثيرا في المشهد "الجهادي" من دول آسيا الوسطى.

المشكلة أن دول يوغسلافيا السابقة، تواجه مشكلة النقص في التمويل وربما في الخبرات بالتعامل مع هذه الجماعات المتطرفة. ولدى أجهزة الأمن قائمة بأسماء المقاتلين الذين غادروا إلى سوريا والعراق أو العائدين، لكنها غير قادرة مواجهة تلك التهديدات. وتتبع الحكومة سياسة مواجهة "الدعاية الجهادية" لتنظيم داعش. وتنفيذا لتوجيهات أبو بكر البغدادي في أعقاب التحالف الغربي ضد داعش في سبتمبر 2014، فإن هذه الجماعة تنفذ عمليات "الخلايا المنفردة" في البلقان وهناك بعض حالات الطعن بالسكين ضد جنود واغتيالات ضد رجال دين حاربوا هذا التنظيم فكريا. وسبق أن أصدرت حكومات "البوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا" عدد من القوانين للحد من تدفق المقاتلين. اتخذت بعض الحكومات أبرزها "البوسنة" خطوات لتعديل القانون الجزائي لتجريم كل شخص يثبت انضمامه أو دعمه للجماعات المتطرفة وفرض العقوبات. تبقى إمكانية مواجهة التطرف والسيطرة على حركة المقاتلين مابين البلقان وسوريا والعراق صعبة بسبب ضعف الإمكانيات

المادية والخبرات. ومايعزز هذه الفكرة أن تصريحات مسئولين استخبارات أورييون وغربيين صرحوا قبل هذا، أنه لايمكن وقف الدعاية "الجهادية" بسبب وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، أبرزهم مسئول ال (F. B. I) الذي صرح يوم 19 يونيو تصريحاً يحمل ذات المضمون. ورغم تشابه في "البلقان" ودول أوربا الغربية، تبقى ظاهرة البلقان أقل أهمية. بات معروفاً أن تنظيم داعش يستغل المواجهات مع خصومه بإيجاد مساحات جغرافية جديدة يعلن ظهوره وان كان رمزياً، لتعويض خسارته في المنطقة. ومهما كان فإن حصول التنظيم على مثل هذا النوع من الإعلان أو الدعاية في مساحات جغرافية مثل "البلقان" يبقى محدوداً وفي حدود "الدعاية"، ويبقى إعلان إمارة "البلقان" على غرار إمارة " القوقاز" ربما ضعيفاً.

التعاون الاستخباري لمواجهة المقاتلين الأجانب

التعاون الاستخباري داخل دول التحالف الغربي

أعلنت الولايات المتحدة، وزارة الخارجية في 7 أبريل 2015 عن اعتمادها برنامج أمريكي جديد لمكافحة الأيديولوجيات المتطرفة وذلك ضمن الخطط الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. تنظم وزارة الخارجية الأمريكية برنامج تبادل تحت عنوان "مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة"، يشارك فيه 11 من الممثلين الحكوميين رفيعي المستوى من دول التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش. البرنامج يقوم على فكرة عقد ورشات عمل لقيادات أمنية في أجهزة الاستخبارات من أجل تقريب وجهات النظر وإيجاد لغة مشتركة لمواجهة الأيديولوجيات المتطرفة. البرنامج يعتبر برنامجاً فنياً لا يمثل أطراف سياسية وهذا ربما سيكون وراء النجاح المحتمل للبرنامج رغم الاختلاف والتفاوت بين أجهزة الاستخبارات الواحدة عن الأخرى.

تحولت سوريا إلى محطة رئيسية إلى جانب العراق في تأريخ الجماعات "الجهادية" أبرزها داعش والقاعدة بعد عام 2011. وشهدت المنطقة تدفق غير مسبوق إلى المقاتلين الأجانب من آسيا الوسطى ودول أوربية وغربية، لتحتل نسبة كبيرة داخل التنظيم. التقارير الأممية ذكرت بوجود 25 ألف مقاتل أجنبي إلى جانب أكثر من 100، 000 مقاتل من المحليين غالبيتهم من العراقيين. وفي هذا السياق صدر تقرير للأمم المتحدة في 2 ابريل 2015 أن عدد المقاتلين الذين غادروا أوطانهم للانضمام للقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا ودول أخرى بلغ أكثر من 25 ألف شخص وذلك من أكثر من 100 دولة. وأفاد التقرير الذي أعدته لجنة مراقبة نشاط تنظيم "القاعدة" في مجلس الأمن الدولي، أن "عدد المقاتلين الأجانب ارتفع بنسبة 71 في المئة بين منتصف عام 2014 وشهر مارس 2015. "وأوضح التقرير أن "هذه المشكلة تفاقمت خلال السنوات الثلاث الماضية، كما أن تدفق المقاتلين الأجانب شهد ارتفاعاً لم يسبق له مثيل في التاريخ". وفي هذا السياق صرح رئيس الحكومة العراقية العبادي لمجلة (دير شبيغل) في مقابلة نشرت في 4 ابريل 2015 بأن 57% من مسلحي هذا التنظيم عراقيون لكنهم لا يسببون مشكلات لأنهم يفرّون حينما تدخل القوات العراقية المدن. وأضاف أن "المشكلة في الثلاثة والأربعين في المائة وهم مقاتلون أجانب ملقّون عقائدياً يائسون ولا مفر أمامهم. وإذا استمرت داعش في تجنيد أعداد كبيرة من الأشخاص من دول أخرى فلن يستطيع أي جيش في منطقتنا التصدي لهم".

أن مخاطر وتهديدات المقاتلين الأجانب ضربت بتداعياتها الغرب ودول أوربا خاصة مطلع عام 2015، وتمثلت بعملية شارلي ابدو في 7 يناير 2015. شهدت دول غربية عمليات إرهابية متعددة منها في استراليا وكندا ودول أوربية، تمثلت هذه العمليات في الغالب بطابع الخلايا الفردية أما نوع

العمليات فأنحصرت باستهداف معبد يهودية أو خطف رهائن داخل محال. هذا النوع من العمليات كان محدودا في الإمكانيات ونوع الأسلحة المستخدمة لكنها نجحت باستقطاب اهتمام وسائل الإعلام. هذه العمليات جاءت في أعقاب إعلان التحالف الغربي في سبتمبر 2014 لمواجهة داعش في العراق وسوريا.

تصعيد التعاون الاستخباري

وظهرت سياسات جديدة ضمن دول التحالف الغربي، أبرزها تنشيط التعاون الاستخباري مع العراق وكذلك داخل سوريا ربما مع المعارضة السورية وربما فتح قنوات سرية مع النظام السوري. وانعكس هذا التعاون الاستخباري في تصريح رئيس الحكومة العراقية العبادي في تصريحه إلى صحيفة الدير شبيغل الألماني قائلا أن التعاون مع جهاز الاستخبارات الخارجية لألمانيا جيد للغاية وأن العراق يزوده بأرقام الهواتف التي يستخدمها الألمان الذين يقاتلون لحساب تنظيم داعش في الاتصال بألمانيا. التصريح يعتبر سابقة، كونه كشف تعاون استخباري مع ألمانيا رغم أن ألمانيا، لم تعلن هذه الحقيقة ولم تتداولها في مواقعها الرسمية. يبقى وجود المقاتلين الغربيين في التنظيمات الجهادية في سوريا رمزيا نسبة إلى المقاتلين العرب والمحليين. أن الخطر التي تخشاه أمريكا والغرب هو عودة المقاتلين الأجانب إلى دولهم والذي يمثل قلقا إلى وكالات الاستخبارات الغربية. اعترفت دول أوروبا بأنه تقف بحيرة أمام مسألة المقاتلين الأجانب عند التحاقهم بالتنظيمات "الجهادية" في سوريا والعراق وكذلك عند عودتهم. ذكرت التقارير الإعلامية في 27 مارس 2015، أن فرنسا أن تسعى من داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإحالة عناصر تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى المحكمة الجنائية الدولية لاحتمال محاكمتهم في اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

أوروبا تتحفظ على تفاصيل العائدين من القتال

الاستخبارات الأوروبية وكذلك وزارة العدل كانت متحفظة على نشر تفاصيل التحقيقات مع هذه الجماعات، فهي تعتقد أن كشف تفاصيل اعترافات المتورطين ممكن أن يمثل مصدر خطرا على عوائلهم وفي نفس الوقت يمثل تهديدا لحياتهم. وفي سياق متصل فقد أعلن منسق المفوضية الأوروبية لمكافحة الإرهاب خلال شهر ديسمبر 2014، باعتماد سياسة مواجهة "الدعاية الجهادية" والتي تتضمن عرض تجارب شباب مرتدين ومنشقين عن داعش، لكن تطبيقات بعض دول أوروبا، كانت تتعارض مع ما أعلنته المفوضية، وبالفعل لم تكشف وزارة العدل أو المدعي العام عن جلسات جديدة لمتورطين بالالتحاق بتنظيم داعش والجماعات الجهادية الأخرى. وهذا يعكس حجم القلق داخل الحكومات الأوروبية إزاء مسألة المقاتلين الأجانب. أن الأسباب الأكثر لالتحاق الأجانب بالتنظيمات "الجهادية" في سوريا هي الصور المروعة للصراع، والجرائم التي ارتكبتها القوات الحكومية والإعلام المبرمج، وغياب الدعم العربي والغربي. هؤلاء يكتسبون إيديولوجية وعقيدة "جهادية" أكثر تطرفا خلال التحاقهم بالتنظيمات من خلال التماس والتمرس العسكري الاستخباري مع بعضهم وحتى بعد عودتهم إلى بلدانهم. أن مايشهده العراق وسوريا واليمن من مواجهات مع التنظيمات "الجهادية" الإرهابية يخلق منهما خبرات وقاعدة معلومات ثمينة في متابعة وتعقب المطلوبين والكشف عن أسرار عمل تنظيم القاعدة التي قد لا تتوفر حتى عند وكالة الاستخبارات المركزية.

استقطاب الشباب

التنظيمات "الجهادية" اليوم تحولت إلى شبكات عمل، فلم تعد تنظيمات مركزية، كما كانت في حرب أفغانستان والعراق. تحولت السلفية "الجهادية"

الآن إلى أيولوجية متشظية يصعب السيطرة عليها بحروب تقليدية. وأكثر العينات تعرضا للغسل الأيولوجي "الجهادي"، هي من فئة الشباب الذين يعيشون في الغرب خارج بلدانهم الأصلية، ويترددون إلى مسقط رأس آباءهم وأجدادهم. لذا أغلب العمليات التي وقت في الغرب في أعقاب التحالف الغربي ضد داعش كانت خاضعة إلى هذا الاحتمال. المشكلة أن المراقبة وحده لا تكفي لردع مخاطر الإرهاب وخاصة الخلايا الفردية مالم إتباع سياسات حقيقية في معالجة جذور الإرهاب. الدراسات كشفت أن غالبية الشباب المتورطين في أعمال إرهابية كانوا يبحثون عن الهوية بالإضافة إلى أسباب أخرى ربما الفشل وعدم الاندماج في المجتمع. وتعتبر مناطق النزاع التي يشهدها العالم مصدر "ألهم" للشباب، لما تعرضه من صور الضحايا التي من شأنها تشحن تفكير الكثير من الشباب لأن يتحولوا في لحظة إلى خلايا متطرفة.

أن نجاح برامج مواجهة الإرهاب داخل دول التحالف الغربي ربما يعتمد بقدرة المشتركين في هذا البرنامج بنقل خبراتهم إلى زملائهم داخل مؤسساتهم الاستخبارية. ويبقى موضوع إيجاد قنوات عمل تنسيقية واتصال سريعة داخل منظومة الأجهزة الاستخبارية المعنية بمواجهة الإرهاب من قبل التحالف الغربي هو العامل الرئيسي الذي يحدد الجدوى والفائدة من التعاون الاستخباري إقليمي ودوليا.

الجمعيات الإسلامية في أوروبا وعولمة "الجهاد"

لماذا المقاتلين الأوروبيون في سوريا؟

أصبحت أوروبا واحدة من بين المناطق الجغرافية التي تمتد إليها "الجهاد" رغم البعد الجغرافي نسبياً. الأوروبيون كانوا حريصين على مكافحة الإرهاب في دول الصراع لكي لا يقترب كثيراً من الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط. لكن رغم هذه السياسات الاحترازية، تحولت أوروبا إلى مناطق لتدفق اللاجئين إلى سوريا، أبرزها من بلجيكا وهولندا وألمانيا وبريطانيا.

تبحث السلطات النمساوية منذ يوم 20 أبريل 2014 عن مصير تلميذتين قالتا "أنهما ذاهبتان إلى الجهاد في سبيل الإسلام"، بعد أن تركا رسالة وداع إلى ذويهما. بعد ذلك فقد أثرهما، ويعتقد أن المراهقتين قد تم نقلهما إلى سوريا للجهاد، في ما أطلقت الشرطة الدولية عملية بحث عنهما. رسالة الوداع نصت "نحن على الطريق القويم، نتوجه إلى سوريا للجهاد في سبيل الإسلام، سنلتقي في الجنة!". وتقول مصادر مقربة من الفتاتين أنهما قد كتبتا في صفحة الفيسبوك بأنهما "قد تزوجتا وأنهما لا تخشيان الموت، لأنه الهدف". يذكر أن الفتاتين من أصول بوسنية مسلمة ولجأ ذويهما إلى النمسا للتخلص من الحرب التي شهدتها البوسنة والهرسك في تسعينيات القرن الماضي.

وشهدت الدول الأوروبية الكثير من الروايات بالتحاق قاصرين وشباب في مقتبل العمر التحاقهم "بالجهاد" في سوريا، هذه التفاصيل بدأت تكشف عنها أجهزة الاستخبارات الأوروبية ومكاتب تحقيقاتها ولم تعد سرا، بعد أن أعلن عدد من أولياء الأمور إلى وسائل الإعلام وإلى الوكالات الاستخبارية بتعقب

مصير أبنائهم. وربما فرنسا شهده عددا أكبر من هذه الحوادث، ويعود السبب إلى وجود جالية من المغرب العربي أكبر في فرنسا أكثر من غيرها من الدول.

قنوات التجنيد

- تنشط شبكات عمل تعمل لصالح التنظيمات "الجهادية" بينها القاعدة والنصرة وباقي التنظيمات المتطرفة، من داخل أوروبا وهي تستغل مساحة الحرية التي تتمتع بها بالحركة وتنشط باسم الدين.
- وسائل التواصل الاجتماعي، ومنها شبكة الانترنت وسيلة للتواصل بين رفقاء السلاح بعد عودتهم، هذه الاتصالات تُحفز مشاعر التطوع مع اشتداد القتال في مناطق صراع جديدة، فما يقوم به المتطوع مجرد حزم حقيبة على الظهر، ليس أكثر، والحصول على تذكرة سفر من خلال تبرع مشايخ وجمعيات إسلامية أو عبر الوسيط في الشبكة.

- توفر الجمعيات الإسلامية والمعاهد، الدعم إلى من يرغب التوجه "للجهاد" في سوريا

- شبكة نساء سلفيات، تنشط على شبكة التواصل الاجتماعي لكسب النساء، يشار أن التنظيمات الجهادية مؤخرا بدئت تشجع التحاق فتيات غير متزوجات للتزاوج مع مقاتليها أبرزها "داعش" والنصرة.

وبهذا الخصوص تقول "كلاوديا دنشيكين" الخبيرة في قضايا التطرف الإسلامي في برلين " أن المثير في الأمر وجود مجموعات نسائية نشيطة جداً داخل المحيط السلفي. "وإن الكثير من النساء المسلمات بما في ذلك

الألمانيات اللواتي اعتنقن الإسلام ينجذبن للتيار السلفي لأنهن يبحثن عن دور واضح ومحدد للمرأة وهو كونها ربة بيت و أم ومعيونة للرجل.

طرق السفر

- يتوجه المتطوعين وفق تعليمات شبكة العمل إلى تركيا، ثم سوريا. يسلك المتطوعين محطات عدة غير مباشرة، تتضمن بيوت آمنة في داخل سوريا، بالقرب من الحدود السورية أشهرها منطقة ربحانلي التركية وإنطاكيا.
- التحقيقات كشفت أن غالبية الشبان الذين يتوجهون إلى سوريا يتكتمون على العلاقة، ولا يتم إخبار ذويهم إلا بعد مغادرتهم أوطانهم.
- يحصل الشباب على تذاكر السفر عبر حجوزات الانترنت وليس عبر مكاتب السياحة، وهذا يعني بأن التذاكر تصل لهم الكترونيا من أطراف خارجية ضمن شبكات العمل.
- أن بعض التنظيمات تدار عبر أجهزة أمنية منها القتال أو الوقوف إلى جانب نظام الأسد أو عكس ذلك.

أسباب الالتحاق "بالجهاد"

- الغسيل الأيدلوجي التي يتعرض له الشباب، خاصة بين فئة عمرية مبكرة لا تتجاوز الـ ثلاث وعشرين سنة.
- الصور المروعة وأحيانا تكون مبالغ فيها عن انتهاكات حقوق الإنسان خاصة ضد الأطفال والنساء. أن الضخ القوي لوسائل الإعلام عبر القنوات أو الانترنت لمشاهد الجثث ومناظر القتل لها دور فاعل لإلحاق الشباب في سوريا وبشكل مستعجل.

- الفشل و الإدمان والسوابق، أي الجرم الاجتماعي و خريجي السجون.
- المؤثرات الصوتية من خلال إصدارات المواقع "الجهادية"
- الخطب الإسلامية المؤثرة في المدارس الإسلامية الخاصة، وهي عادة تكون غير خاضعة للرقابة وتنشط أحيانا تحت باب تعليم اللغة – العربية – أو قواعد الدين الإسلامي.
- الشعور بالتهميش في المجتمعات الأوروبية والظلم، وان كان شعورا غير صحيحا. تجنيد الغربيين يتم على أساس العاطفة أولا ومحاولة استغلال عطف المسلمين الأوروبيين وتصوير أنهم يعيشون في عزلة عن النسيج الاجتماعي للدول الأوروبية.
- اعتقاد المتطوعين بأن المشكلة هي دينية وليست مشكلة اجتماعية في أوروبا.
- الشعور الطائفي.
- العلاقة مع البلد الأم، هنالك الكثير من العرب والمسلمين الذين يحملون الجنسية الأوروبية بالإضافة إلى بلد الأم والأب، وترددتهم البلد الأم، يجعلهم أهداف سهلة لتلك التنظيمات وربما شعورهم بالاهتمام يجعلهم يشعرون بالتمايز بين أقرانهم وهذا ما يفتقدون له. لذا اغلب الحالات هم من مزدوجي الجنسية.
- علاقات عاطفية مع "مجاهدين" على الأرض أو افتراضيين على النت. لوحظ أكثر النساء توجهن إلى سوريا من

قناعتهم الشخصي. فإن اللواتي يسافرن إلى سوريا يتزوجن هناك بمقاتلين تعرفن عليهم في وسائل التواصل الاجتماعي سابقا.

- الدوافع المتغيرة والتجنيد غير المتوقع أي قد يذهب أحدهم في هيئات إغاثة أو للعمل الخيري أو إعلامي، ليتحول بشكل سريع إلى مقاتل في صفوف التنظيمات، وربما يكون الدافع طائفيًا.

دور المتطوعين الأجانب داخل التنظيمات "الجهادية"

- عدم زج المتطوعين من الأجانب في ميدان القتال. ومنحهم مسؤوليات لوجستية ومنها الترجمة. تكليف المقاتلين الأجانب بأعمال إسناد وتعبوية ودعم في الخطوط الخلفية منها الإعلام والدعاية والإدارة.
- الترجمة والاتصال مع المخطوفين من الأجانب، كشفت التحقيقات واعتراف المخطوفين، بأن هنالك شباب قاموا بالترجمة إلى اللغات الأوروبية من اللغة العربية وهم يتحدّثون بها بطلاقة. تخطط التنظيمات "الجهادية" الاستفادة من الأجانب بعد غسيل الدماغ، بالعودة إلى أوروبا والقيام بالنشاط "الجهاد الإعلامي" عبر الانترنت أو من خلال حضور الجمعيات والمساجد مباشرة.

- استخدام النساء العائدات من سوريا بالدعاية والدعوة إلى تجنيد أعداد جديدة من النساء.

• أن التجنيد الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي بات أسهل بكثير، وذلك أن ما يسمى بالجيل الثالث من المقاتلين في الجماعات المسلحة.

• أقر رئيس الوكالة الحكومية للجمعيات الخيرية في بريطانيا منتصف ابريل 2014 أن التطرف الإسلامي بات المشكلة "الأشد فتكا" بهذه الجمعيات، معتبرا بأن من "المستغرب" أن المدانين بالإرهاب أو غسيل الأموال لا يتم منعهم تلقائيا من تأسيس الجمعيات أو تمتعهم بعضوية مجالس إداراتها. ويشير ذلك إلى الغطاء الذي تمنحه بعض الجمعيات الخيرية البريطانية للمتشددين في وقت تجري فيه الحكومة البريطانية تحقيقين متوازيين حاليا عن علاقة الإخوان بالإرهاب والتحريض على العنف وعن دور المدارس الإسلامية في زرع العنف في نفوس المهاجرين الشباب. وتشير الدراسات بوجود معدل 2000 مقاتل من أوروبا في سوريا.

أن دول الاتحاد الأوروبي مازالت تعيش حالة من القلق إزاء استمرار تدفق المتطوعين إلى سوريا عبر شبكات عمل باتت متورطة بها أحزاب الإسلام السياسي من السلفية والإخوان. هذه المجموعات للأسف استغلا مساحة الحرية في أوروبا لإنشاء شبكات عمل لدعم المجموعات المسلحة والقاعدة في سوريا من خلال شبكة عمل إدارة وصيرفة ونقل وتحويل الأموال. فلم يعد تهديد الأزمة في سوريا يشمل دول الجوار السوري، بقدر ما يمتد إلى الدول الأوروبية. هذه التطورات جاءت أيضا بشكل سريع بعد اتخاذ بريطانيا قرارها بالتحقق بنشاطات الإخوان في بريطانيا،

التحقيقات ممكن أن تكشف أسماء عدد من المدارس والمعاهد الإسلامية التي تتخذ من العمل الخيري واجهة لنشاطها الاستخباري ودعم التنظيمات الجهادية. يشار أن " داعش " والنصرة أكثر بقية التنظيمات تستقبل المقاتلين من أوروبا. أن امتلاك داعش والنصرة أعداد من المقاتلين الأجانب في أو ربما يمثل تهديدا قائما إلى الدول التي تتواجد فيها، وممكن أن يخدمها باتجاه "الجهاد العالمي".

الجهاد الأنثوي عند داعش والجماعات "الجهادية"

وأصلت وسائل الإعلام البريطانية والدولية اهتمامها بفشل الاستخبارات البريطانية بتعقب ثلاث فتيات بريطانيات بالسفر من مطار Gatway إلى اسطنبول - تركيا ثم سوريا. وقد وجهت عائلات الطالبات، نداءات مؤثرة إلى الفتيات للعودة إلى بيوتهن. وغادرت الفتيات اللاتي تربطنهن علاقة صداقة، "خديجة سلطنة" 17 عاما و"شميمة بيغوم" 15 عاما و"أميرة عباسي" 15 عاما، منازلهن في شرق لندن نهاية شهر فبراير 2015 وسافرن على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية التركية إلى إسطنبول في تركيا التي باتت تمثل معبرا "للجهاديين" الغربيين إلى سوريا. وقالت الشرطة البريطانية أن الطالبات الثلاث، تبعن صديقة لهن كانت قد ذهب في ديسمبر 2014 إلى سوريا للانضمام إلى تنظيم داعش. وسبق أن أعلنت الاستخبارات البريطانية الداخلية MI5 الكشف عن خلية إرهابية في 18 يناير 2015 في مدينة "ليستر البريطانية" تابعة للقاعدة تمول نشاطات إرهابية وفق تقرير صحيفة "الايوبزيرفر" وأضاف التقرير أن "مهمة الجهاديات البريطانيات هو التحريض على الإرهاب في المملكة المتحدة وذلك بحسب ما كشف عنه المركز العالمي لدراسة الراديكالية في جامعة "كينغز كوليدج في لندن" والتي استطاعت التعرف على مجموعة مؤلفة من 30 بريطانية تسكن في شمال سوريا.

ومتابعة إلى أسباب تركيز التنظيم على النساء، تبين بسبب تأثيرهن الإعلامي في كسب المقاتلين والمقاتلات، بعد أن كشفت الاستخبارات عن وجود شبكة نساء سلفيات على الشبكة العنكبوتية تستغل وسائل التواصل الاجتماعي على الانترنت. التحقيقات كشفت بأن التحاق النساء تحديدا بالتنظيم في سوريا وربما العراق، لأسباب لا تتعلق بالدين، بقدر ما يتعلق ارتباط

البعض منهم بشباب من مقاتلي التنظيم عبر وسائل التواصل الاجتماعي الانترنت. أن استقطاب التنظيم لعوائل وأفراد من أطراف العالم إلى سوريا، بات يمثل هدفا للتنظيم ولم يكن نتيجة عرضية وهذا تغيير نوعي في أهداف ووسائل الجماعات "الجهادية" فهي تعمل على أحداث تغيير جغرافيا وديموغرافيا وخرق للنسيج الاجتماعي وأصوله أي تهجين المنطقة وتصنيفها على أساس الدين والمذهب، أي "دولة" أحادية الدين والمذهب. ذكر مركز أبحاث بريطاني في 28 يناير 2015 أن أكثر من 500 امرأة من بين 3 آلاف شخص غادروا الدول الغربية للانضمام إلى تنظيم "الدولة الإسلامية". وأشار التقرير إلى أن معظم النساء ذهبن كزوجات أو أمهات أو مدرسات وممرضات. ويوجد نحو 550 امرأة من بين حوالي ثلاث آلاف شخص غادروا الدول الغربية للانضمام إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" وقال "معهد الحوار الاستراتيجي" أن النساء ذهبن باعتبارهن زوجات وأمهات ومدرسات وممرضات لأنه يحظر عليهن الانضمام للقتال.

شبكة تجنيد النساء

اعتمد التنظيم سياسة استقطاب النساء وخاصة من العازبات، لغرض التزاوج مع المقاتلين، بعد فضائح وفتاوى جهاد النكاح في سوريا. الاستخبارات الغربية من جانبها كشفت أعداد من النساء الأوربيات من ألمانيا والنمسا وفرنسا ودول أوربية أخرى للالتحاق "بالجهاد" مع داعش بعد إعلانها تشكيل كتيبة الخنساء الخاصة بالنساء وهي سابقة "جهادية" أي مشاركة النساء في القتال ميدانيا. ومتابعة إلى أسباب تركيز "داعش" على النساء، تبين بسبب تأثيرهن الإعلامي في كسب المقاتلين والمقاتلات، بعد أن كشفت الاستخبارات الأوربية عن وجود شبكة نساء سلفيات على الشبكة العنكبوتية تستغل وسائل

التواصل الاجتماعي على الانترنت. ونشر التنظيم في إصداراته، تعليمات الزوجات الصالحات للزواج بمقاتليه وشروط الزواج مع إقامته دورات للتدبير المنزلي والطبخ، هو يحاول أن يعطي صورة الإدارة والتنظيم في "دولته" عكس ما يجري في مسرح القتال من قطع رؤوس.

وكشفت صحيفة "ديلي ميل" البريطانية في تقريرها الصادر في 3 سبتمبر 2014 عن تدهور الأوضاع الأمنية في سوريا، بعدما سيطرت داعش على مدينة الرقة السورية وقيام التنظيم بتأسيس كتائب للنساء، تحمل الأولى اسم "الخنساء" والثانية باسم "أم الريحان" ومهمتها القيام بمهام تفتيش النساء على الحواجز وشرح "تعاليم الإسلام للنساء وتوعيتهن على كيفية التقيد بها". وأفاد حقوقيون سوريون بأن تنظيم "الدولة الإسلامية" فتح مكتبا خلال شهر يوليو 2014 في شمال سورية يتيح للأرامل والنساء غير المتزوجات تسجيل أسمائهن للزواج من مسلحي التنظيم. وفقا إلى تقرير وكالة رويترز فإن مقر المكتب يقع في بلدة الباب شمال شرق حلب ويختص بتسجيل أسماء النساء وعناوينهن حتى يتسنى لمقاتلي داعش التوجه إلى أسرهن لطلب الزواج منهن رسميا وسبق أن وردت تقارير أشارت إلى أن مقاتلي داعش يبحثون عن زوجات أو يجبرن النساء على الزواج في مناطق خاضعة لسيطرة التنظيم.

تجنيد نساء أوروبيات

وشهدت الدول الأوروبية الكثير من التحاق قاصرين وشباب "بالجهاد" في سوريا، هذه التفاصيل بدأت تكشف عنها أجهزة الاستخبارات الأوروبية. وبهذا الخصوص تقول "كلاوديا دنتشيكين" الخبيرة في قضايا التطرف الإسلامي في برلين "أن المثير في الأمر وجود مجموعات نسائية نشيطة جداً داخل المحيط السلفي." وإن الكثير من النساء المسلمات بما في ذلك الألمانيات اللواتي اعتنقن

الإسلام يجذب للتيار السلفي لأنهن يبحثن عن دور واضح ومحدد للمرأة وهو كونها ربة بيت وأم ومعيّنة للرجل. وتقوم الكثير من النساء المقتنعات بالفكر السلفي بالدعاية ومساعدة الرجال في الأمور التنظيمية ويشرفن أيضا على بعض مواقع الإنترنت المتشددة التي تدعو إلى القتال. وحسب "دانتشكه" فإن هؤلاء النسوة يحرصن على نشر مقاطع الفيديو وتصريحات ونشاطات المقاتلين. وأثار سفر فتاة ألمانية لا تتعدى 16 عاما إلى سوريا خلال إبريل 2014 والتحاقها بالمقاتلين الإسلاميين الكثير من الجدل داخل ألمانيا، خصوصا في ظل تزايد نسبة الفتيات السلفيات اللواتي أصبحن يغادرن بمفردهن إلى سوريا لتقديم الدعم للمقاتلين هناك. أنا الآن لدى القاعدة" عبارة كتبتها سارة لصديقاتها بمجرد وصولها لسوريا. وهو ما أثار صدمة في صفوف تلاميذ مدرستها في مدينة "كونستانس" جنوب ألمانيا. بعد ذلك كتبت طالبة الثانوية، والتي لم يكن عمرها عندما غادرت ألمانيا خمسة عشرة عاماً، في مواقع التواصل الاجتماعي "نقدم الدعم لأزواجنا في القتال ونلد مقاتلين".

يقول دافيد طومسون مؤلف كتاب "الفرنسيون الجهاديون" بأنه ليس هناك صورة واحدة "للجهاديين" الفرنسيين إلا أنه أشار بأن هناك نقطة مشتركة بينهم تتمثل في العودة إلى الإسلام أو اعتناقه مؤخراً. "وفي تقرير صدر عن مركز الوقاية ضد الطائفية المتعلقة بالإسلام - الذي حلّ حالة 55 عائلة- يكشف عن أن الشباب الذي يعاني من مشاكل اجتماعية وعائلية ليس فقط المتضرر بل أضاف أن "أغليبيتهم من طبقات اجتماعية متوسطة أو عليا. أما "جان بيير فيليو" الأستاذ في معهد العلوم السياسية في باريس، كشف أيضا عن التفاوت في ملفات "الجهاديين" فهناك فئات مختلفة: أسر ملحدة وكاثوليكية ومسلمة، مفككة أو متماسكة، مندمجون في المجتمع أو منبوذون، من الضواحي أو من المدن. ويعتبر الغسيل الأيدلوجي أحد أبرز أساليب التجنيد الذي يدفع بأعداد الشباب والصبيان والقاصرين والقاصرات إلى تبني هذا

"الفكر" والأيدلوجية التي تزداد نشاطا مع استمرار الفوضى والصراعات في المنطقة أبرزها الخط"الفالق" سوريا. وهناك إجماع بين مراكز الدراسات والاستخبارات على أن الجماعات أصبحت أنشط "أيدلوجيا" وهذا يبرهن النظرية التي تقول لا يوجد حسم عسكري مع التنظيمات "الجهادي" رغم ضرورته.

البحث عن الهوية

وبحسب المكتب الاتحادي لحماية الدستور في ألمانيا، فإن هؤلاء "الجهاديين" يرفضون الاندماج في المجتمعات الأوربية ويتركز هؤلاء الدعاة بشكل خاص في مدن "مثل كولونيا ودوسلدورف وبوخوم وفوبرتال وزولينغن" كما تعتبر مدينة بون أحد معاقل السلفية في ألمانيا وكذلك مدينة فرانكفورت، حيث تمثل معقل للسلفيين في ألمانيا ولهم علاقات واسعة مع شبكات مسلحة متطرفة تدار في مصر وسوريا واليمن والعراق وأفغانستان ودول أخرى. وفي تصريح إلى رئيس مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في ألمانيا، أن ألمانيا ليست مهددة فقط من قبل الإرهاب الدولي ولم تعد ممراً للإرهابيين بل أصبحت مسرحاً لعمليات الإرهاب التي يقوم بها إرهابيون بدوافع دينية.

فلم يعد السفر إلى سوريا للالتحاق بالمقاتلين الإسلاميين يقتصر على المتزوجات، بل أصبح يشمل أيضا الشابات العازبات، كما يؤكد رئيس مكتب حماية الدستور في ألمانيا "هانز جورج ماسين" مؤكدا أنهم يقمن بذلك انطلاقا من قناعتهم الشخصية. ولوحظ هذا التوجه أيضا في بريطانيا. ووفق تقرير صدر حديثا عن "المركز الدولي لدراسة التطرف" فإن عدد البريطانيات اللواتي يسافرن إلى سوريا في تزايد، حيث يتزوجن هناك بمقاتلين تعرفن عليهم في وسائل التواصل الاجتماعي وهؤلاء النساء يرون في المقاتلين الإسلاميين أبطالاً ويحلمن بالزواج من "مجاهد".

جهاد النكاح

ظهر "جهاد المناكحة" أو "جهاد النكاح" في أعقاب فتوى نُشرت على صفحة الداعية السعودي محمد العريفي على موقع "تويتر" الذي كتب فيه أن: أزواج المناكحة التي تقوم به المسلمة المحتشمة البالغة 14 عاماً فما فوق أو مطلقة أو أرملة، جائز شرعاً مع المجاهدين في سوريا، وهو زواج محدود الأجل بساعات لكي يفسح المجال لمجاهدين آخرين بالزواج، وهو يشدّ عزيمة المجاهدين، وكذلك هو من الموجبات لدخول الجنة لمن تجاهد به]. ونشرت صحيفة "الشروق" التونسية في عددها الصادر في 22 سبتمبر 2013 قصة "لمياء"، الفتاة التونسية التي اقتنعت أن "المرأة يمكن لها المشاركة في "الجهاد" والقضاء على أعداء الإسلام، بالترويج عن الرجال!

أما الشيخ مزهر الملا خضر، شيخ عشيرة البو فهد، في حديث له مع راديو العراق الحر، فقد حمل المتضررين من العملية السياسية، مسؤولية اختراق القاعدة وداعش للمجتمع العراقي واستغلال النساء بأشكال مختلفة، لافتاً إلى أن تنظيم داعش يُغري مسلحيه بالجنس والجداول الزمنية لما يسمى بـ "جهاد النكاح" لكنه أكد أن عدداً قليلاً من النساء العراقيات تزوجن من مسلحي داعش، لأن معظم العوائل الأنبارية هجرت مناطقها ونزحت إلى إقليم كردستان ومناطق أخرى بعد سيطرة داعش على مناطقها.

فالتنظيم يستخدم المرأة أيضاً مادة في خطابه الدعائي بكسب مزيداً من الجمهور وأعداد من المقاتلين، عندما يطرح نفسه مدافعاً عن المرأة ويدعو إلى فك أسر "الحرائر" في معتقلات الأنظمة، فقد استثمر داعش قضية ساجدة الريشاوي في خطابه خلال شهر فبراير 2015 مطالبا بالإفراج عنها مقابل إطلاق سراح الطيار الشهيد معاذ الكساسبة، وكان التنظيم غير نزيها في طلبه

كون معلومات الاستخبارات الأردنية كشفت عن إعدام التنظيم للكساسة في 3 يناير 2015. وحاول التنظيم استنساخ القضية عندما أعلن في 14 فبراير 2015 استعداده بإطلاق سراح أقباط مصر الواحد وعشرين الذي اعتقلهم في ليبيا وهم مواطنين عزل كانوا في ليبيا لطلب الرزق مقابل تسليم كاميليا شحاته ووفاء قسطنطين، اللتين تحولتا من المسيحية إلى لإسلام وأصبح مصيرهما غامضا في مصر. فالتنظيم نجح باستخدام المرأة في خطابه من أجل الحصول على استقطاب إعلامي وسياسي يتفاعل مع المرأة أكثر من غيره. أصبح دور المرأة عند داعش مزدوجا بل متعدد الأغراض، فرغم الدور الميداني في سوريا والعراق الذي يتضمن القيام بعمليات انتحارية وجمع معلومات وتجسس ومراقبة، فإن الدور الأكثر أهمية لنساء داعش خاصة من الأوربيات هو الدور الإعلامي على الشبكة العنكبوتية وتشكيل خلايا عمل تقوم بإيجاد تواصل اجتماعي بين النساء من أجل كسب مزيدا من النساء والشباب ويفسر ذلك على ما تتمتع به المرأة من دور مؤثر على الأشخاص الذين يخضعون للتجنيد. ويبقى هاجس الاستخبارات خاصة في دول أوروبا والغرب هو نشاط خلايا أنثوية من الداخل لتنفيذ عمليات إرهابية وقيامهن بدور إعلامي "دعاية جهادية" يشجعن على مزيد من قطع الرؤوس.

اتفاقية "الشينغن" تحدي جديد لدول الاتحاد الأوروبي

جهاز استخبارات أوروبي لمواجهة تحدي "الجهاديين"

دعا البرلمان الأوروبي يوم 11 يناير 2015 الاتحاد إلى الاستثمار في المشاريع التعليمية والاجتماعية التي تعالج المسببات الكامنة وراء التشدد والإرهاب. ووافق النواب الأوروبيون اليوم على قرار حول تعزيز نقاط التفتيش بين دول الاتحاد الأوروبي، من أجل وقف تحركات الأشخاص المشتبه بتورطهم

في أنشطة ذات صلة بالعنف السياسي والإرهاب والحصول على بيانات المسافرين داخل "الشنغن" وخارجه.

تواجه دول "الشتغن" الآن تحديا كبيرا في مجال الأمن ومواجهة الجماعات "الجهادية" التي تستغل حرية الحركة كثيرا، وهذا ماصعد من حراك الاستخبارات الأوروبية بإيجاد تعاون أفضل في تبادل المعلومات وتعقب المطلوبين، وفي نفس الوقت صعد من الأصوات التي تطالب بتعديل اتفاقية "الشنغن". أشارت تصريحات منفصلة لوزير الداخلية الفرنسي ونظيره الإسباني إلى أن تداعيات الهجمات في باريس - صحيفة شارلي ابدو 7 يناير 2015، ستصيب "اتفاقية شنغن" في محاولة للحد من تحرك العائدين إلى أوروبا. وأكد الوزير الإسباني، "خورخيه فرنانديز دياز"، لصحيفة "آل باييس" أنه سيدافع عن فكرة تعديل "اتفاقية شنغن" للسماح بمراقبة الحدود الداخلية للاتحاد الأوروبي. وقال "سندافع عن فكرة مراقبة الحدود ومن المحتمل أن نضطر بالتالي إلى تعديل اتفاقية شنغن" التي تنص على حرية التنقل داخل "قضاء شنغن" الذي يضم حاليا 26 بلدا في أوروبا. أما وزير الداخلية الفرنسي "برنار كازنوف" فقد أكد عقب اجتماع مع وزراء داخلية دول أوروبية في باريس، على ضرورة العمل على "تعديل اتفاقية شنغن لفرض إجراءات مراقبة على الحدود.

اتفاقية "الشينغن"

يذكر أن اتفاقية "الشينغن" وقعها بعض البلدان الأوروبية وتسمح بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة كما تتضمن أحكاما بشأن سياسة مشتركة بشأن الدخول المؤقت للأشخاص بما فيها تأشيرة شينغن، بمراقبة الحدود الخارجية. وتسمى على اسم "شينغن" لوكسمبرغ. وقعت على

الاتفاق مجموعة من 30 دولة، بما فيها جميع دول الإتحاد الأوروبي وثلاثة أعضاء غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أيسلندا والنرويج وسويسرا وتنفيذ 15 حتى الآن.

الاتفاقية وقعت في وعدم وجود مراقبة داخل دول "الشينغن"، ومن أبرز الدوافع التي تدفع هذه الجماعات لتنفيذ العمليات خارج بلدانهم هي:

- تجنب المراقبة من قبل أجهزة الاستخبارات المحلية.
- تجاوز مشكلة السجل الجنائي السيئ والمعلومات لدى الاستخبارات الداخلية، ليكون بعيدا عن الشبهات.
- تجنب ال DNA والبصمات وربما بصمات الخطوات التي تكون عادة موجودة في سجلات الاستخبارات للمشبه بهم.

يوروبول Europol

وفقا إلى معلومات موسوعية، هي وكالة تطبيق القانون الأوروبية، وظيفتها حفظ الأمن في أوروبا عن طريق تقديم الدعم للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجالات مكافحة الجرائم الدولية الكبيرة والإرهاب تمتلك الوكالة أكثر من 700 موظف في مقرها الرئيسي الكائن في لاهاي في هولندا، وهي تعمل بشكل وثيق مع أجهزة الأصل في 14 يونيو 1985، من خلال خمس دول أوروبية وهي بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، لكسمبرغ، وهولندا وثيقة إضافية، والمعروفة باسم اتفاقية شينغن، وضعت الاتفاق موضع التنفيذ وهي الوثيقة الثانية حلت محل الأولى. ورغم أن التوقيع تم على الاتفاق في 14 يونيو 1985، كان لا بد من الانتظار حتى بعد مرور عقد من الزمن تقريبا، في 26 مارس 1995، وأصبحت بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، السويد، هولندا، البرتغال، إسبانيا، أول الدول لتنفيذ هذه الخطة. وسبق أن رفعت فرنسا طلبا لمراجعة الشنغن، حينما منحت إيطاليا عام 2011 تأشيرة "شنغن" لنحو عشرين

ألف مهاجر تونسي. وراحت بلجيكا إلى إمكانية تعليق الاتفاقية بسبب موجة المهاجرين غير الشرعيين على جنوب أوروبا تحديدا ما بعد ثورات ما يعرف بالربيع العربي، اليوم تشهد دول أوروبا تدفق المهاجرين غير الشرعيين خاصة على جنوب أوروبا إيطاليا عبر البحر عن طريق ليبيا. وتقترح اسبانيا إنشاء قاعدة بيانات موحدة للمسافرين بين الدول الأوروبية عبر الطائرات وبلجيكا تدعو لوضع لائحة أوروبية للمقاتلين الأجانب.

هجوم مهدي نموّش على معبد يهودي في باريس

اعتقل نموّش في 30 مايو 2014 في مرسيليا جنوب فرنسا، وسُجن منذ بداية يونيو 2014 في سجن "بوا داكري" بالمنطقة الباريسية وكان مهدي نموّش الفرنسي الجزائري الأصل أطلق النار في 24 مايو 2014 في متحف بروكسل اليهودي مما أدى إلى سقوط أربعة قتلى. وتم توقيف "نموّش" في محطة "سان شارل" في مرسيليا من قبل رجال جمارك عندما كان في حافلة قادمة من أمستردام عبر بروكسل. وأفادت مصادر قريبة من التحقيق أنه كان يحمل في أمتعته بندقية هجومية ومسدسا مع ذخائر استخدمت في 24 مايو 2014 في بروكسل. تحقيقات الاستخبارات الفرنسية، كشفت بأنها تلقت معلومات حول المشتبه به، لكن حرية الحركة داخل دول "الشتغن" وعدم وجود حدود مكن "نموّش" من تنفيذ العملية.

أن عملية مهدي "نموّش" تعتبر واحدة من عدة عمليات "جهادية" داخل دول "الشتغن" تعكس كيف تستغل هذه الجماعات حرية الحركة داخل هذه الدول لتنفيذ عمليات إرهابية، بالإضافة إلى ذلك هنالك مجموعات من المافيا أيضا تعنى في تجارة السلاح خصوصا من أصول روسية وجماعات أخرى تتاجر بالمخدرات. أن المهاجمين في الغالب يخططون لتنفيذ عمليات خارج

الدولة الأوروبية التي يعيشون فيها، مستغلين فتح الحدود والترابط الجغرافي أمن دول الاتحاد الأوروبي ودول من خارج الاتحاد منها أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج. وهي تقدم خدمات إلى الوكالات الاستخباراتية لتجنب وقوع الجرائم وللتحقيق فيها في حال وقوعها ولتعقب وإلقاء القبض على مرتكبيها. موظفو "اليوروبول" يأتون من فروع أمنية مختلفة بما في ذلك أجهزة الشرطة العادية وشرطة الحدود وشرطة الجمارك وغيرها وبدأت الوكالة القيام بمهامها في يوليو عام 1999. وأكد مدير منظمة الشرطة الأوروبية "روب وينرايت" يوم 14 يناير 2015 تحذيراته لمديري أجهزة مخابرات وزعماء بعض الأحزاب السياسية عقب اعتداء باريس، قائلا "أن وكالات الأمن الأوروبية تواجه فجوة في القدرات يمكن أن تترك بلادها في خطر.. (..) ". وأكد وينرايت بوجود من 3000 – 5000 مقاتل من أوروبا في سوريا والعراق، وإن عودة 20% من هذه الجماعات إلى أوروبا من شأنها تستغل حرية الحركة داخل دول الشنغن لتنفيذ عمليات إرهابية.

أن التطورات الأمنية السريعة داخل أوروبا، وتداعيه حادثة شارلي إيبدو – باريس 7 يناير 2015، من شأنها أن تدفع إلى تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي بين دول الشينغن تحديدا وإعادة النظر بهذه الاتفاقية. المشكلة التي تواجهها الحكومات الأوروبية في احتمالات أو رغباتها بتعديل هذه الاتفاقية، هو اصطدامها بالدساتير والتشريعات الصادرة من البرلمانات والمحاكم الدستورية. المشكلة الأخرى، هو أي تعديل سوف يواجه رفض واعتراض محتمل من قبل المواطن الأوروبي، الذي يعتبر التعديل تقليص حريته وتراجع إلى حريات دول أوروبا. أن دول أوروبا الآن تتجه نحو تضيق الفجوات الأمنية، وبات مرجحا أن تتبنى أوروبا جهاز استخبارات أوروبي، بالإضافة إلى أجهزة استخباراتها على غرار الشرطة الدولية، من أجل سرعة تبادل المعلومات

وتجاوز تعقيد قنوات تبادل المعلومات، في تعقب المطلوبين خصوصا من الجماعات "الجهادية" العائدة من سوريا والعراق.

تركيا بوابة و مسرب المقاتلين الأجانب من أوروبا ثغرات استخبارية وأمنية لدول أوروبا

تعهد الرئيس الأمريكي أوباما و ديفيد كامرون بالتصدي "للإيديولوجية الخبيثة" للمتطرفين الإسلاميين، وقالوا أنه يجب السماح لأجهزة المخابرات بتعقب المتشددین على الانترنت رغم المخاوف المتعلقة بالخصوصية. وعقد أوباما وكامرون يوم 16 يناير 2015 محادثات بالبيت الأبيض على مدى يومين وسط مخاوف متزايدة في أوروبا بشأن الخطر الذي يمثله المتطرفون بعد مقتل 17 شخصا في هجمات في باريس وخوض السلطات البلجيكية معركة بالأسلحة النارية مع من يشتبه أنهم إرهابيون، وفقا إلى ماأوردته وكالة "رويترز".

تسعى دول الاتحاد الأوروبي وخاصة دول "الشینغن" تقوية جبهاتها الداخلية في مواجهة الجماعات "الجهادية" وتدفعهم على سوريا عبر الحدود التركية والعراق وبالعكس، عقب هجوم باريس يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تقوية جبهته الداخلية في مواجهة الإرهاب من خلال اتخاذ إجراءات أمنية وتبادل المعلومات، الثغرة الأمنية في دول أوروبا مجتمعة، أن تركيا تستقبل مواطني أوروبا على الجنسية بدون جواز سفر، وهذا يعني أنه لا توجد رقابة على الحركة ولا توجد أختام يمكن تتبع وتدقيق أو مراجعة حركة "الجهاديين" مابين أوروبا والعراق وسوريا عبر تركيا. تبدي الحكومات قلقا واسعا حول الطريقة التي تتعامل بها التنظيمات "الجهادية" أبرزها داعش مع وسائل التواصل

الاجتماعي والتي من خلالها تنشر هذه التنظيمات موادها الدعائية وتشن حملته واسعة لتجنيد أنصارا جدد.

عقد استخبارات دول أوروبا

الانترنت

كتبت صحيفة "نيويورك تايمز" في افتتاحيتها يوم 17 يناير 2015 أن القادة في أوروبا يحاولون معرفة ما يجب أن يقوموا به لمنع وقوع هجمات مثل هجوم باريس. وترى الصحيفة أن اقتراح بعض السياسيين نوعا من الرقابة على الإنترنت والمراقبة لن تقدم الكثير لحماية مواطنيهم ولكنها ستفعل الكثير لانتهاك الحريات المدنية. وأشارت الصحيفة إلى أن مزودي خدمة الإنترنت ليس لديهم العمال أو المهارة التي تحدد المحتوى الذي قد يؤدي إلى هجمات إرهابية ولهذا السبب فإن تفويضا شاملا لمراقبة المعلومات المتعلقة بما يسمى الإرهاب يمكن أن يجبر هذه الشركات على الوقوع في الخطأ بدافع الحذر وتزيل معلومات قد تكون عدوانية لكنها لن تقود إلى هجوم وشيك.

في أعقاب فضيحة برنامج "بريزم" الذي وضعت وكالة الأمن القومي الأمريكي لمراقبة المكالمات الهاتفية والمعلومات الشخصية في أمريكا والعالم، خرجت أصوات ضمن الاتحاد الأوروبي تطالب بجهاز استخباراتي أوروبي. الداعمون لهذه الفكرة يؤكدون على أهمية إيجاد سياسة أمنية دفاعية مشتركة بين دول الاتحاد. أما المعارضون لها فيعتبرون أن دور هذه الوكالة سيكون مراقبة الناس والتعدي على خصوصياتهم. كما يرفضون تأمين التمويل اللازم لها. وان برنامج THE NETWORK ألقى الضوء على هذه التيارات المتعارضة من خلال حوار مع بعض أعضاء البرلمان الأوروبي.

وفي هذا السياق أصدر مجلس عموم أوروبا لتنظيم البيانات عام 2014 على لسان رئيسه "هيرمان فان رومباي" المادة رقم 29 الجديدة، بشأن كيفية التعامل مع المواقع الإلكترونية والمعلنين، بالإضافة إلى إمكانية تعقب المستخدمين والأذونات التي يحتاجون إليها من قبل الشركات، وتقتضي المادة الجديدة على جهاز البصمات باعتبارها إحدى عمليات جمع المعلومات حول بصمة المستخدم، وتتطلب نفس المستوى من موافقة ملفات التعريف والارتباط التي يستخدمها لتعقب المستخدمين عبر الإنترنت وهذا يعني أن بعض المواقع، بما في ذلك "جوجل وفيس بوك، وشركة مايكروسوفت" التي تستخدم عمليات التقنية البديلة يجب عليها إظهار الإخطار إلى مجلس أوروبا بعد كل شيء.

وخلال اجتماع دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل خلال شهر مايو 2014 بحضور تركيا والولايات المتحدة والأردن وتونس ودول أخرى معنية، تم الاتفاق البدء إداريا في مطالبة موفري خدمة الإنترنت بحجب المواقع التي تعرض على الأفكار المتشددة. أن ابرز المواضيع الحساسة الأخرى التي تناولها الاجتماع هو تبادل المعلومات بشأن الاتصالات التي قامت بها الأجهزة الأمنية لعدة دول أوروبية مع المخابرات السورية لتعقب "الجهاديين" وتم التكتم على هذه الاتصالات لأسباب سياسية.

وتمثل قدرة المتطرفين على التواصل ونشر دعاية بشأن التجنيد على الانترنت تحديا للسلطات. وعبر أوباما وكامرون في اجتماع واشنطن 16 يناير 2015 عن مخاوفهما بشأن المواد المشفرة التي يمكن أن تمنع الحكومات من تعقب متطرفين يعتزمون تنفيذ هجمات. وقال كامرون إننا لا نسعى للأبواب الخلفية للوصول إلى الاتصالات الإلكترونية. ما تأتي من تصريحات على لسان الدبلوماسية في واشنطن أو في دول أوروبا، لا تمثل أهداف ووسائل وأساليب عمل الاستخبارات، فما يعنيه كامرون وأوباما بفتح أبواب خلفية،

هو فتح قنوات سرية مع الحكومات والأنظمة وربما جماعات "جهادية" وأخرى مسلحة، للحصول على المعلومات مقابل الدعم وهذا ما حصل في أزمة سوريا، عندما فتحت أبواب خلفية مع الحكومة السورية وكذلك مع جماعات "جهادية" في سوريا والعراق. هذا يعني أن المرحلة الحالية سوف تشهد المنطقة حراك مخابراتي لدول أوروبية وغربية، لكن هذه المرة سوف تكون أكثر اندفاعاً بالتحرك الاستخباري وربما سياسياً.

اتفاقية الشينغن

أشارت تصريحات منفصلة لوزير الداخلية الفرنسي ونظيره الإسباني إلى أن تداعيات الهجمات في باريس - صحيفة شارلي ابدو 7 يناير، ستصيب "اتفاقية شنغن" في محاولة للحد من تحرك العائدين إلى أوروبا. وأكد الوزير الإسباني، خورخي فرنانديز دياز، لصحيفة "آل بايس" أنه سيدافع عن فكرة تعديل "اتفاقية شنغن" للسماح بمراقبة الحدود الداخلية للاتحاد الأوروبي. وقال "سندافع عن فكرة مراقبة الحدود ومن المحتمل أن نضطر بالتالي إلى تعديل اتفاقية شنغن" التي تنص على حرية التنقل داخل "فضاء شنغن" الذي يضم حالياً 26 بلداً في أوروبا. أما وزير الداخلية الفرنسي "برنار كازنوف" فقد أكد عقب اجتماع مع وزراء داخلية دول أوروبية في باريس، على ضرورة العمل على "تعديل اتفاقية شنغن لفرض إجراءات مراقبة على الحدود.

يذكر أن اتفاقية "الشينغن" وقّعها بعض البلدان الأوروبية وتسمح بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة كما تتضمن أحكاماً بشأن سياسة مشتركة بشأن الدخول المؤقت للأشخاص بما فيها تأشيرة شينغن، بمواءمة مراقبة الحدود الخارجية، والشرطة عبر الحدود. بمقارنتها معاهدة أمستردام، والاتفاق نفسه وجميع المقررات التي سن على أساسها تم تنفيذها في

قانون الاتحاد الأوروبي. وتسمى على اسم شينغن، لوكسمبرغ. وقعت على الاتفاق مجموعة من 30 دولة، بما فيها جميع دول الاتحاد الأوروبي وثلاثة أعضاء غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيسلندا والنرويج وسويسرا وتنفيذ 15 حتى الآن.

الاتفاقية وقعت في الأصل في 14 يونيو 1985، من خلال خمس دول أوروبية وهي بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، لكسمبرغ، وهولندا وثيقة إضافية، والمعروفة باسم اتفاقية شينغن، وضعت الاتفاق موضع التنفيذ وهي الوثيقة الثانية حلت محل الأولى. ورغم أن التوقيع تم على الاتفاق في 14 يونيو 1985، كان لا بد من الانتظار حتى بعد مرور عقد من الزمن تقريبا، في 26 مارس 1995، وأصبحت بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، السويد، هولندا، البرتغال، إسبانيا، أول الدول لتنفيذ هذه الخطة.

بوابة تركيا

وفي إطار التوصل إلى حلّ مشترك للتعامل مع تهديد "الجهاديين" الذين يسافرون إلى سوريا بهدف القتال، دعت بلجيكا خلال عام 2014 إلى عدة اجتماعات أولها كان في مايو يدعو فيه الدول الأوروبية التسع المعنية بملف "الجهاديين" الأجانب في سوريا وبحضور ممثلين عن الولايات المتحدة و تركيا و تونس و المغرب و الأردن وفي هذا السياق، أفادت الداخلية البلجيكية، أن التعامل مع ملف العائدين من المقاتلين في سوريا، يشكل أحد أهم المشاغل الحالية، مشيرة إلى أن وجود مرتكز لتنظيم القاعدة على أبواب أوربا — أي تركيا — يعتبر مشكلة جديدة طرحها النزاع في سوريا.

وصرح مسئولون أتراك بأن، حياة بومدين، شريكة "كوليبالي" الذي اقتحم المتجر اليهودي شرق باريس بالتزامن مع عملية شارلي البدو 7 يناير

2015 كانت في تركيا قبل خمسة أيام هذا التاريخ. ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو قوله في مقابلة أن بومدين وصلت إلى اسطنبول قادمة من مدريد في الثاني من يناير 2015 ولم تتلق تركيا أي طلب من باريس بمنع دخولها وأضاف "توجد صورة لها في المطار. بعد ذلك أقامت مع شخص آخر في فندق وعبرت إلى سوريا في الثامن من يناير 2015. نستطيع قول ذلك بناء على تسجيلات هاتفية."

السؤال، أن لم تكن تركيا قد استلمت مذكرة حول حياة بومدين، ولاتعرف أنها متابعة ومتورطة بأعمال إرهابية، لماذا تابعتها الاستخبارات التركية وأخضعتها للمراقبة البشرية والهاتفية؟ وكيف تركت الاستخبارات التركية أبو مدين تدخل الحدود السورية عبر تركيا بشكل غير شرعي؟ هذه الأسئلة تثير الكثير من التساؤلات، حول الدور التركي المزدوج، لان تكون بوابة وجسر "للجهاديين" بين سوريا وأوربا، وكأنها سياسة لي اذرع أوربا لأسباب سياسية وتاريخية تتعلق برفض أوربا انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. أن الإجراءات التركية ضد حياة بومدين ربما تأخذ الاحتمالات التالية، رغم أنها في حدود التحليلات:

- أن الاستخبارات التركية، ألقت القبض على حياة بومدين وبصحبة مرافقها، بعد خروجها من المطار وإقامتها في الفندق، ولم تعلن الاستخبارات التركية نبأ اعتقالها، وربما يعود إلى خوف تركيا من ردود فعل داخلية إلى خلايا "جهادية" داعمة إلى حياة بومدين ومرافقها، وهذا من شأنه يعرض امن تركيا إلى مزيد من التوتر. أن اعتقال حياة بومدين، ممكن أن تكون مستقبلا ورقة للتفاوض مع جماعات "جهادية"

• أن السلطات التركية هي من عبرت حياة بومدين إلى سوريا، ومايرجح ذلك، أن الحكومة أعلنت ذلك رغم أنها سلكت طريق غير قانوني من تركيا إلى سوريا، وهي إدانة للسلطات التركية أن تراقب أشخاص وتتركهم يعبرون إلى سوريا. وربما يأتي هذا ضمن صفقة وتعاون مابين تركيا ودولة داعش، وهذا ما يخدم تركيا، بأنها تتأى بنفسها من تعاضم وتمدد قضية "شارلي إبيدو" إلى أراضيها، وتخلق أزمة سياسية.

كشفت التطورات تحديداً شأن الأمن والاستخبارات في أوروبا والمنطقة، حقيقة الدور التركي في المنطقة، وعرت أساليب ووسائل عملها بدعم "دولة داعش" والجماعات "الجهادية" ضمن مشروع تركي يصب في إضعاف دول الحزام التركي ولي ذراع أوروبا، من أجل وتقوية تركيا سياسياً واقتصادياً.

تركيا: داعش لامتثل تهديداً إلى الأمن الوطني

تقف استخبارات دول الاتحاد الأوروبي حائرة أمام قضية عودة "الجهاديين" الأجانب من سوريا والعراق.

ودعت المفوضية الأوروبية – بروكسل خلال عام 2014 إلى عدة اجتماعات في إطار التوصل إلى حل مشترك للتعامل مع تدفق "الجهاديين" من دول أوروبا إلى سوريا والعراق عبر تركيا وعودتهم إلى أوطانهم وبحضور ممثلين عن الولايات المتحدة و تركيا و تونس و المغرب و الأردن. وفي هذا السياق أفادت استخبارات دول الاتحاد الأوروبي، أن التعامل مع ملف العائدين من المقاتلين في سوريا يشكل أحد أهم المشاغل الحالية مشيرة إلى أن وجود مرتكز لتنظيم القاعدة على أبواب أوروبا، أي تركيا يعتبر مشكلة جديدة طرحها النزاع في سوريا. وقالت ميركل خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس

الوزراء العراقي حيدر العبادي يوم 6 فبراير 2015، في برلين أن تركيا تمثل محطة "ترانزيت" لتدفق مقاتلي "داعش" إلى العراق وسوريا، مشيرة إلى وجود تعاون مستمر مع أنقرة لإيقاف ذلك التدفق بحسب صحيفة (زود دويتشه تسايتونج) وهي إشارة إلى مشروع تعاون استخباري ألماني تركي بدأ مطلع عام 2015. أما رئيس الاستخبارات الأمريكية جيمس كلايف فقد أكد في 27 فبراير 2015 أن محاربة تنظيم داعش المتطرف ليست أولوية بالنسبة إلى تركيا، وأن هذا الأمر يسهل عبور مقاتلين أجانب الأراضي التركية إلى سوريا. وبحسب كلايف فإن استطلاعات الرأي في تركيا تشير إلى أن تنظيم داعش لا ينظر إليه باعتباره "تهديداً رئيسياً".

تواجه سياسة اوردغان الكثير من الانتقادات أيضا من الداخل فقد صرح المعارض التركي (جولين) لنيويورك تايمز قائلاً "بأن اردوغان يبدد فرصة تركيا في ديمقراطية حقيقية وان حزب العدالة والتنمية نفر العالم من بلدنا وأفقدنا مصداقيتها في المنطقة". وأشار (فتح الله جولين) إلى أن أحدث ضحايا هذه الحملة السياسية هم المديرين التنفيذيين ورؤساء تحرير المؤسسات الإعلامية المستقلة الذين اعتقلوا ويواجهون الآن تهم ملفقة بفضل التغييرات الأخيرة في القوانين ونظام المحاكم. وأبعد اردوغان المؤسسة العسكرية عن العملية السياسية، مدعياً أن ذلك يأتي في إطار رغبة حزب العدالة والتنمية تلبية معايير العضوية الأوروبية.

تركيا ترانزيت "الجهاديين" الأجانب

صرح مسئولون أتراك بأن، حياة بومدين شريكة "كوليبيالي" الذي اقتحم المتجر اليهودي شرق باريس بالتزامن مع عملية شارلي ايبندو 7 يناير 2015 كانت في تركيا قبل خمسة أيام هذا التاريخ. ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن

وزير الخارجية (أوغلو) قوله في مقابلة أن بومدين وصلت إلى اسطنبول قائمة من مدريد في الثاني من يناير 2015 ولم تتلق تركيا أي طلب من باريس بمنع دخولها وأضاف بوجد صورة لها في المطار. بعد ذلك أقامت مع شخص آخر في فندق وعبرت إلى سوريا في الثامن من يناير 2015. وفي قضية مماثلة كشفت الاستخبارات البريطانية ال MI5 تفاصيل سفر ثلاث فتيات بريطانيات إلى سوريا عبر تركيا منتصف فبراير 2015 إلى سوريا أيضا. وفي محاولة من تركيا برد الاتهامات الأوربية لها، ادعت هناك قصور من الاستخبارات الأوربية بالإبلاغ عن المطلوبين عند وصول مطاراتها، وأضافت بأنها رحلت عن أراضيها أعداد من المشتبه بهم دون أن تعطي أي بيانات شخصية. الناطقة باسم الخارجية الأمريكية (جين بساكي) قالت بهذا الصدد "إننا نعمل مع تركيا بشكل وثيق بخصوص تحديد المحاربين الأجانب الراغبين في العبور إلى سوريا للانضمام لتنظيم "داعش" ومن أجل منعهم من العبور إلى الجانب السوري، وأن التصدي لمسألة المحاربين الأجانب قضية خطيرة وصعبة للغاية".

معسكرات داعش تدار داخل تركيا

اعترف المقاتلين الأجانب الذين أسرهم الأكراد بأنهم تدربوا في المعسكرات التركية، على أيدي مدربين أتراك في معسكرات الثوار في سوريا. ويتدفق مئات المجندين لـ "داعش" ومن بينهم أوروبيون، من منازل آمنة في تركيا إلى سوريا. يجري وضع مئات من مجندي "داعش" والقاعدة في منازل آمنة جنوب تركيا قبل تهريبهم عبر الحدود ليشنوا حرب جهاد في سوريا وتمكن شبكة المخابئ هذه المقاتلين الأجانب بصورة منتظمة للمشاركة في الحرب السورية. كما تستخدم البيوت كـ "منازل راحة" لمقاتلي "القاعدة"

الآتين من الخط الأمامي في سوريا. وذكر "أفيفي كوشافي" رئيس المخابرات الحربية الإسرائيلية تأكيده أن القاعدة نجحت في إقامة أول معسكرات لتدريب الإرهابيين في تركيا وأولى القواعد في مدينة (كارامان) في وسط الأناضول، والثانية في منطقة (عثمانية) وهي حساسة جداً حيث لا تبعد كثيراً عن القاعدة العسكرية الأمريكية الضخمة الموجودة في تركيا. أما المعسكر الثالث فموجود بالقرب من مدينة (سانليلورفا- يورفا).

وعرضت ال "بي بي سي" تحقيقاً مصوراً يوم 7 ديسمبر 2013 تضمن استخدام "الجهاديين" الأجانب "منازل آمنة" في جنوبي تركيا مركزاً لعبور الحدود إلى سوريا لقتال الأسد. وأوضح أحد أصحاب المنازل أن "الجهاديين" عادة ما يقضون يوماً أو اثنين في المنزل قبل العبور إلى سوريا وفي طريق العودة يستخدمون المنزل مرة أخرى انتظاراً لرحلات العودة إلى أوطانهم في وقت تعمدت فيه السلطات التركية غض النظر عن عبور المتطرفين والسلاح. ابرز القواعد داخل تركيا هي في منطقة (كارامان) و قاعدة محافظة (عصماني) جنوب تركيا وقاعده بالقرب من مدينة (اورفه) الواقعة جنوب شرق تركيا.

الرهان على إسقاط الأسد

بدأ النشاط التركي ضد سوريا مع تطور الوضع الكردي السوري وهاجس نشوء منطقة كردية عند حدودها تتبنى أفكار حزب العمال الكردستاني التركي، لذا تغاضت أنقرة عن تنامي نفوذ المجاميع الإسلامية المتطرفة في تلك المناطق مقابل قتالها الفصائل الكردية. وقبلت تركيا بتواجد "الدولة الإسلامية" عند حدودها وعلى أراضيها، بعد أن فشل مشروع الإخواني التركي القطري بعد مطاولة المواجهة وغياب الحسم العسكري في سوريا ونفض

واشنطن يدها منها ومن قطر. لقد خسرت تركيا كل الأدوار المرسومة لها بضمنها دورها السابق في موازنة محور الممانعة في المنطقة، خاصة في العراق وسوريا ولبنان، وأصبح هذا الهلال يعاني بالفعل من فوضى الإرهاب "الجهادي".

أن استراتيجية أوردغان تقوم على توسع دور تركيا الإقليمي ضمن طموحات استعادة الامبراطورية العثمانية، هذه الاستراتيجية تقوم على إضعاف دول الطوق التركي أبرزها العراق وسوريا من خلال إدامة ومطاوله الفوضى بدعم تنظيم داعش واستنزاف إيران وإغراقها في مشاكل المنطقة عسكريا واقتصاديا.

وتتضمن مصلحة تركيا الاستراتيجية من وجهة نظر اردوغان عدم السماح بوجود كيان كوردي على حدوده، فوجد في تواجد داعش على امتداد الحدود التركية السورية خاصة المنطقة الشمالية الشرقية من سوريا بديلا إلى الكيان الكردي. مهما أجرت واشنطن ودول الاتحاد الأوربي من ضغوطات على حكومة أنقرة لمواجهة الإرهاب تبقى تركيا بوابة للمقاتلين الأجانب، كون داعش لا تمثل تهديدا لها ولا تحتل أولوية في مواجهتها بل تمثل نراعا إستراتيجيا.

تركيا والدور المزدوج في مكافحة الإرهاب

أثارت وثائق سرية نشرتها صحيفة جمهوريت التركية مطلع عام 2014 حول نقل شاحنات من الأسلحة والذخيرة تعود إلى الاستخبارات التركية كانت من المقرر أن تصل إلى معارضين إسلاميين سوريين يواجهون نظام الأسد. ونشرت صوراً وتسجيل فيديو أكدت أنها لشحنات أسلحة أرسلت إلى المعارضة السورية الإسلامية المسلحة ما يدعم اتهامات تنفيها دائما حكومة أنقرة. ونشرت الصحيفة صور قذائف هاون مخبأة تحت أدوية في شاحنات مؤجرة

رسميا لصالح منظمة إنسانية، اعترضتها قوة درك تركية قرب الحدود السورية في يناير 2014.

تشهد تركيا حراك سياسي واسع على مستوى إقليمي ودولي في أعقاب المتغيرات في مسألة الجماعات "الجهادية" وتوسعها أبرزها تنظيم "الدولة الإسلامية" الذي يمتد على أغلب طول الحدود العراقية مع سوريا والعراق. هذا التنظيم شكل حزام "أمني" إلى تركيا أكثر ما يكون مصدر تهديدا إلى أمنها الوطني. هذه المتغيرات وتدفق الجهاديين من الغرب إلى سوريا والعراق ومناطق قاعدية أخرى، صعدت من الدور التركي في المنطقة، من خلال وجودها داخل حلف الناتو ومرشح إلى الاتحاد الأوروبي، رغم كل الانتقادات إلى حكومة أنقرة بلعب دور مزدوج. وتندفع حكومة أوردغان الآن بشدة لتعزيز نفوذها كقوة إقليمية، وتتجه نحو المناطق التي تشهد صراعات ونزاعات دولية، وسبق إلى أوردغان أن زار الصومال، مقدشو خلال شهر يناير 2015 وربما كان أول رئيس دولة يقوم بهذه الزيارة منذ أكثر من عشرين عاما، التواجد التركي سبق أن اثبت حضوره في أفغانستان – طالبان وباكستان واعتمدته طالبان وسيطا بسبب هذا الدور الذي تلعبه تركيا.

"الجهاد" والراдикаلية عند تركيا

بدأت تركيا سياسة أكثر اندفاعا باتجاه تغير النظام في سوريا منذ عام 2011 ومن أجل ذلك سمحت تركيا بتدفق المقاتلين العرب و"الجهاديين" إلى سوريا عبر أراضيها. التحقيقات والتقارير الوثائقية كشفت عن دخول المقاتلين العرب والأجانب من أوروبا ومن مختلف دول العالم، عبر نقاط الحدود التركية ومطاراتها وبشكل علني من أجل العبور إلى سوريا. أن تدفق "الجهاديين" من تركيا شيء محير وذلك لأن الأتراك لم ينضموا سابقاً لتنظيمات "جهادية"

كالقاعدة و "الدولة الإسلامية"، بأعداد كبيرة، كما أن تقدم داعش في العراق وسوريا، جاء بثمن كبير دفعه الشعب التركي. ف"الراдикаلية" في تركيا متناسبة تماماً مع ظهور مؤسسات سياسية ومجتمع مدني إسلامي خلال السنوات الأخيرة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ولذلك لم تكن "الراдикаلية الإسلامية" بارزة في صورة تركيا التي تطرح نفسها كنموذج للديمقراطية الإسلامية أو الإسلام المعتدل. ولكن ترى المجلة "فورين أفيرز" الأمريكية أن الراديكالية في تركيا متناسبة تماماً مع ظهور مؤسسات سياسية ومجتمع مدني إسلامي، خلال السنوات الأخيرة، في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ولذا خرج من تركيا عدد كبير من "الجهاديين" وانضموا إلى داعش، حيث ولدَ مجتمع مدني ومؤسسات سياسية مهترئة، بيئة مواتية للراдикаلية وتتابع المجلة "كما زرنا تركيا وحضرنا ندوات إسلامية طرحت فيها وجهات نظر مؤيدة "لجهاديين"، وذلك من أجل تكوين فهم أوسع حول الراديكالية في تركيا"(25). وان ترك حكومة اوردغان الحدود مفتوحة مع سوريا والعراق، ساعد على تسرب المقاتلين الأتراك الالتحاق بالجماعات القاعدية هناك.

وقال تقرير للاستخبارات نشرته صحيفة "ديلي حرييت" التركية، أن "ثلاثة آلاف تركي يضاف إلى هذا الرقم وجود ما يقارب من 700 إلى 1000 مقاتل تركي، يحارب إلى جانب تنظيم داعش في سوريا والعراق"، مبيناً أن "عودتهم المتوقعة إلى تركيا تثير قلقاً لدى حكومة أنقرة". ودعا التقرير الأمن إلى إجراء مسح ومراقبة لطبيعة صلة ومناصب هؤلاء في تنظيم داعش، وفيما إذا كان لهم نشاط داخل تركيا، واصفاً الـ3000 مقاتل بالخلايا النائمة. ورجح التقرير، إلى احتمال وقوع هجمات من قبل تنظيم داعش والقاعدة ضد قنصليات الدول الغربية داخل تركيا.

علاقة تركيا بالإخوان

اليوم تركيا تحتاج إلى التوضع من جديد وتنظيم نفسها من الداخل، وإعادة النظر بدورها في التنظيم الدولي للإخوان في ضوء التطورات الجديدة في المنطقة. أما علاقاتها مع التنظيمات "الجهادية" وتنظيم "الدولة الإسلامية" فهو الآخر الذي لا يقل أهمية عن دورها مع الإخوان أن لم يكن متداخلا معه بعد تحالف الإخوان والجهاديين في سيناء وليبيا والعراق وسوريا. التطورات الإقليمية تأتي سريعة وكبيرة الحجم يصعب احتوائها من قبل أنقرة، لذا ردود أفعال أنقرة جاءت بالاتجاه المعاكس. الدور التركي في إدارة ملف الإخوان الدولي، سيكون أوسع بعد قرار الدوحة بإبعاد ومغادرة الجماعة المحظورة. وفي هذا السياق حدد خبراء عسكريون أمريكيون في أبريل ذخائر عسكرية مصدرها تركيا، وتحمل تلك الذخائر علامة تصنيع "شركة الصناعات الكيميائية والميكانيكية التركية (MKE) عثر عليها بعد قتال بين تنظيم "داعش" وقوات البشمركة الكردية شمال العراق. وأكدت صحيفة "طرف" اليسارية التركية ذلك الخبر إلى جانب قناة "سكاي نيبوز" عربية في تقرير نشرته في أعقاب ذلك، مشيرة إلى أن بعض مقاتلي داعش الذين قتلوا عثر معهم على كميات كبيرة من الذخائر من تصنيع الشركة التركية. ويحاول الأتراك إقناع الأمريكيين بأن تلك الذخائر ربما سرقت، أو غنمها مقاتلو داعش من مناطق سيطروا عليها في سوريا (15). لكن ما يجري على الأرض وعلى الحدود التركية السورية والحدود العراقية أيضا، لا يمكن أن يتم بدون دور مؤسسة الجيش والاستخبارات للتعامل مع تنظيم داعش والجماعات "الجهادية" وإن مرونة حركة هذه الجماعات على مستوى التنظيمات أو مستوى أفراد داخل تركيا أو عبرها لا يمكن أن يكون بدون مراقبة إلى هذه الجماعات وإلى شبكات

اتصالاتهم وهذا يؤكد دور الجيش التركي في صنع القرار على خلاف ماجاء في رأي الخبير الأمريكي "ال ستافورد".

أن دور الجيش التركي في صنع القرار داخل تركيا وإدارة خلايا وجماعات "جهادية" داخل تركيا أو في سوريا والعراق، يعيد إلى الأذهان إلى مؤسسة الجيش والاستخبارات الباكستانية وعلاقتها مع طالبان والدور المزدوج مابين الاستخبارات المركزية — ال سي أي اية وطالبان أفغانستان. المشهد في تركيا ودور الجيش ربما لا يكون بعيدا من النموذج الباكستاني ومايدعم ذلك أن كلا المؤسساتين الاستخباريتين في تركيا والباكستان تصنف ضمن المؤسسات الاستخبارية العميقة في المنطقة. وفي الحالة التركية من المرجح أن يمتد نشاط الاستخبارات التركية إلى داخل سوريا والعراق، ضمن سياقات العمل الاستخباري والإجراءات الوقائية.

خطر المقاتلين الأجانب في ألمانيا

قال مسئول صومالي يعمل في جهاز الاستخبارات أن "الانتحاري الذي استهدف فندقاً في العاصمة مقديشو يوم 27 يوليو 2015، قد يكون ألمانيا من أصل صومالي". وأضاف المسئول الذي رفض الكشف عن اسمه في تصريحات لبي بي سي أن "الانتحاري من مدينة بون"، مضيفاً أن التحقيقات ما زالت جارية. وهاجم الانتحاري المنتمي لحركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة فندق "الجزيرة بالاس"، ما أسفر عن مقتل 15 شخصاً. وقال مسئول بارز في الاستخبارات الصومالية والذي طلب عدم كشف اسمه " لن أقدم لكم مزيدا من التفاصيل حول المهاجم، ولكن تحقيقاتنا الأولية تشير إلى أنه يحمل جنسية مزدوجة، وليس واضحا بعد، متى بالضبط عاد من أوروبا وخاصة من ألمانيا.

وقالت مصادر صحفية في مقديشو أن فحوص الحمض النووي جارية على أشلاء الانتحاري الذي دمر هجومه السور الخارجي لفندق قصر الجزيرة المؤلف من ستة طوابق. ونفذ عدد من الصوماليون مذبذوجي الجنسية عمليات انتحارية في الصومال آخرها في فبراير عندما قام رجل وامرأة دنماركيان من أصل صومالي بتفجير نفسيهما في فندق "سنترال اوتيل" في مقديشو وقتلا 25 شخصا. وفي عام 2008، نفذ أول انتحاري أمريكي صومالي إحدى أوائل الهجمات الانتحارية في الصومال. كان الانتحاري الأمريكي الصومالي اسمه "شروا احمد" في السادسة والعشرين من عمره وفجر نفسه في "بونتلاند" في شمال الصومال. يذكر بأن حركة الشباب تقاثل، لإسقاط الحكومة الصومالية المدعومة من الغرب ونجحت الحركة التي بايعت تنظيم القاعدة في استقطاب مهاجرين صوماليين ومقاتلين أجانب وان كان مركز الجذب انتقل في السنوات الأخيرة إلى تنظيم داعش.

رد فعل الاستخبارات الألمانية

وفي هذا السياق كشفت تقارير استخبارية ألمانية عام 2015، أن ما لا يقل عن تسع انتحاريين ألمان شاركوا في عمليات انتحارية في سوريا والعراق، فيما عبرت وزارة الداخلية الألمانية عن قلقها من تنامي ظاهرة سفر متشددين ألمان للانضمام في صفوف تنظيم "داعش". ذكرت تحقيقات وثائقية لمحطات "أن. دي. إر" و"في. دي. إير" الألمانية وصحيفة "زودويتشه تسايتونج" في وقت سابق أيضا أن هناك خمس عمليات انتحارية مؤكدة نفذها متشددون ألمان. لكن مصادر أمنية ألمانية قالت يوم 28 يوليو 2015 في وقت متأخر، أن الانتحاري، المشتبه بأنه فجر نفسه بسيارة مفخخة قبل يومين في مقديشو في فندق يرتاده دبلوماسيون، صومالي كان يعيش في ألمانيا لكنه لم يكن يحمل الجنسية الألمانية، على عكس ما قيل سابقا وحسب مصادر أمنية فإن

الانتحاري المشتبه به صومالي الجنسية وكان يعيش في مدينة بون الألمانية كمهاجر وكان معروفا لدى الأوساط الأمنية بميوله المتطرفة، إلا أنه لم يحصل على الجنسية الألمانية. من جانب آخر، ذكرت مصادر أمنية لوكالة أنباء رويترز أن الانتحاري قد يكون المدعو "عبدي رزاق". والذي كان يعيش في مدينة بون بغرب ألمانيا وكان معروفا بنشاطه في أوساط المتطرفين.

حظر "داعش"

لقد اعتبرت ألمانيا تنظيم "داعش" تنظيما إرهابيا وتحظر أنشطته في 12 سبتمبر 2014، ورغم أن هذه الخطوة جاءت متأخرة لكنها تبدو أكثر جرأة من باقي الدول الأوروبية في مواجهة تنظيم "الدولة". فقد أعلنت ألمانيا أنها تعتبر "داعش" تنظيما إرهابيا واعتبرت أية أنشطة دعم وتأيد وترويج له مخالفة للقانون. الحظر يشمل المشاركة في هذا التنظيم وربما الجماعات المتطرفة الأخرى والتجنيد له وأي دعم له بما في ذلك المظاهرات المؤيدة. وأكد "دي ميزير" وزير الداخلية الألماني أن قرار الحظر له مفعول فوري ويشمل تجنيد المقاتلين ونشر أي شارات أو رموز على صلة بالتنظيم. تصريحات وزارة الداخلية الألمانية تعكس حجم القلق الذي تعيشه ألمانيا، في أعقاب إعلان دعمها للعراق والى استراتيجية أوباما بمواجهة "الدولة الإسلامية" في العراق.

شبكة تجنيد داخل ألمانيا

الاستخبارات الألمانية كشفت في وقت سابق عن وجود شبكة عمل داخل ألمانيا تقوم بتجنيد الشباب داخل ألمانيا وخاصة من النساء السلفيات لغرض الالتحاق بالقتال في سوريا. الدراسات أظهرت بأن بعض الفتيات ومنهن القاصرات توجهن للقتال في سوريا، بعد أن تعرفن على شباب مقاتلين على

النت وشبكة التواصل الاجتماعي، ليختلط عندهن "الجهاد" برومانسية العلاقة مع المتطرفين.

وقال وزير الداخلية الألماني "توماس دي ميزير" في أعقاب حادثي شارلي ابيدو بأن أعداد "المتطرفين" الذين يسافرون من أوروبا إلى العراق وسوريا في تزايد مستمر بالرغم من ازدياد درجة وحشية أعمال تنظيم "داعش". وأضاف "دي ميزير" أن عدد المقاتلين الذين سافروا من ألمانيا وصل إلى نحو 550 حالة معروفة للسلطات الألمانية، لكن إحصائيات استخبارية أخرى ذكرت بأن، تدفق المقاتلين الأجانب ومنهم الألمان صعد بنسبة 70% منذ مطلع عام 2015، بعض التقارير أكدت أن عدد المقاتلين الأجانب في ألمانيا وصل إلى 750 مقاتل بينهم مايقارب 100 امرأة من بين خمسة آلاف مقاتل أجنبي في عموم أوروبا. المقاتلون الأجانب في ألمانيا لم يعد فقط انتحاريين في مسرح القتال بل مازالوا يمثلون خطر محتمل على امن ألمانيا من وجهة نظر أجهزة الاستخبارات مما دفع الحكومة الألمانية بإعادة سياساتها في مكافحة الإرهاب.

الاستنتاج والتحليل

كان عام 2014 نقطة تحول في تنظيم الشباب بإعلان بيعته إلى تنظيم داعش، بعد بضعة سنوات من بيعته إلى تنظيم القاعدة. وفقا إلى "توماس" الخبير في الشؤون الصومالية في واشنطن ومدير مدونة "صوماليا نيوزروم" أن النقاش كان محتدم بين الشباب حول الاستمرار في تأييد القاعدة أو بالعكس الالتحاق بتنظيم داعش، لكن التنظيم حسم أمره لإعلان البيعة إلى داعش من أجل الحصول على الدعم المالي وربما كان هذا وراء اندفاع تنظيم الشباب لتنفيذ عمليات إرهابية في كينيا آخرها تنفيذ عملية إرهابية في إبريل 2015 بقتل 148 شخصاً معظمهم من الطلبة في هجوم على جامعة "غاريسا" في كينيا، أما في الصومال فتزايدت العمليات الانتحارية والهجمات المسلحة

على الفنادق والمباني الرسمية والأهداف الأمنية. العمليات تشهد تصعيدا عادة عند هذه الجماعات قبل إعلان البيعة وبعدها لإثبات ولائها.

أن بيعة الشباب إلى داعش يعني حصولها على خدمات شبكة داعش في أوروبا ودول أخرى، فالتنظيم نجح باستقطاب المقاتلين والانتحاريين من أوروبا، ويبدو هذه المرة استخدم تنظيم الشباب احد أنصاره المقيمين في ألمانيا، لتسهيل مهمة حركته واستهداف الفنادق من الدرجة الأولى كون وثائق سفره تجعله خارج دائرة الشبهات. وهذا يعني أن تنظيم داعش والجماعات التي أعلنت بيعتها له مثل تنظيم الشباب بدء يركز في عملياته الانتحارية على المقاتلين الأجانب أو الحاصلين على الجنسية الأجنبية أكثر من المقاتلين المحليين باعتبارهم بعيدو عن دائرة الشبهات. يذكر أن تنظيم داعش يعمل حاليا على استخدام وثائق سفر أجنبية إلى مقاتليه ممن قضى نحبتهم بعد تزويرها، لغرض العبور إلى دول أوروبا ودول أخرى لتنفيذ عمليات لصالح التنظيم. بات متوقعا أن يتكرر مشهد الانتحاريين الأجانب في سوريا والعراق والصومال ودول أخرى وهذا ما يتطلب من دوائر الهجرة والمطارات وأجهزة الاستخبارات التركيز على حاملي وثائق السفر الأجنبية عند زيارة مسقط رأسهم.

جماعة الإخوان ونشاطها في ألمانيا

وصل الرئيس المصري بعد الفتح السيسي مساء أمس الثلاثاء إلى العاصمة الألمانية برلين في زيارة رسمية تستمر يومين. ويستقبل السيسي من قبل الرئيس الألماني يواخيم غاوك اليوم الأربعاء (الثالث من يونيو 2015) في قصر بيليفه بمراسم رسمية قبل أن ينتقل إلى مكتب المستشارية ليلتقي المستشار أنغيلا ميركل.

تحولت أوروبا إلى حاضنة للإخوان المسلمين في عقد الخمسينيات من القرن الماضي وشكل التنظيم شبكة من خلايا العمل التنظيمية نحو توجهات الجمعيات الخيرية والإسلامية والمشاريع التجارية. هذا النوع من العمل يعكس قدرة التنظيم على التخفي والعمل الاستخباري. الواجهات التجارية والمنظمات كانت وما تزال أحد أساليب عمل أجهزة الاستخبارات رغم عولمة المعلومات وتطور أساليب عملها. استضافت أوروبا موجات أخرى من الإخوان والإسلاميين لاحقاً، بعد أن توسعت شبكات عملهم التنظيمية.

بدأت الجماعة في التسلل إلى أوروبا من خلال بعض الطلاب الوافدي خاصة في أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في مصر، فنشأت حركة الإخوان المسلمين في أوروبا منذ بداية الخمسينيات، وبدأت في بعض الدول الغربية كبريطانيا تتشكل بصورة منظمة في بداية عام 1963. وتدير الجماعة شبكة علاقاتها من خلال اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا (FIOE) الذي يعد مركزاً لتنسيق الأنشطة "الإخوانية".

مركز ميونخ – ألمانيا

يعتبر "التجمع الإسلامي" في ميونخ والمركز الإسلامي التابع له هناك البوابة الرئيسية في نشاط الإخوان في ألمانيا و أوروبا. وبات يسيطر على العديد من التنظيمات الإسلامية الأخرى واندرج تحت مظلته مراكز إسلامية بأكثر من ثلاثين مدينة ألمانية. الإخوان أحرزوا نشاطا ملموسا في ألمانيا أكثر من بقية دول أوروبا وبدأت تستقطب مجموعات إسلامية إخوانية من دول أوروبية أخرى منها من فرنسا وهولندا وبلجيكا. ويعتبر سعيد رمضان حفيد حسن البناء، من مؤسسي رابطة المسلمين العالمية في ألمانيا، المركز الإسلامي – ميونخ ثم خلفه ابنه هاني رمضان و سمير الفالح بالاشتراك مع السوري غالب حمت، يحمل الجنسية الإيطالية، اللذان يعتبران من أكثر الأشخاص تأثيرا ونفوذا لتنظيم الإخوان في ألمانيا.

وتكشف المعلومات، أن زعيما "الجمعية الإسلامية في ألمانيا"، رمضان وحمت، هما من بين أكثر أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين نفوذاً خلال نصف قرن بوجود صلات بين الجمعية الإسلامية في ألمانيا والإخوان. وأن تقارير صادرة عن وكالات الاستخبارات الداخلية في عدد من المقاطعات الألمانية تُطلق علناً وصف "فرع من الإخوان المسلمين" على الجمعية الإسلامية في ألمانيا. وتبعاً لأحد التقارير الاستخباراتية، أن الفرع المصري للإخوان المسلمين كان قد هيمن على الجمعية الإسلامية في ألمانيا منذ أيامها الأولى.

وامتدت نشاطاتهما إلى دول أوروبية أخرى أبرزها سويسرا بهدف إدارة أموال الإخوان ومنها بنك التقوى. "المركز الإسلامي" في ميونخ – ألمانيا هو أحد أهم المراكز الإسلامية في ألمانيا، التي تمثل الفرع الرئيس للإخوان المصريين في ألمانيا. الجمعية تنامت بشكل لافت عبر السنين وتتعاون الآن

مع عدد كبير من التنظيمات الإسلامية في البلاد. واندراج تحت مظلتها مراكز إسلامية من أكثر من ثلاثين مدينة ألمانية.

وبينما اختار الفرع المصري للإخوان المسلمين من ميونخ قاعدة لعملياته في ألمانيا، فإن مقرات الفرع السوري تقع في مدينة "آخن" وهي بلدة ألمانية قرب الحدود الهولندية. وكان أول من انتقل إلى "آخن" هو عصام العطار في الخمسينيات عندما كان زعيماً للفرع السوري من الإخوان المسلمين. وسرعان ما تبعه أعضاء آخرون من الإخوان المسلمين ومع الوقت، اتخذ إسلامويون من بلدان أخرى من مسجد العطار الذي يسمى الآن بـ مسجد بلال، في "آخن" قاعدة لعملياتهم. ونتيجةً للتمويل الأجنبي حققت منظمات الإخوان تقدماً في نشاطاتها داخل ألمانيا و أوروبا.

وبالتوازي مع مساعي الاتحاد الأوروبي إلى الاندماج الاجتماعي، سعى الإخوان إلى توحيد وكلائهم المتعددين في أوروبا. فقد أنشأ الإخوان خلال الأعوام السابقة سلسلة من المنظمات في أوروبا، مثل فيدرالية المنظمات الإسلامية في أوروبا، حيث يمكن لممثلين من المنظمات القومية أن يلتقوا ويخططوا لمبادراتهم. وربما كان أكبر ارتباط لتنظيم الإخوان المسلمين عبر أوروبا كلها هو ارتباطهم مع منظماتهم الشبابية، كما مع الجمعية الإسلامية في ألمانيا.

علاقة الإخوان بالحكومة الألمانية

ويوضح الباحث الألماني "غيدو شتاينبرغ" من المركز الألماني للسياسات الأمنية خلال الفصل الذي حرره في كتابه "الغرب والإخوان بعد ثورات الربيع العربي"، العلاقة بين الإخوان والحكومة الألمانية من جهة،

وأجهزة استخباراتها من جهة أخرى، قائلاً: (مرت العلاقة بين الحكومات "الألمانية"، والقيادات "الإخوانية" القابعة في "برلين"، بثلاث مراحل رئيسية، إذ تميزت المرحلة الأولى (أواخر الخمسينيات، وحتى العام 1979) بعدم الفهم العميق لظاهرة "الإسلام السياسي"، فضلاً عن "جماعة الإخوان". لذلك كان أن اقتضت العلاقات (الألمانية – الإخوانية) على اتصالات عدد من عناصر الجماعة وأجهزة الاستخبارات الألمانية، دون باقي مؤسسات الدولة. وبعد الثورة الإسلامية في إيران – عام 1979م – اكتسبت جماعة "الإخوان" مزيداً من اهتمام الحكومة الألمانية، رغم أن العديد من صانعي القرار كانوا ولا يزالون ينظرون إلى الحركة على أنها تمثل نهجاً متخلفاً لا يمكن أن يلعب أي دور رئيسي في مستقبل العالمين (العربي و الإسلامي).. لذلك اقتضت المرحلة الثانية 1979 – 2011 بشكل عام، على الجانب الاستخباراتي أيضاً.

الإخوان تتبنى الفكر "الجهادي" من أوروبا

وفي مقال نشرته "نيويورك ريفيو أوف بوكس" عام 2011 ذهب الصحفي الكندي "آيان جونسون" إلى وصف العلاقة بين الإخوان وأمريكا بأنها أكثر من حميمة، وكشف صاحب كتاب "مسجد في ميونيخ 2010"، الذي يعرض نشاط الإخوان في أوروبا ودورهم في تجنيد عناصر تبنت فيما بعد الفكر الجهادي، أن ما بين الإخوان والمخابرات الغربية والأمريكية تراضياً حقيقياً، يرجع إلى الخمسينيات من القرن الماضي، وهو تراض صامت، تم بمقتضاه الاتفاق على معاداة الشيوعية، وتهدة أي توترات للمسلمين في أوروبا. أكد جونسون في مقاله إطلاعه على أحد الكتب للرئيس الأمريكي الأسبق "أيزنهاور" يروي فيه تفاصيل اجتماع حضره سعيد رمضان مندوب الإخوان

المسلمين، وصهر مؤسس ومرشد الجماعة حسن البنا وهو والد طارق رمضان الذي يحمل الجنسية السويسرية، مشيرا إلى أن الـ"سي أي إيه" دعمت سعيد رمضان بشكل علني، وكانت تعتبره عميلا للولايات المتحدة، وساعدته بالتالي في الخمسينيات والستينيات في الاستيلاء على أرض مسجد ميونيخ.

الإخوان في بريطانيا

يمارس عدد من القيادات الإخوانية الهاربة أنشطتها في بريطانيا من خلال عدد من الواجهات التجارية تحت مسميات مؤسسات خيرية ومالية تستثمر أموالها في قطاعات مختلفة. وقرر رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كامرون في ابريل 2014 بإجراء تحقيق حول أنشطة جماعة الإخوان المسلمين المصرية، وسط مخاوف من أنها تخطط للقيام بأنشطة متطرفة بالمملكة المتحدة. وذكر تقرير لصحيفة الغارديان في تقرير كبير مراسليها السياسيين "نيكولاس وات" أن جهاز الأمن الداخلي البريطاني "إم أي 5" سيعكف هو الآخر على وضع لائحة بأسماء قادة الإخوان المسلمين، الذين انتقلوا للإقامة في بريطانيا عقب ثورة 30 يونيو 2013.

ونشرت صحيفة "الديلي ميل البريطانية" في أعقاب ذلك تقريرا، قالت فيه أن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون، يواجه موقفا حرجا بسبب العلاقة الوثيقة التي تربط بين أحد مستشاري الحكومة للشئون الدينية وجماعة الإخوان المسلمين الموضوعه حاليا قيد التحقيق وتضيف الصحيفة "المستشار المعني بالأمر هو طارق رمضان حفيد مؤسس الجماعة حسن البنا وابن أحد القيادات الهامة للجماعة سعيد رمضان. ويحمل رمضان البالغ من العمر 51 عاما الجنسية السويسرية، وكان ممنوعا عليه لسنوات طويلة السفر للولايات

المتحدة بتهمة مساندة جماعة إرهابية ولم يرفع الحظر على دخوله إلا بعد جلسات قضائية. وكان رمضان قد فقد عمله في جامعتين هولنديتين بعد أن قدم برنامجا على قناة تلفزيونية تمولها إيران، وبعد أن رفض الإعلان صراحة عن معارضته لعقوبة الرجم.

الجماعة تنشط في الخارج

كان الإخوان يراهنون منذ البدء على الدعم الخارجي أي الدعم السياسي والإعلامي والمادي، هذا يعود إلى جسور الإخوان في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم. التدخل الأمريكي والاتحاد الأوربي بشكل مباشر كشف الكثير من هذه العلاقات التي تعود إلى الفترة ما قبل استلامهم السلطة. وكان إصرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على إنقاذ قيادات التنظيم يرجع إلى محاولتهم بعدم كشف الحقائق التي كشفت عنها التحقيقات القضائية.

أن الملاحقات إلى قيادة الإخوان في مصر، بدون شك دفعت إلى الاعتماد على التنظيم الدولي في الخارج، بالإضافة إلى العمل السري، الذي تحول إلى نشاط خلايا مسلحة تقوم بأعمال قتل وتفجير بين المدنيين. وتعتبر لندن مركز الجماعة الإعلامي بالإضافة إلى مركز نشاط للتنظيم. الحركات الإسلامية دائما تضع تنظيم ظل لإدارة التنظيم عند الأزمات. فاحتفظت على سبيل المثال ب منير إبراهيم في لندن، المتحدث باسم الجماعة في لندن وجمعة أمين وكذلك زهير سالم، مركز الشرق للدراسات في لندن، وفي ألمانيا احتفظت ب إبراهيم الزيات، مسئول اللجنة المالية للتنظيم وكذلك مصطفى الطحان والعراقي سعد الراوي وغيرهم من القيادات في الخارج.

أن لندن، هي موطن للإخوان خارج مصر، وكان بها المكتب الرئيسي لموقع الإخوان باللغة الإنجليزية الذي انطلق عام 2005 كوجه التنظيم الصديق للغرب وكان أول تواجد للجماعة الإسلامية في لندن يعود إلى الخمسينات وأعقبها موجة في التسعينيات عندما فتحت مركز المعلومات العالمي التي سعت من خلاله إلى نقل "رسالة" الجماعة إلى وسائل الإعلام العالمية.

يعتبر تنظيم الإخوان تنظيماً هرمياً، وهذا يعني أن قيادات التنظيم مطلعة على خارطة التنظيم بالأسماء والعناوين والاتصالات، وبما أن التنظيم مر سابقاً بعدد من الانتكاسات والمواجهات المسلحة خلال أكثر من ثمان عقود، فيعني أن الجماعة باستطاعتها إعادة الاتصال بأنصارها وإخوانها في الخارج والداخل.

وما يشجع ذلك هو وجود الأمانة العامة في الخارج والمسئول المالي أيضاً. فهو تنظيم وشبكة دولية وليس تنظيماً محلياً. وخلال حكم المعزول كشفت وثيقة رسمية عن ارتفاع نفقات السفر للجماعة للخارج لتصل إلى 431.2 مليون دولار وبلغت قيمتها 3 مليارات جنيه خلال العام وتأكلت أصول البنك المركزي من فائض 28 مليون دولار لتصل إلى سالب 9.8 مليون دولار.

الحقائق كشفت الكثير من تورط الإخوان في عمليات عنف وإرهاب داخل وخارج مصر، وهذا يعزز من خطوات الحكومة التي اتخذتها بعزل وحظر الجماعة وفق قرار قضائي. وكذلك تعزز الخطوة البريطانية والكندية بالتحقق بأنشطة الجماعة وممكن أن تلتحق بها دول أخرى. الجماعة تنشط بالتنسيق مع الجماعات "السلفية الجهادية" في ألمانيا، لنشر الفكر المتطرف، تحت أسماء منظمات ومساجد وجمع الأموال.

"جهاد" العائلات من كازاخستان إلى سوريا ! آسيا الوسطى وهجرة "الجهاد" عند "الدولة الإسلامية"

أعلنت لجنة الأمن القومي في كازاخستان يوم 20 نوفمبر 2014 عن وجود أكثر من 300 شخص من مواطنيها يقاتلون إلى جانب تنظيم "داعش" في العراق وسوريا. وقالت اللجنة في بيان صحفي أن: أكثر من 300 كازاخستانياً يقاتلون إلى جانب تنظيم داعش في العراق وسوريا، وأن نصف عدد المقاتلين الكازاخستانيين الذين يحاربون إلى جانب داعش الإرهابي هم من النساء. أن استقطاب تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى مقاتلين من آسيا الوسطى أبرزها الشيشان – القوقاز وكازاخستان، يأتي ضمن تواصل هذه الجماعات فيما بينها أي تواصل "التنظيمات الجهادية" بمختلف أنواعها ودرجاتها، لكنها بالآخر تلتقي تحت مظلة السلفية "الجهادية" واتحاد "الجهاد" العالمي التي تقوم على تحويل الفكر "السلفي" إلى آلية تنظيمية لمقاتلة من يخالفها. لذا شهدت سوريا أكثر من غيرها ولو بشكل متأخر عن مشاركة بعض الجماعات "الجهادية" ولو بشكل رمزي داخل سوريا والآن في العراق ضمن تنظيم "الدولة الإسلامية" والنصرة والقاعدة. وأظهرت التقارير عن مشاركات رمزية على مستوى كتائب على سبيل المثال من طالبان و جماعة خراسان وغيرها. أما مشاركة القوقازيين – الشيشان، فيأتي ضمن مناصرة هذه الجماعات بعضها لبعض، فجماعة القوقاز تتطلع إلى حصولها على دعم التنظيمات "الجهادية" في منطقة الشرق الأوسط أبرزها الآن تنظيم "الدولة الإسلامية" من أجل دعم مواجهتها ضد خصومها – روسيا وكسر عزلتها. عرفت آسيا الوسطى ومنها

القوقاز بمجموعة النساء الأرامل التي اشتهرن بتنفيذ عمليات انتحارية في روسيا، وربما هذا ينعكس أيضا على نساء كازاخستان.

ومتابعة إلى أسباب تركيز التنظيم على النساء، تبين بسبب تأثيرهن الإعلامي في كسب المقاتلين والمقاتلات، بعد أن كشفت الاستخبارات عن وجود شبكة نساء سلفيات على الشبكة العنكبوتية تستغل وسائل التواصل الاجتماعي على الانترنت. التحقيقات كشفت بأن التحاق النساء تحديدا بالتنظيم في سوريا وربما العراق، لأسباب لا تتعلق بالدين، بقدر ما يتعلق ارتباط البعض منهن بشباب من مقاتلي التنظيم عبر وسائل التواصل الاجتماعي ت الانترنت. أن استقطاب التنظيم لعوائل وأفراد من أطراف العالم إلى سوريا، بات يمثل هدفا للتنظيم، ولم يكن نتيجة عرضية، وهذا تغيير نوعي في أهداف ووسائل الجماعات "الجهادية" فهي تعمل على أحداث تغيير جغرافيا وديموغرافيا وخرق للنسيج الاجتماعي وأصوله أي تهجين المنطقة، وتصنيفها على أساس الدين والمذهب، لتكون على غرار بعض دول المنطقة.

كازاخستان

وفقا إلى معلومات موسوعية، تقع دولة كازاخستان معظمها في آسيا الوسطى بينما يقع قسم منها غرب نهر الأورال في أوربا الشرقية من ناحية المساحة، كازاخستان هي تاسع أكبر بلد مساحة في العالم وأكبر بلد لا يجاور المحيطات كما أنه أكبر بلد إسلامي مساحة. تبلغ مساحة أراضيها 727، 300 كيلومتر مربع مما يجعله أكبر من مساحة أوربا الغربية مجتمعة. يحده روسيا والصين وقيرغيزستان وأوزبكستان وتركمانستان له شواطئ طويلة على بحر قزوين تتكون طبيعته من تضاريس متنوعة وعدد سكانه 17 مليون شخص بتقدير عام 2013. وفقا لتعداد 2009، فإن 70% من السكان هم من

المسلمين، و26% من المسيحيين، و0.1% منبوذين، والباقي 5.0 % متفرقة. ووفقا للدستور فإن كازاخستان دولة علمانية.

روجت مواقع التواصل "الجهادية" عام 2013 فيديو دعائي "للدولة الإسلامية" بعنوان ملحمي "رسائل من أرض الملاحم" في ضيافة عائلة مهاجرة " يظهر فيها جهاد العائلات، الفيديو في حينها كشف نوع جديد من الهجرة "الجهادية" وهو "العائلات" التي تضم في الغالب ثلاث أجيال مختلفة.

ردود فعل حكومية

أعربت السلطات الأمنية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز عن قلقها من تزايد انضمام مواطنيها الذين يقاتلون إلى جانب التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا. وأصبح المقاتلين العائدين من في العراق وسوريا يشكلون تهديدا كبيرا على الأمن في الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى. وتضم منظمة شنغهاي للتعاون كلا من الصين وروسيا ودول الجوار من آسيا الوسطى: كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن تشانج القول في العاصمة الطاجيكية دوشنبه بأن هؤلاء الأشخاص بدعوا العودة إلى أوطانهم، وهو ما ينطوي على تهديد كبير للأمن الإقليمي. يشار أن القضاء الكازاخستاني يعارض ويقاضي تجنيد مقاتلين إلى سوريا أو الترويج إلى الإرهاب. أن هجرة هذه العوائل وعلى شكل أعداد ومجموعات كبيرة، بدون شك تكون منظمة من قبل تنظيم "الدولة الإسلامية" من خلال الأقسام المعنية باستضافة "المهاجرين" واستقبالهم، وتكون عبر مضافات دول أخرى بينها أفغانستان وتركيا. يعمل التنظيم ضمن واجهات مهنية لأغراض متعددة منها غسل الأموال ونقل المقاتلين وإتمام صفقات الأسلحة والعجلات وغيرها من خبرات إدارة شؤون "الولايات".

تهجير السكان المحليين من سوريا

اعتمد البغدادي مؤخرا في إدارة شؤون "دولته" على الأجانب، أبرزهم الشيشان وكذلك من آسيا الوسطى بالإضافة إلى الأوروبيون الذين يمثلون صلب النشاط الإعلامي للتنظيم، أما الشيشان وآسيا الوسطى، فعرفوا بشدة القتال والحماس وإلى جانب الدافع "العقائدي" فإن تنظيم "الدولة الإسلامية" يدفع رواتب ومستحقات إلى المقاتلين في سوريا والعراق لا تقل عن 600 دولار شهريا للشخص الواحد، حد أدنى مع امتيازات أخرى من "الغنائم" وتكاليف الزواج والسكن والزعامة. التقارير من داخل سوريا كشفت أن عوائل وأطفال المقاتلين الأجانب ينعمون بحياة مترفة مقارنة إلى أطفال سوريا. أن الطريقة التي تظهر فيها "الدولة الإسلامية" من أسلوب الحوكمة والإدارة داخل ولاياتها رغم وحشيتها في القتال، تشجع وتستقطب مقاتلين جدد للانضمام إلى التنظيم رغم تصاعد حدة المواجهات المسلحة. التنظيم يعمل على تهجير السكان المحليين وجلب "مهاجرين" لفرض سيطرته وتغيير خارطة المنطقة السكانية ورفع الحدود.

التنظيم يستهدف النساء الأجنيات

كشفت المعلومات من العراق وسوريا، أن مواجهات التنظيم مع عشائر الأنبار منها ال بو نمر وال بو فهد وكذلك العشائر في سوريا أبرزها الشيعيات، دفعت التنظيم إلى اعتماد العنصر الأجنبي بدلا من العناصر المحلية في القيادة، رغم أن التنظيم مازال يحتفظ بالخط الأول من المقاتلين من العراقيين. الخطوة التي اتخذها البغدادي، هي خطوة احترازية لتجنب العزل والتهميش أو وخروج قيادات ميدانية وانشقاقها. أن جلب مقاتلين مع عوائلهم أو بمفردهم من جنسيات متعددة من شأنها تعمل تهجين إلى الطبيعة السكانية

للمنطقة خاصة العراق وسوريا وربما تمتد إلى دول الجوار، ويظهر جيل من أبناء "الدولة الإسلامية" على غرار أيتام تنظيم القاعدة يمثل تهديدا للمنطقة. وكشفت أدبيات التنظيم بأن أغلب مجموعات كازاخستان هم من النساء بسبب دورهن في التنظيم والذي اختلف تماما عن دورهن في القاعدة وباقي التنظيمات. التحقيقات كشفت بأن شبكات التجنيد على الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي من النساء، أما الاستخبارات العراقية، فقد كشفت ادوار جديدة للنساء في تبادل الرسائل مابين قيادات التنظيم، بالإضافة إلى الأدوار التقليدية الأخرى منها الطبابة، المستشفيات الميدانية والخطوط الخلفية. تشكلت جماعة الخنساء وغيرها داخل التنظيم للقيام بمهام قتالية أيضا. أما الأطفال، فيتم استخدامهم في الحماية الشخصية وفي المراقبة وإيصال الرسائل، ومايهدف إليه التنظيم هو خلق جيل، قائم على الطاعة والولاء والصرامة بالإضافة إلى الخبرات القتالية. رغم أن التنظيم يعتمد على الشبكة العنقودية في التحرك والتجنيد، لكن مايتعلق في جماعة كازاخستان، يرجح أن يكون عملية تدفق المقاتلين من خلال إفاد مبعوثين من قبل زعيم التنظيم البغدادي للنشاط هنالك وضمن شبكة عمل تقوم بالتركية ومتخصصة في نقل المقاتلين على غرار شبكات الاتجار بالبشر عبر الحدود.

بعد تشكيل أول كتيبة نسائية داعشية في الرقة، بدأت "داعش" في تجنيد الأطفال في سن العاشرة من أبناء المدينة. يخضع التنظيم أولئك الأطفال إلى دورات خاصة تحت اسم "دورات الأشبال" وذلك للتأثير فيهم وتغيير طريقة تفكيرهم لكي تتقبل القتل والتكفير وكشف أيضا عن معسكر "أشبال الزرقاوي" قبل هذا الوقت. هذا من شأنه أن يخلق جيلا مواليا إلى التنظيم وسيكون أكثر شراسة وأكثر دموية من التنظيم الحالي، وهذا يعني أن المنطقة سوف تشهد تحديات أصعب من السنوات السابقة بخلق جيل يعيش في محميات "جهادية" خارج عالمنا المعاصر.

أن ما يحدث من توسع وتمدد للتنظيم، إلى آسيا الوسطى ليضرب بتداعياته الصين وروسيا، يثير الكثير من التساؤلات حول سر "قوة" هذا التنظيم. هذا يعكس صلابة "أيدلوجية" هذا التنظيم الدموية والوحشية التي تشبع أعداد من الشباب المنحرفين فكرياً قبل أن يكون سلوكياً، وتأثيره من خلال وسائل التواصل الاجتماعي و المبعوثين للحصول على بيعات جديدة. أهمية التساؤلات ربما تكمن بتصاعد أعداد الأجانب أكثر نسبياً من المقاتلين المحليين، خلال المواجهات المسلحة وما بعد إعلان "الخلافة أو الدولة الإسلامية" من قبل البغدادي في يونيو 2013. وتقول صحيفة التايمز البريطانية في عددها الصادر يوم 18 نوفمبر أن وحشية تنظيم الدولة الإسلامية لها مبررها الخاص بالنسبة لهم، حيث أن التنظيم يدير حملة دعائية واعية وذكية، ويدرك أن إعداما بالغ الوحشية سيرسل موجات من الفرع في شتى بقاع العالم.

بات ضروريا أن تقوم الدول بمسؤولياتها القانونية والأخلاقية لمواجهة هذا الفكر "التكفيري" من خلال دعم منابر الوسطية ضد التطرف بعقد المؤتمرات والمنتديات وهذا ما تفعله دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية والأزهر الشريف بين فترة وأخرى. تبقى وسائل التواصل الاجتماعي – الانترنت، العصب الرئيس في خطاب هذه الجماعات، التي تجتاح تويتر وتطبيقات "جهادية" أخرى. اعترفت هذه الجماعات بإغلاق بعض حساباتها، لكن مازالت هذه الخدمة والتطبيقات تمثل بوابة الانفتاح على عالم التنظيم الافتراضي. لذا يجدر فرض الالتزامات القانونية والقضائية على الدول التي تدير هذه الخوادم، وهي في الغالب أمريكية، بالإضافة إلى محركات البحث جوجل والفيس بوك، وما اتخذته الدول الأوروبية خلال شهر أكتوبر من خطوات للاجتماع بمسؤولي جوجل والفيس بوك يبدو أنها غير فاعلة لحد الآن.

جهود حكومية لمواجهة شيطنة الانترنت

سياسات مكافحة الإرهاب الرقمي

أن استخدام تنظيم الدولة الإسلامية" إلى الانترنت في "دعايته الجهادية" والتجنيد مثل أفضل نموذج تعاملت معه هذه الجماعات مع الجيل الرابع من "الجهاديين". لقد نجح تنظيم "الدولة الإسلامية" باستخدام العالم الرقمي الافتراضي إلى أقصى حد. فالهجوم الإلكتروني الذي تعرضت له قناة "تي في 5" في 11 أبريل 2015 يعكس ذلك والذي جاء نتيجة تراجعها على الأرض. وفي هذا السياق يقول العميد خالد عكاشة أن الإعلام سلاح أساسي لتنظيم داعش، وليس مكملًا أو ثانويًا، وليس الهدف منه مجرد استجلاب المؤيدين، مشيرًا إلى أن وسائل اتصال التنظيم تتعدى استخدام الإعلام، بل امتدت لتأطير علاقات مع التنظيمات "الجهادية" الأخرى، وهو ما يُشير إلى أن استراتيجية داعش على الأرض قد وضعت من قبل خبراء، كما هو الحال في تعامل التنظيم مع الإعلام.

يمكن القول أن السياسات الأوروبية في مواجهة إرهاب "الدولة الإسلامية" وشيطنة الانترنت، بأنها لم تكن ترتقي إلى مستوى التحدي ونشاط هذه الجماعة. ومايثير الاستغراب أن المواقع التي تنشط عليها "الدولة الإسلامية" داعش تدار من قبل خوادم غربية، أمريكية أبرزها محرك "جوجل". ورغم الانتقادات الموجهة إلى إدارة الخوادم والمحركات للشبكة العنكبوتية ومنها وسائل التواصل الاجتماعي "تويتر" و"الفيس بوك"، فإن فلسفة الاستخبارات في مواجهة هذه الجماعات تختلف عن ما تؤمن به دراسات علم النفس والاجتماع ومكافحة الجريمة مجتمعيًا. وتعتقد أجهزة الاستخبارات أن إعطاء هذه الجماعات حركة ونشاط مفتوح، يمنحها فرصة إلى فهم أكثر ومعرفة مايجري

داخل هذه الجماعة أفضل ما تكون عالما مغلق. وفي هذا السياق بدأ الاتحاد الأوروبي يوم 16 أبريل 2015 تحركاته العملية ضد شركة غوغل بتهمة استغلال موقعها العملاق، معتمدا استراتيجية هجومية ضد "جوجل" بعد أن فشلت محاولات سياسية طوال سنوات. وبذلك اقترب الاتحاد خطوة نحو احتمال تغريم عملاق الإنترنت. وسبق أن عقلت دول الاتحاد الأوروبي والمفوضية عدد من الاجتماعات مع إدارة "جوجل" ومحركات أخرى في بروكسل منتصف عام 2014. يبدو أن الاتحاد الأوروبي بدء ينتهج سياسة جديدة أكثر حزما مع شركات خوادم ومحركات الانترنت، كونها بدئت تؤثر مباشرة بأمنها القومي من خلال الدعاية "الجهادية".

نظمت وحدة دراسات الرأي العام والإعلام بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، في 11 مارس 2015، حلقة نقاشية تقول فيه أن ثمة مقولات قيد التسليم بها لا بد من مراجعتها لمعرفة السياق الذي وجد فيه تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، أولها: أن الدول الغربية ضد التطرف الذي يمثله "داعش" وتحارب الجماعات الإرهابية، (..) حيث العديد من الإشارات التي تدل على تورط أطراف دولية في دعم جماعات إرهابية لتحقيق مكاسب سياسية، (..) وأن هناك قرارا دوليا بمحاربة داعش، وهو ما لم يتحقق حتى الآن، ولا توجد ثمة استراتيجية دولية للقضاء على التنظيم (..).

المقاومة الإلكترونية

وفي الاتجاه المعاكس ظهر نشاط "الهacker جستر" المعني بقرصنة المواقع "الجهادية"، ويديره جندي أمريكي شارك سابقا في حروب أمريكية ضد الإرهاب، ويعمل حاليا في حقل الاستخبارات والأمن الإلكتروني ومدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. اتجهت الإدارة الأمريكية خلال شهر فبراير

2015 لتجديد وتحديث جهودها في مجال المقاومة الإلكترونية لتنظيم داعش بعد تكثيف داعش على سياسة تصعيد نشاطه على تويتر ووسائل التواصل الاجتماعي. وبسبب هذه التداعيات شكلت وزارة الخارجية الأمريكية مركز الاتصالات الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب لملاحقة نشاطات التنظيمات "الجهادية".

أكد مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية جون برينان في 6 مارس 2015، أن الوكالة بصدد إجراء أكبر تعديلات في تاريخها لزيادة التركيز على عمليات الإنترنت ودمج المبتكرات الرقمية في جمع المعلومات. وقال "جون برينان"، أنه سيتم تأسيس "هيئة الابتكار الرقمي" لرصد واستغلال تطورات التكنولوجيا الرقمية، مفيدا بأن وكالة المخابرات المركزية "سي أي آية" بصدد تشكيل وحدات جديدة تدعى "مراكز المهام" تهدف لزيادة التركيز على التحديات الجديدة مثل انتشار الأسلحة أو مناطق جغرافية غير معروفة مثل إفريقيا. يذكر أن برامج المراقبة التي نفتتها وكالة الأمن القومي الأمريكية كشف عنها العميل السابق لدى المخابرات الأمريكية "إدوارد سنودين" منذ عام 2013، تظهر تلك حجم استفادة الوكالة من التجسس على شبكة الإنترنت لجمع البيانات. بعض المؤسسات الإعلامية والمواقع انتقدت عمليات اختراق إلى بياناتها ومعلوماتها على الشبكة العنقودية من قبل "وكالة ناسا" التابعة للأمن القومي الأمريكي. وكشف تقارير استخبارية صادرة في 20 فبراير 2015 أن الاستخبارات الأمريكية والبريطانية اخترقتا أكبر شركة لتصنيع شرائح الاتصال الخاصة بالهواتف المحمولة "سيم"، وحصلتا على مفاتيح تشفير مما سمح لهما بمراقبة المستخدمين.

وتعتبر بعض الأطراف أن ماتقوم به وكالة ناسا والأمن القومي من عمليات اعتراضية هي عمليات قرصنة أما منع بعض التعليقات على تويتر

ووسائل التواصل فتعتبرها تقيدا لحرية الرأي. مازال الرأي العام في الغرب يعيش حالة من التشويش بين الهوس بتعبير حرية الرأي وبين مكافحة "الدعاية الجهادية" وازدراء الأديان. بعض المنظمات رفعت دعاوى ضد وكالة الأمن القومي ومنها "هيومن رايتس ووتش" و"منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة".

أن مواجهة "الدعاية الجهادية" وشيطنة الانترنت لا يمكن إيقافها، رغم جهود الحكومات والمنظمات، فالتطور الحاصل في التكنولوجيا والتقنية تستثمره هذه الجماعات أيضا بين أنصارها من الجيل الرابع والذي يمثل الشريحة الأوسع لهذه الجماعات. فالإدارة الأمريكية وكذلك دول الاتحاد الأوروبي تحاول أن تسرع من إجراءاتها وشرعنة القوانين لمواجهة هذه التهديدات التي بدئت تضرب أمنها القومي وتلوح بتصعيد تهديداتها على المستقبل القريب.

دور المقاتلين الشيشان في سوريا

"الدولة الإسلامية" واستقطاب مقاتلي الشيشان

تعتبر إمارة القوقاز التي كان يتزعمها دوكو عمروف، المصدر الرئيسي لإرسال المقاتلين الشيشان إلى سوريا. التقارير كشفت أن غالبية المقاتلين من وسط آسيا — الشيشان بالإضافة إلى كازاخستان تسلك طريق تركيا إلى سوريا. وتدير هذه العمليات شبكات عمل للاتجار بالمقاتلين بالإضافة إلى جانب شبكات تنظيم "الدولة الإسلامية" ومبعوثيها. تشير التقارير الميدانية بأن مقاتلي الشيشان شاركوا في ساحات "جهادية" واسعة منها أفغانستان والباكستان وكشمير والآن العراق وسوريا. ويبدو أن مقاتلي الشيشان من أكثر المجموعات المقاتلة حماسا للالتحاق "بالجهاد" العالمي وربما يأتي هذا الاندفاع الشيشاني بسبب العزلة الجغرافية عن الجماعات "الجهادية" وممكن وصف هذه العمليات خطوة من "إمارة الشيشان" لكسب مقاتلين عرب وإسلاميين لدعم إمارتهم.

المقاتلون الشيشان، يتميزون بالقدرة البدنية وشراسة القتال ويمثلون دعم معنوي لبقية الفصائل. أن مطاولة الصراع في سوريا خلق شبكات عمل وتواصل اجتماعي وتنظيمي بين المقاتلين عبر العالم. هذه العلاقة ساعدت على استقطاب المقاتلين حتى بعد عودتهم إلى أوطانهم. وكان الإعلان عن أكبر تشكيل للشيشان في مدينة حلب شمال سوريا حيث تشكلت كتائب مسلحة تابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" وهم من قدامى المقاتلين المجاهدين في الشيشان والقوقاز. وتقول أدبيات إمارة القوقاز بأنه "سيتم في المستقبل القريب تحرير القوقاز، وسنتوجه بعدها إلى أيدل أورال وسيبيريا الغربية وسنعمل بكل قوتنا على تحرير أراضي إخواننا من نير الكفر لإقامة شرع الله، بعد ذلك سنتوجه إلى كازاخستان وآسيا الوسطى." هذه الطروحات تعكس عولمة "الجهاد" والتوحيد لتكون إمارة القوقاز ذراع القاعدة في روسيا والقوقاز. يشار أن كازاخستان كان لها حضور جهادي في الأيام الأولى في أفغانستان 1989.

مصاهرة الأجانب في سوريا

اتبعت "الدولة الإسلامية" سياسة استقدام المقاتلين الأجانب - المهاجرين بصحبة عوائلهم أبرزهم من الشيشان، الذين يتمتعون بامتيازات أفضل من غيرهم من المهاجرين. شهادات سكان الرقة ذكرت بأن عوائل المهاجرين من المقاتلين الأجانب يتمتعون بامتيازات ويعيشون برفاهية ويسكنون بيوت راقية ربما كانوا يفتقدونها في بلدانهم بالإضافة إلى المرتبات والزعامة. لقد نجح أبو بكر البغدادي باصطحاب قيادات أجنبية وعربية أبرزها من العراقيين من الخط الأول المقربين منه للسيطرة على الرقة بدلا من المقاتلين المحليين، هذه الخطوة ممكن وصفها بأنها استراتيجية أمنية يتبعها البغدادي لأبعاد أي تهديدات بالخروج عن زعامته. واعتمدت الدولة الإسلامية المصاهرة مابين المقاتلين

الأجانب والسكان المحليين، وهي سياسة سبق أن اتبعتها القاعدة في العراق واليمن من أجل الحصول على الحماية الاجتماعية والملاذات الآمنة خاصة في المجتمعات القبلية، لغرس جذورهم في الملاذات. تناولت الدراسات والتحقيقات أن مقاتلي الشيشان التي تقاتل في سوريا تلعب دوراً مهماً بسبب خبرتها التقنية. وهم بغالبيتهم من قدامى المجاهدين ضد الولايات المتحدة في العراق أو أفغانستان أما خبراء المتفجرات الذين تلقوا تدريباً في العراق أو أفغانستان ولديهم خبرة تقنية مهمة في صنع العبوات.

عمر الشيشاني

يعتبر من أشد المسلحين الذين يقاتلون في سوريا، وظهر كأبرز قائد لما يسمى "الدولة الإسلامية". واسمه الحقيقي "طرخان باتيرشفي" ولد في العام 1968، في بانكيسي فالي، في جورجيا، ومن أصول مسيحية، انضم إلى المجموعات المسلحة التي تقاتل ضد الحكومة السورية 2013 وأنه أعطى بيعته لـ "الدولة" "بيعة قتال لا بيعه إمارة"، أي أنه يتوحد معهم بحكم العدو المشترك. سبق أن خدم في الجيش الجورجي ويتمتع بخبرات عسكرية وهذا ما جعل البغدادي يعتمد خبراته في إبراز معاقله في الرقة ثم دير الزور. وقاد مجموعة "جيش المهاجرين والأنصار" التي تتألف إلى حد كبير من المقاتلين الشيشان. وفي نوفمبر 2013، أعلن الولاء إلى أبو بكر البغدادي. وفي العام 2014، قاد هجوم "للدولة الإسلامية" ضد الجماعات المسلحة المتنافسة الأخرى في شرق محافظة دير الزور السورية، ليصبح قائداً رئيسياً لقوات تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" بعد مقتل المدعو أبو عبد الرحمن البيلوي، في شهر يونيو 2014. قتل أبو عمر الشيشاني في دير الزور متأثراً بجروح

أصيب بها في اشتباكات بين جبهة النصرة والجبهة الإسلامية في شهر مايو 2015.

مهام المقاتلين الأجانب في التنظيم

اتبعت "الدولة الإسلامية" سياسة استقدام المقاتلين الأجانب — المهاجرين بصحبة عوائلهم أبرزهم من الشيشان وكازاخستان وآسيا الوسطى، الذين يتمتعون بامتيازات أفضل من غيرهم من المهاجرين والمحليين. لقد نجح أبو بكر البغدادي باصطحاب قيادات أجنبية وعربية أبرزها من العراقيين من الخط الأول المقربين منه للسيطرة على الرقة بدلا من المقاتلين المحليين. واعتمدت "الدولة الإسلامية" المصاهرة مابين المقاتلين الأجانب والسكان المحليين، وهي سياسة سبق أن اتبعتها القاعدة في العراق واليمن من أجل الحصول على الحماية الاجتماعية والملاذات الآمنة خاصة في المجتمعات القبلية، لغرس جذورهم في الملاذات. أكدت مصادر المعارضة السورية المسلحة أن مقاتلي الشيشان التي تقاتل في سوريا تلعب دورا مهما بسبب خبرتها التقنية. وهم بغالبيتهم من قدامى المجاهدين ضد الولايات المتحدة في العراق أو أفغانستان أما خبراء المتفجرات الذين تلقوا تدريباً في العراق أو أفغانستان ولديهم خبرة تقنية مهمة في صنع العبوات.

استغل تنظيم "الدولة الإسلامية" المقاتلين الأجانب أكثر من تنظيم القاعدة النصرة وتنظيمات "جهادية" أخرى، وقد وظف ذلك إعلامياً واستخبارياً بحصر نشاطاتهم في مجال الإعلام والترجمة والمستشفيات الميدانية والإدارية في الخطوط الخلفية أكثر من القتال والعمليات الانتحارية، رغم أن التحقيقات كشفت عن وجود انتحاريين أجانب نفذوا عدد من العمليات في العراق وسوريا. التنظيم يستخدم الأجانب استخدامات مزدوجة، في الوقت الذي يستفيد من خدماتهم القتالية، فهو أيضا يختار من بينهم أن يعود إلى موطنه، ليكون ممثلاً

للتنظيم والقيام بنشاطات "جهادية" ومنها ترشيح مقاتلين جدد وتركيتهم. يبقى العنصر المادي في هذه العمليات العصب الرئيسي، كون التمويل يسمح له بتشكيل شبكات عمل وخدمات الإدارة والاستقبال وإعادة التأهيل الجهادية تتم ضمن فرق عمل تابعة إلى الأقسام المعنية داخل هيكلية التنظيم، تظهر فيها عنصر الإدارة والسيطرة.

المقاتلون الشيشان والجهاد العالمي

شارك المقاتلون الشيشان في ساحات "جهادية" واسعة منها في العراق والباكستان وكشمير والآن في سوريا. ويبدو أن مقاتلي الشيشان من أكثر المجموعات المقاتلة حماسا للالتحاق "بالجهاد" العالمي، وربما يأتي هذا الاندفاع الشيشاني من بعد الشيشان جغرافيا عن التنظيمات "الجهادية" وممكن اعتبارها محاولة من "إمارة الشيشان" بكسب مقاتلين عرب وإسلاميين لدعم إمارتهم ضد موسكو. ورغم قلة أعداد الشيشان في سوريا التي تقدر بالعشرات، فإنهم يتميزون بالقدرة البدنية وشراسة القتال ويمثلون دعم معنوي لبقية الفصائل. أن مطاولة الحرب في سوريا خلق شبكات عمل وتواصل اجتماعي وتنظيمي ذات خبرة بين المقاتلين عبر العالم. هذه العلاقة ساعدت على استقطاب المقاتلين حتى بعد عودتهم إلى أوطانهم. وهذا مايزيد قلق الغرب ودول آسيا الوسطى من عودة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم من سوريا بعد حصولهم على خبرات قتالية واكتسابهم خبرات عسكرية واسعة. وتقول إصدارات "إمارة" القوقاز بأنه "سيتم في المستقبل القريب تحرير القوقاز، وسنتوجه بعدها إلى أيدل أورال وسيبيريا الغربية وسنعمل بكل قوتنا على تحرير أراضي إخواننا من نير الكفر لإقامة شرع الله، بعد ذلك سنتوجه إلى كازاخستان وآسيا الوسطى." هذه الطروحات تعكس عولمة "الجهاد" والتوحيد لتكون إمارة القوقاز ذراع القاعدة

في روسيا والقوقاز. التنظيمات "الجهادية" لم تعد خطر محلي أو إقليمي، بعد أن أصبحت هذه الجماعات تستقطب المقاتلين دون تحديد في الجغرافية، وهذا يعني أنه لم تكن هنالك دولة محمية من مخاطر الإرهاب.

ردع الإرهاب استخباريا إجراءات مكافحة الإرهاب

احتلت إجراءات مكافحة الإرهاب اهتماما واسعا على مستوى الحكومات والمنظمات الدولية والإعلام. وأهم أنواع الإرهاب كان إرهاب القنابل البشرية الموقوتة والسيارات المفخخة. لقد انتشرت ثقافة التطرف الإسلامي "الجهادي" في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، لتتحول القاعدة إلى شبكة عمل واسعة وأيدلوجية يمكن للشباب ركوبها في أي وقت، ليكون الإرهاب كامنا، يتحرك من خلال وسائل التأثير الخارجية. يعتبر الانترنت والمواقع الجهادية أولى العوامل المؤثرة لتحويل الإرهاب من الحالة الكامنة ليتحرك على الأرض.

الانترنت والمواقع "أجهادية" تمنح الفرص إلى معرفة التفخيخ وصنع المتفجرات ووسائل الاتصالات السرية. وتقع هذه المسؤولية على المجتمع الدولي والحكومات وكذلك الأسرة والمدرسة وتشترك جميعها بتحمل هذه المسؤولية. المشكل أن الكثير من الدول تنظر إلى الإرهاب بصورته المتحركة على الأرض، أي بعد وقوع الحدث وهذا ما يمثل تهديدا خطرا للأمن. ولا تنظر الحكومات له، على أنه إرهابا كامنا و معرفة أسبابه ومسبباته واتخاذ الإجراءات الوقائية، أي إحباط الإرهاب في مكانه.

معالجة الإرهاب

معالجة الإرهاب أو مواجهة الإرهاب تمتد بين المعالجات السريعة المتمثلة بالعمل العسكري، العمليات العسكرية الواسعة سواء كانت ضربات استباقية أو مسح لجغرافية الإرهاب والتطرف وهدم معسكرات التدريب. لكن يبقى المعنيون في مكافحة الإرهاب ينظرون إلى المستقبل البعيد التي توصي

باعتقاد مجموعة سياسات متكاملة ضمن الأمن القومي، تقع في داخلها سيطرة الحكومة والدولة على أمنها ومواردها الطبيعية والبشرية، باعتقاد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على البطالة، هي حزمة إجراءات لا يمكن الفصل ما بينها أبداً.

أن العمل الاستخباري في مواجهة الإرهاب يحتل الأولوية أكثر من العمل العسكري والتسلح. فالبحث والتحري عن التنظيمات الإرهابية يعتبر أول الخطوات، وتعتبر المصادر البشرية التقليدية في جمع المعلومات أكثر أهمية إلى جانب المصادر الفنية. نظريات الاستخبار تؤكد، بأن ما تعجز عنه المصادر الفنية تستطيع تحقيقه المصادر البشرية. فرغم التطور التكنولوجي الفني في تقنيات التجسس ومكافحة التجسس والإرهاب، لكن مع ذلك فإن أكثر الدول تقدماً في تقنية الاستخبار مثل الولايات المتحدة وروسيا لا تستطيع التخلي عن مصادرها البشرية، رغم وجود برامج تقنية ووكالة ناسا وسباق تسلح وحرب النجوم وغيرها من وسائل التجسس الفني، فكانت هنالك صفقات تبادل الجواسيس لتعيد الحرب الباردة من جديد.

أبرز الإجراءات الاستخبارية الواجب اتخاذها:

- قاعدة المعلومات: أي إيجاد معلومات حول الأشخاص والتنظيم، والبيانات، التي تعتبر معلومات أساسية واجب جمعها قبل البدء بوضع أي خطط مع ضرورة تحديثها. وهي أبجدية العمل الاستخباري.

- مصادر التمويل
- مصادر التطوع
- معسكرات التدريب

- مصادر التسليح
 - مرجعياتها السياسية والدينية
 - طرق الاتصالات
 - قياداتها وخلفياتهم الاجتماعية والسياسية
- بعد ذلك يتم وضع دراسة أو الخطة لمتابعة التنظيم، بضمنها التهديدات المحتملة والنوايا لذلك التنظيم.
- أن العمل الاستخباري يبدأ في الخبر ثم المعلومة وجمع المعلومات عن الهدف، أي أن يكون منشأة أو شخصية أو معلومات — المعلومة ذاتها ممكن أن تكون هدف — وفي كل هدف هنالك نقاط قوة ونقاط ضعف يمكن للمؤسسات الاستخبارية الاستفادة منها، ومن بين الجهود هو إيجاد مصادر معلومات قريبة من الهدف، أشخاص أو منشآت أو معلومات. فالعمل الاستخباري يقوم على استثمار نقاط الضعف وأحيانا التوريط.

اعتراض مراسلات التنظيمات

أن ابرز وسائل جمع المعلومات وأخطرها عن التنظيمات الإرهابية هي اعتراض المكالمات والاتصالات الفنية والمراسلات التحريرية بين التنظيم وقياداته وكذلك ماتحصل عليه الأجهزة الاستخبارية من عمليات تعرضية إلى معسكرات ومقرات التنظيمات. فالضربات الاستباقية التي تحمل عنصر المفاجأة تمكن الاستخبارات من الحصول على وثائق ومراسلات داخل تلك المقرات وهذا ما حصل في " وثائق سنجار السوداء" التي حصل عليها الجيش الأمريكي في العراق عند اشتداد المواجهة مع القاعدة 2005 وكذلك ما حصلت عليها الولايات المتحدة من إسرار في مقر سكن بن لادن مايس 2011 وفي مقر مقتل أبو أيوب المصري والبغدادي في بغداد 2010. مثل هذه الوثائق ممكن

تصنيفها بأنها تحمل درجة عالية من الصحة يمكن العمل عليها بشكل مضاد في مكافحة الإرهاب.

اختراق التنظيم

رغم ماكشف عنه "سنودن" المتعاقد مع وكالة ناسا - وكالة الأمن القومي الأمريكية من وسائل تجسس عبر الانترنت ووكالة ناسا، يبقى المصدر البشري، عنصر هاماً في الحصول على المعلومات وأبرزها هو تحقيق الاختراق داخل تلك التنظيمات، وغالباً ما يكونوا من المعتقلين لدى الأجهزة الاستخبارية أو المتورطين بأعمال إرهابية يحاسب عليها القانون.

الساحة الجهادية" في سوريا شهدت الكثير من الاختراقات على سبيل المثال من قبل نظام بشار الأسد باتجاه تنظيم القاعدة وجند الشام. النظام السوري كان يمسك بالعديد من قيادات التنظيم داخل معتقلاته وفي الوقت نفسه كان يصدر العمليات الإرهابية إلى العراق خاصة ما بين عام 2003 - 3006 وما بعدها حتى عام 2011، تاريخ اندلاع "الثورة" السورية. فأول عمل قام به النظام هو إطلاق سراح بعض قيادات القاعدة في سوريا، من أجل إيجاد وتحقيق انحراف في مسار تلك التنظيمات أكثر من الحصول على المعلومات. لذا استطاع النظام السوري من الحصول على كم من المعلومات حول التنظيمات الجهادية وخاصة المقاتلين الأجانب ساعدته بالتفاوض سرا مع الولايات المتحدة وأوروبا ودول أخرى مستغلاً هاجس الغرب من عودة "الجهاديين" وتلويح النظام بالمعلومات التي يمتلكها حول التنظيمات الجهادية والمقاتلين الأجانب للتوصل إلى الاتفاق الأمريكي الروسي حول الترسانة الكيميائية في سبتمبر 2013. لتؤكد بأن الاختراق البشري يعتبر أحد العوامل المهمة أن لم يكن استراتيجية وربما هي الورقة التي أنقذت الأسد.

تحليل المعلومات

أن الحصول على المعلومات وكم من الأخبار لوحدها تكون عديمة الفائدة أن لم تخضع للتدقيق والتحليل ثم التوظيف، أي تحويلها إلى الدوائر العليا المعنية في صنع القرار، لتعطي صورة واضحة عن التنظيمات الإرهابية وان كانت سلبية، من أجل وضع الخطط لتلك التهديدات والنوايا.

التقييم

أن عمليات جمع المعلومات ووضع الخطط يجب أن تخضع للتقييم والمراجعة على الأقل كل ستة أشهر في الحالات المستقرة، لمعرفة النتائج المتحققة من هذه العمليات بالتوازي مع الكلف، أي الكلف المادية والبشرية وان كانت فعلا تستحق تلك الخسائر. وبدون شك أي إخفاق يجب أن يتم تبديل المسؤولين عن تنفيذ تلك الخطط لتلافي المزيد من الخسائر، بشرط أن يتجاوز البديل الإخفاقات السابقة.

تجفيف مصادر التمويل

يعتبر التمويل أساس عمل الجماعات المسلحة، بعض النظريات تقول "انعدام التمويل يعني إيقاف الإرهاب" وهذا يعني مراقبة إلى عمليات غسل الأموال من خلال البنوك والمصارف وشركات الصيرفة وبعض شركات الاستيراد والتصدير لغسل الأموال بطريق المقايضة. أما إذا كانت مصادر التمويل حكومة دول إقليمية أو دولية، فيجدر متابعة البيانات وتوثيق حركة الأموال لمجابهة تلك الدول، على مستوى فرق عمل فنية أو عبر القنوات الدبلوماسية، أو التدويل.

التوصيات

ألتوصيات الاستخبارية توصي بضرورة شد القبضة على التنظيمات الإرهابية وعدم التفاوض والتراخي معها لأنها تعطي فرصة إلى تلك التنظيمات للاستقواء على سلطة الدولة والحكومة. لكن في نفس الوقت توصي بضرورة عدم استخدام العنف ضد الحاضن التي توجد بها تلك التنظيمات أي السكان والمجتمعات لان ذلك يخلق خصوم جديدة، مثل اعتقال الأبرياء أو النساء أو كبار السن أو عمليات المداهمة العشوائية. لذا يتطلب من رجال الأمن والاستخبارات الاعتدال بالسلوك عند تواجدهم في حواضن الإرهاب.

التوصيات تشير أحيانا إلى خيار تغيير مسار التنظيمات "الجهادية" بدل المواجهة العسكرية المباشرة، وهذا ما تعمله الولايات المتحدة مع بعض التنظيمات المتطرفة في أماكن النزاع أبرزها حركة طالبان، التي تحاول الولايات المتحدة من تحويلها من حركة إرهابية إلى تنظيم سياسي. والخيار الآخر للحكومات، هو الفصل بين الكتل داخل تلك التنظيمات، أي اتباع سياسة التحييد والعزل، وهذا ماقامت به وكالة الاستخبارات الأمريكية بالفصل مابين طالبان والقاعدة في أفغانستان. هذه السياسات أي التحييد والعزل وتغيير المسارات لايمكن القيام بها بدون قاعدة معلومات عن تلك التنظيمات وبدون فتح قنوات مع الكتل أو الأشخاص الأقل تطرفا من أجل خلق حالات انشقاق داخل تلك التنظيمات أو الجماعات المسلحة. ولايمكن للحكومات القيام بذلك دون سياسة قبضة الأمن الشديدة والرد الفوري وعدم إظهار أي ضعف أو تراخي.

المواجهة الفكرية

أن التنظيمات الجهادية تقوم أساسا على "العقيدة الجهادية" أو الأيدلوجية في كسب المقاتلين وتبرير عملياتها التي تقوم في الغالب على استثمار الصور

المروعة في أماكن النزاع من خلال إعلاميات جهادية مرئية ومسموعة، لذا يتطلب مواجهها فكريا أيضا، بالحجة، من خلال التعاون مع مشايخ الوسطية، وأعداد وتأهيل معنيين في الشريعة والفقه، تقوم بزيارة بعض المعتقلين المتورطين في عمليات إرهابية، وعرضها على الجمهور، كذلك اتباع الطرق الاستخبارية في إخضاع من تم إطلاق سراحه من المعتقلات للمراقبة مع توفير المساعدة له في إعادة التأهيل مهنيا واجتماعيا، لمواجهة الفكرية ربما تأتي بنتائج إيجابية أكثر من المواجهة العسكرية مع تقليل نسبة خلق الخصوم المحتملة في أعقاب أي عملية في المجتمعات الحاضنة للإرهاب.

سياسات أوروبية جديدة في مكافحة الإرهاب وصناعة الكراهية

سلط حادث شارلي ابيدو خلال شهر يناير 2015 على الثغرات الأمنية التي تعاني منها دول الاتحاد الأوروبي، وظهرت إلى الواجهة سياسات أوروبية جديدة، أما المفوضية الأوروبية فكانت هي الأسرع باتخاذ إجراءات على الأرض لتبني هذه السياسات الجديدة. وضمن ردود الأفعال فقد أكد رئيس الوكالة الحكومية للجمعيات الخيرية في بريطانيا على "أن التطرف الإسلامي بات المشكلة الأشد فتكا بهذه الجمعيات"، معتبرا بأن من المستغرب أن المدانين بالإرهاب أو غسيل الأموال لا يتم منعهم تلقائيا من تأسيس الجمعيات أو تمتعهم بعضوية مجالس إدارتها ويشير ذلك إلى الغطاء الذي تمنحه بعض "الجمعيات الخيرية" البريطانية للمتشددين. أما ألمانيا فهي الأخرى اتخذت إجراءات شديدة لمراقبة الجمعيات والمراكز الإسلامية واتخذت قرارات بغلق بعض هذه الجمعيات، على سبيل المثال حظرت الحكومة الألمانية جمعية "توحيد جيرماني" التي تتهمها السلطات الألمانية بالترويج للفكر "الجهادي" القائم على استخدام السلاح. وقال وزير الداخلية الألماني "توماس ديميزير" في 26 مارس

2014 في برلين أن سريان الحظر بدأ بحملة مدامات واسعة وتحفظ على أملاك الجمعية في كل من ولاية) شمال الراين فيستفاليا وهيسن و بافاريا وشليسفيغ هولشتاين). يقول الباحث "لورينزو فيدينو" بأن الأجواء البريطانية المتساهلة مع المتأسلمين ومنحهم حق اللجوء أسهمت في تثبيت "الجهاديين" و جماعة الإخوان المحظورة في منطقة الشرق الأوسط وفي بريطانيا، على مدى الخمسة عقود الأخيرة، الأمر الذي جعلهم يشكلون مجموعات لجمع الأموال ونشر المؤلفات، وتنظيم الفعاليات والضغط والقيام بمجموعة واسعة من الأنشطة التي تتعارض مع وجودهم في بريطانيا.

سياسات تهميش

وتعتبر فرنسا واحدة من أكثر الدول التي ذهبت بعيدا باتخاذ سياسات وقوانين أكثر تشددا، جاءت بردود أفعال سلبية على الجاليات والأقليات المسلمة في فرنسا والتي تخدم اليمين المتطرف. ومايزيد المشكلة تعقيدا هو تأييد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان خلال عام 2015 تأييد القانون الفرنسي بحظر النقاب في الأماكن العامة لعام 2010. وأوضحت عزة غطاس من منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن هذا حظر الحجاب المطبق في فرنسا وبلجيكا "يمس بحقوق النساء في خيارهن ارتداء الحجاب ولا يقوم بالكثير لحماية النساء اللواتي يرغمن على ارتدائه". ويقضي القانون الفرنسي بتغريم المخالفين لحظر ارتداء النقاب مبلغ 150 يورو أو حضور دروس عن المواطنة الفرنسية. وفي أعقاب هذه التطورات سعت حركة (بيغيدا) PEGIDA: وطنيون أوروبيون ضد أسلمة الغرب) الألمانية، اليمينية والمناهضة للإسلام إلى توظيف هجمات باريس والاستفادة منها لزيادة أعداد مؤيديها، لكن الحركة تلقى أيضا معارضة متزايدة من قبل مؤيدي التعايش والتسامح في المجتمع الألماني

وكذلك انتقادات السلطات الرسمية. كشفت شهادات بعض المعنيين بسياسات الاندماج الاجتماعي، بأن المسلمين يفضلون استعمال سياراتهم الخاصة بدلا من وسائل النقل العامة خوفا من مفاجئات غير سارة في الأماكن العامة. المسلمون الآن يعيشون وضع مقلق فهناك اعتداءات، وتجاوزات. الأقليات المسلمة تعاني الكثير من تضيق فرص العمل خاصة في مجال التربية والتعليم، فالمرأة المسلمة المحجبة لا تستطيع الحصول على فرصة عمل في هذا المجال. ورغم أن القوانين ترفض ذلك لكن الممارسات إلى الأشخاص والمؤسسات تنهج هذا النهج العنصري.

سياسات جديدة

اتخذت عدد من الدول الأوروبية سياسات جديدة وقوانين مكافحة إرهاب جديدة تعطي أجهزة الأمن ووكالات الاستخبار صلاحيات تتجاوز فيه بيروقراطية القضاء ومن ابرز الدول التي أصدرت قوانين جديدة هي:

- الحكومة البريطانية أجرت تحقيقين متوازيين أولهما حول علاقة الإخوان بالإرهاب والتحريض على العنف والثاني حول دور المدارس الإسلامية في بريطانيا بزرع العنف في نفوس المهاجرين الشباب. القوانين الجديدة تتبنى تدابير صارمة حيال أية جمعية "تحول أموالا إلى المجموعات المتطرفة أو ترسل متطوعين بريطانيين للالتحاق بالجماعات "الجهادية" في سوريا والعراق ودول أخرى. وقال المتحدث باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال شهر مايو 2015، عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، أن التشريع الجديد أي قانون مكافحة

الإرهاب الجديد يشمل حظر المنظمات المتطرفة التي تسعى إلى تقويض الديمقراطية أو استخدام خطاب الكراهية في الأماكن العامة.

• ألمانيا، نفي وزير العدل الألماني "هايكو ماس" أن تكون الإجراءات القانونية الجديدة حول الإرهاب أمرا مبالغا فيه، معتبرا أنها تدخل تدخل ضمن إجراءات دولية لمكافحة الإرهاب. ويجرم القانون الجديد التخطيط للالتحاق بمقاتلين في الخارج أو جمع تبرعات لهم. ودافع وزير العدل الألماني "هايكو ماس" عن خطط تشديد العقوبات ضد سفر الشباب "الجهاديين" إلى مناطق الصراع في الشرق الأوسط. وقال "ماس" يوم 27 فبراير 2015 في جلسة البرلمان الألماني (بوندستاغ) أن تشديد القانون الجنائي الذي وافق عليه مجلس الوزراء الألماني ليس إجراء مبالغا فيه. ويسمح القانون الجديد بتجريم الراغبين في الانضمام "للجهاد" وبموجبه يمكن مقاضاة أي شخص يخطط للسفر من ألمانيا "للمشاركة في جرائم عنف تعرض أمن الدولة لخطر جسيم في الخارج" أو للانضمام إلى أحد معسكرات التدريب على تنفيذ عمليات إرهابية.

• فرنسا، صادق مجلس الشيوخ الفرنسي خلال شهر يونيو 2015 على قانون جديد لمكافحة الإرهاب، بعد أن صوت عليه نواب المجلس الوطني في قراءة أولى يوم 5 مايو 2015 بأغلبية 438 صوتا، يتعلق بتنظيم هيئات المخابرات الفرنسية وبقصد مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة. لقد خلقت أحداث شارلي أبيدو جدلا في الرأي العام الفرنسي حول كيفية الوقاية من الإرهاب الذي يولده المجتمع الفرنسي تحت غطاء الإسلام.

ردود أفعال ضد سياسات الكراهية

وفي رد الفعل حذر طرفه بغجائي مستشار الشبكة الأوروبية لمراقبة ومكافحة العنصرية في النمسا من أن ظاهرة العداء للإسلام والكراهية والتي أصبحت تتغلغل في كل أجزاء المجتمع الأوروبي وليس فقط في أوساط اليمين المتطرف. وطالب الجميع بالتصدي للظاهرة عبر بث روح التضامن المتبادل والتناغم. وفي هذا السياق، رصدت تقارير أممية، اتجاه قادة سياسيين أوروبيون إلى إلصاق التهم بالإسلام والمسلمين، فيما يتعلق بالأحداث الإرهابية التي تشهدها أوروبا، وتحويل الأمر إلى أشبه ما يكون بأداة سياسية. وذكر التقارير إلى أن الأفكار المعادية للإسلام بدأت في الانتشار في المجتمع الأوروبي وأن تلك الأفكار أخذت تروج لفكرة مفادها أن الإسلام يتعارض مع القيم الأوروبية. وانتقد رئيس المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا أيمن مزيك خلال شهر يوليو 2015 ما أسماه بتنامي الأجواء المعادية للإسلام في ألمانيا، كما دعا وسائل الإعلام إلى التدقيق محذرا من الربط المنهجي بين الإسلام والإرهاب. قال رئيس المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا "بات من المعتاد اعتبار، وكأن هناك سببا واحدا للإرهاب وهو الإسلام". وأضاف "مزيك" في تصريح لصحيفة "دويتشه فيرتشافت ناخريشتن" الألمانية موضحا "إننا نعيش اليوم بشكل واضح تنامي العداء والتهديدات. فقد بات ارتداء فتاة للحجاب في الشارع مشكلة، وبات عليها انتظار التعرض لمضايقات".

صناعة الكراهية

شهدت أوروبا والغرب في السنوات الأخيرة، حملات تجاوز على الرموز الدينية وعلى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وفي ردود أفعال حول تجاوزات مجلة شارلي، أعربت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

بمنظمة التعاون الإسلامي في 20 يناير 2015، عن استيائها الشديد من تكرار نشر مجلة "شارلي إيبدو" الفرنسية رسومات مسيئة للنبي محمد (صلى عليه وسلم)، مؤكدة إدانتها لهذا العمل بوصفه تعبيراً واضحاً عن الكراهية والتعصب والازدراء والإساءة إلى مشاعر أكثر من 1.6 مليار مسلم حول العالم. يذكر أن أول طبعة صدرت للمجلة المذكورة بعد الهجوم نشرت عمداً رسوماً كاريكاتورية أكثر ازدراءً واستفزازاً لمشاعر جميع المسلمين. وهذا مايتعارض مع أساس الحوار والاحترام المتبادل والمساواة في واحترام الأديان. وبدوره قال البابا فرانسيس بابا الفاتيكان بأن حرية التعبير حق، ولكن هناك حدود عندما يتم التعرض إلى الأديان، في إشارة إلى الهجوم الذي تعرضت له صحيفة شارلي إيبدو الباريسية. وشدد البابا على أن "حرية الديانة وحرية التعبير" حقان من حقوق الإنسان الأساسية". ورفض الأزهر ما أقدمت عليه مجلة "شارلي إيبدو" الفرنسية من مواصلة نشر الصور المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم)، قال الدكتور عباس شومان الأمين العام لهيئة كبار العلماء بالأزهر، أن "ما قامت به المجلة لا يخدم مصلحة أحد؛ بل يزيد من الكراهية بين فئات المجتمع الواحد"، مطالباً المسلمين في كافة ربوع الدنيا بتجاهل الرسوم التي تنشرها المجلة الفرنسية، لافتاً إلى أن الرد سيكون بإظهار سماحة الإسلام. أن إيقاع مفهوم حرية التعبير عن الرأي فضفاضاً بهذه الطريقة من شأنه أن يمثل استفزازاً إلى مشاعر المسلمين، ومايزيد المشكلة تعقيد أن بعض الدول والحكومات ترعى المنتديات والمؤتمرات والمعارض التي تسيء إلى الإسلام. أن تصرفات أفراد ومنظمات في الغرب تصل إلى حرق القرآن الكريم أو إصدار أفلام وأشرطة فيديو تسخر من رموز إسلامية، لايمثل تعبيراً عن الرأي بقدر مايمثل صناعة الكراهية ضد المسلمين وتتناقض مع سياسات

الاندماج الاجتماعي التي تتبناها بعض دول الغرب. اليوم الحكومات والمجتمع الدولي يحتاج إلى توصيف معنى التعبير وحرية الرأي.

تقييد حركة سفر المواطنين خارج أوروبا

أشارت تصريحات منفصلة لوزير الداخلية الفرنسي ونظيره الإسباني إلى أن تداعيات الهجمات في باريس — صحيفة شارلي ابدو 7 يناير 2015، ستصيب "اتفاقية شنغن" في محاولة للحد من تحرك العائدين إلى أوروبا. وأكد الوزير الإسباني، "خورخيه فرنانديز دياز"، لصحيفة "آل بايس" أنه سيدافع عن فكرة تعديل "اتفاقية شنغن" للسماح بمراقبة الحدود الداخلية للاتحاد الأوروبي. وقال "سندافع عن فكرة مراقبة الحدود ومن المحتمل أن نضطر بالتالي إلى تعديل اتفاقية شنغن" التي تنص على حرية التنقل داخل "فضاء شنغن" الذي يضم حاليا 26 بلدا في أوروبا. أما وزير الداخلية الفرنسي "برنار كازنوف" فقد أكد عقب اجتماع مع وزراء داخلية دول أوروبية في باريس، على ضرورة العمل على "تعديل اتفاقية شنغن لفرض إجراءات مراقبة على الحدود، والحصول على بيانات المسافرين.

ازدواجية مواقف أوروبا من حقوق الإنسان

يرى عدد من المراقبين أن الدول الغربية قد غيرت ولو القليل من موقفها تجاه تعاملها مع ملف حقوق الإنسان في العالم العربي خاصة بعد نجاح ثورتي مصر وتونس. فرغم صلابة موقف غالبية دول أوروبا الغربية إزاء حقوق الإنسان في دول المنطقة، خاصة بعد ارتداد ما يسمى "الربيع العربي" من مصر باتجاه تونس وليبيا ودول أخرى، بدئت بعض الدول الأوروبية تغيير نسبيا من هذه المواقف. مازالت أوروبا تعيش هاجس حقوق الإنسان والحريات ولا تريد

أن تخرج من سياساتها النمطية حول هذه القضية. أوروبا مازالت نظرتها للأسف قاصرة اتجاه مايجري في دول المنطقة وما تتخذها بعض الحكومات هناك من سياسات لمواجهة الإرهاب مباشرة. الازدواجية الأوروبية كانت واضحة إلى حد الإرباك التي تعيشها بعودة "الجهاديين" الذي لايتجاوز عددهم الخمسة آلاف مقاتل وفق تقارير أممية لعام 2015. ازدواجية أوروبا، أنها سمحت لنفسها إغلاق عدد من المراكز الدينية والمنظمات وحظر بعض التجمعات وفرض رقابة على الانترنت، وهذه جميعها تتنافى مع سياساتها السابقة. ماهو مطلوب من الحكومات الأوروبية اتخاذ إجراءات شديدة ضد المتورطين ومحاربة التطرف والجماعات المتطرفة، لكن أن لا يؤخذ الآخرين بجريرة تلك الجماعات التي لا تمثل الإسلام ولا تحلل نفسها ما تحرمه على دول المنطقة.

لقد تعاملت بريطانيا بازدواجية في قضية جماعة الإخوان في بريطانيا ذكرت منها تفاصيل تأجيل كامبيرون الإعلان عن تقرير يتعلق بنشاط "الإخوان المسلمين" في بريطانيا والذي أثار الكثير من الاستفسارات. بريطانيا مازالت تتعامل مع الجماعة المحظورة كجماعة سياسية رغم ماكشفتها الحكومة المصرية من تورطهم بعمليات عنف وإرهاب. وقالت وزيرة الداخلية البريطانية "تيريزا ماي" في خطابها يوم 23 مارس 2015 الذي أعلنت فيه استراتيجية الحكومة الجديدة لمكافحة ظاهرة الإرهاب من لندن، أن "المملكة المتحدة لن تتسامح مع سلوك المتشددین الذين يرفضون القيم البريطانية"

أن السياسات الأوروبية الجديدة ودول أخرى، ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار سياسة الاندماج والتكامل الاجتماعي بعيدا عن التهميش والإقصاء. اعترافات اللذين التحقوا بالجماعات "الجهادية" بأن بعضها كان بسبب سياسة التهميش وربما فقدان الهوية. شهادات بعض الشباب الذين التحقوا بالقتال في

سوريا والعراق كشفت، بأنهم وجدوا في هذه الجماعات "خلاص" ووسيلة للنأر
من سوء السياسات والتميز. سياسات الأمن وسياسات القمع لوحدها لايمكن أن
تعالج الإرهاب من دون حلول جذرية بضمنها المواجهات الفكرية.

صناعة "الجهاديين" داخل السجون

شبكات "جهادية" وعمليات تدار من داخل السجون

شهدت صناعة الإرهاب على أيدي الجماعات "الجهادية" في منطقة الشرق الأوسط وسائل وأساليب جديدة في أعقاب 11 سبتمبر، في موازاة تقنية مكافحة الإرهاب من قبل الوكالات الاستخبارية، وارتكزت على استغلال ظروف السجن والقهر أكثر من الأيدلوجية لكسب مقاتلين جدد وأنصار للتنظيم. وكالات الاستخبار وإدارة السجون هي الأخرى ساهمت كثيرا في تنامي وتمدد قوة هذه الجماعات، لتصل إلى مستوى "إمارة" سجون. الحكومات تتحمل هذه المسؤولية القانونية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، كونها تترك هذه الجماعات تدير نشاطاتها واتصالاتها داخل السجون لتصل إلى إدارة العمليات وتحمل المسؤولية أكثر بإطلاق سراح البعض منهم وعدم إخضاعه إلى المراقبة أو إعادة التأهيل للبعض منهم، وهي إجراءات لا تتماشى مع مفاهيم مكافحة الإرهاب وفق علوم الاجتماع أو مكافحة الإرهاب.

نشرت صحيفة "نيويورك تايمز"، تقريرا بعنوان "كيف ساعدت الولايات المتحدة داعش" وإن مقاتليه الذين ظهروا في العراق وسوريا لا يشكلون قوة جديدة بعد أن أمضى كثير منهم سنوات في مراكز الاحتجاز التي أدارتها الولايات المتحدة وشركاؤها في العراق بعد عام 2003. وأضاف التقرير، أن زعيم التنظيم، أبو بكر البغدادي، قضى ما يقرب من خمس سنوات في سجن معسكر بوكا بجنوب العراق. وكان معظم كبار قادة داعش أيضا من السجناء السابقين، من بينهم: أبو مسلم التركماني، وأبو لؤي، وأبو قاسم، وأبو جورناس، وأبو شيما وأبو سجي. وذكرت شهادات سجناء سجن بوكا جنوب العراق كان "مدرسة تنظيم القاعدة" حيث أعطى "الجهاديين"

الدروس حول المتفجرات وتقنيات التفجير الانتحاري للسجناء الأصغر سناً وتمكنوا من تجنيد أعداد من السجناء وربما يعود ذلك إلى ظروف الاحتجاز والقهر وروح الثأر أكثر من التجنيد الأيدلوجي، العقائدي. وتلعب نقص الخبرات في إدارة السجون والمعتقلات والتعامل مع السجناء دوراً بتفريخ "الجهاديين" وتنامي أعدادهم، لتتحول السجون إلى مدارس "للجهاديين" وصناعة الإرهاب. وأظهر تقرير أمريكي أن أغلب قيادات تنظيم داعش كانوا معتقلين في السجون التي كانت تشرف عليها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ما يشير إلى حقيقة الدور الذي لعبته الإدارة الأمريكية في تنامي هذا التنظيم المتطرف ودعمه. وأن سجناء التنظيمات "الجهادية" في معسكر "بوكا" أرغموا المعتقلين على الإنصات خطبهم التي تدعو إلى "الجهاد".

هروب وتهريب سجناء معتقل أبو غريب

شهدت بغداد يوم 20 يوليو 2013 سلسلة عمليات إرهابية متفرقة وأعلنت الحكومة أن 500 سجين على الأقل فروا من سجن التاجي وأبو غريب في بغداد اللذين تعرضا لهجمات مسلحة. العملية أدت إلى مقتل وإصابة 68 شخصاً من حراس السجن أثناء الهجوم المسلح الذي استهدف سجن أبو غريب والتاجي أن تنظيم "الدولة الإسلامية" زاد على تنظيم القاعدة بقدرته وشراسته الاستخبارية أكثر من العسكرية. العملية تمت بتجنيد مصادر من داخل السجن بل تم تجنيد مسئولين على مستوى عال في الداخلية العراقية والعدل المعنية بإدارة السجن والحماية وكانت قبل ذلك عدد من حملات التنقلات تمت بين المسئولين عن إدارة السجون. التجارب التي سبقت سجن أبو غريب والتاجي كشفت عن تورط مسئولين كبار وقادة ميدانيين ومسئولين في الحكومة العراقية وسياسيين من الخط الأول مقابل استلام مبالغ ضخمة. الكثير من

السياسيين في العراق كونوا ثرواتهم من أخراج السجناء من المعتقلات مقابل الرشوة.

خلايا "جهادية" داخل سجون فرنسا

ذكرت وسائل إعلام فرنسية أن شريف، 32 عاماً، كان قد سجن عام 2008 وكان يعرف لدى الشرطة منذ زمن بمشاركته في الأنشطة المسلحة التي تقوم بها جماعات "جهادية". كان شريف، الذي يعرف أيضاً بـ "أبو حسن" عضواً في ما يعرف بـ "خلية بوت شومون" التي ساهمت في إرسال "جهاديين" للقتال مع تنظيم القاعدة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي للبريطاني لها عام 2003 وكانت الشرطة قد ألقت القبض عليه عام 2005 وهو يهيم بالصعود على متن طائرة متوجهة إلى سوريا. ذكرت صحيفة "لوموند" الفرنسية أنه وفي الفترة التي تلت سجنه بين يناير 2005 و أكتوبر 2006، كان شريف على صلة بـ "جمال بيغال" الذي أصبح فيما بعد يشرف على نشاطه. وكان بيغال قد حكم عليه بالسجن عشر سنوات في فرنسا عام 2001؛ لمشاركته في التخطيط لتفجير السفارة الأمريكية في باريس.

أصدرت المحكمة الفرنسية عام 2006 حكماً بالسجن على "أحمدي كوليبالي" لمدة ست سنوات — الذي هاجم متجر يهودي في أعقاب حادثة شارلي ابيدو، باريس يوم 7 يناير 2015 — بناء على قضية إجرامية خطيرة ترتبط بالسرقة والعنف في إطار الجريمة المنظمة والمسلحة. وفي السجن حيث تفشي الفساد بكل أنواعه، بداية من الرشوة ومروراً بتجارة المخدرات والشذوذ الجنسي وانعدام المقاربة الأمنية والإصلاحية داخل أكبر مؤسسة سجنية في أوروبا وهي "فلوري ميروجي". أما أحمدي كوليبالي فهو الآخر قد التحق بالجماعات "الجهادية" في السجن بعد لقائه مع بعض قيادات تلك الجماعات

أبرزهم "جمال بگال الجهادي" الجزائري الأصل الذي كان محكوما عليه منذ 2005 بتهمة محاولة تفجير سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في باريس. كل المعطيات تؤكد أن أحمدى كولياىى تتلمذ على الإرهاب داخل السجن. لتثبت بأن ساسة فرنسا كانت غير صحيحة فى مقاربتها الإصلاحية داخل السجون بالزج بكل السجناء فى زنانات موحدة تجمع بين كل أصناف المجرمين من إرهابيين وسارقين ومزورين وما إلى ذلك من الجناة والمجرمين، مما يزيد من تورط السجناء بالإرهاب.

ويقول مدير دراسات الأمن الدولية للخدمات المتحدة فى لندن"رافايلى بانتوتشى" بأن السقوط بفخ التطرف فى السجن هو أمر خطير ووارء ويحدث أن يسجن أناس بشكل فردي ويلتقون فى السجن مع متطرفين ينقلون إليهم أفكارهم ومعتقداتهم المتطرفة. السجون حتى فى أوربا تشهد عمليات تفريخ للسلفية "الجهادية" وتوسع لتصل إلى شبكات عمل تدار من داخل السجون. وتتحمل إدارة السجون فى أوربا مسؤولية ذلك من خلال خلط السجناء المتورطين بجرائم جنائية صغيرة مع كبار السجناء المتورطين بعمليات إرهابية واسعة. وكثيرا ماتتكون علاقات صداقة حميمة بين السجناء تتواصل فيما بينهم مابعد الإفراج وقضاء سنوات الحكم.

وتعتبر ساحات السجون خلال مكان خصب إلى التقاء هذه الجماعات فيما بينها، يشار أن إدارات سجون أوربا تخرج السجناء يوميا على الأقل مرة أو مرتين إلى باحة السجن لغرض الشمس والمشى، خلالها تتم اللقاءات والصفقات. ورغم الرقابة فإن الفساد أيضا يضرب بعض السجون الأوروبية من خلال إدخال الهواتف للسجناء لغرض الاتصال الخارجى وكذلك نقل الرسائل من قبل بعض الحراس مقابل المال.

سجن رومية "إمارة مبنى باء"

سجن رومية في لبنان، حيث يعتقل مئات الإسلاميين "الجهاديين" هناك و شكل هؤلاء غرفة عمليات تحتوي على تكنولوجيا الاتصال تواصلوا مع المكنى أبي بكر البغدادي، زعيم تنظيم "الدولة الإسلامية" وأبو محمد الجولاني، زعيم تنظيم النصرة وخططوا لخطر العمليات الانتحارية والتصفية الجسدية في لبنان وسوريا والمفارقة أنه في المبنى "باء" في سجن رومية ممنوع اقتراب أي من حراس السجن وإلا لقيى حتفه مباشرة، شكلوا في ذاك السجن محاكمهم وأصدروا أحكام الإعدام والغرامات والجلد، كان سجن رومية حتى مطلع يناير 2015 إمارة داخل سجن. كشفت الأجهزة الأمنية اللبنانية وجود ارتباط وتنسيق بين أحد الانتحاريين الذين فجرا نفسيهما في جبل محسن - طرابلس خلال شهر يناير 2015 ومجموعة في السجن المركزي، كان فرع المعلومات قد وضع خطة لاقتحام السجن، بهدف إنهاء "إمارة المبنى ب".

وفي أعقاب ذلك اتخذت سلطات الأمن اللبنانية إجراءات عزل السجناء الخطرين داخل رومية، محاولة صحيحة لمنع موقوفون من التنظيمات والجماعات القاعدية "الجهادية" من توسيع شبكات تواصلهم، أبرزهم الأردني "أبو تراب" الذي كان بمثابة زعيم السجناء والموقوفين في المبنى "ب". والسجناء الخطرون معظمهم من جنسيات غير لبنانية، بينهم أردني وليبي ويمني وكانوا قادة في تنظيم فتح الإسلام 2007، مخيم نهر البارد شمال لبنان. تحقيقات الاستخبارات اللبنانية، كشفت أن المكنى "أبو تراب" كان يدير عمليات تفجير جبل محسن، مدينة طرابلس مطلع يناير 2015. ووصلت ممارسات هذه الجماعة إلى اخذ رهائن، من سجناء اقل خطورة داخل السجن، لفرض مطالبهم.

سجون اليمن

شهدت اليمن ما بعد عام 2006، عمليات هروب قيادات القاعدة من سجن الأمن السياسي وكذلك من سجون أخرى وكشفت التحقيقات، بأن قيادات القاعدة كانت تدير عملياتها عبر الاتصالات من داخل سجن الأمن السياسي والبعض من هؤلاء السجناء يتم أخراجهم لفترة قصيرة بالاتفاق مع إدارة السجن ليعودوا ثانية، البعض منهم استخدم الزى العسكري للخروج وتنفيذ اتصالات وعمليات والعودة إلى السجن. بالإضافة إلى عمليات الاتصالات والتخطيط فأن سجن الأمن السياسي شهد أيضا عمليات تجنيد إلى تنظيم القاعدة. التقارير كشفت، بأن التنظيم تمكن من اختراق إدارة السجن وبعض الضباط في الأمن السياسي، للتمكن من القيام بعمليات تجنيد وتخطيط واتصالات من داخل السجون.

سجن طره والنطرون - مصر

سجن طره هو معتقل سياسي وسجن جنائي مصري يقع جنوب القاهرة، ضم طول تاريخه عددا كبيرا ومتنوعا من التيارات السياسية وأصنافا عدة من المجرمين وسجن طره شديد الحراسة المعروف باسم سجن العقرب. ومن بين نزلاء السجن السابقين والحاليين قيادات الإخوان المسلمين المحظورة والجماعة الإسلامية أبرزهم طارق وعبود الزمر. أما سجن وادي النطرون فقد شهد هروب المخلوع محمد مرسى ومجموعة من قيادات الإخوان في أحداث ثورة يناير 2011، التقارير ذكرت عن قيام حركة حماس، وذراعها العسكرية كتائب عز الدين القسام، بتنفيذ هجوم على السجن لتهريب جماعة الإخوان. نتائج تحقيقات الحكومة ما بعد ثورة 30 يونيو 2013 التصحيحية، كشفت عن حصول جماعة الإخوان على هواتف اتصالات بينها "الثريا" خارج تغطية

الشبكة المحلية لتنفيذ الاتصالات وإدارة عمليات تجمع بعض التظاهرات في ثورة 25 يناير 2011 من داخل السجن قبل الهروب. هذه العمليات لا يمكن تنفيذها بدون تورط إدارة السجون والداخلية فيها.

تحتاج الحكومات إلى اعتماد سياسات تخضع لمعايير الشفافية وحقوق الإنسان داخل السجون والمعتقلات واعتماد سياسات إعادة تأهيل السجناء تبدأ من داخل السجون ومابعدھا وذلك بالمناصحة الفكرية وإعادة التأهيل من خلال منح فرص العمل ومساعدته بالعودة إلى المجتمع مواطنًا سويًا وبإشراف خبراء علوم النفس والاجتماع والقانون والمعنيين بحقوق الإنسان. أن تفاقم الإرهاب إلى مستوى خطير يصل إلى حالة من التشطي وعدم المركزية، أي تحوله إلى أيولوجية راديكالية متطرفة، يمثل تحديًا إلى أجهزة الاستخبار. أن تنامي وتفرع وتشطير فروع القاعدة والجماعات "الجهادية" يثير الكثير من التساؤلات حول دور الأنظمة والحكومات ومسؤوليتها في مواجهة الإرهاب بمفهومه الشامل غير المجزئ. ماتحتاجه دول المنطقة في أعقاب تطور تقنية الإرهاب في المنطقة وتحوله إلى "عولمة الإرهاب" يعني لا توجد حدود إلى الإرهاب ولا يمكن أن تكون أي دولة بمنأى عن الإرهاب، إلا إذا اتبعت سياسات اجتماعية واقتصادية وأمنية وسياسات أخرى متكاملة وشاملة في معالجة وكبح الإرهاب.

فشل استراتيجيه أوباما في مكافحة الإرهاب استراتيجيه أوباما الناعمة لحماية الأمن القومي

أطلق سراح جندي أمريكي في الأول من يونيو 2014 كان مختطفا لدى حركة طالبان الأفغانية منذ ما يقارب خمس سنوات في مقابل الإفراج عن خمسة معتقلين من قادة حركة طالبان من معتقل غوانتانامو. وقال الرئيس باراك أوباما أن قطر أعطت واشنطن ضمانات ألا يهدد قادة طالبان المفرج عنهم أمن الولايات المتحدة!

أن الخطوة التي اتخذها أوباما تعكس التناقض الموجود في سياسة البيت الأبيض، في الوقت الذي تحارب به الولايات المتحدة طالبان في أفغانستان، هي تفرج عن خمسة سجناء من طالبان في "غوانتانامو" كجزء من صفقة الإفراج عن الرقيب الأمريكي. ومايزيد الشكوك حول مصداقية أوباما في حربه ضد الإرهاب واستراتيجيه الأمن القومي، أنه حصل على ضمانات من قطر بضمائنات لحماية أمنها القومي! وهي سابقة في استراتيجيه الأمن القومي الأمريكي وسياسات البيت الأبيض. من جانب آخر أن إعطاء قطر ضمانات إلى أمريكا بعدم تهديد المفرج عنهم للولايات المتحدة، يعني أن إدارة أوباما تتعامل مع أطراف ومنها قطر وطالبان المتورطة في الإرهاب وهو ما يحرمه القانون الأمريكي من إجراء اتصالات مع الجماعات المسلحة ويعكس درجة العلاقة ما بين قطر وطالبان وكذلك المجموعات المتطرفة. سبق إلى قطر أن استضافت محادثات طالبان مع الولايات المتحدة في الدوحة عام 2013 رغم فشل تلك المحادثات. ما تشهده إدارة أوباما هو تراخي في قبضة السياسة الأمريكية والحوار مع خصومها، رغم شن حروب شاملة ضدها. لا يستبعد أن تخضع إدارة أوباما للاستجواب من قبل الكونغرس، كونها تتعارض مع

قوانين الولايات المتحدة التي تنص على عدم الاتصال بالجماعات المدرجة على قائمة الإرهاب ومنها طالبان ويعتبر إخفاقا امنيا رغم أن بعض المراقبين اعتبرته "نجاحا دبلوماسيا". ويرى دبلوماسيون أمريكيون، بأن عملية تبادل الرقيب الأمريكي، سوف يشجع عمليات إرهابية جديدة ضد الجنود الأميركيين في أفغانستان. العملية تذكر بعملية إيران كونترا عندما أجرت الولايات المتحدة اتصالات سرية مع إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية.

إعلان أوباما صندوق مكافحة الإرهاب

أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما يوم 28 مايو 2014 تقديم بلاده خمسة مليار دولار لإنشاء صندوق لـ مكافحة الإرهاب ودعم جهود مواجهة التطرف حول العالم وعرض في الخطاب الذي ألقاه في قاعدة "ويست بوينت" العسكرية خطط السياسة الخارجية. أكد فيه أن الأموال ستوجه بالأساس لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ودول شرق آسيا. وأضاف أن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان سيوفر بعض مصادر الدخل لدعم جهود مواجهة التهديدات الجديدة. لقد جاء الخطاب محاولة لإعادة صياغة دور واشنطن في الصراعات الدولية وعلاقاتها مع الدول التي تعاني من مشكلة الإرهاب وشدد أوباما في خطابه على ضرورة تفعيل أدوات أخرى من بينها الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية وفرض العزلة واللجوء للقانون الدولي. أن سياسة أوباما في المنطقة فقدت الثقة عند حلفائها خاصة الدول الخليجية، في أعقاب الاتفاق الأمريكي الإيراني حول الملف النووي وغي أعقاب التوافقات ما بين الطرفين. لذا بدئت بعض الدول الإقليمية، باتخاذ قراراتها بالانفراد بمواجهة الإرهاب و"الجهاديين" في سوريا. فرغم اتخاذ واشنطن خطوات بتصحيح مسارات سياساتها اتجاه الأزمة في سوريا وعلاقتها في المعارضة السورية السياسية

والمسلحة وتزويدها ربما بأسلحة مضادة للطائرات والدروع، فإن تلك السياسة تبقى متذبذبة.

القاعدة في الواجهة الثانية

سبق أن أعلنت الولايات المتحدة خلال إدارة بوش قرارها بإعلان الحرب على الإرهاب في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 لكن رغم جهود الولايات المتحدة بوضع حد إلى هذه الحرب وعدم جعلها مفتوحة فإن الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وخاصة في سوريا يعيد الحرب على القاعدة ثانية للواجهة وهذا ما اعتبره البعض إحدى الدوافع التي دفعت أوباما بتغيير قوانين اللعبة في سوريا بعد 05. 05 2013.

كما تعهد أوباما بزيادة دعم المعارضة السورية مشددا على أن واشنطن لا يجب أن تتدخل في التدخل العسكري في دول أجنبية. وكشف مدير الاستخبارات الأمريكية الوطنية جيمس كلاير في شهر فبراير 2014، بأن هناك حوالي سبعة آلاف مقاتل أجنبي في سوريا من نحو خمسين دولة من بينهم دول أوروبية وأمريكا الشمالية. وحذر "جيه جونسون" وزير الأمن الداخلي الأمريكي من أن الصراع الدائر حاليا في سوريا يمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي، مشيرا إلى عودة عدد من الأمريكيين إلى الولايات المتحدة بعد انضمامهم إلى صفوف المقاتلين في سوريا. وفي هذا السياق، أكد مسئول أمريكي في 31 مايو 2014 أن مواطنا أمريكيا نفذ هجوما انتحاريا في سوريا، في حادث يعد الأول من نوعه منذ بدء النزاع هناك. وأعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية جنيفر بساكي في بيان أن المواطن الأمريكي المتورط في التفجير الانتحاري هو منير أبو صالحة. وكان تسجيل فيديو

نشرته جبهة النصرة في 26 مايو 2014 أظهر ما يسمى أبو هريرة الأمريكي خلال عملية تنفيذ الهجوم الذي كان بشاحنة مفخخة في مدينة ادلب.

تقليص ميزانية الإنفاق العسكري

حاول اوباما خلال فترته الثانية في البيت الأبيض، ديسمبر 2012، إلى وضع نهاية إلى الحرب على الإرهاب، وأدلى بعض المسؤولين المعنيين بالاستخبارات بأن القاعدة لم تمثل خطر على الولايات المتحدة، رغم أنها كانت مجرد تصريحات للمسؤولين أكثر مما كانت قرارات أو مشروع قرار لغرض اعتماده. كذلك سعت إدارة اوباما ضمن نفس السياق بإغلاق معتقل غوانتانامو والذي كان يضم عناصر وقيادات القاعدة. هذه الخطوات جميعها جاءت محاولة من اوباما لإعادة رسم وجه الولايات المتحدة في الخارج أكثر إعادة رسم استراتيجيات أمريكا الجديدة القائمة على الحوار ومهادنة الخصوم وتقليص ميزانية الإنفاق العسكري.

الولايات المتحدة عملت على تقليص عدد قواتها وإعادة نشرها بل سحبها إلى الداخل في خطة لإعادة تنظيمها من الداخل لمواجهة التحديات الأمريكية الجديدة في آسيا والتحديات الاقتصادية مع الصين أكثر من البقاء عالقاً في الشرق الأوسط. هذه السياسة من شأنها تقلص تواجد القوات الأمريكية وقواعدها في الشرق الأوسط ومنها قاعدة ألبدرين في قطر. لكن هذا لا يعني أبداً إغلاق قواعد أمريكية، فستبقى حريصة على إبقاء قواعدها العسكرية البرية والبحرية ولكن بأعداد وميزانية أقل، هذه الإستراتيجية من شأنها تقلص أهمية قطر في المنطقة. لقد وصلت الولايات المتحدة إلى هذه القناعة بعد أن حققت عمليات "ألدرون" طائرة بدون طيار أهدافها بقنص قيادات القاعدة في أفغانستان واليمن، رغم انتقادات المنظمات الدولية وحقوق الإنسان باعتبارها

تمثل عمليات قتل دون محاكمات. وتأتي هذه التصريحات في وقت تعيد واشنطن النظر في حجم القوات العسكرية التي يتعين عليها الإبقاء عليها في أفغانستان عند انتهاء مهمة حلف شمال الأطلسي القتالية هناك في عام 2014.

الحرب على القاعدة لا تفرض شن حرب شاملة

أكدت وكالة المخابرات المركزية والبنتاغون بأن محاربة القاعدة ستظل المهمة الرئيسية في السنوات القادمة، وحذرت من محاولة مقاتلي التنظيم شن هجمات جديدة في أفغانستان، في حين قال محامي وزارة الدفاع الأمريكية، أن الحرب ضد القاعدة لا ينبغي النظر إليها على أنها صراع بلا نهاية. كما أعلن برينان John O. Brennan، رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في يونيو 2011، أن إدارة باراك أوباما ترى أن مهمة تصفية شبكة القاعدة بصورة تامة، التي تنص عليها الاستراتيجية الأمريكية الوطنية لمكافحة الإرهاب، لا تفرض على واشنطن شن حرب شاملة. وأضاف برينان أن الولايات المتحدة تعتبر إيران وسورية من الممولين الرئيسيين للإرهاب في العالم. وأشار مساعد الرئيس الأمريكي إلى أن الاستراتيجية "تعترف بأن هناك تنظيمات وبلدانا صغيرة تدعم الإرهاب لتقويض المصالح الأمريكية".

في أعقاب فوزى الربيع العربي 2011، لم تعد القاعدة تمثل خطرا وتهديدا على الغرب والولايات المتحدة، بقدر تحولها إلى تهديد وماكينة قتل إلى شعوب منطقة الشرق الأوسط، لا تستثني ديانة أو مذهب أو طائفة. الانتقادات الموجهة إلى إدارة أوباما في مواجهة القاعدة والتنظيمات "الجهادية" تحديدا في سوريا، بأنها سياسة غير ثابتة ومتذبذبة وقل حزما وهذا ما شجع القاعدة و"الجهاديين" بالاستقواء في سوريا وفرض سيطرتها، بعد قراءة

استباقية إلى سياسة اوباما القائمة على مهادنة الخصوم وعدم نشر القوات الأمريكية بشكل واسع في مناطق النزاع.

تراخي قبضة اوباما في مكافحة الإرهاب

أن قبضة اوباما في الشرق الأوسط خلال " ثورات الربيع العربي" شهدت الكثير من التراخي، هذا لم يكن من فراع بل بسبب ضغوطات تقليص الميزانية وأعدت نشر القوات الأمريكية. رغم أن اوباما استطاع تحقيق ما لا يستطيع سلفه بقتل أسامة بن لادن في مايس 2011 في عملية قوات النخبة في بلدة " ابوت أباد" الباكستانية، كذلك عملية اغتيال العولقي في اليمن 2012 وغيرها من قيادات القاعدة في باكستان وأفغانستان واليمن والصومال. إدارة اوباما اتبعت الاستراتيجية الناعمة في مواجهة التحديات الكبيرة. هذه السياسات وتحدي الصين للولايات المتحدة في آسيا وإفريقيا ومناطق أخرى جعلت الولايات المتحدة أن تجد نفسها عالقة في الشرق الأوسط، هكذا جاء انسحاب أمريكا من العراق أواخر 2011 والتخلي عن الاتفاقية الأمنية مع العراق لتتفرض الولايات المتحدة يدها من العراق خاسرا أمام السيطرة الإيرانية. وهي ذات الأسباب التي دفعت إدارة اوباما إعلان انسحابها المشروع من أفغانستان عام 2014 بل الحوار مع طالبان في مفاوضات الدوحة. اعتبرت صحيفة USA Today أن العراق قد يكون شكل نموذجا سارت عليه الإدارة الأمريكية في طريقة الانسحاب من أفغانستان، حيث كانت بمثابة تجربة تحذيرية بالنسبة للولايات المتحدة. أن ما حدث في العراق يعكس استراتيجيه أوباما في إبرام شراكات مع الحكومات الأجنبية من أجل محاربة المتطرفين بدلا من الالتزام بتخصيص قوات كبيرة بالخارج. وقد خلفت استراتيجيه اوباما في مكافحة الإرهاب، خيبة الأمل إزاء احتلال العراق وأفغانستان

إحساسا متعمقا بالإرهاب لدى الرأي العام. أن استراتيجيه مكافحة الإرهاب الأمريكية منذ 11 سبتمبر 2001 كانت تنقصها الدراسة الشاملة والمعرفة بتفاصيل المناطق والدول التي تشهد تهديد الإرهاب والقاعدة أبرزها أفغانستان والعراق.

أن مايشهده العالم اليوم من موجات إرهابية، ممكن أن تتحملة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، رغم تورط أطراف إقليمية بإثارة حالات عدم الاستقرار وتأجيج المواجهات الطائفية. أن استعراض الأرقام وإحصائيات ضحايا الإرهاب مابعد 11 سبتمبر ومابعد احتلال العراق وأفغانستان، يعكس حجم الآثار السلبية لسياسات واشنطن في مواجهة الإرهاب. القاعدة والتنظيمات "الجهادية" كانت دوما تستغل وتوظف انتشار القوات الأمريكية على الأرض لصالحها، ضمن باب "المقاومة". خلالها نجحت القاعدة و"الجهاديين" باستثمار بعض الممارسات الخاطئة للقوات المنتشرة وانتهاكات جنودها التي يمثل المرتزقة نسبة كبيرة في داخلها. التحقيقات أثبتت بأن الصور المروعة من داخل مناطق النزاع خاصة الأطفال والنساء، كانت تمثل مادة جيدة إلى "الجهاد" الإعلامي للقاعدة و"الجهاديين".

أن ارتقاء قبضة إدارة اوباما في منطقة الشرق الأوسط، ربما يأتي في أعقاب انتباهها إلى الخطر الصيني وتحول اهتمامها إلى جنوب آسيا. إدارة اوباما منذ عام 2011 وانسحابها من العراق وكأنها تنفض يدها من الشرق الأوسط، وربما هذه السياسة كانت وراء مهادنة واشنطن طهران في ملفها النووي. أما ما يتعلق في الأزمة السورية، فقد كانت سوريا بالفعل تمثل الخيارات الأسوأ لإدارة اوباما، اتسمت بعدم الثبات وفي تغيير موازين اللعبة والتحالفات أكثر من مرة. يبدو أن اوباما يريد أن ينهي فترة حكمه الثانية بدون شن حرب شاملة في أي من دول النزاع، خلالها تم تقليص نشر القوات

وميزانية الدفاع وكأنه يريد أن يرسم وجه جديد للولايات المتحدة ربما على عكس سياسة جورج بوش التي اتسمت بنشر القوات في مناطق واسعة في العالم، وهذا يعني أن ماتبقى من فترة حكم اوباما سوف لايشهد عمليات عسكرية واسعة أبرزها في سوريا، لكن ستقوم على إيجاد تعاون وشرابة مع بعض الدول الإقليمية لمواجهة التنظيمات "الجهادية" والقاعدة.

مجموعة السبع تؤكد وحدتها في مواجهة الإرهاب

أكد قادة مجموعة السبع في ألمانيا وحدتهم في وجه الإرهاب والأزمات الدولية في ختام قمة مطلع سونيو 2015 غابت عنها روسيا التي أقصيت على خلفية تدخلها في النزاع الذي يمزق أوكرانيا. خصص قادة الدول الصناعية السبع الكبرى قسماً كبيراً من مناقشاتهم في اليوم الثاني والأخير من القمة المنعقدة في قصر الماو بمنطقة بافاريا جنوب ألمانيا، لبحث مكافحة الإرهاب والمساعدة الإنمائية مع انضمام ستة رؤساء دول وحكومات من الشرق الأوسط وإفريقيا إليهم. وبحث قادة الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا واليابان مسألة مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا، في حضور رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الذي كان وصف بـ"الفشل" استراتيجيه الائتلاف الدولي ضد التنظيم.

مكافحة الإرهاب: أفق للتسوية السلمية في المنطقة

أعلنت الحكومة الفرنسية يوم 27 ابريل 2015 بدء اللقاء الدولي حول مكافحة الإرهاب والذي شارك فيه 174 قاضياً وفاعلاً متخصصاً في مجال مكافحة "الإرهاب" من 34 بلداً، بينها سبع دول عربية. والأبرز في هذا اللقاء هو مشاركة سبع دول عربية، هي لبنان والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا والأردن ومصر، إلى جانب إسرائيل. أن مشاركة دول عربية

رسميا في مؤتمرات مكافحة الإرهاب إلى جنب إسرائيل يطرح الكثير من علامات الاستفسارات حول تطبيع هذه الدول العلاقة مع إسرائيل. أن مشاركة إسرائيل إلى جانب بعض الدول العربية في هذا المؤتمر المتخصص في مكافحة الإرهاب له دلائل بارزة أهمها، أن دول منطقة الشرق الأوسط، بدئت تتخطى عقدة إسرائيل في المحافل الدولية أمام تصاعد إرهاب الجماعات "الجهادية" في المنطقة. رغم الانتقادات الموجهة إلى إسرائيل في سياستها ضد الشعب الفلسطيني وحروبها على حكومة غزة، فأنها تشترك مع دول المنطقة في مواجهة الإرهاب.

إسرائيل تعايش مع "الجهاديين"

أن إسرائيل هي الغائب الحاضر في تحالفات المنطقة. أن الجماعات "الجهادية" ليست بالبعيدة عن إسرائيل، وتعتبر حكومة هنية - قطاع غزة واحدة من منابع تصدير المقاتلين إلى هذه الجماعات في سوريا والعراق ومناطق أخرى. يشار أن حكومة إسرائيل استطاعت أن تتعايش مع هذه الجماعات القاعدية عند حدودها في سيناء وقطاع غزة ونجحت باحتوائها معلوماتيا. وهذا مادفع بعض القيادات الأمنية في الحكومة الإسرائيلية تصل إلى قناعة أن هذه الجماعات لم تعد تمثل خطرا مباشرا على إسرائيل في الوقت الحاضر بفضل الجهد الاستخباراتي. فقد أكد كل من وزير الدفاع الإسرائيلي "موشيه يعالون"، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق ورئيس معهد أبحاث الأمن القومي بجامعة تل أبيب "عاموس يادلين" أن تنظيم داعش لا يشكل خطرا مباشرا على إسرائيل. وهذا يعني أن حكومة إسرائيل تمتلك البيانات والتفاصيل عن هذه الجماعات الإرهابية. التقارير الاستخبارية كشفت تمكن الاستخبارات الإسرائيلية من اختراق شبكة تنظيمات هذه الجماعات واصطياد بعض قياداتها.

نظرية تجفيف منابع الإرهاب مواجهة الإرهاب في المنطقة

أن أحد دوافع الإرهاب والتطرف هو الشعور بالظلم أو التهميش على مستوى الأفراد أو الجماعات سواء كان حقيقيا أو خياليا. وهذه الفئة من الأشخاص تكون موضع اهتمام التنظيمات " الجهادية " والمجموعات اليمينية والمتطرفة. واغلب الذين تحولوا من الديانات الأخرى مثل المسيحية إلى الإسلام هم من هذه الشريحة، كون المجموعات الإسلامية أو اليمينية تعطيهم الكثير من الاهتمام والحظوة التي افتقدتها في مجتمعاتها. ألتطرف لاينحصر على طائفة ولا على ديانة، فهناك الانجيليين الجدد مثل تطرف فرانكلين غراهام، ابن المبشر الشهير بيل غراهام، والذي دعا إلى مواجهة المسلمين، كان قد وصف " الدين الإسلامي بأنه شرير جداً"، ويعتبر جورج بوش من الموالين لهم.

و البوذية مثل نموذج بورما. أما ألهندوس فأطلق ألتطرف ألهندوسي ناثورم جوتسي 1948 عام ثلاث رصاصات برأس المهاتما غاندي في 30 يناير 2013. بالإضافة إلى ماشهده الهند من حروب أهلية منتصف الاربعينيات من القرن الماضي، وعند الديانة اليهودية مازالت الآن جماعة " الحريدم" ألتطرفة ترتدي ألقاب، زي "أل فرومكا" Frumka و تعيش على هامش التاريخ و المجتمع الإسرائيلي و تكفره و تعتبر كل أشكال الديمقراطية رجسا من عمل الشيطان وهي تتشابه مع ألسلفية أالجهادية في هذا الموقف، وفي ارتداء النساء النقاب وهذا مايرجح رواية أن يكون أصل النقاب من الديانة اليهودية. فالإرهاب لا يتحدد في دين ولا بجغرافية معينة. وبات

ضروري أيضا التفريق ما بين أصول الأديان وفكر الجماعات، فهناك فرق ما بين الشرائع السماوية والفكر.

نظريات تجفيف الإرهاب

تنص إحدى نظريات تجفيف منابع الإرهاب عن طريق إيجاد قنوات تتنفس من خلالها التيارات المتشددة عن غضبها، ومحاولة تفهم احتياجات وأهداف هذه الجماعات، على أن تفعيل هذه النظرية لا يقع على عاتق الأمن والدفاع بل يتعدى ذلك إلى مقومات الأمن القومي والتنمية ضمن باب رسم الاستراتيجيات وتنفيذ الخطط من قبل المؤسسات التنفيذية. وهنا ضروري تعريف الأمن القومي National Security وهو قدرة الدولة على حماية أراضيها ومواردها ومصالحها من التهديدات الخارجية العسكرية والتهديدات الداخلية. وبفعل العولمة، حدثت تحولات في مفهوم الأمن، وأبرزها القوة، التي لم تعد ترتبط بالعامل العسكري، بل تعدته إلى التكنولوجيا والتعليم، والنمو الاقتصادي واعتماد المعلومات.

وضمن تجارب الشعوب في مواجهة الإرهاب كانت اليمن والمملكة السعودية من الدول الرائدة في مكافحة الإرهاب فكريا وتنظيميا. وفي هذه الخطط يبرز دور المشايخ ورجال الدين ومراكز الدراسات والأبحاث. دور المشايخ يأتي من خلال تفسير المعاني الحقيقية للإسلام وللأديان السماوية وغير السماوية من الناحية الفقهية والشرعية التي تدعو جميعها إلى المحبة والتعايش السلمي، فجميع الرسل والأديان تدعو للسلام. وتأخذ الحكومة على عاتقها أيضا تشكيل لجان من ابرز المفكرين الإسلاميين وضمن فرق عمل تقوم بعقد ندوات شعبية مفتوحة ومباشرة مع عامة الناس والرد على حجج المتطرفين من الفكر التكفيري والتنظيمات الأخرى التي تتخذ من الدين غطاء لتنفيذ مصالحها وكانت تجربة الشيخ الهتار في اليمن واحدة من التجارب التي جاءت

بنتائج ايجابية ونتجت عنها تحديد أعداد كثيرة من مقاتلي القاعدة والتنظيمات الجهادية. فتجفيف منابع الإرهاب لا تكمن بالعمل العسكري لكن يجب أن يبدأ في منظومة عمل مشتركة ويكون العمل العسكري والاستخباري احد عناصرها. وظهرت استراتيجيات مختلفة لمكافحة الإرهاب والتطرف خاصة الأمريكية، فقد ذكرت الكاتبة الأمريكية Jessica Stren في محاضرة لها في القانون في كلية الحقوق بجامعة هارفارد نشرتها دورية Foreign affairs في اوكست 2012، تضمنت أن الولايات المتحدة لاتعمل فقط على محاربة الإرهاب بل الحيلولة للجماعات المتطرفة من النمو مع برامج إعادة تأهيل المعتقلين بهدف حماية الأمن القومي.

ما تشهده الآن المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط يعتبر منخفض إرهابيا، بدأ يستقطب " الجهاديين " ليكونوا مثل كرة الثلج تكبر مع توسع مساحات النزاع والخلافات.

العراق

كانت المنطقة الغربية في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق 2003 حاضنة وملاذ إلى تنظيم القاعدة ثم " الدولة الإسلامية في العراق والشام " والى تنظيمات "جهادية أخرى واختلطت مابين المقاومة والإرهاب كثير حتى عام 2006 لتقاتل عشائر الأنبار تنظيم القاعدة وتخرجه من مناطقها بعد أن عجزت الحكومة والقوات الأمريكية، لكن بقيت المنطقة الغربية تمثل ملاذا جغرافيا أحاديا — ليس اجتماعيا — لما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام ". تقابلها ميليشيات ومجموعات مسلحة تنتشر على في المدن العراقية بدون استثناء، ذات أهداف سياسية ومنافع فئوية تدفع بالطائفية المجتمعية إلى الواجهة.

كشفت نتائج التحقيقات مع مقاتلي القاعدة في العراق، بأن هنالك معسكرات تدريب تقام للمقاتلين، خاصة عند الحدود السورية من جهة محافظة الأنبار ومن الشمال عند منطقة البوكمال. التنظيمات الجهادية تستغل دائما ضعف أو غياب السلطة في تلك المناطق لتنشط وتتحرك بمرونة أكثر. وتقوم هذه التنظيمات وفقا إلى إصداراتها على مفهوم القوة والأمن والمفاجئة في ضرب الخصوم وفرض سيطرتها من أجل توسيع خلق حواضن جديدة، فهي تؤمن في عنصر القوة لفرض السيطرة. والأمن هو إحدى دعائم الحصول على القوة التنظيمية، أن عدم اختراق الجماعات يعطيها تماسك بالعمل وقوة أكثر ويمنحها فرصة لكسب مقاتلين جدد ضمن نظرية الحوكمة، فهي تبث رسائل مباشرة إلى المجتمعات خلال ضعف الحكومة تفيد بأن الحكومة غير قادرة على حمايتها وهذه الجماعات هي صاحبة الذراع الأطول التي تمتد ليس إلى أفراد المجتمع بل إلى الحكومات. السيطرة والحوكمة هي إحدى ركائز "الجهادية" وذلك من خلال فرض تعاليمها على المجتمعات التي تسيطر عليها وهذا ما يشهده العراق تحت "الدولة الإسلامية" وطالبان في أفغانستان واليمن تحت أنصار الشريعة في بدأ المرحلة الانتقالية 2012. فالعمليات العسكرية الواسعة للجيش العراقي في المنطقة الغربية وفي ديالى لم توقف عمليات التنظيم ولا تحد من العمليات الإرهابية، وهذا يبرهن بأن معالجة الإرهاب يتطلب استراتيجية وتنفيذ خطط بينها العمليات العسكرية. أن ما يملكه العراق الآن وبالتحديد أجهزة الأمن والاستخبارات ومكافحة الإرهاب حول شبكة القاعدة والتنظيمات الجهادية، هي معلومات وقاعدة بيانات هامة وثمينة، وينبغي أن تستفيد وزارة الداخلية العراقية من هذه البيانات بتخريج كفاءات أكاديمية واستخبارية معنية في مكافحة الإرهاب ليكون لها مساهمات ومشاركات ايجابية بإعانة دول أخرى والتعاون مع وكالات استخبارية من

خلال اتفاقيات ثنائية تخدم متابعة وتعقيب المطلوبين،. هذه الضرورة أصبحت غائبة للأسف وسط التسييس والفساد.

السجون والمعتقلات في العراق والتي كانت تحت الإدارة الأمريكية ساعدت على تفريخ مقاتلين أكثر تمرسا بعد خروجهم أو هروبهم من المعتقلات. ووفقا لدراسة الكاتبة Jessica Stren فان السجون يجب أن تكون على شكل برامج الاحتواء تتضمن ثلاثة عناصر هامة واجبة التوافر: الأول ؛ إنشاء سجون من نوعية خاصة هدفها الرئيس إيجاد برامج إعادة التأهيل، الثاني؛ تقديم خدمات انتقالية تهدف لإطلاق سراح المعتقلين، الثالث؛ تقديم خدمات للمعتقلين فيما بعد مرحلة الإفراج أو إطلاق السراح وإعادة تأهيلهم اجتماعيا وفكريا.

سيناء

ماحصل من عمليات إرهابية في القاهرة ومحافظات مصر من عمليات إرهابية يمتد إلى سيناء، وكشفت حادثة محاولة اغتيال وزير الداخلية المصري وزير الداخلية المصري محمد إبراهيم يوم 4 سبتمبر 2013 وسط القاهرة عن هذا التمدد التي اعترفت به جماعة أنصار بيت المقدس.

تعتبر سيناء التحدي الأكبر إلى مصر والمنطقة بسبب الطبيعة الجغرافية والإنفاق مع حماس غزة وحدودها مع ليبيا والسودان. نتائج التحقيقات في مصر كشفت عن تدفق أسلحة وصواريخ قادمة من ليبيا والسودان وحماس عبر الإنفاق، والاعترافات كشفت تورط حماس وجماعة جيش الإسلام بزعامة نغمش بعدد من العمليات المسلحة في سيناء وحتى في أخراج السجناء المطلوبين من تنظيمات الإخوان في سجن طره وسجون مصر الأخرى. المعلومات تفيد عن تمدد جيش الإسلام وأنصار بيت المقدس وأكناف بيت

المقدس تمدها جغرافيا عبر سيناء وغزة. الجيش الثالث المصري قام بحملة واسعة إلى بؤر هذه التنظيمات والعصابات التي تتخفى داخل سكان البدو خاصة عند الشيخ زويد ورفع.

الجيش كشف عن وجود أسلحة ثقيلة منها صواريخ سام وصواريخ مضادة للطيران وغيرها من الأسلحة ومعدات القتال والاشتباك الليلي ليؤكد بأن هذه التنظيمات تحصل على دعم خارجي وان مكافحة الإرهاب يبدأ من هناك، لذا من الضروري البدء من سيناء بتجفيف الإرهاب ومنابعه. من الناحية الاستخبارية والأمنية ما تقوم به الحكومة المصرية في هذا الظرف الصعب يعكس خبرات مصر بأنها دولة مؤسسات وتزيد من ثقة المواطن في هذه المؤسسة لتكون النموذج الأفضل في المنطقة. تمتلك مصر قاعدة معلومات واسعة لم تتضرر بفوضى الإخوان، وتمتلك خبرات قادرة على تشخيص ما يحدث في سيناء. ما اتخذته مصر كان مطلوبا وصائبا وهو خطوة سريعة وفعالة ويجدر في دول أخرى على سبيل العراق واليمن اتخاذ مصر نموذجا في تجاربها والتعاون الأمني معها لمواجهة الإرهاب بالطريقة الصحيحة. أن تجفيف منابع الإرهاب، يعني اتخاذ الخطوات الاستباقية، وان لا تكون الحكومة متلقية للضربات، أو أن تقوم بردود أفعال تكاد تكون في الغالب، ردود سريعة غير مدروسة.

سوريا

التجربة في سوريا تعكس النموذج الأكثر لسيطرة "الجهاديين" على مجتمعاتها وتفرض الفتوة والزعامة عليها وتمارس سطوتها ضمن باب "الجهاد وجهاد النكاح والمحرم" ليحل " للمجاهد مايريده من نساء وممتلكات فقط بإطلاقه تكبيرات الله اكبر ثلاث مرات!! هذه الحوكمة جعلت من الجهاديين

يجدون المتعة والسياحة في محميات جهادية مخالفة للشرائع السماوية والى القوانين والإنسانية وكرامة الإنسان. النموذج السوري يختلف عن نموذج سيناء مصر وعن المنطقة الغربية في العراق، بسبب بوابة أنطاكية التركية وأطراف دولية وإقليمية.

ولعل ابرز المتطوعين العرب والأجانب القادمين من أوروبا ومن بعض الدول العربية إلى سوريا وغيرها من السوح القاعدية هم الشباب العربي المتواجد في أوروبا الذين يعانون من التهميش والبطالة وسياسات التقشف ، هذا أما أكدت عليه استطلاعات الرأي مركز المراقبة الأوربي لمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب Monitoring Center on European Racism and Xenophobia .

لجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة

تسعى لجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، إشارة إلى قرار مجلس الأمن 1373 (2001) و1624 (2005)، إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على منع وقوع أعمال إرهابية داخل حدودها وفي المناطق التي تقع فيها على حد سواء. وقد أنشئت اللجنة عقب الهجمات الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة في 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وتحصل لجنة مكافحة الإرهاب على مساعدة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التي تتولى تنفيذ قرارات اللجنة المتعلقة بالسياسات، وتجري تقييمات فنية لكل دولة عضو بواسطة خبراء، وتيسر تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال مكافحة الإرهاب.

الجامعة العربية

أما الجامعة العربية فاكتفى المندوبون الدائمون في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في الأول من سبتمبر 2013 الدورة العادية لمجلس الجامعة الـ40 بإدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومصدره باعتباره عملاً إجرامياً، مؤكداً العمل على مكافحة الإرهاب مع التفريق بينه وبين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال ورفض الخلط بينه وبين الدين الإسلامي. أما التعاون عبر الإنترنت فيبدو أنه ضعيف داخل الدول العربية وقد كشف عنه الخبير العراقي للشؤون الأمنية العميد رياض بهار في أعقاب حادثة هروب سجناء القاعدة من سجن أبو غريب في يوم 22 يوليو 2013، حيث ذكر هنالك نقص في الجهد بتعقيب الهاربين من خلال قاعدة البيانات المتوفرة عن السجناء من صور وبصمات وغيرها من الأدلة الجنائية. وهنا يستدعي ربط الدول في حلقات تعاون وتبادل المعلومات أكثر، وربما الاتفاقيات الثنائية تأخذ فعلاً أكثر من الاتفاقيات العامة.

وخلال اختتام مؤتمر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في تونس يوم 22 أيلول 2013 أعمال المؤتمر العربي للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب في دورته السادسة عشرة بمشاركة ممثلين عن الدول العربية الأعضاء، دعا الدول الأعضاء إلى تشكيل لجنة وطنية عليا لمكافحة الإرهاب تتولى رسم السياسة الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب مع مراعاة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

أن إقامة المؤتمرات الإقليمية ودولياً لمكافحة الإرهاب يعمل على إيجاد تعاون مابين الأطراف المشاركة وعلى وجود اتفاق وفهم إلى تعريفات الإرهاب كذلك الحلقات الدراسية والبحثية نشرها من خلال وسائل الإعلام

يمكن أن تقدم للمواطن ثقافة أمنية وتوعية استخبارية تتحمل مسؤوليتها مؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى الحكومات.

أن مسألة مكافحة الإرهاب والتطرف تعد من أكثر الموضوعات تعقيداً وصعوبة بسبب تداخل أسبابه مع جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والتنمية. كذلك الخلط ما بين المقاومة والتنظيمات الإرهابية من جانب وما بين أصول الأديان والفكر والأيدلوجيات الإسلامية واليمينية المتطرفة التي تقوم على فرضية أسلمة وأدينة الشارع لتنفيذ أجندة جماعات محدودة بعيداً عن الدين.

هل تحول "داعش" إلى أيديولوجية اجتماعية

أن فشل ربيع "الثورات العربية" التي اندلعت في المنطقة مطلع عام 2011، الحق الكثير من الإحباط وضرب بتداعياته النفسية والاجتماعية على المجتمعات التي شهدت هذه "الثورات" أبرزها مصر وليبيا وتونس وسوريا واليمن. وكان ناتج هذه الثورات هي "ألفوضى الخلاقة" و"التوحش" عند هذه الجماعات الإسلامية المتطرفة. الاهتزاز لم يضرب الدول التي شهدت هذه الثورات فحسب بل تمدد إلى دول الجوار. تداعيات الفوضى وصلت مساحات جغرافية بعيدة عن معاقلها لتصل دول الغرب.

لقد أثرت "داعش" سلباً كثيراً بالحركات الإسلامية وكذلك على الأفراد والأسرة في المجتمعات الإسلامية وإن كانت تعيش في دول المهجر. وتحولت أفكار وطروحات داعش إلى ثقافة أسرية "يكفر" عند بعض الأبناء من الجيل الجديد يكفر بعضهم الآخر، بسبب التفسير الخاطئ لهذه الجماعة. نجاح تنظيم داعش بتوظيف التطرف داخل الفكر السني وتحويله إلى آلية عمل تخدم أهداف التنظيم، القائمة على تفسير النصوص القرآنية وفق منظورها. وصفت وكالات الاستخبار الغربية هذه الجماعة بأنها تنظيم يلبي الحاجات الغريزية

والجنسية والسلوك الوحشي المتنامي عند بعض الأفراد والجماعات. علماء النفس والاجتماع فسروا تدفق اسر بكاملها أو أفراد من أوروبا أبرزها بريطانيا وفرنسا، لالتهاق بالقتال في سوريا والعراق، نوع من أنواع فقدان الهوية والتشرد. البعض فسر ذلك بأنه تلبية لحاجات مادية وغريزية. تبقى دوافع الثأر من قبل بعض الأفراد والجماعات في أوروبا والتي تجد في داعش وغيره من التنظيمات "المخلص". تبقى "الدعاية الجهادية" عاملا مهما في استقطاب الأفراد والجماعات، والتي أصبحت وسيلة مهمة لتجنيد أعضاء في التنظيم. وعقدت ورشة عمل عقدت في عمان يوم 16 يونيو 2015 نظمتها مؤسسة "فريدريش إيبيرت الألمانية" وناقش مختصون وباحثون أردنيون وعرب "سر جاذبية داعش". وخلصت إلى أن ذلك يعود(..) بالدرجة الأولى إلى أزمة الشرعية التي تعاني منها بعض الأنظمة العربية، واستغلال الشحن الطائفي، وانقلاب بعض القوى على ثورات الربيع العربي، وعودة الحكم الشمولي في بعض البلدان العربية، وانتشار الحروب الطائفية في المنطقة، واضطهاد أهل السنة في العراق وسوريا، والتدخل الإيراني في المنطقة، والتحكم بالقرارات السيادية لبعض البلدان العربية(..).

ثقافة صناعة الموت

يقول الدكتور تركي الدخيل بعنوان "ثقافة داعش لا تضيقوا في الوصف": إننا لو رجعنا إلى الوراء لوجدنا جماعة "الحشاشين" والتي تطور وصفها واسمها لتكون أيقونة وعلامة على ثقافة معينة «Assassi» تحولت إلى لفظ متداول للدلالة على القاتل المأجور، أو القاتل الخفي، واستخدمت في الثقافات "المافيوية" في أوروبا عموما وفرنسا خصوصا، بل وأصبحت هناك ألعاب فيديو تحمل نفس الاسم تقدم ذات الدلالات التي ضخمها. القصة ليست

اتهاما أو تزويرا، بل هو توصيف محض، وداعش الثقافة موجودة في كثير من المجتمعات العربية والإسلامية. كانت داعش والجماعات "الجهادية" الأخرى موجودة داخل "الانتفاضات" العربية وبدأت تتوسع إلى المجموعات الإسلامية من غير "الجهادية" لتعمل تحت مظلتها ضمن استراتيجيه تخندق الإسلاميون. وفي سياق ثقافة الموت يقول الكاتب الألماني "كيرستن كنيب" في دراسته: إذ تفيد تقارير باختطاف التنظيم للأطفال من دور الأيتام واعتقالهم في معسكرات تدريب معزولة بهدف تحويلهم إلى آلات للقتل (..). وهناك يتم إخضاعهم لغسيل دماغ وتعبئتهم بالفكر "المتطرف" وتدريبهم على استعمال السلاح والمتفجرات. وتتقارب عالمة الآثار الألمانية "زيمونه مول" من هذا الطرح بقولها: بأن مايقوم به داعش هو تدمير إلى الموروث الثقافي في العراق ودول أخرى وأن من خلفية موقفها المنطلق من فكرة صراع الثقافات.

ارتداد "ثورات الربيع العربي"

يبدو أن جماعة الإخوان، هي أول الجماعات التي شهدت ارتداد في اتجاه "الثورات العربية" وهنا كانت ثورة يونيو 2013 وعزل المخلوع، وهي كانت الحجرة الأولى في ارتداد الثورات. لقد تغيرت نظرة الرأي العام إلى بعض التيارات التي كانت محسوبة على "الإسلام المعتدل" عند السنة والشيعة. وشهد كلاهما اختلال في موازين المسارات على مستوى الطروحات أو النشاط على الأرض. فالإخوان المسلمون، انتقلوا من مرحلة السلم إلى إثارة الفوضى خاصة ماشهدتها مصر من فوضى تهدد أمنها القومي. ليبيا هي الأخرى شهدت تطرف في مواقف الجماعات الإسلامية بكل درجاتها وهي الأخرى ضربت بتداعياتها جدار أوربا لتفتح ثغرة لاجئي قوارب الموت عند إيطاليا. أما المجموعات الشيعية فقد شهدت اندفاعا في سوريا متمثلة بحزب الله

اللبناني وبالمليشيات الشيعية العراقية الداعمة إلى نظام الأسد. التطورات هذه ظهرت بأدلب وجسور الشغور وربما في تدمر والسويداء. أما في العراق فشهد تغيير في مواقف الجماعات السنية لتتحول إلى "ثورة سنية" باسم العشائر ضد حكومة بغداد ذات الأغلبية الشيعية بعد اختلافها مع الحكومة حول التسليح ومواجهة داعش. بعض الزعامات السنية بايعت داعش تحت باب الترغيب والترهيب. المليشيات الشيعية التي تقاتل إلى جانب الحكومة داخل "الحشد الشعبي" رفعت رايات مذهبية تؤكد فيه ولائها للمذهب أكثر من العراق. التواجد الإيراني أصبح أكثر انتشارا وعلانية في العراق.

تطرف سني شيعي

شكل التنافس السياسي بين الشيعة والسنة في العراق محور المواجهات الطائفية على الأرض والتي تحولت إلى مواجهات مسلحة، وكانت عملية تهجير مابين الطائفتين ابرز معالم التغيرات في العراق مابعد 2003. بات العراق متورطا في الأزمة السورية رغم مايعانيه هذا البلد مايكفي من العنف الطائفي والإرهاب. لتظهر حالة الاشتباك "الجهادي" مابين العراق وسوريا في الحركات "الجهادية" السنية والشيعة، فهناك تنقلات وتمدد للحركات مابين العراق وسوريا. وأصبح نصب عين "الجهادية" في هذه المرحلة تقع على العراق و سوريا، أما المليشيات الشيعية فتقع أعينها على ضريح السيدة زينب في دمشق والعتبات المقدسة في العراق. لقد تغير مشهد التشابك "الجهادي" مابعد اجتياح "دولة داعش" إلى مدينة الموصل ومدن عراقية أخرى شهر يونيو 2014، لتنتقل المليشيات الشيعية من سوريا إلى العراق، في أعقاب تهديد التنظيم على لسان متحدته أبو محمد العدناني باحتلال بغداد والعتبات المقدسة. فتنظيم "داعش" يرسم الآن خارطة مذهبية جديدة بدل الخارطة السياسية مابين

العراق وسوريا، وهذا يرجح مستقبلا قيام إقليم سني على غرار إقليم كردستان العراق في شمال العراق.

لماذا داعش في ليبيا

أن ظهور داعش في ليبيا احتل عناوين واهتمام وسائل الإعلام العربية والدولية في أعقاب إعلان مبايعة تنظيم "داعش" من قبل احد الفصائل الليبية ضمن بيعة "مدوا الأيادي" مطلع عام 2015 وإعدام 21 قبطيا مصريا في ليبيا منتصف شهر فبراير 2015. وظهرت مخاوف جدية من استيلاء تنظيم "داعش" على ماتبقى من ترسانة الأسلحة الكيماوية، ومايصعد هذه المخاوف هو عدم انضباط هذه الجماعة واستخدامها الكيميائي في العراق وسوريا. التنظيم استهدف ليبيا، في أعقاب الفوضى وسيطرة الميليشيات الليبية على السلطة، ووجودها في ليبيا يحقق لها فتح جبهة جديدة تخفف الضغط على معاقل التنظيم في الموصل والرقّة. وجود داعش في ليبيا يعني انفتاح على شمال إفريقيا والصحراء الغربية التي تعيش مناخ "جهادي" منذ عقد التسعينات. فأن ليبيا تمنح التنظيم التوسع ورمزية "عولمة الجهاد" في ذات الوقت تمنحه فرصة للوصول إلى الترسانة الكيميائية من النظام السابق وهو يعيد تجربته في العراق.

قوارب اللاجئين تفتح ثغرة في جدار أوروبا

منحت ليبيا التنظيم ثغرة في جدار أوروبا عبر قوارب الموت التي تحولت إلى تهديد لأمن أوروبا وخاصة إيطاليا. ردود فعل دول أوروبا ربما كانت داعمة إلى الموقف الإيطالي الأكثر تضررا من حرب "قوارب الموت". الموقف الإيطالي كان متصلبا وهدد بأكثر من مرة بالتدخل العسكري بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية. المشكلة أن الدول الأوروبية تتفاوت في سياساتها وفي فلسفتها الواحدة عن الأخرى. أوروبا تلتقي في سياساتها الاقتصادية، لكنها اكتشفت أن سياساتها في مكافحة الإرهاب والتعامل مع تهديد "الجهاديين" يختلف الواحدة عن الأخرى. دول الاتحاد الأوروبي وقفت عاجزة لمواجهة مشكلة تهديد "التطرف" من جانب وتهديد "قوارب اللاجئين" من جانب آخر. استخبارات دول أوروبا تنظر إلى هذه القوارب بأن تحمل بعض مقاتلي تنظيم "داعش" والجماعات "المتطرفة". اعتمدت دول أوروبا سياسة احترازية باستقبال اللاجئين، أبرزها أنه لا يحق تنقل اللاجئين مسافات عن من بيوت أو معسكرات اللجوء إلا بعد التأكد والتحقق من الهوية الشخصية. الشرطة الألمانية على سبيل المثال قامت بجولات تفتيش في بيوت اللاجئين وفق معلومات وجود تسرب لمقاتلي داعش "خلايا نائمة". وشنت الشرطة الألمانية خلال شهر مايو 2015 حملة تفتيش في مركز استقبال للاجئين في مدينة "مأنهايم" و24 مركزا آخر لإيواء طالبي اللجوء في ولاية "بادن- فورتمبرج" للاشتباه في الاتجار بالمخدرات. أن موضوع قوارب اللاجئين صعد من الخلافات داخل الدول الأوروبية القائم على تقاسم استقبال اللاجئين وعدم تمسك الدول الأعضاء بقرار المفوضية بمقترح محاصصة اللاجئين. وتقدمت ألمانيا على بقية الدول الأوروبية باستقبال أكبر عدد من اللاجئين. وتتوقع مفوضية

الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وصول عدد الضحايا إلى 10 آلاف قتيل خلال عام 2015 في حال عدم التحرك لمنع ذلك. وفي هذا السياق أوضحت الحكومة الألمانية على سبيل المثال، أن عدد الأشخاص المتقدمين طلبات لجوء في ألمانيا خلال شهر آذار 2015، ارتفع بنسبة 184.2٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي 2014. وأفادت، أن 32 ألفاً و54 شخصاً قدموا طلبات لجوء إلى دائرة الهجرة واللجوء الاتحادية خلال شهر فبراير 2015 وأن عدد الطلبات ازداد بمقدار 5 آلاف و971 طلباً، مقارنة بعدد الطلبات التي قدمت في شهر مارس 2015 أي بنسبة زيادة 22.9٪.

سياسات أوروبية جديدة لمكافحة الإرهاب على الأرض

جاءت القوانين الجديدة في دول الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب في أعقاب، تسارع حدة التهديدات إلى أمن أوروبا خلال عام 2014 في أعقاب التحالف الدولي ضد داعش وحادثة شارلي ابدو 7 يناير 2015.

دافع وزير العدل الألماني هايكو ماس عن خطط تشديد العقوبات ضد سفر الشباب الجهاديين إلى مناطق الصراع في الشرق الأوسط. وقال "ماس" خلال شهر فبراير 2015 في البرلمان الألماني (بوندستاغ) أن تشديد القانون الجنائي الذي وافق عليه مجلس الوزراء الألماني ليس إجراءً مبالغاً فيه، كما أنه لم يأت كرد فعل على الهجمات الإرهابية الأخيرة التي شهدتها أوروبا. وأوضح "ماس" أن الأمر يتعلق بالأساس بتطبيق إجراءات دولية كان مخططاً لها منذ فترة طويلة. ويسمح القانون بتجريم الراغبين في الانضمام "للجهاد". وبموجبه يمكن مقاضاة أي شخص يخطط للسفر من ألمانيا للمشاركة في جرائم عنف تعرض أمن الدولة لخطر جسيم في الخارج أو للانضمام إلى أحد معسكرات التدريب على تنفيذ عمليات إرهابية. وفي ذات السياق "أكد إدوين سموأل" المتحدث باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

أن الحكومة البريطانية طرحت مشروع قانون جديد لمكافحة التطرف في 27 مايو 2015. وأكد أن التشريع الجديد يشمل حظر المنظمات المتطرفة التي تسعى إلى تقويض الديمقراطية أو استخدام خطاب الكراهية في الأماكن العامة. شهدت المنطقة تدفق غير مسبوق إلى المقاتلين الأجانب من آسيا الوسطى ودول أوربية وغربية، لتحل نسبة كبيرة داخل التنظيم. التقارير الأمامية ذكرت بوجود 25 ألف مقاتل أجنبي إلى جانب أكثر من 100، 000 مقاتل من المحليين غالبيتهم من العراقيين. وفي هذا السياق صدر تقرير للأمم المتحدة في 2 أبريل 2015 أن عدد المقاتلين الذين غادروا أوطانهم للانضمام للقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا ودول أخرى بلغ أكثر من 25 ألف شخص وذلك من أكثر من 100 دولة. وأفاد التقرير الذي أعدته لجنة مراقبة نشاط تنظيم "القاعدة" في مجلس الأمن الدولي، أن "عدد المقاتلين الأجانب ارتفع بنسبة 71 في المئة بين منتصف عام 2014 وشهر مارس 2015. " وأوضح التقرير أن "هذه المشكلة تفاقت خلال السنوات الثلاث الماضية، كما أن تدفق المقاتلين الأجانب شهد ارتفاعاً لم يسبق له مثيل في التاريخ". أن تغيير السياسات وتحجيم هذه الجماعات جاءت في أعقاب تنامي خطر "الجهاديين" العائدين من سوح القتال. وفي أية حال فإن أوروبا تتبع الآن سياسة أكثر صرامة تجاه هذه الجماعات رغم تحديات مشكلة الميزانية والقوة البشرية داخل الاستخبارات والأمن، القانون ممكن أن يعرض دول أوروبا إلى انتقادات حول تضيق الحريات والشفافية، التي كانت أوروبا تهاجم بها حكومات المنطقة. ناشد الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن الدولي في 11 مايو 2015 مجلس الأمن الدولي دعم خطته لوقف تدفق المهاجرين عبر البحر المتوسط. في نفس الوقت تعهد الأوروبيون بعدم إعادة الأشخاص الذين يجري انتشالهم من البحر. وتتضمن الخطط الأوربية التي وافق عليها زعماء الاتحاد

خلال شهر ابريل 2015 تحديد السفن المستخدمة في تهريب المهاجرين وضبطها قبل أن يستخدمها "مهربوا البشر". ويريد الاتحاد الأوروبي تفويضاً من الأمم المتحدة لتنفيذ تلك العمليات. واستبعد المراقبون أن يكون هناك تدخل عسكري إيطالي وشيك في ليبيا. لقد نجح تنظيم داعش والجماعات "الجهادية" الإسلامية الأخرى، من القفز على حاجات بعض المكونات والجماعات كذلك نجح التنظيم أن يطرح ثقافة الموت أما نقص وسوء سياسيات بعض حكومات المنطقة وربما سياسات التهميش والتفرقة في أوروبا. المنطقة الآن بالفعل تعيش تحدي خطير يمثل تهديداً خطيراً إلى الموروث الثقافي لدول المنطقة يستدعي تضافر الجهود لمواجهة هذا التهديد.

مجموعة السبع تؤكد وحدتها في مواجهة الإرهاب

أكد قادة مجموعة السبع في ألمانيا وحدتهم في وجه الإرهاب والأزمات الدولية في ختام قمة مطلع سونيو 2015 غابت عنها روسيا التي أقصيت على خلفية تدخلها في النزاع الذي يمزق أوكرانيا. خصص قادة الدول الصناعية السبع الكبرى قسماً كبيراً من مناقشاتهم في اليوم الثاني والأخير من القمة المنعقدة في قصر الماو بمنطقة بافاريا جنوب ألمانيا، لبحث مكافحة الإرهاب والمساعدة الإنمائية مع انضمام ستة رؤساء دول وحكومات من الشرق الأوسط وإفريقيا إليهم. وبحث قادة الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا واليابان مسألة مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا، في حضور رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الذي كان وصف بـ "الفشل" استراتيجيه الائتلاف الدولي ضد التنظيم.

مواجهة الإرهاب فكريا

شرعنة مواجهة "الإرهاب" في العراق وسوريا

ترأس أوباما جلسة استثنائية في الأمم المتحدة وحضرها عدد من قادة العالم يوم 24 سبتمبر 2014 وتبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع قرارا ملزما لوقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا والعراق واحتواء خطرهم على بلدانهم الأصلية. ويدعو القرار إلى منع عمليات تجنيد ونقل وتنظيم وتجهيز الإرهابيين المشتبه بهم. ويدعو القرار أيضا الدول الأعضاء إلى منع الإرهابيين المشتبه بهم من عبور الحدود من خلال زيادة الإجراءات الأمنية وتدقيق وثائق السفر. وفي هذا السياق سبق أن أدرجت لجنة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم 22 سبتمبر 2014 أكثر من 12 مقاتلاً أجنبياً متشدداً وجامع أموال ومجنداً مرتبطين بالجماعات الإسلامية المتشددة في سوريا والعراق وأفغانستان وتونس واليمن بينهم قائد كبير بتنظيم الدولة الإسلامية على القائمة السوداء. ويترافق إجراء الأمم المتحدة مع جهود دولية وإقليمية ومحلية لمواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا.

قرارات مجلس الأمن

صوت مجلس الأمن الدولي بالإجماع يوم 15 اوجست 2014، على قرار قطع التمويل عن كل من تنظيمي داعش "الدولة الإسلامية" وجبهة النصرة الإرهابيين. جاء قرار مجلس الأمن رفضا لممارسات تنظيم داعش واعتمد القرار تحت الفصل السابع. وضع القرار ستة أشخاص على القائمة السوداء لارتباطهم بالجماعتين المسلحتين وتجميد أصولهم وفرض حظر على سفرهم وتسليحهم، فإن مجلس الأمن يهدد بفرض عقوبات على أي شخص يساعد

الجماعتين الإرهابيتين. وجاء في القرار " أن مجلس الأمن يعرب عن استعداده للنظر في إدراج الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات التي تقدم الدعم للتنظيم الدولة الإسلامية أو جبهة النصرة، بما في ذلك وضع من يقومون بالتمويل والتسليح والتخطيط والتجنيد لهاتين الجماعتين على القائمة السوداء".

فبينما استبعدت الولايات المتحدة أي تنسيق عسكري مع إيران ضد الدولة الإسلامية قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي شهر سبتمبر 2014 بشأن العراق أنه يعتقد أن طهران يمكنها القيام بدور ما. أن الأمم المتحدة – مجلس الأمن عمل ما يجب أن يعمل به بشرعة القرارات والتي جاءت تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهذا يعني أنها جاءت ملزمة، وهذا يعني أن على الدول المعنية باتخاذ إجراءات عملية وتفعيل قرارات الأمم المتحدة لمواجهة خطر الجماعات "الجهادية" والمسلحة التي تهدد أمن دول والمنطقة.

التنسيق الإقليمي

أن الأنتربول الدولي وإجراءاته التقليدية والروتينية، ماعاد يمثل حلقة مهمة في مكافحة الإرهاب في هذه المرحلة، وهذا يعني بأن الدول المعنية في مكافحة الإرهاب عليها أن تسعى جاهدة لإيجاد تعاون وتنسيق استخباراتي مباشر، ثنائي وإقليمي أيضا يقوم على قاعدة البيانات لتحسين تبادل المعلومات المتعلقة بعناصر التنظيم الإرهابي ورصد تحركات عناصره بشكل أفضل.

أن أسباب اتخاذ هذه الإجراءات هي بسبب أن "الدولة الإسلامية" والتنظيمات "الجهادية" تطلب من جماعاتها داخل دول النزاع وخارجها بتنفيذ عمليات انتحارية وإرهابية، بهدف تخفيف الضغوط على معاقلها، ومايتعلق في "الدولة الإسلامية" فتعتبر "الرقّة" في سوريا ومدينة "الموصل" في العراق

وبعض مدينة الأنبار ابرز معاقل التنظيم. تحصل "الجماعات الجهادية" على الدعم والتمويل أكثر خلال المواجهات المسلحة أو خلال هذه المرحلة من المواجهة وتحصل على بيعة بعض الفصائل والجماعات والإفراد ضمن سياسة الاستقطاب.

تعطي "الدولة الإسلامية" أهمية إلى عملياتها استخباريا أكثر من النشاط العسكري، فهي تستهدف الغرب استخباريا وإعلاميا، أبرزها تصعيد عملياتها في هذه المرحلة لتنفيذ عمليات اختطاف إلى الأجانب من داخل أوروبا أو دول عربية أخرى وكذلك داخل دول عربية وآسيوية والدول المشتركة بالتحالف الدولي يتواجد أنصار التنظيم من أجل خطف أجانب. وتظهر في هذه المرحلة "الخلايا الفردية - المتوحدة لتنفيذ عمليات بعيدا عن مراقبة الاستخبارات، أي يقوم فرد بالتخطيط وتنفيذ عملية إرهابية دون وجود اتصالات أو مشاركة آخرين، وهذا ما يصعب كشفه. العمليات المحتملة أن تقوم بها أنصار "الجماعات الجهادية" محدودة في أوروبا ودول خليجية، ربما لا تتجاوز استخدام السكاكين أو القنابل الحارقة، وهذا ما لا ينطبق على الدول الساخنة أي العراق وسوريا وشمال إفريقيا واليمن والصومال وغرب إفريقيا.

التنسيق الإقليمي من أجل تحقيق مايلي:

- تبادل المعلومات بشأن المطلوبين والمشتبه بهم
- تعقب المطلوبين وتنفيذ أوامر الاعتقالات
- تجميد الأصول المالية للإطراف الداعمة، مؤسسات وأفراد
- إصدار قرارات منع سفر للمشتبه بهم
- إصدار قرارات بالسفر إلى الدول الساخنة
- تنفيذ الحجز الاحترازي إلى المشتبه بهم

- اتخاذ إجراءات أمنية مشددة على الأرض
- تنفيذ قانون الطوارئ تحديدا في العراق، يمنح الحكومة السيطرة على أراضيه
- مسك المطارات والحدود المعابر الحدودية
- فرض رقابة أكثر على وسائل الاتصالات والإعلام

المواجهة الفكرية، المناصحة

يؤكد المفكرون والمشايخ من خلال مشاركتهم في أعمال مؤتمرات مستقبل الثقافة العربية الإسلامية الوسطية التي تعقدها دولة الإمارات على الدور الإنساني والإسلامي الثقافي الوسطي الذي تمثله دولة الإمارات بما يرسخ ثقافة الحوار وقبول الرأي والرأي الآخر، والانفتاح على المجتمعات الإنسانية دون إقصاء لأحد باعتبار أن الجميع إخوة وشركاء في الإنسانية. وكذلك اتخذت المملكة العربية السعودية الكثير من الإجراءات في مجال المناصحة منها الحد من الفتاوى "الجهادية" وإعادة تأهيل العائدين من هذه التنظيمات وتوفير فرص العمل واجتماعية لهم.

أن مواجهة "الفكر الإرهابي" يعتبر هو الأساس في المواجهة في هذه المرحلة، أي من خلال المناصحة وإعادة التأهيل الفكري والاجتماعي. لقد استطاعت هذه الجماعات من استخدام الغسل الأيدلوجي عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصالات وكذلك الحلقات الاجتماعية على الأرض. لذا يجدر في هذه المرحلة إيجاد برامج من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام لمواجهة هذا الفكر المتطرف. يجدر أيضا بالحكومات إعادة تأهيل أساتذة المعاهد والجمعيات والناشطين. المناصحة هي الأساس في مواجهة الإرهاب.

العمليات العسكرية

أن الخيار العسكري ضد الجماعات الإرهابية والمسلحة، التي تهدد الحكومات والأنظمة يعتبر ضروريا، ومطلوبا لكنه لايعتبر أساسا في مواجهة الإرهاب. "الجماعات" الجهادية" ومنها "الدولة الإسلامية" والقاعدة تتبع أسلوب التخفي والحماية داخل المناطق السكنية أو في الملاذات والحواضن الآمنة خلال العمليات العسكرية والمواجهات. على سبيل المثال قامت بعض الحكومات بعمليات عسكرية واسعة في مناطق الملاذات والحواضن منها في العراق واليمن وشمال إفريقيا، لكن عادت" الجماعات الجهادية" للظهور ثانية بتنفيذ عمليات ربما استهدفت أهدافا نوعية أكثر من السابق. هذه الجماعات تتبع الكر والفر، هي تختفي عند المواجهة وأمام العمليات العسكرية الواسعة. وهذا يعني أنه لا يوجد رأس ظاهر للعيان لهذه الجماعات لكي يتم ضربها واستهدافها، هي تختبئ داخل الحواضن والملاذات.

العمليات العسكرية الحالية التي ينفذها الطيران الأمريكي والدول المتحالفة ضد "الدولة الإسلامية" لايعني أنها ستضع نهاية إلى الإرهاب، لكنها ضرورية ومطلوبة وتعمل على إضعاف هذه الجماعات. الحكومات المحلية لدول المنطقة يجدر بها استثمار هذا الجهد، الذي يعتبر فرصة للتعاون والتنسيق لمواجهة الإرهاب في المنطقة وتحديدًا مواجهة" تنظيم "الدولة الإسلامية" والجماعات المتحالفة معها، باعتماد الحل السياسي إلى جانب الخيار العسكري. أن الحل السياسي لايعني بالضرورة إيجاد قنوات مباشرة مع هذه الجماعات بقدر ما هو تنفيذ حزمة سياسات تخدم استراتيجيه الأمن القومي لهذه الدول تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجيا بالإضافة إلى قدرة الدولة على حماية مواردها البشرية والطبيعية.

أن الأمن لا يمكن أن يقوم إلا على أساس وجود نظام سياسي مستقر، وهذا يعني أن مراجعة النظام السياسي وتعديل الدستور يكون واحدة من المهام التي يفترض بالحكومات مراجعتها، وخاصة الدول الحديثة العهد بالديمقراطية أو التي تشهد مراحل انتقالية، بعيدا عن سياسات الثأر والطائفية

الفصل الثاني

ثقافة داعش الدموية

داعش: جماعة الخوارج المارقين

وجه أبو قتادة احد منظري الفكر "السلفي الجهادي"، يوم 31 يوليو 2015 رسالة مفتوحة "لأبي بكر البغدادي"، بمناسبة مرور عام على إعلانه "الخلافة" وقال أبو قتادة للبغدادي في بداية رسالته: "ها أنا أخط رسالتك لك، مع إنني لا أسقط بها فتواي بوجوب قتالكم، لوجود الموجب لها فيكم، ولأنكم ما زلتم على طريقكم الذي سار عليه سلفكم من الخوارج المارقين، وأنت تعلم إنني ما خالفتكم طمعاً بدينياً ولا منافسة على مغنم، ولا اتباعاً لهوى."

لم يعد الانترنت شبكة التواصل الاجتماعي وإنما تحول إلى وسيلة لنشر العنف والتطرف، فالعلاقة ما بين وسائل التواصل الاجتماعي والجماعات "الجهادية" تحولت إلى حروب رقمية. أن الحرب لم تقتصر على المواجهات العسكرية بل تحولت إلى "الجهاد الإعلامي" عبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أبرزها تويتر والفيس بوك وكذلك المنتديات وبرامج اتصالات مشفرة يستخدمها الإرهابيون منها "أسرار الجهاديين رقم 1 و 2" وهو أول برنامج إسلامي للتراسل مشفر عبر الشبكات. وهو يمثل أعلى مستوى تقني في التراسل المشفر. وتبقى الصور التي تنشرها التنظيمات على الانترنت لها دورا رئيسيا في كسب مقاتلي جدد إلى هذه التنظيمات بالإضافة إلى استخدام السمعيات وفيديوهات من شأنها تحدث تأثيرا على الجمهور من الشباب.

تفاعل داعش مع الشباب عبر الانترنت

وتعتبر العولمة تعتبر أبرز السمات التي تميز هذه الجماعات التي لا تتقيد بحدود أو جغرافية معينة وربما الحالة السورية تمثل أقصى حالات توظيف "الدعاية" قبل الجماعات المتطرفة. أن تقنية الإعلام "الجهادي" ظهرت بشكل غير تقليدي، فلم يعد الخطاب "الجهادي" قائم على التفاعل ومخاطبة الجمهور باعتماد الكراهية والطائفية والتطرف، بل تحول إلى إعلام "معاصر" يقوم على الاستبيان ومعرفة آراء وردود أفعال جمهوره خاصة من الشباب، قبل اتخاذ أو إقرار بعض القرارات المتعلقة بشكل التنظيم وراياته "الجهادية". وتحول إلى إعلام موجه يحاكي الشباب بلغة غير تقليدية وفيها شيء من التحدي يستقطب الشباب، لذا ظهرت تعليقات داعش على سبيل المثال على تويتر موضع اهتمام لدى الشباب.

ذكرت التحقيقات وكذلك ما يصدر على شبكة الانترنت على لسان منشقين عرب وأجانب، بأن الصور التي تبثها التنظيمات "الجهادية" على مواقعها كانت الهام وسبب رئيسي للانضمام إلى القتال. "الجهاديين" خير من يوظف لغة الخطاب الديني وان يطرحوا أنفسهم مجموعة دفاع عن المسلمين أو عن احد مكوناته، ويوظف الخطاب "الجهادي" الآيات القرآنية والأحاديث لخدمة منهجه والتي ممكن اختصارها تحت عنوان الغسل الايدلوجي. تقوم ايدلوجية تنظيم داعش من أفكار على طروحات شرعية ضعيفة اعتبرت من الخوارج أبرزها، أبو عبد الله المهاجر وأبو بكر ناجي اللذان و أبو مصعب الزرقاوي كتاب "مسائل في فقه الجهاد" للمهاجر، الذي أوصى فيه باتخاذ أقصى درجات الشدة والقتل مع كافة المخالفين المحاربين و"المرتدين". يرجح المكنى أبو بكر ناجي "أن سبب كل هزائم الأمة وتكالب الأعداء عليها ومظاهر الفساد والابتعاد عن الدين تفاقمت بعد سقوط دولة الخلافة العثمانية وإنشاء

الدول الاستعمارية المحتلة حدود جديدة للدول في حسب اتفاقية "سايكس بيكو"، ويضع الحل الوحيد لهذه المشاكل هو إعادة إقامة "دولة الخلافة" وهو يقصد بعودة سيطرة العثمانيون الجدد — تركيا —.

أهم مؤسسات داعش الإعلامية هي:

- مؤسسة "الفرقان".
- مؤسسة "الاعتصام".
- مؤسسة "الحياة للإعلام".
- مؤسسة "أجناد".
- مؤسسة "ترجمان الأساورتي".
- مؤسسة "البثارة" ومؤسسة "الخلافة".
- إذاعة "البيان".

مواجهة داعش فكريا

يقول رئيس المجموعة العراقية للدراسات الاستراتيجية واثق الهاشمي ضرورة دراسة "فكر" تنظيم داعش الإرهابي ولا يكفي مقاتلة هذا التنظيم الإرهابي بالسلاح، مشيرا إلى ضرورة تجفيف منابع الإرهاب ومحاربة الفكر والتقنيات التي يستخدمها وأن "تنظيم داعش الإرهابي يستخدم وسائل الاتصال وتقنية المعلومات بحرفية ومهنية عالية ولديه ماكينات إعلامية تحاول أن تؤثر وتستقطب المتطوعين وتؤثر على الأشخاص. " أما الباحث احمد الأبيض فيقول أن الحرب على تنظيم داعش جزئها الأساسي مجتمعي وأخلاقي وسياسي والجزء الأهم هو الالكتروني. وأضاف، "على سبيل المثال الأردن وضع استراتيجيه متكاملة للإرهاب الالكتروني دون المساس بالحريات وكذلك الحال في دول الخليج وهناك حديث في كورستان العراق بهذا الاتجاه". وفي هذا

السياق اعتمدت المفوضية الأوروبية في بروكسل أيضاً مبدأً مشابهاً في مواجهة دعاية داعش من خلال نشر تجارب بعض المنشقين أو العائدين من سوريا والعراق. تهدف الخطوة هذه إلى كشف حجم التناقضات والخداع الذي يقوم عليه داعش.

توظف المواقع "الجهادية" تصوير عملياتها الانتحارية من أجل استقطاب أكثر إلى الشباب مما يؤدي إلى انضمام أعداد جديدة إلى تنظيماتها و نشر صور مروعة ترتكبها السلطة من أجل تحقيق الدعاية "الجهادية". وهذا ما يستدعي مواجهة هذه الجماعات على شبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الأخرى والتي لا تقل أهمية عن المواجهة العسكرية، مواجهة التنظيم على شبكة الانترنت يعني حرمان التنظيم واحدة من أبرز مصادر التجنيد والدعاية.

ثقافة داعش الدموية

الأطفال الانتحاريين: ارث تنظيم داعش وللأمد البعيد

يعتمد تنظيم "الدولة الإسلامية" أساليب الغسيل الأيدلوجي الفكري إلى جانب العامل المادي وبحداته وتطور في مخاطبة الأطفال والقاصرين والشباب في أعمار مبكرة، كونهم الفئة الأكثر استهدافاً إلى تنظيمه. فهو يستهدف تجنيد الانتحاريين بصورة خاصة من بين الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 10 و22 سنة، وهو العمر الذي يتصف بالاندفاع، وعادة ما يجري تحريف تعاليم الدين الإسلامي وعقد ندوات تعبئة دينية يشرح فيها أهمية "الجهاد" والطريق إلى الجنة وحوار العيون وهذا ما أكدته دراسة مترجمة من أعداد الباحثة هناء عليان. وفي تكرار لتجربة القاعدة في أفغانستان وسوريا، سعى التنظيم الإرهابي إلى التركيز على الأطفال، في محاولة لزرع جذوره

المتطرفة. وتعطي داعش الشباب والأطفال في أجندها القتالية والإعلامية، بعد إخضاعهم إلى غسيل الدماغ أو التهريب وإجبارهم على العمل داخل التنظيم على مستوى العمليات الانتحارية.

يستهدف تنظيم "الدولة الإسلامية" تجنيد الأطفال وهم في سن العاشرة و أن أهالي الأطفال يقفون أمام هذا الأمر بلا حول ولا قوة. يخضع التنظيم أولئك الأطفال إلى دورات خاصة تحت اسم "دورات الأشبال" وذلك للتأثير فيهم وتغيير طريقة تفكيرهم لكي تتقبل القتل والتكفير ومن القضايا التي عرضت أكثر من

مرة على مجموعات من صغار السن في التنظيم بعض حالات الإرهاب النسائي لمعتقلات عرفن بدعم أو تمويل التنظيم ويقوم بعرض تلك القضايا على صغار السن وإقناعهم بضرورة التحرك لنصرتهم وتم تسجيل حالات كثيرة من تجنيد الأطفال الأيتام تحت اسم "طيور الجنة".

وأكد المتحدث باسم وزارة حقوق الإنسان أن تنظيم داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى تواصل تجنيد الأطفال واستغلال براءتهم لتنفيذ عمليات انتحارية وبيّن أمين في مقابلة مع إذاعة العراق الحر أن أكثر من 200 طفل وحدث من الجنسين محتجزون في سجن الأحداث بتهمة الإرهاب. وعن وضع الطفل السوري أسيد برهو أكد أمين أن السلطات العراقية تأخذ بنظر الاعتبار أن أسيد طفل إستُغل من قبل داعش وقام بتسليم نفسه طواعية، مشيراً إلى أن أسيد يتمتع بصحة جسدية ونفسية جيدة كما بدا ذلك واضحاً في المقابلات التلفزيونية التي ظهر فيها.

بيعة أطفال داعش إلى أبو بكر البغدادي

خبراء علم النفس استعرضوا أساليب "دولة داعش" بتجنيد الشباب ومنها تداول ببيعة الأطفال إلى التنظيم، حيث أظهرت بعض مشاهد الفيديو، يقوم أطفال

بإعطاء البيعة إلى التنظيم علنا وهو يردد عبارات لا يفقهها لا من الناحية اللغوية ولا من الناحية الفقهية والشرعية. العبارات التي يرددتها الأطفال ربما تكون صعبة الحفظ والتفسير والفهم حتى على الكبار. إعطاء البيعة للتنظيم يعني إعلان الاستعداد للتضحية والموت من أجل "الدولة الإسلامية" أن الطريقة التي يتم فيها عرض هذه المواد تتم بطريقة أخرى عكس الصورة الوحشية الدموية للتنظيم، تثير التفاؤل عند الأطفال. يشار أن التحقيقات أيضا كشفت بأن بعض العوائل لا يوجد لديهم خيار غير إرسال أطفالهم إلى حلقات تجنيد الأطفال ومعسكراتهم.

استنساخ تجارب الأنظمة الشمولية

هذه الطريقة هي استنساخ إلى أساليب الأنظمة الشمولية في المنطقة تحت عنوان "الفتوة" وكذلك استنساخ إلى الأنظمة النازية والفاشية التي صعدت على السطح في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية منتصف القرن الماضي. وبحسب علماء النفس ومختصين، فإن تجنيد الانتحاريين، يتم عبر اختيار الشباب وعزلهم لفترات طويلة وتدريبهم على رياضيات جسدية عنيفة وتلقينهم أفكاراً متطرفة وتغذية رغبتهم بالموت.

أن تجنيد الأطفال يعكس استراتيجيه التنظيم للمدى البعيد، في نفس الوقت الذي يخلق التنظيم منهم، حزام امني لقيادات التنظيم في المستقبل، فإنه يبعث الفكر الإرهابي داخل هذه الفئة التي ممكن أن تقوم بنشر معتقداتهم وأيدلوجيتهم التكفيرية داخل الأسرة والمجتمع، وهذا يعني أن المجتمع سوف لن يواجه مشكلة التنظيم المسلح على الأرض فقط بل يواجه "فكرا" متطرفا مبطن اجتماعيا، تفرز نتائجها الخطيرة للمستقبل البعيد.

قضية الطفل الانتحاري أسيد برهو

كشفت تحقيقات وزارة الداخلية العراقية، أن تنظيم داعش أرسل الطفل "أسيد برهو" من "ولاية" الرقة لتنفيذ عملية انتحارية في العراق ووفقا إلى اعترافات أسيد برهو بأنه أمضى مع مجنديه رحلة استغرقت أسابيع، من بلدته منبج شمال حلب إلى الموصل وصولاً إلى بغداد، بعد أن مر بعدد من الملاذات من سوريا عبر الموصل وكركوك والأنبار - الفلوجة ليصل إلى ملاذات بغداد ثم يوضع أمام حسينية شيعية في مدينة البياض، غير أنه بدل أن يفجر نفسه مع سماع الأذان سلم نفسه إلى حارس الحسينية عند الباب بعد أن سلم مسدسه واخبره بأنه يرتدي حزاما مفخخا يزن 25 كلغم. وفي حديث إلى الطفل "أسيد" إلى وسائل الإعلام وخلال تطبيق كشف الدلالة بحضور استخبارات الداخلية العراقية اعترف أسيد بأنه كان خاضعا للترهيب والضغط من تنظيم داعش من الأيام الأولى للالتحاق بـ "دروس تعلم القرآن" ومعسكرات التدريب ولم تكن عنده أي نية لتنفيذ العملية الانتحارية وإن كلفته حياته. أن قضية أسيد كشفت الظروف التي يعيش تحتها الأهالي في المناطق التي تقع تحت سيطرة تنظيم داعش خاصة في سوريا، الرقة معقل التنظيم.

وفي حديث خاص إلى مجلة المجلة للمتحدث الرسمي للداخلية العراقية العميد، الدكتور سعد ذكر قائلا: " أن تنظيم داعش والقاعدة، يركزا على موضوع الأطفال بين سن 13 - 17 لعدة اعتبارات، أبرزها سهولة إخضاع الأطفال في هذه الفئة العمرية إلى غسيل الدماغ، وأعداد كبيرة من هؤلاء الأطفال من فقدوا ذويهم خلال الحرب والدمار ومايزيد الأمر تعقيدا، هو عدم وجود مراقبة. ويستهدف تنظيم داعش الأطفال، لأنهم يكسبوا تعاطف عامة الناس ولا يثيروا الشكوك خلال تحركاتهم وتنقلاتهم في المجتمع. وإن أغلب هؤلاء الأطفال يستخدمهم داعش في مهمات، نقل وزرع العبوات

الناسفة، نقاط رصد ومراقبة ونقل المعلومات بالإضافة إلى تنفيذ العمليات الانتحارية. وكان مصطلح طيور الجنة معروفا عند تنظيم القاعدة من قبل ليشير إلى الأطفال الانتحاريين، واليوم تعيده داعش". وأضاف العميد الدكتور سعد معن قائلا: " أن توظيف الأطفال عند داعش يأتي ضمن سياسة مليء الفجوات ويتعرض الأطفال داخل المعسكرات إلى الاعتداءات الجنسية والمساومة والتمثيل بعوائلهم في حالة الهروب أو مغادرة المعسكر لسد أبواب العودة أمام الأطفال وهذا واحدة من استمرار الأطفال بالمعسكر رغم رفضهم تلك الممارسات وتعتبر حالة الطفل أسيد برهو واحدة من هذه الحالات".

عمليات غسيل الدماغ

ذكرت شهادات بعض سكان مناطق الرقة والطبقة ومناطق أخرى ذكرت، بأن التنظيم يتبع بيانات وأرشيف حصل عليه من النظام السوري بعد فرض سيطرته عليها، هذه البيانات الخاصة بالتربية والتعليم والتحاق الأطفال بالمدارس، مكنت التنظيم من تعقب البيوتات والعوائل الذين لم يرسلوا أبنائهم إلى مدارس دولة داعش. المراقبون للوضع التعليمي هناك، أكدوا بأن مايجري من تعليم في مدارس دولة داعش هو البدء بـ "تعليم" القرآن الكريم ثم الانتقال إلى مطاوي وفتاوى التنظيم التكفيرية بعيدا عن أية علوم أخرى. شهادات أخرى إلى أولياء بعض الأطفال من داخل سوريا بثها راديو العراق الحر إلى الكاتبة والإعلامية سميرة مندي ذكرت بأن العوائل في الرقة والمدن السورية لايمكن لهم المغادرة، رغم أن بعض العوائل خاطرت بحياتها وغادرت إلى مدن أخرى أو خارج الحدود من أجل إنقاذ أولادها أن لا يقعوا بيد التنظيم ويكون مصيرهم الموت. مسئولون في المعارضة السورية تحدثوا عبر إذاعة العراق الحر من تركيا ومن مناطق يسيطر عليها جماعة المعارضة

السورية غير "الجماعات الجهادية" وداعش، بأنه هنالك عملية خطف علني إلى الأطفال، باسم المدارس الدينية ودورات تدريبية خلالها يقطع الأطفال علاقتهم بعوائلهم وتمنع الزيارات وبات عدد كبير من الأطفال يرفضون اللقاء بعوائلهم نتيجة خضوعهم إلى الغسيل الدماغي.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة حلب منذر السلال، أن مجلس المحافظة وجه عدداً من الكتب لمنظمات حقوقية وإنسانية، من أجل العمل على إطلاق سراح البرهو. وأكد "السلال" في حديث عبر إذاعة العراق الحر بأن البرهو من أبناء مدينة منبج بريف حلب الشرقي ولم يكن له أي ارتباط بأي فصيل تابع للحر، حيث طلب منه تنظيم داعش المشاركة في دورة شرعية، ومن ثم تم تجنيده ليقوم بأعمال قتالية، دون علم أهله وموافقته.

شبكة لوجستية وملاذات لترحيل الأطفال الانتحاريين

الطفل "أسيد برهو" تحدث بتفاصيل كثيرة حول أساليب وطرق تجنيد الأطفال ما بين سن العاشرة والسادسة عشر. التنظيم يتخذ من مدينة الرقة مركزا لعملياته أبرزها في الطبقة غرب الرقة. ويوفد إلى الرقة الأطفال من مدن سوريا وكذلك العراق ضمن سياسة عزل الأطفال عن عوائلهم وهي عمليات خطف مبطن تحت غطاء الالتحاق بـ "مدارس" التنظيم ومعاهد تعلم القرآن الكريم، التي تكون مفتاحا إلى عملية معقدة يخضع إليها الأطفال للغسيل الدماغ وسط أساليب من الترغيب والترهيب تنتهي بالعمليات الانتحارية. وذكر أسيد في اعترافاته في شريط فيديو، نشرته بعض القنوات بالتنسيق مع الاستخبارات العراقية، بأنه عندما سيطر التنظيم الإرهابي على مدينته منبج شمال حلب، أجبر عن الالتحاق بمعسكر التدريب والعمل في صفوفه، ثم تجهيزه لتنفيذ عملية انتحارية. ويخضع الأطفال للتدريب في معسكرات معزولة ومغلقة، ينعزل الأطفال عن ذويهم وتقطع الاتصالات بهم ويخضعون لدورات تدريبية مكثفة وعنيفة على فنون القتال واستخدام السلاح وإنما أيضا على أعداد المفخخات والمتفجرات والتدريب على العمليات الانتحارية. وفي حديث خاص إلى مجلة المجلة إلى المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية العراقية الذي يلتقي بالطفل أسيد وغيره من المتورطين، يقول أن هذا التنظيم الإرهابي يساوم الأطفال داخل المعسكرات على عوائلهم بالاغتصاب أو القتل. وهذا واحدة من الأسباب التي تجعل الأطفال أن يستمروا ويسكتوا على حالهم داخل المعسكرات واعتبارهم مخطوفين.

تشكيل معسكرات الأطفال

بعد تشكيل أول كتيبة نسائية داعشية في الرقة، بدأت "داعش" في تجنيد الأطفال ما بين 14-16 عاماً من أبناء المدينة، ووفقاً إلى تحقيق قناة "العربية نت" أن أهالي أولئك الأطفال يقفون أمام هذا الأمر بلا حول ولا قوة ودون أن يكون لهم أي رأي بالموضوع. وقال بعض أهالي الرقة أن تجنيد أطفالهم في القتال إلى جانب داعش هو عملية خطف وتجدر الإشارة إلى أن خطف أولئك الأطفال وتدريبهم وغسل أدمغتهم ومن ثم استخدامهم كحراس وكجنود، كل ذلك يتم رغماً عن أهل مدينة الرقة التي باتت مرهونة لأهواء وأفكار داعش. وكشفت "داعش" النقاب في وقت سابق عن تأسيس معسكر "أشبال الزرقاوي" من خلال مقاطع فيديو تم بثها، حيث اعتبر الكثيرون أن ما تضمنته هذه المقاطع أمراً مقلقاً نظراً للتشابه الشديد بين "أشبال الزرقاوي" في سوريا وكتائب "طيور الجنة" التي تم تأسيسها منذ نحو عشر سنوات في العراق من قبل جماعات مسلحة تابعة لتنظيم القاعدة بهدف تدريب الأطفال على المهام القتالية، بما في ذلك العمليات الانتحارية. وذكرت مصادر المعلومات واعترافات المعتقلين بأن عملية تجنيد الأطفال في المناطق التي يسيطر عليها داعش والمجموعات المسلحة بأن التنظيم كان في البدء يستفيد من الأطفال بنقل الجرحى أو استخدامهم في تهريب الأسلحة، كما استغلت هذه المجموعات الأطفال إعلامياً وصورتهم كضحايا بغية استدراج التدخل الخارجي، بالإضافة إلى استخدامهم كدروع بشرية، أما الآن فبدء يزجهم في عمليات قتالية وأخرى انتحارية، وربما يعود ذلك إلى النقص في المصادر البشرية بسبب توسع التنظيم أفقياً وعلى مساحة واسعة.

وقالت مصادر محلية من محافظة الأنبار إلى وكالة شفق نيوز العراقية أن "تنظيم داعش الإرهابي قام بفرض التجنيد الإلزامي على الأطفال من 10

إلى 15 سنة في مدينة الرطبة التي يسيطر عليها التنظيم منذ أشهر. وبحسب تقرير لوكالة أنباء الاناضول فإن داعش يقوم بتدريب أولئك الأطفال على القتل والإجرام لاستخدامهم كإنتحاريين من خلال تدريبهم في إحدى معسكراته بسوريا وذلك لقطع علاقاتهم بأهلهم.

عمليات قطع رؤوس داخل المعسكرات

وفي هذا السياق قالت صحيفة "الكرونة تسائتونغ" النمساوية أن تنظيم داعش يجند المئات من الأطفال في سورية والعراق للقيام بعمليات إرهابية بعد تلقيهم دروسا في القتل وأساليب التعذيب. وذكرت الصحيفة، أن تنظيم داعش فتح معسكرات خاصة للشبان القاصرين دون الستة عشر عاما بعد تجنيدهم في مدينتي الرقة والموصل حيث يتلقون من قبل أعضاء التنظيم دروسا عسكرية وأفكارا متطرفة وأيديولوجية تكفيرية ويتعلمون أبشع أساليب التعذيب والقتل والتكيل بكل من يعارض أفكارهم أو يحاربها وأن أكثر من 400 قاصر من الشبان لن يحصلوا على "شهادة تخرج" في تلك الدورات التأهيلية ما لم يمارس وينفذ عملية قطع الرأس بعد أن أصبح ذلك جزءا من الحياة اليومية إلى جانب مشاهداتهم لعمليات الجلد وقطع أجزاء الجسم والإعدامات العلنية.

ويقول "تشارلي وينتر" المتحدث باسم مؤسسة "كوليام البحثية البريطانية" في تعليقه على مقطع فيديو أوردته صحيفة "الديلي ميل" حول تجنيد وتدريب الأطفال عند داعش بأن ذلك دليلا على الممارسات التي يقوم بها تنظيم داعش من خلال سعيه لتلقيش الأطفال الصغار وفي سن مبكرة جدا أفكاره المتطرفة وذلك في محاولة لتشديد قبضته على المنطقة ويعكس ذلك حقيقة أن إرث تنظيم داعش الإرهابي سيكون طويلا الأمد حتى لو أنهار التنظيم غدا. وقال شهود أن التنظيم يقوم في بعض الحالات بخطف الأطفال وتجنيدهم في المعسكرات

دون علم أو موافقة الوالدين حيث يتم في بداية الأمر تدريبهم على استخدام بنادق كلاشينكوف والقذائف الصاروخية ومن ثم يتم تقسيمهم إلى مجموعات منفصلة يتم تدريب بعضها على العمليات الانتحارية وغيرها. وفي هذا السياق كشفت تقارير إعلامية عربية أخرى قيام التنظيم بتجنيد الأطفال الأبرياء وإجبارهم على حضور جرائم قطع الرؤوس في معسكرات التدريب بغرض إنشاء جيل جديد يتغذى على العنف والإرهاب.

وسائل تجنيد الأطفال

تعتبر المدارس ومعاهد ودور التعليم ابرز مصادر لاستقطاب الأطفال وتجنيدهم.

ومن ابرز الوسائل التي يتبعها التنظيم بتجنيد الأطفال هي:

- منح الأطفال مخصصات مالية محدودة مستغلا العوز وصعوبة الحياة عند عوائلهم، بعض العوائل كانت مضطرة إلى إرسال أبنائها نتيجة العوز إلى جانب الترهيب.
- منح الأطفال حذوة بين اقرأنهم من الأطفال من خلال حمل السلاح والزي العسكري.
- مصاحبة الأطفال إلى قيادات داعش في بعض المهام وحملهم السلاح وتنفيذ عمليات إعدام أو رجم نساء وحضور طقوس قطع الرؤوس. بعض التقارير كشفت احد مقاتلي داعش يحمل الجنسية الاسترالية ومن أصول عربية، أظهرته يقطع الرؤوس وابنه خلفه يقوم بجمع، وفي "يو تيوب" آخر يظهر أطفال، أبناء قيادات داعش تضرب الرؤوس بالقدم، باعتبارها جزء من ترويض الأطفال من وجهة نظر التنظيم وكسر حاجز الخوف..

- التشبه بقيادات التنظيم و الجماعات "الجهادية" بمنح الألقاب إلى أطفال وهم في سن لا يتجاوز السادسة عشر، مثل لقب أبو القعقاع وأبو طلحة.
- حمل الرايات والاستماع إلى الأناشيد الحماسية.
- عزل الأطفال عن نويهم في معسكرات بعيدة عن مناطقهم.
- نشر الطائفية، باعتبار انضمامهم إلى التنظيم جزء من دفاعهم عن الدين من وجهة نظر التنظيم الإرهابي.
- إعادة تفسير الآيات القرآنية من قبل التنظيم بطريقة تخدم سياساتهم والتركيز على باب "الجهاد".

أسباب تجنيد الأطفال عند داعش

- ترك ارث "جهادي" دموي عنيف والى الأمد البعيد.
- الأطفال مادة سهلة، يمكن إخضاعهم إلى الغسيل الدماغي أكثر من البالغين.
- استخدام الأطفال والصبية في عمليات حراسة وخدمة قيادات تنظيم داعش، كون ولائهم غير مشكوك فيه.
- فقد التنظيم ثقته ببعض قياداته ومقاتليه بسبب الانشاقات، فهو يستخدم الأطفال في عملية الحماية الشخصية والتجسس وجمع المعلومات في بعض المناطق، كونهم لا يثيروا الشكوك.
- الأطفال يستطيعوا النفوذ في أماكن لا يستطيع وصولها الكبار بتنفيذ عمليات انتحارية.

- التمويه والخداع، كون الأطفال يكسبوا التعاطف من قبل عامة الناس ولا يثيروا الشكوك بالتحرك والتنقل.

أبرز معسكرات الأطفال

- أشبال العزّ
- الرقة
- الطبقة غرب الرقة
- معسكر الزرقاوي
- معسكر للأشبال
- معسكر الطلائع

ويقول "كلينت واتس" وهو عضو بارز في معهد للأبحاث عن السياسة الخارجية أن "التنظيم بحاجة لجذب أطفال إلى صفوفه في ظلّ قلة اليد العاملة والأطفال هم أكثر عرضة للانصياع". وتسعى "داعش" من أجل السيطرة على أوسع رقعة من الأراضي ولا يملك عددًا كافيًا من المقاتلين لتحقيق ذلك الهدف وهناك تراجع بعدد المنتمين إليه ومؤشر على ارتفاع درجة اليأس لديه استخدام الأطفال يحدث صدمة كبيرة يسعى تنظيم "داعش" لزرع فكرة لدى العالم بأسره أنه الجماعة الأكثر خطورة، ويُحاول بثّ الرعب والصدمة لدى المتلقين عندما ينفذ عمليات إعدام والآن يوصل فكرة مفادها أن بعض العمليات التي يراها العالم عنيفة ومعقدة ليست سوى لعبة أطفال بالنسبة لـ "دولة الخلافة".

وظهر على المواقع "الجهادية" الإعلامية أبرزها موقع "الفرقان" دليل إرشادي يشرح للأمهات "الجهاديات" كيفية تنشئة أطفالهن وهذا ما يصعد من درجة التحذير من مخاطر تراث تجنيد الأطفال التي تسمى أيضا بـ "أشبال الخلافة" وهي تسمية باتت معروفة عند الأنظمة الشمولية بعسكرة المجتمع.

ويضخ الكتيب أفكاره السلبية بعنوان [دور الأخت في الجهاد بعرض المواقع الجهادية على الأطفال وقراءة قصص عن الجهاد عندما يخلدون للنوم، وتشجيعهم على ممارسة ألعاب رياضية، مثل الرماية، من أجل تحسين قدرتهم على التصويب].

تهجير السكان المحليين من سوريا

أعلنت لجنة الأمن القومي في كازاخستان يوم 20 نوفمبر 2014 عن وجود أكثر من 300 شخص من مواطنيها يقاتلون إلى جانب تنظيم "داعش" في العراق وسوريا وقالت اللجنة في بيان صحفي أن أعداد كبيرة من كازاخستانيين يقاتلون إلى جانب تنظيم داعش في العراق وسوريا، وأن نصف عدد المقاتلين الكازاخستانيين الذين يحاربون إلى جانب داعش الإرهابي هم من النساء. وأظهرت أشرطة فيديو وصور مشاركة الأطفال من كازاخستان وآسيا الوسطى في معسكرات التنظيم بعمر أقل من عشر سنوات وهم يرددون "البيعة" إلى زعيم التنظيم. اعتمد البغدادي مؤخراً في إدارة شؤون "دولته" على الأجانب، أبرزهم الشيشان وكذلك من آسيا الوسطى باسم "جهاد العائلات" بالإضافة إلى الأوروبيون الذين يمثلون صلب النشاط الإعلامي للتنظيم، أما الشيشان وآسيا الوسطى، فعرفوا بشدة القتال والحماس وإلى جانب الدافع "العائدي" فإن تنظيم "دولة داعش" يدفع رواتب ومستحقات إلى المقاتلين في سوريا والعراق لا تقل عن 600 دولار شهرياً للشخص الواحد، حد أدنى مع امتيازات أخرى من "الغنائم" وتكاليف الزواج والسكن والزعامة. التقارير من داخل سوريا كشفت أن عوائل وأطفال المقاتلين الأجانب ينعمون بحياة مترفة مقارنة إلى أطفال سوريا. أن الطريقة التي تظهر فيها "دولة داعش" من أسلوب الحوكمة والإدارة داخل ولاياتها رغم وحشيتها في القتال، تشجع وتستقطب مقاتلين جدد للانضمام إلى

التنظيم على شاكلة الهجرة رغم تصاعد حدة المواجهات المسلحة. التنظيم يعمل على تهجير السكان المحليين وجلب "مهاجرين" لفرض سيطرته وتغيير خارطة المنطقة السكانية ورفع الحدود.

"مدارس"بعقيدة داعشية

9 قال "كريستوف بولياريك"المتحدث باسم منظمة اليونيسيف في 19 ديسمبر 2014 بأن عام 2014 شهد وقوع نحو خمسة وثلاثين هجوما على المدارس في سوريا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام. وأضاف "بولياريك" في مؤتمر صحفي في جنيف، أن تلك الهجمات أدت إلى مقتل أكثر من مائة طفل. وعن الأزمات الأخرى قال بولياريك في العراق يعتقد أن سبعمائة طفل قد تعرضوا للقتل والتشويه والإعدام خلال ذات العام.

وكشفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) اليوم الثلاثاء أن نحو 670 ألف طفل في سوريا حرموا من التعليم بعد أن أغلق عناصر تنظيم "داعش" مدارسهم إلى حين تغيير المناهج وفقا لعقيدة التنظيم الإرهابي وأعلنت منظمة يونيسيف في 6 يناير 2015 أن نحو 670 ألف طفل في سوريا قد حرموا من التعليم بعد أن أغلق عناصر تنظيم داعش. وفي نوفمبر 2014 أغلق التنظيم المدارس في المناطق التي يسيطر عليها في شرق سوريا إلى حين مراجعة المناهج من منطلق يتطابق مع فهمه الديني. وبحسب اليونيسيف فإن ما بين 1.3 و 1.6 مليون طفل سوري لا يمكنهم الذهاب إلى المدارس بسبب انعدام الأمن.

مايحصل في العراق وسوريا، كارثة إنسانية يكون ضحيتها المدنيين خاصة من فئة الأطفال والنساء والشيوخ، والمجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات يبدو أنها أصبحت عاجزة على تغيير الوضع الإنساني هناك وفي

مناطق صراع أخرى. الأطفال هم أكثر الفئات السكانية تعرضا لممارسات هذه الجماعات "الجهادية" وهي سياسات مقصودة من هذه الجماعات لتعميق جذور العنف وأيدلوجيتها الرادكالية وليكونوا الأطفال ارثهم وللأمد البعيد. رسالة **الطفل أسيد برهو** إلى أطفال العالم والتي خص بها مجلة المجلة هي: " أنصح أطفال العالم بالابتعاد عن الجماعات الإرهابية وعدم الانضمام إلى صفوفها وأني نادم على التحاقى بداعش، وان لا يصدقوا دعاية هذا التنظيم، فمن يلتحق به سوف يكشف حقيقته وسوف يشعر بالندم قبل أن يخسر حياته".

لماذا اعدم "داعش" الشهيد الكساسبة بطريقة بشعة؟

"داعش" يؤكد صورته البشعة بإعدام الشهيد الكساسبة

نشر مقطع الفيديو، يظهر فيه إعدام تنظيم "دولة داعش" الطيار الأسير الشهيد معاذ الكساسبة، لكن هذه المرة جاء بسابقة لم تشهدها الحروب ولا الجماعات الإرهابية "الجهادية" وهي بطريقة الحرق! الفيديو كان منتج بجودة فائقة وبث عبر حساب بموقع تويتر يُعرف بأنه يروج للتنظيم. بشار أن الكساسبة وقع في أسر داعش بعدما تحطمت طائرته بالقرب من الرقة في سوريا أثناء مهمة ضد التنظيم في ديسمبر 2014. الشريط تضمن أيضا صور ولقطات إلى طيارين أردنيين في أماكن أجازاتهم مع قائمة بأسماء بعض الطيارين الأردنيين ودلالات عناوين سكنهم تحت عنوان "مطلوبين للقتل" وهي رسالة يراد منها إضعاف معنويات الطيارين الأردنيين تحديدا بسبب دور المملكة الأردنية في مواجهو هذا التنظيم. أن نشر قائمة الأسماء وتصوير بعض الطيارين في أجازاتهم داخل الأردن، يعكس الركيزة الاستخبارية عند هذه الجماعة، ويبحث رسالة، بأن لديه مصادر قريبة من المؤسسة العسكرية الأردنية تستطيع الرصد والمراقبة وتنفيذ تهديدات أو عمليات ربما ضد عوائلهم.

أن الطريقة التي اعدم فيها الشهيد الطيار تعتبر سابقة، عند الجماعات "الجهادية" والمسلحة، رغم أن هذا التنظيم سبق أن أعلن في أشرطة فيديو حرق عدد من الجنود العراقيين في محافظة الأنبار عام 2014، في أعقاب المواجهات المسلحة التي اندلعت في يناير 2014. لكنها تبقى سابقة برهينة بحجم وقيمة الكساسة.

الشهيد الكساسة تم إعدامه في 3 يناير 2015

الخبر ربما لم يمثل صدمة إلى الحكومة الأردنية، كون الاستخبارات الأردنية حصلت على معلومات بأن الشهيد الطيار اعدم في الثالث من يناير 2015، لكن الحكومة الأردنية لم تعلن ذلك لحسابات تتعلق باحترامها مشاعر عائلة الشهيد والشارع الأردني. هذه المعلومة دعت الحكومة الأردنية أن تطلب تكرارا ومرارا من التنظيم إثبات بأن الكساسة مازال حيا في مفاوضات استمرت أكثر من شهر مع التنظيم عبر قنوات تفاوضية أبرزها عشائر عراقية سنية بالإضافة إلى تركيا كون الأخيرة ترتبط بعلاقة طيبة مع التنظيم وسبق أن تعاملت بالإفراج عن رهائنها مابعد اجتياح داعش لمدينة الموصل في يونيو 2014.

التنظيم ربما قتل الكساسة للثأر و"إشفاء صدور" مقاتليه يوم 3 يناير 2015 وهي الفترة التي قتل فيها عدد من قيادات القاعدة بينهم قيادات ميدانية في الأنبار.

وممكن أن التنظيم استعجل بقتله لتجنب خلافات شرعية داخل التنظيم للتعامل مع الأسير الشهيد

لكن رغم ذلك هو أراد إبقاء مقتل الأسير سرا من أجل
استقطاب إعلامي واهتمام دولي

- خلق حالة من الشد النفسي والترقب عند الشارع العربي
- الرهان على تحريك الشارع الأردني ضد حكومته خاصة جماعته من التيار السلفي الإخواني، بسبب موقف الأردن في مواجهة الإرهاب.
- خلط أوراق الرهينتين مع أوراق الكساسة.
- إيجاد خلافات داخل التحالف الدولي

مصير الكساسة كان مجهولا

اعدم تنظيم "داعش" يوم 25 يناير 2015 إحدى الرهينتين اليابانيتين، وهذا الحادث أثار ردود فعل دولية غاضبة، أدانت ما وصفته بالعمل الوحشي ودعت لإطلاق سراح رهينة ياباني ثانٍ مازال قيد الاعتقال لدى التنظيم. وفي رسالة صوتية للتنظيم، طالب مجددا بالإفراج عن ساجدة الريشاوي، المحكوم عليها بالإعدام في الأردن مقابل الإفراج عن "جوتو". هدد التنظيم يوم 27 يناير بقتل الرهينة الياباني والطيار الأردني اللذين يحتجزهما خلال 24 ساعة ما لم يتم الإفراج عن ساجدة الريشاوي المحكوم عليها بالإعدام في الأردن، بحسب تسجيل نشر يوم 28 يناير 2015، على مواقع تعنى بأخبار التنظيمات "الجهادية" "سايت". وظهرت في التسجيل صورة الرهينة الياباني الصحافي "كينجي غوتو" وهو يحمل صورة للطيار الأردني "معاذ الكساسة" ويقول في رسالة صوتية: [أي تأخير من قبل الحكومة الأردنية يعني أنها ستكون مسئولة عن مقتل الطيار الأردني ثم مقتلي، لدي فقط 24 ساعة متبقية وأمام الطيار أقل من ذلك].

أن داعش كان يتفاوض بفك الرهينة الريشاوي والإفراج عن الكساسة، رغم إعدامه للأخير، فهو لم يعلن عن إعدام الكساسة التي تمت بطريقة بشعة.

يوم الثالث من يناير 2015 حسب معلومات الاستخبارات الأردنية وربما يعود للدوافع التالية:

- الحصول على الاستقطاب الإعلامي، وهذا من خلال تغطية وسائل الإعلام المحلية والدولية التي كانت تتابع موقف ونتائج المفاوضات ومصير الطيار الأسير بالإضافة إلى الرهينتين اليابانيتين.
- أن داعش خلط أوراق الرهينتين اليابانيتين مع الأسير الطيار الكساسبة مقابل الإفراج عن ساجدة الربشاوي المحتجزة عند الحكومة الأردنية منذ عام 2005 والمتورط بعمليات تفجير انتحارية. وترك خلالها مصير الطيار الأردني الأسير مجهولا.
- إيجاد خلافات داخل دول التحالف الدولي، والشارع الأردني، حول موقف الأردن ومشاركته في مواجهة التنظيم؟ والرهان على جماعته من التيار السلفي لتحريك الشارع الأردني ضد حكومته.
- خلق حالة من الشد النفسي وضغوطات على الحكومة الأردنية وخاصة شخص العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، ربما تغير موقف الأردن من التحالف من وجهة نظره، مراهنا هذه المرة على تيار الإسلام السياسي وتنظيم جماعة الإخوان في الأردن التي كانت تحاول استثمار قضية الكساسبة لمصالحها المتعارضة مع مصلحة الشعب والحكومة الأردنية.

لماذا يتعمد تنظيم "داعش" إعدام رهائنه بطرق بشعة؟

يركز التنظيم على إظهار وحشيته والتمرد والسطوة من أجل إشباع رغبات غالبية أنصاره ومقاتليه داخل التنظيم التي تقوم على أساس القتل والثأر. الوحشية هي أبرز سمات هذه الجماعة التي فاقت القاعدة وتنظيمات أخرى وحشية ونتج عنها استقطاب المزيد من المقاتلين. أما طريقة عرض

الرهائن وذبّحهم، فقد كانت موضع اهتمام وكالات الاستخبارات الدولية أكثر من الاهتمام الإعلامي. التنظيم استثمر الرهائن لتكون مادة إعلامية بإيصال الرسائل من خلال إرسال رسائل إلى عائلاتهم وحكوماتهم وحمل صور لرهائن أخرى وإجراء مقابلات مع البعض منهم مثلما فعلتها مع الشهيد الكساسبة على مجلته "دابق".

الطريقة التي يتم بها ذبح الرهينة وأخيراً طريقة الحرق مع الكساسبة أيضاً هي الأخرى أثارت الاهتمام. فخبراء الاستخبارات والمعنيون في وسائل الإعلام ذكروا أن الطريقة التي يقدم بها هذا التنظيم مواده هي طريقة متقدمة جداً بسبب استخدام نوعية كاميرات واستوديوهات متقدمة وصفوها بأنها طريقة هوليوودية وذكرت التقارير أن التنظيم يستعين بخبراء معنيين بالتصوير والمؤثرات السمعية والصورية في التصوير من خلال أعداد المقاتلين الأجانب.

لماذا اعدم. التنظيم الكساسبة بهذه السرعة

أن إعدام التنظيم إلى الكساسبة دون الإعلان عنه وبالطريقة البشعة ربما تكون للأسباب التالية:

- لغرض الثأر من الحكومة الأردنية التي تلعب دوراً رئيسياً في مكافحة الإرهاب إقليمياً ودولياً ودورها داخل التحالف الدولي.
- ممكن أن يكون بطلب من التيار السلفي "الجهادي" الإخواني في الشارع الأردني، الذي يكن الحقد والعداء للحكومة والشعب الأردني.
- رد عنيف على أطراف عشائرية عراقية سنية تدخلت بالتوسط للإفراج عن الكساسبة، بسبب حالات الانشقاق التي يشهدها

التنظيم من الداخل خاصة في محافظة الأنبار ومقاتلة غالبية عشائر الأنبار هذا التنظيم.

- أن تأريخ إعدام الكساسبة يوم 3 يناير 2014 جاء متزامنا مع مقتل عدد من قيادات التنظيم الميدانية في محافظة الأنبار.
- تجنب الخلافات "الشرعية" داخل قيادات التنظيم.

تداعيات

ورغم أن التنظيم يوصف باذكي وكان قائما على منظومة وحلقة استخبارية مغلقة، فإن إقدامه على إعدام الرهينة الكساسبة بهذه الطريقة وبهذه السرعة جعل التنظيم يخسر الكثير بسبب التداعيات التالية:

- أن إعدام الأسير الشهيد الكساسبة بهذه الطريقة المروعة والبشعة، يثير الكثير من حالة الرفض عند الشارع العربي وربما حتى عند بعض الجماعات المسلحة الأقل تطرفا، كون الكساسبة مسلما يحرم حرقة ومن يدين بالأديان السماوية.
- زيادة تماسك الشعب الأردني وحكومته، بمواجهة الإرهاب وتنظيم داعش وغيره من الجماعات "الجهادية" بعد أن كانت بعض المجموعات من الشعب الأردني توصف بالتراخي في مواجهة هذا لتنظيم وهذا ينطبق أيضا على الشارع العربي.
- تصعيد التعاون العسكري والاستخباري داخل التحالف الدولي، والذي ربما يرتقي إلى وجود قوات عربية برية، كون الإرهاب لم يعد مقتصرًا على العراق وسوريا.
- فرض قيود أكثر على التيار السلفي "الجهادي" ورفض شعبي له.

هذه التداعيات من شأنها أن تصعد وتحرك الشارع والحكومات العربية لإيجاد سبل حقيقية على الأرض لمواجهة الإرهاب وفي نفس الوقت يصعد من الجهد الاستخباري لدول التحالف الدولي والإقليمي برصد ومتابعة أماكن الأسرى عن داعش داخل "ولاياته" في العراق وسوريا وإصدار قوانين جديدة أكثر شدة بتوجه المواطنين إلى المناطق الساخنة أبرزها العراق وسوريا في أعقاب الجريمة المروعة البشعة بإعدام الشهيد الكساسبة.

معالجة الحواضن "الجهادية" في الدول الفاشلة

الدولة الفاشلة هي تلك الدولة الضعيفة أو التي تفقد السيطرة على أراضيها، وتفقد تامين الحماية إلى ثرواتها الطبيعية والبشرية. أن استمرار ومطالبة الفوضى في دول المنطقة من شأنه أن يخلق دول فاشلة بانهيار مؤسساتها، ويحول أبنائها لان تقاقل بالوكالة لصالح أطراف خارجية. الدول الفاشلة، حسب تعريف الباحث "نعوم تشومسكي" هي الدول غير القادرة في حماية مواطنيها من العنف. أما "مايكل مازار" فيقول في إحدى دراساته "لقد وجدت الولايات المتحدة ضالتها في خطر"الدولة الفاشلة" الذي بدأت في الترويج له، كونه تراه أبرز مصادر تهديد الأمن القومي الأمريكي، بل وتهديد السلم والأمن الدوليين". وهذا ما جعل وجود ترابط ما بين وجود التدخل الأمريكي في العالم والمنطقة وفشل الدول، أبرزها الصومال وأفغانستان والعراق واليمن. الكاتب الفلسفي زهير الخويلدي يقول في دراسته "لا يشكل الإرهاب ظاهرة استثنائية وعارضة بل يدخل في صلب وجودنا الفردي والاجتماعي، تتنوع أشكاله المفرطة والعنيفة وتبلغ حدا يصبح معه من العبث الحلم بإمكانية القضاء عليه".

التنظيمات القاعدية "الجهادية" توجد دائما في الدول الفاشلة أو تلك الدول التي تعيش تحت معدلات الفقر، يعتبر العراق على سبيل المثال من الدول الغنية، لكنه يصنف دولة فاشلة بسبب التراجع الذي شهدته الدولة العراقية، وابرز الأسباب هي الفساد والتسييس وغياب الهوية الوطنية. أما اليمن وأفغانستان فربما ظروفهما الاقتصادية تختلف ويمكن تصنيفهما بأنهما من الدول الفقيرة بالإضافة إلى الصومال، ليكون الفقر إلى جانب الفشل السياسي ابرز الأسباب التي تعمل على ظهور التنظيمات "الجهادية" والمتطرفة.

فراغ السلطة

هذه التنظيمات تستغل فراغ السلطة، بفرض سيطرتها وتعاليمها الإسلامية على المجتمعات وتطرح نفسها في البدء مدافعا عن حقوق الضعفاء، وتستقطب المقاتلين الجدد، لتتحول بعد ذلك إلى مركز للحكمة والسيطرة والتسلط عليها وهذا ما كان واضحا بانتشار طالبان في أفغانستان والتنظيمات القاعدية الأخرى في الدول المذكورة. وبالتوازي مع هذه التنظيمات "الجهادية" تظهر مجموعات المسلحة الصغيرة أو كبيرة على شكل الميليشيات، بعد أن تحصل على التمويل والدعم والتدريب بالإضافة إلى تعاظم سطوة العشائر.

فعندما تفقد الدولة سلطتها على المدن والبلدات، تعطي فرصة إلى ترعرع تلك الجماعات المسلحة و"الجهادية" بكل درجاتها وأنواعها إلى النمو، وتدرجيا تستقوي على سلطة الدولة والقانون، لتتحول المناطق التي تقع تحت سيطرتها إلى حواضن وملازات آمنة تتكاثر فيها. يشار أن تنظيم القاعدة و"الدولة الإسلامية" تعتمد في عملها على الحواضن، وكثيرا ما تقوم هذه التنظيمات بالمصاهرة والتجانس والتعايش، هذه السياسة تؤمن لها التخفي والحماية ولتكون قياداتها غير ظاهرة على السطح مما يعطيها حماية أكثر.

الجماعات "الجهادية" تقفز على مشاكل المجتمعات، لتضع نفسها بديلاً، وتستغل سياسات التهميش والإقصاء والسياسات الخاطئة لنشر أيديولوجيتها "الجهادية" لذلك هنالك إجماع عند المعنيين في مكافحة الإرهاب وسيكولوجية الإرهاب وأسبابه، بأن السياسات الخاطئة تلعب دوراً رئيسياً في تحول الفرد إلى هذه الجماعات بالإضافة إلى العوامل الدافعة الأخرى.

العنف المضاد

ومن الأخطاء الظاهرة في مكافحة الإرهاب في هذه الدول أنها تستخدم القوة أي العمل العسكري بمفرده لمواجهة هذه الجماعات وهي ترتكب خطأ كبير في معالجة الإرهاب بالعنف. العمليات العسكرية لوحدها لا تستطيع مواجهة الإرهاب دون وجود حل أو خيار سياسي يتركز على فصل الحواضن عن هذه الجماعات وان لا تؤخذ الحواضن والملاذات بجريرة التنظيمات والجماعات "الجهادية". لذا ينبغي أن تقوم الاستراتيجية العسكرية والأمنية على الممارسات العقلانية ولا تقوم على الثار والانتقام، التي يذهب ضحيتها الكثير من الأبرياء خلال عمليات المداومة والتحقيق. لذا بات ضروريا تجنب استخدام العنف المضاد لأنه يزيد كثير من الكراهية والثار.

هذه الجماعات تستغل سلوك وممارسات القوات النظامية في مناطق الفوضى، هي تبحث عن المواجهة لتضع نفسها بديلاً عن المجتمعات وتحصل على متطوعين جدد. التقارير والتحقيقات كشفت أن الجماعات "الجهادية" أبرزها النصرة والقاعدة و"الدولة الإسلامية" رغم حصولها على التمويل، لكنها تراهن على المواجهة مع خصومها. وكلما اشتدت المواجهة كلما يصعد رصيد هذه الجماعات بتدفق المقاتلين والأموال. اليوم الإرهاب أصبح كرة ثلج ماعاد ينتهي في منطقة إلا أن يظهر في منطقة أخرى، رغم أن هذه التداعيات لم تكن

بعيدة أبداً من أطراف دولية وإقليمية لاعبة في تحريك هذه الجماعات وإشعال المنطقة. بعض الطروحات والدراسات النظرية تقول "المجتمع الديمقراطي في البلدان المتقدمة يأتي مكملًا وامتدادًا للدولة التي كانت في أصل نشوئه بالعكس من ذلك يأتي الحديث المتزايد عن المجتمع المدني في البلاد النامية كتعويض عن غياب المجتمع تمامًا وكرد على الفراغ الذي أحدثته في الفضاء العمومي تفسخ الدولة وتحلل السلطة العمومية إلى سلطة أصحاب مصالح خاصة وانهيار القاعدة القانونية والمؤسساتية للدولة والمجتمع معاً."

تجارب ناجحة في مكافحة الإرهاب

تعتبر المملكة الأردنية من الدول التي نجحت في مكافحة الإرهاب إقليمياً ومحلياً، رغم وجود دول أخرى وربما سبقتها مثل المملكة العربية السعودية بمواجهة تنظيم القاعدة ودولة الإمارات العربية في مواجهة إرهاب الإخوان وخطاب القاعدة وأخير النموذج المصري في مواجهة إرهاب الإخوان والقاعدة أيضاً الذي ضرب بتداعياته المنطقة بالكامل. الحالة الأردنية تستحق الوقوف عندها كون المملكة الأردنية تحتضن بعض أبرز منظري الفكر "الجهادي" أبرزهم أبو محمد المقدسي، وفي الفترة الأخيرة ظهر الطلحاي الذي لم يتردد أبداً بتأييده إلى ممارسات "الدولة الإسلامية". يبرز دور المملكة أكثر لأنها تحاط بمناطق ساخنة. الأردن وضعت خططاً بالتوازي مع الاعتقالات والمراقبة مع إجراءات دقيقة عند المعابر الحدودية. ووضع الخطط والإجراءات الاحترازية الاستباقية، فهي لا تنتظر ظهور الإرهاب، بل تحول دون ظهوره وتدفع به خارج المربع للعاصمة عمان.

استغلال شبكات التواصل الاجتماعي

احتلت إجراءات مكافحة الإرهاب اهتماما واسعا على مستوى الحكومات والمنظمات الدولية والإعلام. وأهم أنواع الإرهاب كان إرهاب القنابل البشرية الموقوتة والسيارات المفخخة. لقد انتشرت ثقافة التطرف الإسلامي "الجهادي" في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، لتتحول القاعدة إلى شبكة عمل واسعة وأيدلوجية يمكن للشباب ركوبها في أي وقت، ليكون الإرهاب كامنا، يتحرك من خلال وسائل التأثير الخارجية. يعتبر الانترنت والمواقع "الجهادية" أولى العوامل المؤثرة لتحويل الإرهاب من الحالة الكامنة ليتحرك على الأرض.

الانترنت والمواقع "أجهادية" تمنح الفرص إلى معرفة التفخيخ وصنع المتفجرات ووسائل الاتصالات السرية. وتقع هذه المسؤولية على المجتمع الدولي والحكومات وكذلك الأسرة والمدرسة وتشارك جميعها بتحمل هذه المسؤولية. المشكل أن الكثير من الدول تنظر إلى الإرهاب بصورته المتحركة على الأرض، أي بعد وقوع الحدث وهذا ما يمثل تهديدا خطرا للأمن. ولا تنظر الحكومات له، على أنه إرهابا كامنا و معرفة أسبابه ومسبباته واتخاذ الإجراءات الوقائية، أي إحباط الإرهاب في مكانه. يبقى التمويل العصب الرئيس في حياة هذه التنظيمات.

القرارات الدولية

تصدر من قبل الأمم المتحدة وكذلك الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومؤسسات دولية أخرى الكثير من القرارات والتعريفات الخاصة بإرهاب، هذه السياسة والقرارات تصاعدت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. لكن الأهم من القرارات هو إيجاد فعل من قبل القوى المحلية والإقليمية لمواجهة الإرهاب. القرارات الدولية والإقليمية الصادرة من الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو

منظمة المؤتمر الإسلامي تبقى ضرورية بشرعنة والسياسات وبتنفيذ الخطط في مواجهة الإرهاب التي تتضمن أيضا تعقب الأصول المالية والأشخاص المطلوبين، لذا تظهر ضرورة إيجاد التنسيق والتعاون الأمني محليا وإقليميا.

المواجهة الفكرية

أن التنظيمات الجهادية تقوم أساسا على "العقيدة الجهادية" أو الأيدلوجية في كسب المقاتلين وتبرير عملياتها التي تقوم في الغالب على استثمار الصور المروعة في أماكن النزاع من خلال إعلاميات جهادية مرئية ومسموعة، لذا يتطلب مواجهتها فكريا أيضا، بالحجة، من خلال التعاون مع مشايخ الوسطية، وأعداد وتأهيل معنيين في الشريعة والفقه، تقوم بزيارة بعض المعتقلين المتورطين في عمليات إرهابية، وعرضها على الجمهور، كذلك اتباع الطرق الاستخبارية في إخضاع من تم إطلاق سراحه من المعتقلات للمراقبة مع توفير المساعدة له في إعادة التأهيل مهنيا واجتماعيا، لمواجهة الفكرية ربما تأتي بنتائج إيجابية أكثر من المواجهة العسكرية مع تقليل نسبة خلق الخصوم المحتملة في أعقاب أي عملية في المجتمعات الحاضنة للإرهاب. المواطن أحيانا يعيش مابين إرهاب الدولة وإرهاب المجموعات المسلحة و"الجهادية" فالدولة ربما تكون هي المسئولة عن فراغ السلطة وترك المجال للإرهاب، لذا لا خير في حكومة أو دولة لا تستطيع حماية مواطنيها. أن استمرار الفوضى ومثلما تسميها تلك الجماعات "الجهادية" ب "التوحش" من شأنه أن يخلق دولة مفككة يقاتل أبنائها بعضهم البعض بالوكالة لصالح أطراف إقليمية ودولية لتتحول سلطة الدولة إلى مجموعات "جهادية" ومسلحة وأمرأء حرب مناطقية.

واشنطن: تراجع سجلها بمكافحة الإرهاب مخاطر تمدد الجماعات "الجهادية" في ليبيا

بدأت يوم 18 فبراير 2015 أعمال مؤتمر واشنطن الـ51 لمكافحة التطرف والعنف أكثر من محاربة الإرهاب، بحث خلاله ظاهرة انتشار التطرف في العالم. وجاء المؤتمر في أعقاب تنفيذ تنظيم داعش الإرهابي عملية نبح 21 قبطيا مصريا كانوا عالقين في ليبيا ووسط حالة غليان شعبي في مصر والمنطقة ضد ممارسات تنظيم داعش الإرهابية. وكان وزير خارجية مصر سامح شكري قد توجه إلى واشنطن للقاء بإدارة اوباما بالإضافة إلى حضور المؤتمر. المراقبون كانوا يتوقعون أن يكون هنالك رد فعل قوي من واشنطن والغرب بمواجهة فوضى "الجهاديين وداعش في ليبيا، لكن المؤتمر لم يرتقي إلى ذلك وجاءت توصياته في جلسته الختامية بنذ العنف واعتماد الوسطية وهي توصيات ممكن أن تصدر من أي جمعية خيرية أو منتدى فكري أكثر مايصدر من مؤتمر واشنطن، هذه النتائج جاءت مخيبة إلى الطموحات والتوقعات ليس للشعب المصري بل إلى شعوب المنطقة.

ذكرت قمة واشنطن أن واحدة من الأسباب بالتحفظ على الخيار العسكري في ليبيا هو خشية واشنطن من وصول السلاح إلى الجماعات الإرهابية في ليبيا! متناسين أن التدخل العسكري في ليبيا بإسقاط القذافي! أن ماحدث في قمة واشنطن هو إغفال إلى الفوضى في ليبيا وكأنها مقصودة من قبل الإدارة الأمريكية. أما معالجة الإرهاب وضرب داعش في معاقله وأماكن تمدده، فلم يكن لها اهتماما في أجندة قمة واشنطن، وهذا يعني ترك داعش أن يمارس الفوضى "الجهادية" مما يستدعي اعتماد استراتيجيه وطنية وإقليمية في محاربة داعش على الأرض وعدم التعويل على واشنطن.

قمة واشنطن يثير علامات استفهام

في تقرير لصحيفة العرب اللندنية يوم انعقاد المؤتمر بأن محللون يجدون أن المنهج الأمريكي الحالي يثير علامات استفهام عديدة ولا يقدم إجابات عن سياسات ملتبسة تزيد من ارتباك المشهد في المنطقة العربية، فكيف لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة تتحدث عن مواجهة التنظيمات الإرهابية المسلحة وهي مصررة على أن الجماعة الأم الإخوان المسلمين لا تشكل خطرا على مصالح الدول الحليفة والصديقة.

أن الفوضى في ليبيا كانت ومازالت موجودة في أعقاب الإطاحة بالقدافي، وباتت تمثل صدام وتهديد إلى دول المنطقة عبر سيناء والساحل والصحراء غرب إفريقيا. وتصاعد التهديد في أعقاببيعة جماعة "جهادية" في مدينة سرت ودرنة إلى تنظيم داعش وزعيمه البغدادي. التنظيم مازال فاعلا في معاقله ويتمدد، ضمن استراتيجيه فتح جبهات بعيدة عن معاقله لتخفيف الضغط، وهذا يعني أنه في حالة عدم ضرب التنظيم في معاقله وفي ليبيا فإنه سوف يفتح جبهات جديدة خلال المرحلة الحالية.

الجماعات "الجهادية" في ليبيا.

يعود تشكيل الجماعات الإسلامية في ليبيا وشمال إفريقيا — المغرب العربي، إلى بداية التسعينيات، عندما التحق عدد من الليبيين للقتال ضمن تنظيم القاعدة في أفغانستان، وليحتلوا الخط الأول في قيادة التنظيم. كذلك يمثل الليبيون قوة ومصادر بشرية أكثر من غيرهم في سيناء و سوريا والعراق وإفريقيا مالي ونيجيريا. وقد ظهرت قوة تلك المجموعات في استعراض إمكانياتها القتالية للإطاحة بالقدافي بدعم الناتو 2011. ويعتبر عام 2007، نقطة تحول في المجموعات الجهادية في ليبيا، بعد إعلانها البيعة إلى تنظيم

القاعدة وزعيمها آنذاك، بن لادن. ليكون فرع القاعدة في ليبيا، التنظيم الثاني في شمال إفريقيا بعد الجماعة "الجهادية" في الجزائر، التي أعلنت مبايعتها للقاعدة في يناير 2007. وهناك معسكرات تدريب إلى التنظيمات "الجهادية" في المناطق الصحراوية النائية التي تغيب فيها سيطرة الحكومات وباتت تهدد فرنسا في مالي ودول الناتو. ويعتبر معسكر أو قاعدة الوطنية الجوية، غرب ليبيا، أحد المعسكرات الرئيسية لتنظيمات وفروع القاعدة في شمال إفريقيا، كذلك معسكرات مصراته وبنغازي والجبل الأخضر.

ليبيا بؤرة إرهاب

ويرى الخبير الألماني في قضايا الإرهاب غيدو شتاينبيرغ أن ليبيا يمكن أن تصبح بؤرة جديدة للإرهاب في شمال إفريقيا، كما يحذر شتاينبيرغ من تحول "داعش" إلى شبكة عالمية بسبب تزايد عدد التنظيمات الإرهابية في العالم التي تنضم إليه. كيف أمكن لتنظيم "الدولة الإسلامية" المعروف إعلاميا بـ"داعش" من التوسع نحو سيناء وليبيا وأي خطورة يشكله نشاطه القوي في ليبيا القريبة من أوروبا.

أنصار الشريعة

بدأت جماعات "جهادية" جديدة في الظهور، بعد القذافي، أبرز هذه الجماعات هي أنصار الشريعة في بنغازي بقيادة محمد زهاوي، التي تتمتع بعلاقات مع السلفية الجهادية في ليبيا والتي تمثل جماعة ظل أنصار الشريعة في درنة بقيادة أبو سفيان بن قومو، أحد سجناء معتقل غوانتانامو سابقا. وهي تنظيم دعوي اجتماعي مسلح يهدف لتحكيم "الشريعة الإسلامية" في ليبيا و تأسس في مايو 2012. بعد الانفصال عن سرايا "راف الله سحاتي" التي شاركت في تأسيسها. ووفقا إلى الباحث هارون يزلن — معهد واشنطن، فإنه

لا يعرف الكثير عن هيكلية التنظيم. ويعتبر محمد علي الزهاوي قائدا للتنظيم، وناصر الطرشاني رئيسا للجنة الشرعية. ويتلك التنظيم، جناح عسكري تحت اسم "الدوريات" تنتشر أكثر في بنغازي.

المرابطون

أعلنت الجماعة "الجهادية" التي كان يقودها مختار بلمختار وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي سيطرت لفترة على شمال مالي اتحادهما في حركة واحدة تحمل اسم "المرابطون". وقالت أن "جماعة 'الملثمون' أعلنت عن حل نفسها واندماجها مع جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا في تنظيم جديد تحت اسم 'المرابطون'". ووقع البيان آنذاك مختار بلمختار المكنى خالد ابوالعباس والمعروف بلقبه "بلعور" زعيم "الملثمون" والازوادي احمد ولد عامر المكنى احمد التلمسي زعيم التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. وجدد بلمختار بيعته إلى تنظيم القاعدة المركزي. لكن رغم ذلك يعتبر التنظيم الجديد، انشاقا في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وكشفت الأهرام العربي عن وجود عدد كبير من قيادات تنظيم القاعدة في ليبيا، بعضهم أصبح في مواقع مهمة بالدولة الليبية الجديدة. أن الحكومة الليبية مازالت تعتمد على تلك التنظيمات الإسلامية "الجهادية" في بسط الأمن، وتتكون غالبية هذه الجماعات من تيارات متباينة يغلب عليها التيار "الجهادي" ويحظون بمناصب متقدمة في الحكومة.

ميليشيا فجر ليبيا

هو تحالف مجموعة ميليشيات في ليبيا تضم ميليشيات درع ليبيا الوسطى، غرفة ثوان ليبيا في طرابلس وميليشيات تنحدر أساساً من مناطق

مصراته إضافة لميليشيات من غريان والزاوية وصبراته، بدأت هجوماً في 13 يوليو 2014 بهدف الاستيلاء على مطار طرابلس العالمي وعدد من المعسكرات في المناطق المجاورة له الذي تقوم قوات تابعة للجيش الليبي أغلب منتسبها من منطقة الزنتان. يصل عدد الليبيين المسجلين في عشرات الميليشيات التي تخضع لسيطرة الدولة شكليا إلى أكثر من 225 ألفا. ويحصل هؤلاء على رواتب من الحكومة لكنهم يتصرفون باستقلالية ويتلقون الأوامر من القادة المحليين أو من الزعماء السياسيين الموالين لهم ويرفضون حملات لتجنيدهم في صفوف قوات الأمن.

ويقول أستاذ العلاقات الدولية في جامعة لندن البروفيسور فواز جرجس أن الغرب يريد "رمي الأزمة في ليبيا على غيره، ربما الأمم المتحدة" مشيراً إلى أن جماعة أنصار الشريعة هي التي اغتالت السفير الأمريكي ببنغازي في 2012. وأضاف جرجس في مقابلة هاتفية مع "سكاي نيوز عربية" أن "الغرب مستعد للتعامل مع الشيطان لتفادي أي علاقة بالأزمة في ليبيا" لهذا واشنطن ترى الإخوان جزء من المشهد الليبي ومن ثم تصر على إشراكهم في السلطة. ما يحصل في واشنطن هو إصراراً على تصعيد الفوضى في ليبيا كبديل للحكومة الشرعية وشرعنة الإرهاب في ليبيا.

"الدولة الإسلامية" والبعد الإعلامي إعلام "الدولة الإسلامية" والاستقطاب

دعت واشنطن يوم 28 أكتوبر 2014 حلفاءها إلى مواجهة الحرب الإعلامية التي يقوم بها هذا التنظيم المتطرف على الانترنت خصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهي خطوة ممكن وصفها بالمتأخرة جدا، الخطوة الأمريكية جاءت في أعقاب عقد مؤتمر محاربة "الدولة الإسلامية" في الكويت الذي ركز على محاصرة إلكترونية للتنظيم، يشار بأن سياسات واشنطن في مواجهة "الجهاديين" في المنطقة مازالت تقوم على فهم خاطئ. اعتمدت التنظيمات "الجهادية" على الخطاب الإعلامي منذ نشأتها، وبعد أن كانت تعتمد على منابر المساجد، اتجهت إلى اعتلاء المنابر الإعلامية "الجهادية" على الانترنت. وكان تنظيم القاعدة أول هذه التنظيمات الذي استثمر "الجهاد" الإعلامي وتسويق خطابه ونشاطاته عبر قناة الجزيرة وال"سي أن أن". لكن الجهاديين الجدد، الذين ظهروا أكثر في خلافة أبو بكر البغدادي التي تصدرت المواقع "الجهادية" ووسائل التواصل الاجتماعي أكثر في أعقاب السجال الحاد مابين القاعدة و"الدولة الإسلامية" داعش سابقا. يتصدر تنظيم البغدادي تويتر والفيس بوك واستخدام تطبيقات "الهشتاك" وغوغل. ومايثير التساؤلات أكثر أمام هذه التطبيقات والنشاطات جميعها بأنها تدار على محركات خوادم أمريكية تحديدا وغربية وبمعرفة وإطلاع وكالة الأمن القومي الأمريكي. وقد كشف عنها موظف وكالة ناسا التابعة إلى الأمن القومي، سنودن بالإضافة إلى كشف برامج وكالة الاستخبارات للتجسس أبرزها "بريزم" Prizm – عام 2013. وذكر "سنودين بأن وكالة الأمن القومي الأمريكية ومكتب التحقيقات، FBI لهما القدرة للوصول مباشرة إلى الخوادم المركزية

التسع شركات أمريكية الرئيسية للإنترنت من خلال برنامج سري للغاية Prizm " بريزم" الذي يستخلص الصوت والتسجيلات المصورة والصور ورسائل البريد الإلكتروني والوثائق وسجلات الاتصال.

حادثة الإعلام

كان الظهور الأول للجهاز الإعلامي لهذا التنظيم عام 2012 بصورة واضحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، يشار بأنه قام على أنقاض تنظيم التوحيد والجهاد بعد مقتل الزرقاوي عام 2006 وصعد عواد البدري المكنى بالبغدادي "خليفة الدولة الإسلامية" عام 2010.

يعتمد تنظيم "الدولة الإسلامية" كثيرا على الإعلام ويسميه "بالجهاد الإعلامي" في معركته مثل بقية أنواع "الجهاد" المتعددة، ويكتف حملاته الإعلامية التي فاقت تنظيم القاعدة و غيره من التنظيمات "الجهادية" بكفاءة الإعلام وسرعة إيصال الرسائل و نوعية خطابه الإعلامي باستخدام التقنية الحديثة، رغم أنه يطلب من مجتمعاته العودة إلى الحياة الإسلامية في زمن الإسلام.

أن امتلاك تنظيم "الدولة الإسلامية" الإمكانيات المالية باعتباره واحد من اغني التنظيمات الجهادية ويمتلك بالإضافة إلى خبرات فنية عملت على توسعه أفقيا وعموديا وانضمام أعداد من المقاتلين الأجانب له وارتباطاته المشبوهة مع مصادر التمويل والدعم والذي مكنه من الاستفادة واستقطاب مقاتلين جدد وتظليل الرأي العام، حتى تحول ذلك إلى "سياحة جهادية" تشمل زواج النكاح وسفرات سياحية وغيرها من النشاطات. رغم وحشية وشراسة التنظيم وصرامته، فهو يلبي حاجات مقاتليه بشرط الأمر والطاعة. كان التنظيم يستخدم موقع الفرقان بالإضافة إلى شبكة التواصل الاجتماعي، لكن اهتمام الإعلام بنشاطات وتفصيل هذا التنظيم وسع من انتشاره، خاصة في دول

أوروبا والغرب، لكن خلال السنتين الأخيرتين حقق التنظيم قفزة إعلامية من خلال سجله مع تنظيم القاعدة التي بدئت بخروج تنظيم جبهة النصرة من البغدادي ومبايعة الظواهري، وانتهت بإعلان تنظيم القاعدة المركزي في رسالة مطبوعة على موقع القاعدة تعلن براءة القاعدة من البغدادي في فبراير 2014. ويأتي قرار التنظيم المركزي في أعقاب رسالة منظر التيار السلفي الجهادي عصام البرقاوي الشهير بأبوة محمد المقدسي من داخل سجنه بالأردن منتصف شهر فبراير 2014 التي تضمنت انتقادات شديدة ومباشرة لـ"الدولة الإسلامية"

تطبيقات جديدة على الانترنت

يمتلك التنظيم حسابات تويتر مركزية لنشر الرسائل بالإضافة إلى حسابات محلية في كل منطقة يوجد فيها عناصر التنظيم وتقوم كل منطقة من خلالها بنشر أخبارها المحلية. وهذا مايمكن التنظيم من تنفيذ عولمة "الجهاد" عن بعد وإيصال خطابه إلى أوروبا والغرب، الذي أصبح شبابها يحتل نسبة لا بأس بها داخل التنظيم. هذا النوع من الخطاب مكنه من رفع رايته السوداء ومنشوراته في شوارع أوروبا علنا. كشفت التحقيقات عن قيام مجموعات دعوية من أنصار التنظيم تنشط على شكل خلايا وجماعات منظمة من داخل أوروبا وهي تستخدم التقنية والدعاية الأوروبية لكسب الشباب والحصول على الاهتمام الإعلامي.

فإن استخدامه لا يقتصر على نشر الصور في اتجاه واحد بل يعمل على فهم حاجات جمهوره ومعرفة ردود فعلهم على شكل استبيان، أي أن خطابه الإعلامي يعتمد على التفاعل. رغم أن التنظيم يقوم على أساس القوة العسكرية الاستخبارية الميدانية، فإنه أيضا يقوم على العمل الدعوي التي عرفت بأنها الخطوة الأولى نحو "الجهاد" الميداني ومن يجد أسلوب العمل الدعوي يفهم كيفية

التفاعل والمشاركة وتحريك مشاعر الآخرين كون جماعات الدعوة معروفة بقدرتها الخطابية منذ الزمن قبل أن تظهر وسائل الإعلام الحديثة. ويعتبر أحمد أبو سمرة أحد المسؤولين عن إعلام التنظيم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. دول الاتحاد الأوروبي استضافت مسئول غوغل وشبكة التواصل الاجتماعي في بروكسل منتصف شهر أكتوبر 2014 لمواجهة الخطر الإعلامي عبر الانترنت إلى هذه الجماعات، ويبدو أن الغرب يتخذ هذه الخطوة بشكل متأخر بعد أن ترك هذه الجماعات تنشط، ضمن تفسير فكر استخباري ربما يضرب بتداعياته على عامة الشباب والمجتمعات.

البعد الإعلامي

أن البعد الإعلامي إلى التنظيم يتمثل بهدفه وأغراضه باستقطاب مقاتلين جدد إلى التنظيم من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على الانترنت والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات. مايزال خطاب التنظيم موجها إلى الجيل الرابع أو الخامس من "الجهاديين" الشباب ويتمتع بالسهولة ومرونة الحركة مع التقنية والمعلومات والتطبيقات الفنية على أجهزة الكمبيوتر والتلفونات الذكية، باستغلال المقاتلين الأجانب الموجودين داخل التنظيم أكثر من المقاتلين المحليين وهذا ما كشفت عنه اعترافات المنشقين والمعتقلين من التنظيم بأن التنظيم لا يدخل الأجانب بالقتال الميداني بقدر ما يستفيد منهم في الخطوط الخلفية والدعم اللوجستي أبرزها الإعلام والدعاية وبما المستشفيات الميدانية.

كيفية صناعة إعلام "الدولة الإسلامية"

كشفت استخبارات دول الاتحاد الأوروبي خاصة في فرنسا وألمانيا عن وجود شبكات تواصل اجتماعي متخصصة أو موجهة لاستهداف شريحة معينة قد تكون فئة النساء، تكون معينة باستهداف تجنيد النساء من أوروبا والتحاقهن في سوريا. ما يهدف إليه إعلام داعش هو الاستقطاب أي استقطاب الشباب

لغرض الالتحاق بالتنظيم أو أن يكونوا من أنصار التنظيم في دولهم، خصوصا في الغرب وهم غالبيتهم من الشباب مابين فئة ال 18 – 26 سنة. وأظهرت التحقيقات الاستخبارية، بأن التنظيم يعتمد على أورييون شباب من أصول آسيوية، أكثرهم من أصول باكستانية في بريطانيا بإدارة نشاطاته الإعلامية الالكترونية لتظهر بإنتاج ذات مواصفات وتقنية جيدة.

يركز التنظيم على إظهار وحشية التنظيم والتمرد والسطوة التي تعتبر في بعض الأحيان حاجات عند بعض الشباب الذين يعانون من شعور التهميش سواء كان حقيقيا أو وهميا، والتي نجد في التنظيم وسيلة للانتقام والثأر. الوحشية، هي ابرز سمات هذه الجماعة التي فاقت القاعدة وتنظيمات أخرى والتي نتج عنها استقطاب مزيد من المقاتلين رغم انتقادات شيوخ الفكر السلفي "الجهادي" لهذه الجماعة أبرزهم أبو محمد المقدسي، الذي سبق أن انتقد الزرقاوي وطالب البغدادي أيضا أن يتقي الله في حرمة دماء المسلمين. يستثمر التنظيم حالة الوهج أو انتصاراته الميدانية للحصول على مكاسب أكثر منها، تدفق مقاتلين جدد وبيعات من بقية الجماعات، وهذا ما ظهر تماما في اجتياحه مدن عراقية في يونيو 2014 بشكل سريع فاق جميع التوقعات والتي كانت تمثل قفزات ميدانية، فهو يعزز النصر على الأرض بمزيد من الانجازات على الأرض ليكمل على خصومه، ضمن مبدأ "الصدمة والرعب" التي تقوم على عنصر المفاجأة وهذا ما عمل على حصول التنظيم بيعات جديدة وسحب بساط عولمة الجهاد من الظواهري والتنظيم المركزي.

الإعلام يصنع "الدولة الإسلامية"

أن نوعية ومصادقية وسائل الإعلام الناقلة إلى أخبار ونشاطات التنظيم أيضا لعبت دورا هاما مثل ال "سي أن أن" ورويترز و"ألف بي" الفرنسية والعربية وموقع سايت. بالإضافة إلى تويتر وشبكات خوادم انترنت مثل الفيس

بوك عملت على نشر نشاطات التنظيم بشكل أسرع. مثال على ذلك اهتمام الإعلام العربي والدولي بامتلاك طائرات مقاتلة في سوريا حصل عليها من قاعدة الجراح في حلب والطبقة في الرقة، عندما بالغت وسائل الإعلام بطريقة استخدام هذه الطائرات من قبل داعش وأظهرتها في لقطات مصورة تحلق داخل القاعدة أو إجراءات صيانة. رغم أن خبراء في الطيران والدفاع والتسلح، ذكروا بأن هذه الطائرات لا تمثل إلا خردة في سوق سلاح الجو، كون هذه الطائرات من النوع القديم وهي اف 21 و 32 ولأسباب فنية تقنية أبرزها: عدم وجود قطع غيار، وأنها طائرات تدريب أكثر من أن تكون مقاتلة، والاهم أن هذه الطائرات تحتاج إلى رادارات وفريق فني على الأرض وهو غير متوفر، لكن الخبر اخذ مساحة إعلانية اكبر، وهذا يعمل على رفع معنويات التنظيم واستقطاب مقاتلين جدد في المقابل يعكس سلبيا على معنويات خصوم التنظيم. ويظهر الإعلام الغربي أحيانا المخاطر الحقيقية للتنظيمات "الجهادية" بشكل متأخر أو يقصد الترويح لاتخاذ خطوة سياسية، مثلما ركزت التقارير الاستخبارية على قلق وكالات الاستخبارات منها الألمانية بامتلاك "الدولة الإسلامية" وجماعات أخرى سلاح قاذفات "مانبادس" أو ال(أس أي-7 و أس أي 14) والتي تستهدف الطيران على بعد ميلين.

كيف وظفت "الدولة الإسلامية" الإعلام

تستهدف "الدولة الإسلامية" في إعلامها فئة الشباب وفي أعمار مبكرة، وهذا يعني أنها تستخدم التقنية الحديثة في الإعلام أبرزها تويتر والفيس بوك بعد أن كانت القاعدة تعتمد على وسائل الإعلام المسموعة والأقراص المدمجة. العبارات التي يستخدمها التنظيم في تويتر بشكل مختصر كانت تثير إعجاب

المشاركين وتحصل على جمهور أوسع وكثيرا ما تناقلتها وسائل الإعلام الأخرى.

أظهر التنظيم الرومانسية على شبكته، رغم وحشيته وذلك من خلال التحاق بعض الفتيات ومنهن القاصرات للقتال مع داعش بعد أن تورطن في علاقات حب على الشبكة، البعض منهن ذكرن قصة التحاقهن بالتنظيم وكيف عاشت قصة حب رومانسية مع مقاتلي داعش، مما استقطبت أعداد جديدة على شبكة التواصل الاجتماعي.

أما طريقة عرض الرهائن وذبحهم، فقد كانت موضع اهتمام وكالات الاستخبارات الدولية أكثر من الاهتمام الإعلامي، أبرزها هو ظهور الرهينة قبل ذبحه، بأنه مستسلم وهادئ ورابط الجأش وهذا ما أثار الكثير من التساؤلات، الهدوء الذي يتمتع به الضحية قبل أن يواجه مصيره إثارة الكثير من التساؤلات والطريقة التي يبعث بها رسالته إلى حكومته أو عائلته والرأي العام كانت قوية وشديدة بدون أن يكون هناك تردد، وهذا ما يدعم التنظيم ومايدعيه من أيولوجية ويصور للرأي العام بأن مايعمله هو الصواب والعالم اجمع على خطأ وهذا ما عمل على استقطاب أكثر للتنظيم. بعض الخبراء المعنيين في التنظيم ذكروا بأن القاتل يمارس القتل الوهمي الصوري أكثر من مرة مع الضحية، وربما يخضع إلى عقاقير كيميائية أو نظام غذائي يجعله غير مباليا بمصيره.

الطريقة التي يتم بها ذبح الرهينة أيضا أثارت الاهتمام، الاستخبارات والمعنيين في وسائل الإعلام ذكروا أن الطريقة التي يقدم بها هذا التنظيم مواده هي طريقة متقدمة جدا وباستخدام نوعية كاميرات واستوديوهات متقدمة حتى وصفوها بأنها طريقة هوليوودية، التقارير ذكرت بأن التنظيم استعان بخبراء

معنيين بالتصوير والمؤثرات السمعية والصورية في التصوير من خلال أعداد المقاتلين الأجانب.

وذكر خبراء في تقنية التصوير بأن التصوير لم يكن في الصحراء بل كان داخل أستوديو ليظهر تأثيرات الصوت واللون بطريقة هوليودية مؤثرة أكثر. يشار بأن هذا التنظيم يختلف عن القاعدة والتنظيمات الأخرى، بأنه لا ينتظر أن يأتي المقاتلين له بقدر ما يتحرك التنظيم باتجاه الحصول على مقاتلين ذي خبرات معينة وخاصة منها مهندسي المتفجرات والإعلام مثلما يستعين بضباط أركان في عملياته العسكرية الميدانية.

"دابق" و "صليل الصوارم"

التنظيم يستخدم وسائل الاتصال الحديثة لإثارة زوبعة إعلامية بين الشباب والجمهور أما من خلال تعليقات تويتر أو الشبكة العنقودية، فأصدر التنظيم مجلة عالية الحرفية من حيث التقنيات الحديثة والإخراج وتوظيف الصور وجودتها، أطلق عليها اسم "دابق" وصدرت باللغتين العربية والإنكليزية، وتوزع نسخها المطبوعة، التي صدرت مؤخرًا نسختها الرابعة، في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش، في سوريا والعراق، فيما أرسلت نسخا منها عبر الإيميلات، وأعاد نشرها عدد من المواقع الداعم للتنظيم. أصدر سلسلة من الأفلام أشبه بالوثائقية، تصور عمليات التنظيم أطلقت عليها سلسلة "صليل السيوف" آخرها الجزء الرابع الذي بلغت مدته ساعة كاملة، يصور عمليات التنظيم بجودة عالية تعكس حرفية في التصوير، واستخدام أحدث أجيال الكاميرات. أيضا أنتج داعش لعبة إلكترونية قتالية تحاكي استراتيجيه التنظيم في عمليات القتال، ومشاهد كرتونية تحاكي عملياته التي صَدَّرها في فيلمه "صليل الصوارم".

الخطاب الإعلامي

الخطاب الإعلامي إلى هذا التنظيم مختلف تماما عن الطريقة التقليدية للتنظيمات "الجهادية" والذي يقوم على أساس التحرك الميداني على الأرض وعلى الشبكة العنكبوتية أكثر من طروحات فكرية من قبل المشايخ التي اعتادت عليها القاعدة في وقت سابق، يعرض التنظيم مقاتليه في حالة مستريحة، وهم يمارسون حياتهم اليومية الاعتيادية مثل بقية البشر داخل بيوت فخمة وقصور بصحبة عوائلهم، عكس ماكان عليه الجيل الأول من مقاتلي القاعدة الذين كانوا يعيشون في كهوف جبال "تورو بورا". فرغم الوحشية التي يتمتع بها هذا التنظيم لكن يظهر مقاتليه في وضع مستريح وارتداء الزي الإسلامي والاهتمام في الشكل في الحالات الطبيعية، مثلما ظهر التنظيم في استقبال بيعات العشائر في سوريا والعراق، وهي تعطي وصفا مخالفا إلى وصفها الوحشي في ميادين المعارك وترديدهم الأهازيج وكأنهم في سياحة "جهادية". ومايحصل عليه التنظيم من غنائم حرب يعرضها على شكل مكاسب إلى مقاتليه منها المركبات والعجلات الفخمة وكذلك موضوع الزواج من المعتقلات والسبايا قسرا مثلما حدث في العراق إلى الايزيدية والمسيحيين والتي أعادت العالم إلى سوق الرق والنخاسة، فهي تمنح مقاتليها امتيازات أكثر.

يبقى هذا التنظيم تنظيما ذكيا وهو يحاول الاستفادة واستثمار كل ما هو متاح لترويج صورته، التي بدئت تلبي حاجات الكثير من "الجهاديين" الجدد الذين يرفضون العيش بشكل طبيعي في مجتمعاتهم، هي سياسة إعلامية ذكية قائمة على الاستقطاب، لكن رغم ذلك من المتوقع أن يشهد التنظيم انشقاقات وتراجع تنظيميا.

"الدعاية الجهادية" عاملا مهما في الاستقطاب هل تحول "داعش" إلى ثقافة مجتمعية؟

أن فشل ربيع "الثورات العربية" التي اندلعت في المنطقة مطلع عام 2011، الحق الكثير من الإحباط وضرب بتداعياته النفسية والاجتماعية على المجتمعات التي شهدت هذه "الثورات" أبرزها مصر وليبيا وتونس وسوريا واليمن. وكان ناتج هذه الثورات هي "الفوضى الخلاقة" و"التوحش" عند هذه الجماعات الإسلامية المتطرفة. الاهتزاز لم يضرب الدول التي شهدت هذه الثورات فحسب بل تمدد إلى دول الجوار. تداعيات الفوضى وصلت مساحات جغرافية بعيدة عن معاقلها لتصل دول الغرب.

توظيف التطرف

لقد أثرت "داعش" سلبا كثيرا بالحركات الإسلامية وكذلك على الأفراد والأسرة في المجتمعات الإسلامية وإن كانت تعيش في دول المهجر. وتحولت أفكار وطروحات داعش إلى ثقافة أسرية "يكفر" عند بعض الأبناء من الجيل الجديد يكفر بعضهم الآخر، بسبب التفسير الخاطئ لهذه الجماعة. نجح تنظيم داعش بتوظيف التطرف وتحويله إلى آلية عمل تخدم أهداف التنظيم، القائمة على تفسير خاطئ لنصوص القرآن الكريم وفق منظورها. وصفت وكالات الاستخبار الغربية هذه الجماعة بأنها تنظيم يلبي الحاجات الغريزية والجنسية والسلوك الوحشي المتنامي عند بعض الأفراد والجماعات. علماء النفس والاجتماع فسروا تدفق أسر بكاملها أو أفراد من أوروبا أبرزها بريطانيا وفرنسا، للالتحاق بالقتال في سوريا والعراق، نوع من أنواع فقدان الهوية والتشرد. البعض فسر ذلك بأنه تلبية لحاجات مادية وغريزية. تبقى دوافع الثأر من قبل

بعض الأفراد والجماعات في أوروبا والتي تجد في داعش وغيره من التنظيمات "المخلص". تبقى "الدعاية الجهادية" عاملا مهما في استقطاب الأفراد والجماعات، والتي أصبحت وسيلة مهمة لتجنيد أعضاء في التنظيم. وعقدت ورشة عمل عقدت في عمان يوم 16 يونيو 2015 نظمتها مؤسسة "فريدريش إيبيرت الألمانية" وناقش مختصون وباحثون أردنيون وعرب "سر جاذبية داعش". وخلصت إلى أن ذلك يعود(..) بالدرجة الأولى إلى أزمة الشرعية التي تعاني منها بعض الأنظمة العربية، واستغلال الشحن الطائفي، وانقلاب بعض القوى على ثورات الربيع العربي، وعودة الحكم الشمولي في بعض البلدان العربية، وانتشار الحروب الطائفية في المنطقة، واضطهاد أهل السنة في العراق وسوريا، والتدخل الإيراني في المنطقة، والتحكم بالقرارات السيادية لبعض البلدان العربية(..).

ثقافة صناعة الموت

يقول الدكتور تركي الدخيل بعنوان "ثقافة داعش لا تضيقوا في الوصف": إننا لو رجعنا إلى الوراء لوجدنا جماعة "الحشاشين" والتي تطور وصفها واسمها لتكون أيقونة وعلامة على ثقافة معينة "Assassi" تحولت إلى لفظ متداول للدلالة على القاتل المأجور، أو القاتل الخفي، واستخدمت في الثقافات "المافيوية" في أوروبا عموما وفرنسا خصوصا، بل وأصبحت هناك ألعاب فيديو تحمل نفس الاسم تقدم ذات الدلالات التي ضخمها. القصة ليست اتهاما أو تزويرا، بل هو توصيف محض، وداعش الثقافة موجودة في كثير من المجتمعات العربية والإسلامية. كانت داعش والجماعات "الجهادية" الأخرى موجودة داخل "الانتفاضات" العربية وبدأت تتوسع إلى المجموعات الإسلامية من غير "الجهادية" لتعمل تحت مظلتها ضمن استراتيجيه تخندق الإسلاميون تمثل بالتقارب "الإخواني الجهادي".

وفي سياق ثقافة الموت يقول الكاتب الألماني "كيرستن كنيب" في دراسته: إذ تفيد تقارير باختطاف التنظيم للأطفال من دور الأيتام واعتقالهم في معسكرات تدريب معزولة بهدف تحويلهم إلى آلات للقتل (..). وهناك يتم إخضاعهم لغسيل دماغ وتعبئتهم بالفكر "المتطرف" وتدريبهم على استعمال السلاح والمتفجرات. وتتقارب عالمة الآثار الألمانية "زيمونه مول" من هذا الطرح بقولها: بأن مايقوم به داعش هو تدمير إلى الموروث الثقافي في العراق ودول أخرى وأن من خلفية موقفها المنطلق من فكرة صراع الثقافات.

ارتداد "ثورات الربيع العربي"

يبدو أن جماعة الإخوان، هي أول الجماعات التي شهدت ارتداد في اتجاه "الثورات العربية" وهنا كانت ثورة يونيو 2013 وعزل المخلوع، وهي كانت الحجرة الأولى في ارتداد الثورات. لقد تغيرت نظرة الرأي العام إلى بعض التيارات التي كانت محسوبة على "الإسلام المعتدل" عند السنة والشيعة. وشهد كلاهما اختلال في موازين المسارات على مستوى الطروحات أو النشاط على الأرض. فجماعة "الإخوان المسلمون" انتقلوا من مرحلة السلم إلى إثارة الفوضى خاصة ماشهدتها مصر من فوضى تهدد أمنها القومي. ليبيا هي الأخرى شهدت تطرف في مواقف الجماعات الإسلامية بكل درجاتها وهي الأخرى ضربت بتداعياتها جدار أوروبا لتفتح ثغرة لاجئي قوارب الموت عند إيطاليا. أما المجموعات الشيعية فقد شهدت اندفاعا في سوريا متمثلة بحزب الله اللبناني وبالمليشيات الشيعية العراقية الداعمة إلى نظام الأسد. التطورات هذه ظهرت بأدلب وجسور الشغور وربما في تدمر والسويداء. أما في العراق فشهد تغيير في مواقف الجماعات السنية لتتحول إلى "ثورة سنية" باسم العشائر ضد حكومة بغداد ذات الأغلبية الشيعية بعد اختلافها مع الحكومة حول التسليح

ومواجهة داعش. بعض الزعامات السنية بايعت داعش تحت باب الترغيب والترهيب. الميليشيات الشيعية التي تقاتل إلى جانب الحكومة داخل " الحشد الشعبي" رفعت رايات مذهبية تؤكد فيه ولائها للمذهب أكثر من العراق. التواجد الإيراني أصبح أكثر انتشارا وعلانية في العراق.

شكل التنافس السياسي بين الشيعة والسنة في العراق على سبيل المثال محور المواجهات الطائفية على الأرض والتي تحولت إلى مواجهات مسلحة، وكانت عملية تهجير مابين الطائفتين ابرز معالم التغيرات في العراق مابعد 2003. بات العراق متورطا في الأزمة السورية رغم مايعانيه هذا البلد مايكفي من العنف الطائفي والإرهاب. لتظهر حالة الاشتباك "الجهادي"مابين العراق وسوريا في الحركات "الجهادية" السنية والشيعة، فهناك تنقلات وتمدد للحركات مابين العراق وسوريا. وأصبح نصب عين "الجهادية" في هذه المرحلة تقع على العراق و سوريا، أما الميليشيات الشيعية فتقع أعينها على ضريح السيدة زينب في دمشق والعتبات المقدسة في العراق. لقد تغير مشهد التشابك "الجهادي" مابعد اجتياح داعش إلى مدينة الموصل شهر يونيو 2014، لتنتقل الميليشيات الشيعية من سوريا إلى العراق، في أعقاب تهديد التنظيم على لسان متحدته أبو محمد العدناني باحتلال بغداد والعتبات المقدسة. فتنظيم "داعش" يرسم الآن خارطة مذهبية جديدة بدل الخارطة السياسية مابين العراق وسوريا.

الزهو والحوكمة عناصر الغسيل الدماغي عند داعش

ظهر مصطلح غسيل الدماغ إلى الواجهة ثانية، خلال السنوات الأخيرة مع صعود الجماعات "الجهادية" أبرزها داعش والقاعدة، فلم يعد هذا المفهوم حكرا على الأنظمة الشمولية والسياسية التي تبنت هذا المفهوم في سياستها

منتصف القرن الماضي والذي أرتبط بمفهوم ادلجة الشعوب والمجتمعات. وتحول الغسيل الدماغي الآن ليكون أساس وظهير "فكري" إلى البنية التنظيمية للجماعات المسلحة والجماعات "الجهادية". ويمكن تعريف الغسيل الدماغي Brainwashing بالاستناد إلى دراسات علوم الاجتماع والنفس بأنه استخدام أي طريقة للتحكم في فكر شخص واتجاهاته دون رغبة أو إرادة منه ويسمى أيضا غسيل المخ أو الدماغ أو التفكير النفسي و يتم ذلك عن طريق تأثير وسائل الإعلام ومؤسسات التربية والتعليم والمؤسسات الدينية. تقول الباحثة زينب منصور حبيب في بحث فلسفة غسيل الدماغ بأنه تغيير أفكار ومبادئ وعقائد وقيم الشخص ووضع أفكار وقيم جديدة مختلفة عن التي كانت موجودة لديه يتم برمجة دماغه كونه الجهاز العصبي المسئول عن اغلب الوظائف الحيوية والسلوكية والمعرفية للإنسان. فالثقافة المكتسبة هي توريث اجتماعي غير بايولوجي وان الحرمان والشعور بالقهر عند الشباب والإفراد ممكن أن تولد الاستعداد النفسي والمعرفي لعمليات غسيل الدماغ.

أن هذا التعريف لمفهوم الغسيل الدماغي أو المخ من شأنه يثير الكثير من حالات الخطر والتأهب في مجتمعاتنا حول غسيل المخ أو الدماغي الذي تنفذه الجماعات "الجهادية" المتطرفة كون أن هذه الأفكار وثقافة التطرف – الديني التي تبثها هذه الجماعات ممكن أن تنتقل عبر أجيال بالتوريث. وتقيم الجماعات "الجهادية" ومنها تنظيم داعش محميات – بيئة مغلقة إلى مقاتليه خلال المراحل الأولى داخل معسكرات معزولة من أجل ضمان تحويلهم أيديولوجيا، عقائديا قبل التحاقهم بسوح القتال. بعض التحقيقات ذكرت أن بعض المنشقين من داعش أنه وجد في التنظيم المال والوعود والنساء في سوريا، لكنه لم يكن يعرف شيء عن العالم الخارجي. يعتمد تنظيم "الدولة الإسلامية" أساليب أكثر حداثة وتطور في مخاطبة الشباب، فهو يستهدف تجنيد الشباب الذين تتراوح

أعمارهم ما بين 16 و22 سنة وعادة ما يجري تحريف تعاليم الدين الإسلامي وتنفيذ تعبئة دينية ممنهجة قائمة على "الجهاد" تجعل الشباب يعتقد أن مايقوم به هو الصواب. وفي سياق متصل عقدت في مدينة فرانكفورت الألمانية يوم 31 أكتوبر 2014، أول محاكمة من نوعها لإسلامي ألماني متطرف بتهمة القتال مع تنظيم "الدولة الإسلامية" وسبق للمحكمة أن اقترحت صفقة بتخفيف الحكم على المتهم مقابل اعترافه بالكامل، إلا أن أقواله حملت مفاجآت عندما أكد رغبته بالاستمرار بما قام به أي "الجهاد". وسبق أن وجه الإدعاء الألماني اتهاما إلى "كريشنيك بريشا" البالغ 20 عاما، المنحدر من كوسوفو والمولود في "باد هومبورغ" في ألمانيا، بالانتماء إلى "الدولة الإسلامية". أن إفادة وإصرار هذا الشاب يعكس حجم الغسيل الأيدلوجي الذي تعرض له عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو العلاقات الاجتماعية رغم وجوده في بيئة غربية، غير حاضنة إلى الجماعات "الجهادية" هذه المحاكمة كانت الأولى في ألمانيا بعد قرارها بحظر التنظيم في شهر أكتوبر 2014. تحقيقات الاستخبارات الألمانية ووزارة العدل كشفت أن هذه الجماعة ترفض الاندماج في المجتمعات الأوروبية وتبحث عن هوية.

مؤثرات الغسيل الدماغي

تبقى الصور التي تنشرها التنظيمات على الانترنت لها دورا رئيسيا في كسب مقاتلي جدد إلى هذه التنظيمات بالإضافة إلى استخدام السمعيات وفديوهات من شأنها تحدث تأثيرا على الجمهور من الشباب. الحشد الإعلامي إلى التنظيمات "الجهادية" تدار بشكل مركزي من قبل القيادة وتنزل إلى القيادات التنفيذية لاختيار نوع الخبر والحدث. بات معروفا أن الشبكة العنكبوتية بدئت تستغل جيدا من قبل التنظيمات القاعدية بنشر دعايتها وكذلك بتقديم الدروس

الخاصة بالالتحاق "بالجهاد" وصنع المتفجرات وطرق الحماية الشخصية والتخلص من المراقبة. ورغم ذلك أي وجود تعليمات مركزية للنشر والدعاية على المواقع "الجهادية" لتحقيق الحشد لإعلامي، فقد أصبح الإرهاب في المنطقة والعالم غير مركزيا وربما يمثل داعش أقصى حالات الحشد الإعلامي "الجهادي" مدعوم بالفتاوى "الجهادية". وفي تقرير لصحيفة "الغارديان" حول عملية غسل دماغ في قضية تناولت الصحيفة قضية "ثلاث فتيات تراوح أعمارهن بين 15 و16 سنة من شرق لندن غادرن منازلهن وذهبن إلى سوريا للانضمام إلى داعش خلال شهر فبراير 2015 نقلا عن الباحثة "توشين إقبال: (...)" لقد تعرضت الفتيات الجهاديات لعملية غسل دماغ إيديولوجية خطيرة... بالنسبة إلى هؤلاء المراهقات تبدو الحرب التي يخوضها داعش أشبه بحرب هوليوودية ومن المعروف أن المراهقين يحبون العنف ولكن ما يصددهم هو انجذاب الشباب إليه". أما المواقع "الجهادية" فهي توظف تصوير عملياتها الانتحارية من أجل استقطاب أكثر إلى الشباب مما يؤدي إلى انضمام أعداد جديدة إلى تنظيماتها ونشر صور مروعة ترتكبها السلطة من أجل تحقيق حشد "جهادي" طائفي أوسع. لقد ذكرت التحقيقات وكذلك ما يصدر على شبكة الانترنت على لسان المقاتلين العرب والأجانب، بأن الصور التي تبثها التنظيمات "الجهادية" على مواقعها كانت الهام وسبب رئيسي للانضمام إلى القتال. "الجهاديين" خير من يوظف لغة الخطاب الديني وان يطرحوا أنفسهم مجموعة دفاع عن المسلمين أو عن أحد مكوناته ويوظف الخطاب "الجهادي" الآيات القرآنية والأحاديث لخدمة منهجه والتي يمكن اختصارها تحت عنوان الغسل الأيديولوجي.

لكن الصحفي البريطاني المخضرم "كوكبيرن" من صحيفة The Independent ربما رأيه جاء مخالفا لذلك فهو يقول: "بالنظر إلى عينة

مختارة من الصور والملصقات التي وضعت على الإنترنت، فهي لا تصور العنف أو الطائفية، ولكنها تظهر حرفية في الطريقة التي تم إنتاجها، هذه الجماعات استخدمت التكنولوجيا ووظفتها لصالحها. بات معروفا أن هذه الجماعة أصبحت ممتثلة إلى الإعلام وهو انزلاق خطير عند بعض الفنانين العاملين في الإنتاج التلفزيوني والسينمائي، فهناك إجماع أن مواد إنتاج التنظيم الإعلامية تدار من قبل مهندسين محترفين. فالصور التي يظهرها هذا التنظيم إلى بعض الشباب وهم مدججين بالأسلحة والحماية، دفعت أعداد من الشباب لالتحاق بالتنظيم وأكثر من ذلك أن عوائل بعض الشباب دفعت بأولادها للانضمام للتنظيم من أجل ذلك وتحقيق الصورة التي يروج لها التنظيم في إعلامه "الجهادي". وتتعمق الصورة عن أولياء الأمور عندما يفسر انضمام الشباب للتنظيم لتنفيذ "شرع الله والجهاد". المناطق التركية عند الحدود السورية شهدت تدفق أعداد كبيرة من شباب صغار السن انعكاسا إلى هذه الصور، التنظيم أحيانا يعتمد إرسال الشباب إلى زيارة أصدقائهم وعوائلهم هناك بعد إتمامهم الدورات التدريبية وحصولهم على دور ميداني قتالي مع داعش. هذه الجماعات تظهر في صورة مخالفة تماما إلى صورتها الحقيقية قبل مغادرتها قراها والالتحاق بتنظيم داعش، وتبقى التغيرات البدنية وتحسن الحالة المادية عليهم، صورة جديدة يستخدمها التنظيم بكسب متطوعين جدد.

غسيل المخ قبل الزج في القتال

وتثير اعترافات الشاب السعودي الملقب بأبي الوليد عبد الرحمن التميمي (18 عاما) والتي تناولها موقع "السكينة" عن الدكتور محمد بن عبد الله العوي في إصدارها يوم 15 سبتمبر 2015 أسئلة مرة عن أسباب ودواعي وطريقة تأثر الشبان بالأفكار الإرهابية وأساليب جذبهم وطرائق التواصل.

يقول عبد الرحمن في اعترافاته بأنه تم استدراجه "بتزيين الأفكار الإرهابية وإلباسها لبوس الدفاع عن الإسلام والجهاد في سبيل الله والدفاع عن ديار المسلمين ومحاربة الكفار والانتقام من الطوائف التي تعادي المسلمين". ومنح تنظيم داعش عبد الرحمن لقباً جديداً لا يعرف إلا به وهو "أبو الوليد الجزراوي" وسحب منه جوازه وأخفي أو أحرق ليضمن التنظيم استحالة عودته إلى بلاده. ثم أدخل في دورات فكرية وعسكرية هي بمثابة غسيل مخ يشرف عليها قيادات داعش، ليتخرج بعد شهرين وهو لا يعترف بأن له ماضياً ينتسب له، بل حاضر تكفيري يؤمن ويزهو به هكذا تم غسيل مخه ثم زج به إلى جبهة القتال. فالتنظيم يجرد مقاتليه الجدد من تأريخهم وعقيدتهم وأفكارهم وحتى أسمائهم، ويتقمص شخصية جديدة تكون له تنفذ سياسة داعش دون أن يشعر بذلك.

توظيف حالة الزهو عند التنظيم

أستغل تنظيم داعش حالة التوسع العسكري في العراق وسوريا في أعقاب اجتياح مدينة الموصل في يونيو 2014 وحالة الزهو في عمليات التجنيد والغسيل الدماغي، محاولة منه ليغرس فكرة إقامة "الدولة الإسلامية" تجمع شتات هذه الجماعات الإسلامية و"الجهادية" التي كانت تقبع في الكهوف وجبال (تورا بورا) والصحاري. اليوم هذه الجماعات بدئت تعيش داخل قصور مترفة وتقوم الحفلات والمناسبات وتردد أهازيجها "مصوراً إلى مقاتليه وإلى أنصاره حالة مخالفة لصورة القاعدة وطالبان في أفغانستان ووزيرستان. لكن "توماس شميدنغير" أستاذ العلوم السياسية في جامعة فيينا ربما يخالف ذلك بقوله، أنه قبل استيلاء داعش على مدينة الموصل في العراق في يونيو 2014، كانت الفصائل الأخرى في سوريا تجتذب مجندين أوروبيين وقد نجح التنظيم باستقطاب الجماعات حتى أصبحت تمثل حالة هجرة منظمة من دول متعددة.

تبدو هذه الخطة ناجحة حتى الآن، فآليات الاستقطاب والتجنيد التي تعتمد عليها داعش لتعزيز مواردها البشرية ما تزال فعالة في كسب مقاتلين جدد. يقول "إميل نخلة" المحلل السابق في وكالة الاستخبارات الأمريكية "سي أي إيه" أن الفكرة الغالبة هي أن النجاح ينتج نجاحا وتعني فكرة انتصاراتهم السريعة واستيلائهم على الأراضي وأسلحة وقواعد أنهم لا يحتاجون إلى بذل جهد كبير في التجنيد. أضاف "نخلة" أنه على مدار عقدين، تحدث أسامة بن لادن عن إعادة إقامة الخلافة، لكنه لم يدع مطلقا أنه حقق ذلك. ويضيف نخلة قائلا: "ينظر الشباب إلى داعش ويقولون يا إلهي أنهم يقيمونها! أي إقامة "الدولة الإسلامية" ويشاهدون مقاطع فيديو يظهر فيها مقاتلو داعش على ظهور دبابات ويرون أن داعش لديه المال. " هذه صورة الزهو التي يريد أن يروج لها تنظيم أبو بكر البغدادي التي جلبت له الكثير من المقاتلين وعلى شكل مجموعات وعوائل من آسيا الوسطى ودول أخرى على غرار الهجرة المنظمة.

الحكومة عند داعش

وبالإضافة إلى حالة الزهو حاول التنظيم أن يظهر قدرته في إدارة "دولته" فأظهر نوعا من الحكومة في إدارة شؤون المناطق والمدن التي وقعت تحت سيطرته واتخذ خطوات بإصدار العملات ولوحة السيارات وغيرها من الإجراءات ليعكس حسن إدارته وتقديم الخدمات. وأظهرت شهادات من داخل المناطق التي تقع تحت سيطرة داعش بأن التنظيم عندما يسيطر على أي منطقة جديدة يتعامل مع الجميع بلطف ولم يجبر أحد على الانضمام إليه فهي محاولة لكسب الجمهور. وكان عناصر التنظيم ينتقلون من منزل إلى آخر يسألون عما يحتاجون، ويعرضون عليهم خدمات، مثل التعليم وحرص التنظيم على تقديم المحاضرات والندوات بعد الصلوات،

وكان أغلب المواضيع التي تُناقش فيها عن "كيفية تطوير المجتمع" واستخدموا القرآن والأحاديث النبوية. أُستغل داعش حالة القهر عند المجتمعات خاصة في سوريا والعراق ووظف حالة الظلم وسوء السياسات ليضع نفسه هو المخلص لهذه الجماعات، بعض المقاتلين الذين انضموا إلى التنظيم وجدوا ضالتهم للثأر من الأنظمة أو للثأر لأنفسهم من حالات قهر تعرضوا لها من قبل أفراد وجماعات متسلطة في مجتمعاتهم.

أن سياسة الدعاية "الجهادية" في داعش تقوم على أساس قوة التنظيم العسكرية والتوسع وحالة الزهو التي يعيشها الشباب داخل التنظيم، أكثر من المعرفة بـ "الفكر الجهادي" وهو نقطة الضعف عن تنظيم داعش ومأخذ مقارنة بتنظيم القاعدة ومنظريها من الفكر السلفي "الجهادي". فما تقوم عليه أسس الغسيل الدماغي عند داعش هي نصوص مقتبسة وضعيفة يتم تفسيرها وفق ما يخدم التنظيم، أي أن هذا التنظيم بات يعتمد على اقتباس نصوص دينية البعض منها من القرآن الكريم والبعض الآخر من أحاديث الصحابة المفسرة حسب طريقته دون وجود نتاج فكري لهذه الجماعة وهذا يعني أن عمليات غسيل الدماغ لتنظيم الجماعة تفقر إلى الظهير "الفكري" الذي ممكن أن تستند عليه آلة التنظيم الدعائية.

الفصل الثالث

قوانين وسياسات جديدة لمكافحة الإرهاب

دول شهدت صدور قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب

قانون باتريوت

"آكت" أو قانون مكافحة الإرهاب، أو قانون الوطنية هو قانون قد تم إقراره بعيد اعتداءات 11 سبتمبر 2001 ، وهو خاص بتسهيل إجراءات التحقيقات و الوسائل اللازمة لمكافحة الإرهاب، مثل إعطاء أجهزة الشرطة صلاحيات من شأنها الاطلاع على المقتنيات الشخصية للأفراد و مراقبة اتصالاتهم و التنصت على مكالماتهم بغرض الكشف عن المؤامرات الإرهابية.

هذا القانون يعطي الهيئات التنفيذية المتمثلة في أجهزة الشرطة و مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI صلاحيات واسعة في مجال مراقبة و تفتيش المشتبه فيهم دون أن يكون لديهم أدلة ملموسة تدينهم بشكل مباشر ودون فرض رقابة كافية على تلك الصلاحيات، اللهم فقط بإعطاء القضاء الأمريكي صلاحية مراقبة عمل أجهزة الشرطة مع عدم تبني مزيد من التدابير التي تدعم هذه الصلاحية، مثل إنشاء وكالة مستقلة للحريات المدنية تعمل على مراقبة الـ FBI. من المواقف البارزة لمجلس النواب الأمريكي هو تصويت 257 صوتاً على تثبيت قانون باتريوت في مقابل 171 صوتاً ضد هذا التثبيت. ولعرض مواقف أبرز الحزبين داخل المجلس، فإن موقف الحزب الجمهوري تجاه هذا القانون مؤيداً لتوسيع العمل بقانون باتريوت، وإقرار عقوبة الإعدام في جرائم

مثل تمويل الإرهاب وبعض الجرائم المرتبطة بالإرهاب، إلا أن الحزب الديمقراطي - وهو الخصم اللدود للحزب الجمهوري - قد قد سعى لوقف العمل ببعض مواد القانون التي تمثل تهديداً لخصوصية الأفراد وهي التي تتعلق بالتوسع في سلطات التنقيش ومصادرة الوثائق الخاصة والتنبؤ بالوصول إلى مرحلة إساءة استخدام هذا القانون.

وحين مرر الكونجرس الأمريكي برنامج "بريزم" المستخدم في التجسس منذ عام 2007، لم يجد في استخدامه مانعاً انطلاقاً من أنه يستهدف حماية الأمن القومي الأمريكي. ومن هذا المنطلق نشطت إدارة بوش ومن ثم إدارة أوباما في تطويره واستخدامه، مع وعود بمراجعته أدوات المراقبة الكونية لاحقاً. ولم تتخرج الولايات المتحدة من هذه المعلومة التي كشفها عميلها السابق سنودن، إذ أن أية ممارسات تدعم الأمن القومي هي من الأمور المسموح بها في إطار منظومة «باتريوت» التي أجازت التنصت على أي مواطن أمريكي أو غير أمريكي لتوفير أي معلومات أو أدلة تدعم العدالة على حد زعمهم. لكن هذه الممارسات تشوبها الريبة لما تنطوي عليه من انتهاك للخصوصية، وهو ما واجهته بقوة مؤسسات المجتمع المدني في الولايات المتحدة وأوروبا دون جدوى، حيث تجد الإدارة الأمريكية دائماً ما يبرر تلك الممارسات ويخرجها من دائرة الحظر.

التداعيات

أن قضية سنودن المتعاقد مع وكالة NASA الخاضعة لوكالة الأمن القومي، أحدثت أضراراً كبيرة في العلاقات مابين واشنطن وحلفائها خاصة ألمانيا. الولايات المتحدة ما زالت تملك قاعدة أمريكية قرب فرانكفورت - فيسن بادن ولا يستبعد استخدامها لأغراض التجسس وسط أوروبا.

[2] (لوكسبراس الفرنسية)

وبدون شك فإن الاستخبارات الخارجية الألمانية والداخلية – حماية الدستور – سوف تخضع السفارة الأمريكية للمراقبة والرصد الفني أكثر، فلا يستبعد أن تكون السفارات الأمريكية في العالم أن تمثل محطات تواصل مع وكالة NASA فنيا. تجدر الإشارة إلى أن سفارات الولايات المتحدة عبر العالم يكون فيها شعبة اتصالات خاصة، غير الاتصالات الروتينية، وهذه الشعبة لا يمكن الدخول لها من قبل الدبلوماسيين إلا العاملين فيها وتكون في طابق معزول.

أن تداعيات هذه القضية على ألمانيا لها وقع اشد من غيرها كونه تعيد للأذهان عمليات تجسس جهاز مخابرات ألمانيا الشرقية المعروف تحت مختصر "STASI ستازي"، والأكثر أن انجيلا ميركل كانت تعيش خلال تلك الفترة في ألمانيا الشرقية تحت سيطرة STASI، الاتحاد السوفيتي سابقا. لذا كان ردود فعل ميركل عنيفا جدا. ما يشهده العالم الآن من صراعات وتوافقات خاصة في منطقة الشرق تعكس عودت الحرب البارد وحرب الجواسيس بين الطرفين والتي تضرب بتداعياتها حلفاء الطرفين في المنطقة.

اتفاقيات سرية لوكالة الأمن القومي

أن ماتقوم به وكالة الأمن القومي الأمريكي من تجسس على مستوى أفراد وحكومات وشركات يعتبر مخالفة قانونية تحاسب عليها الولايات المتحدة، كونها تستخدم الخوادم الأمريكية للتجسس. فبرغم نفي المسؤولين في الخوادم الأمريكية وأبرزها Google فإن المعلومات أكدت بأن وكالة الأمن القومي الأمريكية لديها اتفاقات سرية، غير معلنة مع عدد من الخوادم أي محركات الانترنت للدخول وتصفح المشاركين في مختلف دول العالم من خلال برنامجها الاستخباري الفني بريزم، هذا البرنامج يسمح لها التقاط المعلومات من خلال

تغذية الملقمات. وشركات الاستضافة والانترنت لديها القدرة على تسجيل المعلومات الخاصة بعملائها ونوعية المواد والمواقع التي يتصفحونها، والاحتفاظ بهذه المعلومات على الخوادم. هذه التسريبات أثارت القلق لدى دول الاتحاد الأوربية أكثر من غيرها وخاصة ألمانيا وفنلندة التي تعتمد على الخوادم الأمريكية وأعادت للأذهان رواية Orwellian language للكاتب مايكل شيلدن عام 1884 والتي حققت مبيعات كبيرة كونها كانت تقوم على فكرة التجسس على الأفراد داخليا، وقضية تجسس نفق برلين مطلع الخمسينيات والحرب الباردة.

وتفاعلت قضية تجسس وكالة الأمن القومي الأمريكية على هاتف أنجيلا ميركل، مستشارة ألمانيا الكثير من ردود الفعل الشديدة على مستوى الحكومة والإعلام. وفقا لحديث المؤرخ "جوزيف فوشبوت" مع دوتشة فيلة الألمانية، أن الحكومة الاتحادية سمحت للحلفاء مثلا بحق القيام بعمليات استخبارية واسعة النطاق على الأراضي الألمانية، بالإضافة إلى حق التحكم في النظام البريدي ونظام الهاتف في ألمانيا الغربية. وأضاف "هذه الاتفاقيات لا تزال سارية المفعول وملزمة لجميع الحكومات الاتحادية المتوالية". وكان برنامج التجسس الأمريكي قد بدأ العمل به في عهد ريتشارد نيكسون عام 1969.

تعمل الدول الأوربية على تشريع وتوقيع "اتفاقية حظر التجسس"، تتعهد فيها الأطراف المعنية بعدم التجسس على بعضها البعض وسوف تعمل بريطانيا على إيجاد خوادم خاصة بها.

[2] (لوكسبراس الفرنسية)

وفي بيان للحكومة الألمانية، أنها أوفدت رئيس الاستخبارات الخارجية ورئيس الاستخبارات الداخلية ومنسق الاستخبارات الفيدرالية إلى واشنطن للوقوف على حقيقة عملية التجسس عبر القنوات الاستخبارية

تجدر الإشارة بأن وكالة "NASA ناسا" تابعة إلى وكالة الأمن القومي وتخضع لقوانينها. وفي حديث الجنرال كيث الكسندر خلال جلسة استجواب الكونغرس الأمريكي أنكر تقرير الواشنطن بوست، بأن وكالة NASA تحصل من شبكتي ياهو وكوكل يوميا على معلومات تخضع للتسجيل وتقدر بمئات الملايين من المعلومات، وفقا لتقرير الديلي تلغراف بنسختها الأصلية – الإنكليزية في 30 تشرين الأول 2013 والواشنطن المقربة من البنتاغون ذكرت بأن وكالة NASA لديها برنامج MUSCULAR يتم تشغيله بالاشتراك مع نظيرتها وكالة GCHQ البريطانية. بالدخول بشكل طبيعي على حزم الألياف الزجاجية وبشكل مستمر، هذا البرنامج يمكنها جمع 181 مليون سجل خلال شهر واحد. لكن David Drummond مسئول الدائرة القانونية في Google أنكر تمرير المعلومات إلى الوكالة. ويضيف الجنرال الكسندر في مؤتمر قائلا "أنا أستطيع القول بأننا لا ندخل على خوادم Google و Yahoo لكننا نسلط الطرق القانونية – عبر القضاء"، وهي عبارة غير مباشرة بأن الوكالة تعترض مرور المعلومات، فقد بات معروفا أن الوكالة تدخل على حزمة الألياف الزجاجية تحت البحار.

الولايات المتحدة اتخذت قرار في آب 2013، بإغلاق العشرات من سفاراتها وبعثاتها الدبلوماسية في الشرق الأوسط وإفريقيا بناء على اعترافها باعتراض اتصال ربما يكون هاتفي أو عبر الانترنت مابين الظواهري وناصر الوحيشي، زعيم تنظيم القاعدة في اليمن.

برنامج أمريكي لمكافحة الأيديولوجيات المتطرفة

أعلنت الولايات المتحدة، وزارة الخارجية في 7 ابريل 2015 عن اعتمادها برنامج أمريكي جديد لمكافحة الأيديولوجيات المتطرفة وذلك ضمن

الخطط الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، تنظم وزارة الخارجية الأمريكية برنامج تبادل تحت عنوان "مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة"، يشارك فيه 11 من الممثلين الحكوميين رفيعي المستوى من دول التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش.

ويأتي هذا البيان كجزء من الجهود التي تبذلها الخارجية الأمريكية لمواجهة التطرف العنيف، من دون تحديد موعد دقيق لبدء هذا البرنامج، الذي يستمر أسبوعين. وبحسب بيان الخارجية الأمريكية، يشجع البرنامج المشاركين الدوليين ونظراءهم الأمريكيين على تبادل أفضل الممارسات والطرق الجديدة لمواجهة داعش. كما يوفر فرصاً لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة التطرف العنيف، من خلال مناقشات موضوعية تدور بين المشاركين والمسؤولين الأمريكيين، والجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع. أضاف البيان: "من خلال الاجتماعات مع شركات التكنولوجيا والاتصالات الرائدة، سيقوم المشاركون في البرنامج بدراسة سبل تعزيز أنشطة اتصال مكافحة الإرهاب والبرامج المرتبطة بها".

وينتمي المشاركون في البرنامج إلى دول عدة، بينها العراق المملكة العربية السعودية وقطر والعراق والكويت. وهذا التبادل يوفر فرصاً لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة التطرف العنيف من خلال المناقشات الموضوعية بين المشاركين والمسؤولين الأمريكيين وخبراء رسائل القطاع الخاص والعلامات التجارية، والجهات الفاعلة المجتمعية وغير الحكومية. من خلال الاجتماعات مع شركات التكنولوجيا والاتصالات الرائدة، سيقوم المشاركون بدراسة سبل تعزيز أنشطة الاتصال لمكافحة الإرهاب والبرامج المرتبطة بها.

[2] (لوكسبراس الفرنسية)

تلتزم الولايات المتحدة بكونها شريكاً بناء وملتزم في الجهود التي تقودها محلياً لمواجهة الأيديولوجية الزائفة لداعش في الشرق الأوسط وخارجه. تم تصميم هذا النوع من دبلوماسية الأفراد للمساهمة في جهود الولايات المتحدة والتحالف لهزيمة داعش والخط من قدراته.

ويشمل البرنامج زيارة إلى واشنطن، دي سي ومدينة نيويورك وسان فرانسيسكو / وادي السليكون. المشاركون قادمون من مصر والعراق والكويت ولبنان والمغرب وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس.

ألمانيا قانون جديد لمكافحة الإرهاب

نفى وزير العدل الألماني خلال شهر فبراير 2015 أن تكون الإجراءات القانونية الجديدة حول الإرهاب أمراً مبالغاً فيه، معتبراً أنها تقع ضمن إجراءات دولية لمكافحة الإرهاب. ويجرم القانون الجديد التخطيط للالتحاق بمقاتلين في الخارج أو جمع تبرعات لهم

ودافع وزير العدل الألماني "هايكو ماس" عن خطط تشديد العقوبات ضد سفر الشباب الجهاديين إلى مناطق الصراع في الشرق الأوسط. وقال ماس يوم 27 فبراير 2015 في البرلمان الألماني (بوندستاغ) أن تشديد القانون الجنائي الذي وافق عليه مجلس الوزراء الألماني ليس إجراء مبالغاً فيه، كما أنه لم يأت كرد فعل على الهجمات الإرهابية الأخيرة التي شهدتها أوروبا. وأوضح ماس أن الأمر يتعلق بالأساس بتطبيق إجراءات دولية كان مخططاً لها منذ فترة طويلة. ويسمح القانون المرتقب إقراره بتجريم الراغبين في الانضمام "للجهاد". وبموجبه يمكن مقاضاة أي شخص يخطط للسفر من ألمانيا للمشاركة في جرائم

عنف تعرض أمن الدولة لخطر جسيم في الخارج" أو للانضمام إلى أحد معسكرات التدريب على تنفيذ عمليات إرهابية. كما يجرم القانون الجديد أيضا تمويل الإرهاب حتى ولو تعلق الأمر بجمع مبالغ قليلة من المال لتمويل سفر "الجهاديين". وتستند تلك التعديلات إلى قرار الأمم المتحدة الصادر في سبتمبر 2014، والذي يلزم الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات مشددة لمكافحة الإرهاب، بينها منع سفر "الجهاديين" إلى مناطق النزاعات. ويتبنى نواب الائتلاف الحاكم في البرلمان الألماني مواقف مختلفة إزاء ما يسمى بالترويج للتعاطف مع الجماعات الإرهابية، حيث يؤيد التحالف المسيحي المنتمية إليه المستشار أنغيلا ميركل تجريم تلك الممارسات، بينما يعارض ذلك الحزب الاشتراكي الديمقراطي المنتمي إليه "ماس".

سياسات أوروبية جديدة لمكافحة الإرهاب على الأرض

أن ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي اتخذت خطوات مشتركة تماما لإعادة سياساتها في مكافحة الإرهاب، فأصدر القانون الجديد الذي يجرم جمع التبرعات ولو قليلة أو تأييد الجماعات الإرهابية تعتبر جريمة، هي خطوة بالاتجاه الصحيح من شأنها تحجم نشاط الجماعات "الجهادية" السلفية في أوروبا. المشكلة أن أوروبا كان لها فهم خاطئ وربما مقصود بترك هذه الجماعات تنشط على أراضيها ومنذ عقود.

[2] (لوكسبراس الفرنسية)

[1] تقرير هـ. د/ ح. ع. ح (د ب أ) DW

أن تغيير السياسات وتحجيم هذه الجماعات جاءت فقط في أعقاب تنامي خطر "الجهاديين" العائدين من سوح القتال وهذا مايشير الكثير من الشكوك

بالعلاقة ما بين استخبارات الدول الأوروبية وهذه الجماعات التي كانت في الغالب تقوم بتجنيدهم. أن اغلب المتورطين في عمليات إرهابية في أوروبا أو خارجها كانوا عملاء للاستخبارات الغربية لكنهم لعبوا الدور المزدوج. وفي أية حال فإن أوروبا تتبع الآن سياسة أكثر صرامة تجاه هذه الجماعات رغم تحديات مشكلة الميزانية والقوة البشرية داخل الاستخبارات والأمن، القانون ممكن أن يعرض دول أوروبا إلى انتقادات حول تضيق الحريات والشفافية، التي كانت أوروبا تهاجم بها حكومات المنطقة مع الشكر والتقدير

روما تقر تدابير جديدة لمكافحة الإرهاب

أعلن وزير الداخلية الإيطالي أنجلينو الفانو الثلاثاء 10 فبراير/ شباط عن مجموعة من التدابير لتعزيز سبل مكافحة الإرهاب، تستهدف المقاتلين الأجانب الذين ينتمون لتنظيمات متشددة. وأوضح الوزير في تصريح صحفي أن روما ستضيف أحكاما جديدة إلى قانونها الجزائي تنطبق على الذين ينضمون إلى صفوف منظمات إرهابية في الخارج

وتتمثل الأحكام الجزائية بالسجن ما بين 3 و6 سنوات لـ"المقاتلين الأجانب" في إيطاليا، إضافة للممولين ومن يمدون أيدي المساعدة لهم، بحسب ما قاله الوزير. وأضاف قائلا أن "القتال في الخارج بات جنحة"، مضيفا أنه قبل إقرار هذه التعديلات القانونية لم يكن باستطاعة السلطات الإيطالية ملاحقة هؤلاء "المقاتلين الأجانب" بشكل قانوني. وكان الوزير أعلن قبل أسابيع أن عدد الإيطاليين الذين يقاتلون في الخارج إلى جانب تنظيمات إرهابية يبلغ نحو 50 شخصا. وشددت إيطاليا العقوبات بحق الأفراد الذين يمدون الإرهاب عبر الإنترنت مع إمكان غلق مواقع تطبيقا لإجراءات قانونية جديدة

مشروع قانون البرلمان الفرنسي الاستخباراتي يثير الانتقادات

أثار مشروع القانون الذي أقره البرلمان الفرنسي يوم 24 يونيو 2015، المزيد من الجدل والغضب بين نواب البرلمان، بحيث أقر القانون بمنح أجهزة المخابرات الحكومية مزيداً من الحرية بالتنصت على المواطنين والتي أصدرته الحكومة باسم مكافحة الإرهاب. جاء إصدار فرنسا لمشروع القانون في إطار غضبها بشأن تسريبات التجسس الأخيرة التي قامت بها الولايات المتحدة على آخر ثلاثة رؤساء فرنسيين، فضلاً عن الهجمات التي قتل فيها 17 شخصاً أوائل يناير 2015 في باريس.

[1] هـ. د / ح. ع. ح (د ب أ)

كما أوضحت الحكومة بأن إصدار هذا القانون في إطار حمايتها من هجمات التجسس الاقتصادية، ويحدد النص مجموعة واسعة من مهام لأجهزة الاستخبارات ونظام الترخيص والرقابة ليعتمد على عدد من تقنيات التجسس منها: "زرع أجهزة التنصت، والكاميرات أو تركيب البرمجيات للحصول على كافة بيانات الاتصال". ويسمح هذا القانون لأجهزة الاستخبارات باختراق "الإرهابيين" المحتملين ومراقبتهم من خلال انونات إدارية بدون الموافقة المسبقة من قاض.

وعلى اثر اعتداءات يناير 2015 التي أوقعت 17 قتيلاً في فرنسا، بات من الضروري سن قوانين من أجل "وضع إطار لعمل (أجهزة مكافحة الإرهاب) ومنحها" الوسائل "المناسبة للتصدي للتهديد" الجهادي. وأقرت الحكومة في هذا السياق بوجود "تغرات" في الأمن في فرنسا. ويكون بالإمكان بموجب القانون الجديد القيام بعمليات "اعتراض امني" لمحتوى الرسائل

الالكترونية والاتصالات الهاتفية ولكن فقط إذا كانت على ارتباط مباشر بالتحقيق. كما ينص القانون على "اللجوء إلى أجهزة لتسجيل كلام أشخاص وصورهم، أو لبرامج معلوماتية تلتقط البيانات المعلوماتية" ما سيسمح لعناصر الاستخبارات بوضع ميكروفونات وكاميرات تجسس وغيرها أينما يرون ذلك ضروريا بما في ذلك إقامة مراكز تتبع هواتف المشتركين التي تسمح باعتراض الاتصالات في مربع معين، سواء اتصالات مشتبه بهم أو المقربين منهم. وينص القانون على سبيل المثال على التقاط ما يتم نقره على مفاتيح هاتف معين بشكل إني. كما يلزم القانون مشغلي خطوط الهاتف ومزودي الانترنت بتسليم السلطات كل ما يمكن أن يجمعه من بيانات.

استراليا تعلن عن مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب

أعلن رئيس الوزراء الاسترالي توني ابوت يوم 24 مايو 2015 أن بلاده تبني مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب من المتوقع أن يتضمن سحب الجنسية من حاملي جوازي سفر في حال تورطهم بالإرهاب. ونقلت "ا ف ب" عن ابوت قوله في حديث للصحفيين أن الحكومة تبحث أيضا إدخال برنامج بعنوان مراقبة الجهادي إلى المدارس هدفه تحديد وجود أي سلوك متطرف بين التلاميذ، وأضاف أن الأشخاص الذين يقاتلون مع المجموعات الإرهابية خارج البلاد أو المتورطين في نشاطات إرهابية في استراليا يحملون في وجهنا السلاح ومن الصعب جدا أن نتخيل بقاء هؤلاء الذين يحاولون تدميرنا في بلادنا. وأضاف ابوت أن 250 استراليا على الأقل بعضهم صغار السن وقعوا في شرك إيديولوجية الشر والموت التابعة لتنظيم داعش موضحا أن وكالة الاستخبارات المحلية تجري ما يفوق عن 400 تحقيق في إطار مكافحة الإرهاب. يأتي ذلك بالتزامن مع كشف صحيفة ديلي ميل البريطانية عن أن الحكومة الاسترالية وضعت خطة جديدة من أجل مكافحة التطرف والتصدي

للإرهاب تقوم على نشر الوعي بين الطلاب والأساتذة وإدخال مواد دراسية خاصة للتعرف على الإرهابيين المحتملين.

الإجراءات المتخذة من الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في 8 سبتمبر 2006. وهذا يمثل المرة الأولى التي تتفق فيها الدول الأعضاء على إطار استراتيجي وعالمي شامل لمكافحة الإرهاب

وتحدد الاستراتيجية تدابير ملموسة لكي تتخذها الدول الأعضاء فردياً وجماعياً من أجل: معالجة الأوضاع التي تقضي إلى انتشار الإرهاب، ومنع ومكافحة الإرهاب، وتعزيز قدرتها الفردية والجماعية على القيام بذلك، وحماية حقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون في مكافحة الإرهاب. وتدعو الاستراتيجية الدول الأعضاء إلى العمل مع منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام خطة العمل الواردة في الاستراتيجية وتدعو في الوقت ذاته كيانات الأمم المتحدة إلى مساعدة الدول الأعضاء في جهودها.

وتتخذ إدارات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها إجراءات في عدد من المجالات تماشياً مع الاستراتيجية بصفتها الفردية ومن خلال الجهود المشتركة المبذولة في إطار فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب⁽¹⁾ (CTITF):

التنسيق والتعاون

تعمل فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب⁽¹⁾، التي أنشأها الأمين العام سنة 2005، على كفالة التنسيق والاتساق بوجه عام بين أربعة وعشرين كياناً على الأقل في منظومة الأمم المتحدة ضالعة في جهود مكافحة الإرهاب.

وقد وضعت فرقة العمل برنامج عمل وأنشأت أفرقة عاملة للاضطلاع بمجموعة أولى من المبادرات الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية. وهذه المبادرات تشمل نطاقاً واسعاً من جوانب الاستراتيجية وتتضمن ما يلي:

• مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية بطريقة

متكاملة؛

• إدخال مكافحة الإرهاب كعامل في منع الصراعات؛

• توفير محفل لمعالجة الاستبعاد السياسي والاقتصادي،

وخاصة بين الشباب؛

• تحسين تقييم المساعدة التقنية وإنجازها ومتابعتها؛

• تحسين ما تقوم به الأمم المتحدة من تنسيق في مجال

التخطيط للاستجابة لأي هجوم إرهابي تُستخدم فيه مواد نووية

أو كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية؛

• الجمع ما بين الجهات المعنية والشركاء لمناقشة إساءة

استغلال الإنترنت لخدمة أغراض الإرهابيين وتحديد سبل

مبتكرة للتصدي لذلك؛

• إيجاد طرائق للوفاء بالمعايير الدولية لمكافحة تمويل

الإرهاب؛

• تحديد ممارسات فضلى بشأن حماية الأهداف المعرضة للهجوم، ومن بينها موظفو الأمم المتحدة الميدانيون — وإنشاء آلية لتبادل الخدمات في هذا الصدد؛

• مساعدة البلدان في تعزيز التشريعات المحلية لحماية حقوق الإنسان من أجل الامتثال للمعايير الدولية؛

• الجمع ما بين ضحايا من مختلف أنحاء العالم لتحديد احتياجاتهم والاستجابات الحكومية الممكنة.

وتقوم فرقة العمل حالياً بتممية التعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومن بينها: منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة (ISESCO)، والاتحاد الأوروبي (EU)، والمجلس الأوروبي (CoE)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

منع الإرهاب ومكافحته

لقد أعدت واعتمدت ستة عشر صكاً قانونياً عالمياً (من بينها 11 اتفاقية، وأربعة بروتوكولات، وتعديل واحد) تحت إشراف الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية المتصلة بها. وأغلبية هذه الصكوك سارية وتوفر إطاراً قانونياً لاتخاذ إجراءات متعددة الأطراف ضد الإرهاب ولتجريم أعمال إرهابية محددة، تشمل اختطاف الطائرات، وأخذ الرهائن، وتفجيرات القنابل الإرهابية، وتمويل الإرهاب، والإرهاب النووي. وتكملها قرارات صادرة عن الجمعية العامة (60/49، و 210/51 و 288/60) وقرارات صادرة عن مجلس الأمن (1267 (1999)، و 1373 (2001)، و 1540 (2004)، و 1566 (2004)، و 1624 (2005).

ولجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية لمكافحة الإرهاب مسؤولتان عن رصد وتنفيذ قراري مجلس الأمن 1373 (2001) و 1624 (2005)، وتيسير تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تطلبها. واستناداً إلى تقارير متعددة قدمتها الدول الأعضاء جميعها البالغ عددها 192 دولة وإلى مصادر إضافية للمعلومات تكمّل اللجنة تقييمات أولية لتنفيذ القرار 1373 (2001)، الذي يهيب بجميع البلدان أن تسن تدابير لمنع الأعمال الإرهابية، وتقدم توصيات من أجل إدخال تحسينات.

حقائق حول قرار مجلس الأمن رقم 2178 الخاص بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب في 24 سبتمبر 2014
صادر عن بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة مكتب الصحافة والدبلوماسية العامة.

رأس أوباما قمة تاريخية رفيعة المستوى لمجلس الأمن الدولي تمحورت على موضوع تزايد ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الاجتماع، يتبنى مجلس الأمن قراراً يتضمن سياسة جديدة وإطاراً قانونياً للعمل الدولي للرد على هذا التهديد.

يطلب القرار 2178 من دول العالم أن تتخذ خطوات معينة لمواجهة تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب بما في ذلك اتخاذ تدابير لمنع هؤلاء من دخول أو عبور أراضيها وتطبيق تشريعات تؤدي إلى ملاحقتهم أمام القضاء. كما يدعو القرار الدول كي تتبنى خطوات مختلفة لتحسين التعاون الدولي في هذا المجال، مثل تبادل المعلومات حول التحقيقات الجنائية، ومنع حركة

المقاتلين وملاحقتهم قضائياً. وفي هذا القرار وللمرة الأولى في تاريخه شدد المجلس على أن "التصدي للتطرف العنيف" يشكل عنصراً ضرورياً في التوصل إلى رد أكثر فاعلية على ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. كما يركز القرار 2178 على هيئات الأمم المتحدة الحالية المكلفة بمكافحة الإرهاب والتي تتعامل مع خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب بتوفير إطار عمل للرصد والمراقبة على المدى الطويل، ومساعدة البلدان في جهودها للتصدي لهذا التهديد.

أن هذا القرار، وبمقتضى بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يؤكد:

1 - يؤكد مجدداً على وجوب تقيد الدول الأعضاء بالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان حينما تكافح الإرهاب، ويشير إلى أن إحجامها عن عمل ذلك يسهم في الاتجاه إلى التطرف.

2 - يحدّد المقصود بمصطلح المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم "الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير دولة إقامتهم أو جنسيتهم بغرض ارتكاب، أو تدبير، أو أعداد، أو المشاركة في أعمال إرهابية، أو تقديم أو تلقي تدريب إرهابي، بما في ذلك ما يكون له علاقة بنزاع مسلح."

3 - يعبر عن قلق خاص بخصوص المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين انضموا إلى (تنظيم) الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وجبهة النصرة، والجماعات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة.

4 - يعبر عن القلق من استخدام شبكة الإنترنت لتحريض آخرين على ارتكاب أعمال إرهابية ويؤكد الحاجة لمنع الإرهابيين من استغلال التكنولوجيا للتحريض على دعم أعمال إرهابية وفي الوقت نفسه احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

5 — ينوه بعمل الهيئات الأخرى المتعددة الجنسيات، من ضمنها منظمة الأنتربول وغيرها من وكالات للأمم المتحدة، وتبني المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في الآونة الأخيرة للتوصيات الخاصة بالممارسات الرشيدة للرد على تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

6 — يطالب المقاتلين الإرهابيين الأجانب بنزع أسلحتهم والتوقف عن جميع الأعمال الإرهابية والمشاركة في القتال في أي نزاع مسلح.

7 — يدعو الدول إلى مطالبة شركات طيرانها بأن تقدم مسبقاً قوائم بأسماء ركابها لاكتشاف حركة أو سفر الإرهابيين المدرجين على قوائم الأمم المتحدة.

الالتزامات:

يطلب من بلدان العالم أن تمنع وتكبح تجنيد، وتنظيم، ونقل، وإمداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويل تنقلاتهم ونشاطاتهم. يطلب من الدول إصدار قوانين تسمح بالملاحقة القضائية لـ:

— مواطنيهم وغيرهم ممن يغادرون أراضيها أو يسافرون أو يحاولون السفر لأغراض إرهابية.

- تعتمد مواطنيها توفير أو جمع أموال، أو غيرهم في أراضيها بنية، أو بمعرفة أنها ستستخدم، لتمويل سفر أو تنقلات هؤلاء المقاتلين.

— تعتمد مواطنيها، أو غيرهم ممن على أراضيها، تنظيم أو تسهيل مثل ذلك التنقل.

— يطلب من الدول منع دخول أو عبور أفراد يعتقد بأنهم يتنقلون لأغراض متصلة بالإرهاب.

التعاون الدولي:

يدعو الدول لتحسين التعاون الدولي والإقليمي والفرعي لمنع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما يتضمنه ذلك من زيادة تبادل المعلومات. ويسلط الضوء على حاجة البلدان لأن تنقيد بالتزاماتها الراهنة بخصوص التعاون في التحقيقات الجنائية والإجراءات القضائية التي لها صلة بالإرهاب فيما يتعلق بالتحقيقات والإجراءات القضائية التي تشمل مقاتلين إرهابيين أجانب. ويشجع منظمة الأنتربول على تكثيف جهودها للرد على تهديدات المقاتلين الإرهابيين الأجانب. يدعو دول العالم كي تساعد بعضها البعض على بناء الطاقات والقدرات لمجابهة تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب ويرحب بالمساعدات الثنائية لإتمام ذلك.

مجابهة التطرف العنيف من أجل منع الإرهاب

يؤكد على أن مكافحة التطرف العنيف عنصر ضروري في الرد على تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ويدعو جميع الدول لتعزيز جهود مكافحة التطرف العنيف واتخاذ خطوات لتقليل خطر التحول من التطرف إلى الإرهاب في مجتمعاتها مثل إشراك المنظمات المحلية التي لها علاقة بالموضوع، وتمكين الجماعات المعنية في المجتمع المدني، واتباع أساليب تصمم خصيصاً لمجابهة تجنيد المقاتلين الأجانب.

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

الإرهاب:

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس،

أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حيلتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر. أن تساعد في القبض على متهم أو متهمين بارتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة، أو الشروع أو الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض

الديباجة

أن الدول العربية الموقعة لديها الرغبة في تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن الأمة العربية واستقرارها، وتشكل خطراً على مصالحها الحيوية، والتزاماً بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية، ولاسيما أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا بالتراث الإنسان للأمة العربية التي تتبذ كل أشكال العنف والإرهاب، وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان، وهي الأحكام التي تتماشى معها مبادئ القانون الدولي وأسسها التي قامت على تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام.

والتزاماً بميثاق جامعة الدول العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وجميع العهود والمواثيق الدولية الأخرى التي تكون الدول المتعاقدة في هذه الاتفاقية طرفاً فيها، وتأكيداً على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها والحصول على حقها في تقرير مصيرها واستقبلها، وبما يحافظ على الوحدة الترابية لكل بلد عربي، وذلك كله وفقاً لمقاصد ومبادئ وميثاق وقرارات الأمم المتحدة، قد اتفقت على عقد هذه الاتفاقية، راعية كل دولة عربية لم تشارك في إبرامها إلى الانضمام إليها.

دولة الإمارات العربية: سياسات استباقية في مكافحة الإرهاب

تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة، سياسات شاملة في مكافحة الإرهاب تتماشى مع التغيرات التي تشهدها المنطقة والعالم. وتأتي هذه السياسات المتمثلة بإصدار عدد من التشريعات آخرها إصدار قانون مكافحة الإرهاب، فقد أصدر رئيس دولة الإمارات العربية يوم 20 يوليو 2015 مرسوما بقانون يقضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدياء الأديان ومقدساتها ومكافحة كافة أشكال التمييز ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل وطرق التعبير. يحظر القانون الجديد الإساءة إلى الذات الإلهية أو الأديان أو الأنبياء أو الرسل أو الكتب السماوية أو دور العبادة، كما يحظر التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني.

جاء إصدار هذا القانون نتيجة فهم مايجري في العالم من ازدياء الأديان في أعقاب ماشهده العالم ومنها حادثة باريس – "شارلي أبيدو" مطلع يناير 2015 التي تضمنت رسوم تسيء إلى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). هذا القانون يتماشى مع طروحات الأزهر وكذلك تصريحات الفاتيكان التي ينص على عدم ازدياء الأديان واحترام الذات الإلهية. وتعتبر سياسات الإمارات العربية، سياسات استباقية بمواجهة العنف والكراهية والإرهاب وليست ردود أفعال، دون التحديد بجغرافية أو عرق أو دين. وما يميز سياسات دولة الإمارات العربية هو موازاتها مع جهودها الإنسانية الإغاثية التي شملت شبكة دعم وتقديم المساعدات الإنسانية.

قراءة مبكرة

كانت قراءة الإمارات العربية إلى تهديدات "جماعة الإخوان" في المنطقة والدول الخليجية مبكرا، وربما كانت تهدد أمنها الوطني، ومازاد في تحدي الإمارات هو اعتمادها الشفافية في المحاكم القضائية وكشف الشواهد والأدلة ونتائج التحقيقات. وعندما ضرب إرهاب داعش منتصف شهر يوليو 2015 أمن الكويت، مستهدفا بهجوم انتحاري مسجد الإمام الصادق في منطقة الصوابر وسط العاصمة أثناء صلاة الجمعة، ما أسفر عن سقوط 27 قتيلا و227 جريحا، دانت الإمارات العربية المتحدة الجريمة وكذلك العمليات الإرهابية في تونس وفرنسا وكان تنظيم داعش القاسم المشترك في هذه العمليات.

وشددت دولة الإمارات العربية المتحدة في 29 يونيو 2015 في الكلمة التي ألقاها نائب مندوبها الدائم لدى الجامعة العربية خليفة الطنيجي في الاجتماع، على ضرورة تظافر جهود المجتمع الدولي وتكثيفها لمواجهة هذه الأعمال الإرهابية.

شهدت المنطقة تطور في تعريفات الإرهاب إلى جانب تقنية الإرهاب وتفريخ هذه الجماعات "الجهادية" التي نجحت بالتوسع من داخل الدول الفاشلة في المنطقة لتقوم خلافتها المزعومة على جغرافية وحدود ضمن دولتها الافتراضية. وكانت "الربيع العربي" يمثل بوابة دخول ناعم إلى هذه الجماعات داخل التظاهرات والتجمعات حتى وصلت إلى التمكين وإعلان دويلاتها. وبرز دور الإمارات العربية أكثر في أعقاب هذه التهديدات عام 2011 – 2012 ليكون لدولة الإمارات دورا إقليميا ودوليا أوسع في مكافحة الإرهاب. وقد حذرت دولة الإمارات من تلك التهديدات وقدمت الدعم اللوجستي والمالي في مكافحة الإرهاب من خلال مشاركتها في التحالف الغربي سبتمبر 2014 وكذلك

التحالف العربي 2015، بالإضافة إلى التعاون الثنائي وتقديم الدعم المباشر إلى الدول التي تواجه الإرهاب في معاقلة منها العراق وسوريا واليمن ودول أخرى. مسئولون عراقيون مقربون من رئيس الجمهورية، أكدوا في تصريحاتهم أن دولة الإمارات العربية هي الدولة العربية الوحيدة التي قدمت للعراق دعماً لوجستياً في محاربة الإرهاب.

سياسة مكافحة الإرهاب الإماراتية تأتي من فهم مايلي:

- **عولمة الإرهاب:** بات الإرهاب يضرب مناطق في دول المنطقة ودول بعيدة مثل استراليا والولايات المتحدة، وهذا يعني أن الإرهاب لم يتحدد بجغرافية ولا يستهدف دولة دون أخرى ولم تعد هناك دولة بمنأى عن الإرهاب. عولمة الإرهاب تدفع دول العالم بدون استثناء لتظافر جهودها في محاربة الإرهاب.
- أن الخيار العسكري وحده لا يكفي في محاربة الإرهاب، رغم أنه مطلوب أولاً في مواجهة الجماعات الإرهابية ضمن السياسة الصلبة، لكن تأتي خطط ضمن حزمة إجراءات تتضمن التنمية والاقتصاد والقضاء على البطالة لمعالجة أسباب الإرهاب الحقيقية.
- مواجهة الإرهاب فكرياً، يأتي دور الإمارات واضحاً من خلال تبنيها إلى عقد عدد من المنتديات الإسلامية والمؤتمرات لدعم فكرة الإسلام المعتدل في مواجهة الكراهية والعنق وازدراء الأديان. لقد دعمت دولة الإمارات المؤسسات الدينية الوسطية في العالمين العربي والإسلامي، وفي مقدمتها الأزهر الشريف وتعزيز الخطاب الإسلامي المعتدل من خلال المنتدى العالمي "تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة". و أعلنت

الإمارات عن تأسيس مركز "صواب" خلال شهر يوليو 2015 الذي يتولى مواجهة إرهاب داعش والجماعات الإرهابية الأخرى بالتعاون مع الولايات المتحدة إلى جانب سابق مراكز أخرى أنفس الغرض بينها مركز "هداية".

تأتي سياسات دولة الإمارات العربية في مكافحة الإرهاب، استباقية لتهديدات الإرهاب نتيجة الفهم والإدراك المبكر إلى حقيقة عولمة الإرهاب. يأتي قانون مكافحة الإرهاب الأخير نتيجة الفهم الواعي لخطورة الجماعات الإرهابية وضرورة التصدي لها. ويقضي القانون الجديد تجريم الأفعال المرتبطة بازدياد الأديان ومقدساتها ومكافحة كافة أشكال التمييز ونبذ خطاب الكراهية. لقد جاء القانون الجديد ضمن البعد التشريعي لدولة الإمارات العربية في شرعة الإجراءات والقرارات لدعم الأجهزة التنفيذية بمواجهة الإرهاب.

الكويت - قانون جديد لمكافحة الإرهاب يفرض فحص الحمض النووي

الإلزامي

صدر في الكويت منتصف شهر يوليو 2015 قانوناً جديداً، يلزم جميع مواطني الكويت والمقيمين فيها بتقديم عينات من الحمض النووي للسلطات. وكان مجلس الأمة الكويتي قد قام في الأول من يوليو 2015 بتقديم هذا الشرط ضمن بنود قانون جديد لمكافحة الإرهاب. والكويت هي البلد الوحيد الذي يشترط فحص الحمض النووي الإلزامي على مستوى جميع السكان.

وتأتي الموافقة السريعة على قانون مكافحة الإرهاب الجديد، ومخصصات "تمويله الطارئ" الذي يبلغ 400 مليون دولار أمريكي، ضمن

استجابة مجلس الأمة الكويتي للتفجير الانتحاري بمسجد الإمام الصادق في يونيو 2015 الذي أدى إلى مقتل 27 شخصاً وجرح 227.

ومن شأن قانون الجمع الإلزامي لعينات الحمض النووي أن يلزم جميع مواطني الكويت والمقيمين الأجانب والزوار المؤقتين بتقديم عينات من الحمض النووي إلى قاعدة بيانات تحفظها وتديرها وزارة الداخلية. ويفرض القانون، الذي يغطي جميع مواطني الكويت البالغ عددهم 1,3 مليوناً، و2,9 مليوناً من المقيمين الأجانب، عقوبة السجن لمدة عام واحد وغرامة تصل إلى 33 ألف دولار أمريكي على أي شخص يرفض تقديم عينة الحمض النووي.

ولا تعد قواعد البيانات الخاصة بالحمض النووي مخالفة للقانون بطبيعتها، وقد تم تبريرها في بعض الأحيان بكونها من أدوات التحقيق المسموح بها. لكن ينبغي في آلية جمع الحمض النووي وحفظه أن تخضع لتنظيم متشدد، يتسم نطاقه بالضيق والتناسب مع تحقيق هدف أمني مشروع، في سبيل تلبية المعايير الدولية للخصوصية المكرسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدقت عليه الكويت.

أما أنظمة جمع الحمض النووي على غرار النظام الذي قننته الكويت فقد تم حظرها على أساس الحق في الخصوصية بموجب العديد من النظم القانونية المختلفة. فعلى سبيل المثال، قامت الغرفة الكبرى بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في 2008 بحظر جمع البصمات وعينات الخلايا وأنماط الحمض النووي وحفظها دون أجل مسمى. وكان من مسببات المحكمة الأوروبية، عند توصيلها إلى هذا الاستنتاج، أن قواعد بيانات الحمض النووي الكاسحة عديمة التمييز تنتهك الحق في الخصوصية الشخصية. كما أضافت أن جمع الحمض النووي قد يلاءم أمن الدولة ومنع الجريمة، ولكن فقط إذا خضع نظام الجمع

لتنظيم مكثف عن طريق قانون معمول به، وإذا خضع للفحص الدقيق من قبل هيئة قضائية.

وقد توصلت المحاكم الوطنية الأمريكية إلى استنتاج مشابه، رغم أن الولايات المتحدة تحتفظ بأكبر قاعدة بيانات لجمع الحمض النووي في العالم. وفي القضية الأخيرة التي نظرتها المحكمة الأمريكية العليا، "مريلاوند ضد كينغ"، وجدت المحكمة أن جمع أنماط الحمض النووي وحفظها من الأشخاص المدانين بجرائم العنف هو أمر قانوني، ولكن فقط في ظل توجيهات شديدة الضيق. وقررت المحكمة أن قواعد بيانات الحمض النووي لا تستثنى من سمة التعدي على الحق الطبيعي لأي شخص في الخصوصية إلا إذا خضعت لتنظيم وحفظ صارمين.

لم تتمكن القوى السياسية من تمرير قانون جهاز مكافحة الإرهاب بسبب النقاطات السياسية.

وأكد رئيس مجلس النواب سليم الجبوري مطلع شهر مارس 2015، أن البرلمان وضع الأولوية لعدة قوانين مهمة، ومنها قانون تعويض المتضررين من العمليات العسكرية، فيما لفت إلى أن البرلمان يسعى إلى أن يكون جهاز مكافحة الإرهاب مستقلاً أسوة بجهاز المخابرات. وقال الجبوري في مؤتمر لدعم ضحايا الإرهاب، أن "البرلمان سعى إلى وضع الأولوية لعدة قوانين مهمة، منها قانون تعويض المتضررين رقم 20، لتعويض من تضرر من العمليات العسكرية والإرهاب". وأضاف الجبوري، أن "البرلمان يسعى إلى أن يكون جهاز مكافحة الإرهاب مستقلاً أسوة بجهاز المخابرات"، مبيناً أن "القوى السياسية لم تتمكن من تمرير قانون جهاز مكافحة الإرهاب بسبب النقاطات السياسية". وأوضح الجبوري، أن "البرلمان باشر بإجراء تعديلات

على مسودة القانون الذي سيسهل عمل جهاز مكافحة الإرهاب وإدراجه على جدول جلسات البرلمان"، موضحاً أن "استراتيجيه مكافحة الإرهاب بموجب قانون 288 لسنة 2006 أدت إلى اعتراف مجلس الأمن الدولي بجهود العراق في مكافحة الإرهاب". ودعا الجبوري جميع الدول إلى "التعاون مع العراق في معركته ضد الإرهاب".

مصر: قانون مكافحة الإرهاب

أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قراراً بقانون مكافحة الإرهاب على أن يكون سارياً من تاريخ الإصدار يوم 17 أغسطس 2015. تم أعداد مشروع القانون الخاص بمكافحة الإرهاب مقسماً إلى أربعة أبواب، خصص الأول منها للأحكام العامة، والثاني للجرائم والعقوبات، والثالث للأحكام الإجرائية، وجاء الباب الرابع متضمناً أحكام التعاون القضائي الدولي. وتضمنت أهم ملامح المشروع فرض الرقابة اللازمة على مواقع شبكة المعلومات الدولية، ومواقع التواصل الاجتماعي، لضمان عدم استخدامها في الأغراض الإرهابية المنصوص عليها، والتي تضمنت «القيام بأعمال من شأنها الاعتداء على المواطنين، وعلى منشآت الدولة، وتعطيل المؤسسات التعليمية والدينية عن القيام بأعمالها، وتعطيل مؤسسات الدولة الحيوية عن القيام بأنشطتها».

أعلن وزير العدالة الانتقالية المصري إبراهيم الهندي مطلع شهر يوليو 2015 أن مجلس الوزراء وافق على قانون مكافحة الإرهاب. ومن المقرر رفع صيغة القانون الجديدة إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي لإقراره. وكانت الحكومة قد أقرت مشروع القانون الذي لا يصبح سارياً إلا بعد أن يقره

الرئيس السيسي. ودعا المجلس الأعلى للقضاء إلى تعديل نص في مشروع القانون يقضي بإنشاء محاكم خاصة للجرائم الإرهابية واحتجت نقابة الصحفيين بشدة على نص آخر يقيد حرية الصحافة.

اجتمعت الحكومة المصرية يوم 8 يوليو 201، لإعادة مناقشة مشروع قانون لمكافحة الإرهاب المثير للجدل والذي يتضمن عقوبة السجن للصحافيين الذين ينشرون أخبارا مخالفة للبيانات الرسمية، بحسب ما قال مسئولون. وكانت الحكومة أقرت مشروع القانون الذي لا يصبح ساريا إلا بعد أن يقره الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ولكن المجلس الأعلى للقضاء دعا إلى تعديل نص في مشروع القانون يقضي بإنشاء محاكم خاصة للجرائم الإرهابية. أن مواجهة الإرهاب يحتاج إلى تعاون إقليمي ودولي، فلا يمكن لأي دولة مواجهة الإرهاب بمفردها، لذا يتطلب إيجاد تعاون إقليمي مابين أجهزة الأمن والاستخبارات. تحتاج مصر إلى تشكيل غرفة عمليات مع دول شمال إفريقيا ربما أكثر من غيرها.

تبقى ليبيا وشمال إفريقيا بالإضافة إلى قطاع غزة مصدر تهديد، لذا تحتاج مصر إلى توقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع الدول المذكورة بتعقب المطلوبين وعلاقتهم مع معاقل الإرهاب في العراق وسوريا واليمن وشمال إفريقيا، أي فتح قنوات للتعاون الاستخباري وتبادل المعلومات مع دول المنطقة حول المقاتلين الأجانب. وعدم الاكتفاء بالشرطة الدولية التي يتركز عملها في تنفيذ أحكام قضائية ربما بالجرائم الجنائية التقليدية. الاعتراض والانتقادات للقانون ربما كانت ضد المادة (33) التي تتضمن عقوبة الحبس للصحافيين الذين ينشرون أخبارا مخالفة للبيانات الرسمية.

تونس - أوجه قصور في تعديلات مشروع قانون مكافحة الإرهاب

قالت تسع منظمات غير حكومية في رسالة مشتركة موجهة إلى البرلمان التونسي اليوم أن على المشرعين التونسيين حذف البنود الإشكالية من مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب. ومن شأن المشروع أن يسمح بالاحتجاز المطول بمعزل عن العالم الخارجي، ويضعف ضمانات سلامة الإجراءات للمتهمين بجرائم الإرهاب، ويسمح بعقوبة الإعدام.

وقال "إريك غولدستين"، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: "ثمة بواعث قلق مشروعة لدى السلطات التونسية من النفوذ المتنامي لجماعات التطرف وأفراده، وما يشكلونه من تهديد للتونسيين والأجانب. لكن الواجب في قوانين مكافحة الإرهاب أن تلبى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.. (..)".

كانت الحكومة التونسية قد أرسلت مشروع القانون إلى البرلمان في 26 مارس 2015 في أعقاب الاعتداء على متحف باردو الذي تسبب في قتل 22 من السائحين الأجانب. وبعد قيام مسلح بقتل 38 سائحا في أحد فنادق سوسة يوم 26 يونيو 2015، أعلنت السلطات عن نية التعجيل بتبني القانون. ويخضع مشروع القانون حالياً للنقاش في البرلمان، في لجنة التشريع العام ولجنة الحقوق والحريات.

ومن شأن المسودة الجديدة لمشروع قانون مكافحة الإرهاب الخاصة بالحكومة التونسية، أن تسمح للشرطة باحتجاز المشتبه بهم بمعزل عن العالم الخارجي لما يصل إلى 15 يوماً بموافقة النيابة، وبدون عرض الشخص على قاض. وأثناء تلك المدة لا يتاح للمتشبه بهم التواصل مع محامين أو الاتصال بذويهم، مما يزيد من خطر إساءة المعاملة أو التعذيب.

ويسمح القانون التونسي المعمول به حالياً للسلطات باحتجاز المشتبه بهم — بمن فيهم المتهمين بجرائم تتعلق بالإرهاب — لمدة أقصاها ستة أيام. ومن شأن مشروع القانون أن يسمح بفرض عقوبة الإعدام على أي شخص يدان في عمل إرهابي نتجت عنه وفيات، وبذا يطيل قائمة الجرائم التي يعاقب عليها القانون التونسي بالإعدام. وقد التزمت تونس بحظر فعلي على الإعدام منذ 1991.

المغرب يقر مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب

تبنّت الحكومة المغربية منتصف شهر سبتمبر 2015 مشروع قانون جديد يهدف إلى تتميم التشريعات المتعلقة بمحاربة الإرهاب، خاصة مع تزايد عدد المقاتلين المغاربة في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية داعش في كل من سورية والعراق، حسبما أفاد وزير العدل المغربي.

ويجرم القانون الجديد الالتحاق أو محاولة الالتحاق بمعسكرات التدريب بـ"بؤر التوتر الإرهابية"، أو تلقي تدريبات داخل المغرب أو خارجه، بقصد القيام بأعمال إرهابية.

وقال وزير العدل والحريات مصطفى الرميد في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع الأسبوعي للحكومة في الرباط، أن "ظاهرة السفر إلى بؤر التوتر تحت عنوان الجهاد أصبحت تتطلب قانونا صريحا وقويا لأننا أمام عمل إرهابي، ولأن الشخص الذي يسافر إلى بؤر التوتر من أجل ما يعتبرونه جهادا، قد ينتهي بالعودة إلى الوطن ويمارس فعلا إرهابيا، وليس هناك أي ضمانات لعدم قيامه بعمل إرهابي في المغرب".

وأضاف الرميد أن "هناك دعاية قوية تستهدف شبابنا كما تستهدف دولا أخرى، ونحن أردنا بهذا القانون أن نحمي شبابنا من هذه الدعاية، لأن بؤر التوتر أصبحت محرقة للشباب المغربي".

وينص هذا القانون، على إدراج مقتضيات جديدة في القانون الجنائي المغربي

والقواعد الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب "تروم إدراج مجموعة من الأفعال ذات الصلة بمعسكرات التدريب ببؤر التوتر الإرهابية بوصفها جنائيات معاقب عليها بالسجن من 5 إلى 15 سنة مع تخصيص الشخص المعنوي بعقوبات تتلاءم وطبيعته القانونية"، إضافة إلى غرامة مالية قد تصل إلى نحو 160 ألف دولار أمريكي إذا كان الفاعل جمعية أو تنظيما مع الحكم بحله.

ويعاقب هذا القانون على "الالتحاق أو محاولة الالتحاق بشكل فردي أو جماعي في إطار منظم أو غير منظم بكيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات إرهابية أيا كان شكلها أو هدفها أو مكان وجودها، ولو كانت الأفعال لا تستهدف الإضرار بالمملكة المغربية أو مصالحها".

بدأت المملكة العربية السعودية، اعتبارا من فبراير 2015، تطبيق نظام "مكافحة الإرهاب وتمويله"، الذي صادق عليه الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز بعد أن سبق وأقره مجلس الوزراء في وقت سابق.

السعودية: قانون جديد لمكافحة الإرهاب يدخل حيز التنفيذ [12]

وينص النظام الجديد، الذي يتضمن 41 بنداً، على أن أي نشاط يقوض الدولة أو المجتمع بما في ذلك دعوات "تغيير النظام في المملكة، وتعطيل النظام الأساسي للحكم، أو بعض مواده، وحمل الدولة على القيام بعمل، أو

الامتناع عنه، والاعتداء على السعوديين في الخارج" يدخل ضمن الجريمة الإرهابية.

اعترافات مقاتلون أجانب

تزايد في الآونة الأخيرة عدد الإسلاميين الألمان الذين يلتحقون بالجماعات المتطرفة "للجهاد" في صفوفها. وفي هذا السياق مثل خمسة أشخاص يشتبه في أنهم من منظمة "الشباب" الإسلامية الصومالية وواحد من المتعاطفين معهم أمام إحدى المحاكم في فرانكفورت اليوم 12 يونيو 2015، بتهمة التورط في جرائم متعلقة بالإرهاب. ويتهم النائب العام الرجال الخمسة بالمشاركة في أنشطة تنظيمات إسلامية "جهادية" خلال الوقت الذي قضوه في الصومال وبالأعداد لهجمات تهدد الولاية الألمانية. وقال النائب العام أن الرجال الخمسة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 23 و31 عاما سافروا من فرانكفورت إلى الصومال وتلقوا تدريبات هناك على القتال المسلح.

ويعد "كريشنيك" مواطن ألماني من أصول تركية، أول متهم ألماني تتم محاكمته في مدينة فرانكفورت منتصف سبتمبر 2014 بتهمة المشاركة في القتال في صفوف تنظيم "الدولة الإسلامية" بعد إعلان ألمانيا حظر التنظيم. وقد تصاعد الإجراءات الاحترازية ومنها إصدار وتعديل قوانين جديدة ضد المتطوعين الألمان للقتال في العراق وسوريا ودولا أخرى بعدما أعلنت رئيسة الحكومة الألمانية أنجيلا ميركل دعمها للحكومة العراقية بمحاربة "الدولة الإسلامية" في العراق.

وقد حذرت الاستخبارات الألمانية على لسان "هانز يورغ ماسن" رئيس المكتب الاتحادي لحماية الدستور جهاز الأمن الداخلي من عودة "الجهاديين" من سوريا والعراق التقارير كشفت عن وصول عدد "الجهاديين" الذين غادروا

ألمانيا للقتال في سوريا والعراق إلى أكثر من 600 شخص، وفق الاستخبارات الألمانية وأن أكثر من تسع أشخاص منهم على الأقل نفذوا تفجيرات انتحارية وأن 20% منهم عادوا إلى ألمانيا وهم تحت المراقبة.

التقارير كشفت عن وجود ما لا يقل عن 50 فتاة ألمانية من أصول مختلفة التحقت بالتنظيم. وأضافت التقارير أن ما لا يقل عن تسع "جهاديين" ألمان شاركوا في عمليات انتحارية في سوريا والعراق، فيما عبرت وزارة الداخلية الألمانية عن قلقها من تنامي ظاهرة سفر متشددین ألمان للانضمام في صفوف تنظيم "الدولة الإسلامية". الحكومة الألمانية وعلى لسان المستشار الألمانية "ميركل" انتقدت الحكومة التركية واعتبرتها بوابة تدفق "الجهاديين" من أوروبا إلى سوريا والعراق وبالعكس.

التنظيم حريص على عودة هؤلاء الشباب إلى أوروبا لكي يمثلوا شبكة عمل وخلايا نشطة غير نائمة داخل أوروبا. الاستخبارات الألمانية كشفت في وقت سابق عن وجود شبكة عمل داخل ألمانيا تقوم بتجنيد الشباب.

أن حظر التنظيم في ألمانيا من شأنه يدفع شبكة عمل "الدولة الإسلامية" إلى العمل السري، ويستتفر مقاتليه لتنفيذ عمليات وهذا عادة ما يحصل عند التنظيمات "جهادية" عندما تتعرض إلى الضغوط من قبل أجهزة مكافحة الإرهاب والحكومات. ورغم الرقابة على الشبكة العنكبوتية، فإن التنظيم ممكن يصعد نشاطه الإعلامي والدعائي، قرار الحظر ممكن أن يستثمره "الجهاديون" في ألمانيا وأوروبا إيجابيا لصالحهم بتصعيد حالة الكراهية ضد الغرب وكسب مقاتلين جدد.

وتحاول الحكومة الألمانية أن تمد يد المساعدة للألمان الراغبين بالتخلي عن "الدولة الإسلامية" والجماعات "الجهادية" بجهود داعمة من وزارة العدل الألمانية التي من المقرر أن تأخذ خطوات وإجراءات قضائية لمعالجة هذا الفكر

المتطرف، هذه الإجراءات ممكن أن تتضمن تخفيف العقوبات وطرق التحقيق، وبدئت تقدم معالجة فكريا أي بالمناصحة. وفي هذا السياق أعلنت الحكومة الألمانية في 8 يونيو 2015 افتتاح مركز "الحياة" للإرشاد من أجل إنقاذ الشباب وخاصة الفتيات من التطرف لمواجهة مساعي دعاة التطرف إلى استقطاب وإغراء الشباب والفتيات منهن بأشكال مختلفة، مما دفع بالمسؤولين في ألمانيا إلى إنشاء مراكز إرشادية تساهم في توعيتهم. أن الهدف من هذه السياسات الألمانية هو إيجاد حلول ومعالجات إلى أسباب التحاق هؤلاء الشباب ب "الدولة الإسلامية" والتنظيمات الجهادية" أكثر من هدف إنزال العقوبات. الخطوات الأمنية الاستخبارية في ألمانيا تخضع للقضاء والمحكمة الدستورية، لكي لا تعد انتهاكا للدستور الألماني. وكشفت الاستخبارات الألمانية عن إخضاع أعداد من العائدين للمراقبة السرية. يشار أن الاستخبارات الألمانية تنشط أمام "الجهاديين" وتتخذ خطوات استباقية داخل مناطق النزاع منها سوريا والعراق من خلال مصادرها وأحيانا فتح أبواب خلفية مع الحكومات ومنها النظام السوري.

وفي هذا السياق قال منشق سوري عن تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) مطلع شهر فبراير 2015 أن الهدف الأول والأساسي للتنظيم هو تأسيس دولة إسلامية في العالم العربي، ومن ثم التمدد نحو الدول الأخرى. وفقا لتقرير (أ ش أ) وأوضح المنشق — في تصريح خاص لتلفزيون شبكة (سي أن أن) — أن المقاتلين الأجانب، بمجرد انضمامهم لصفوف التنظيم يعتبرون بلادهم "كافرة" وينبغي قتالها، وإذا وجدوا فرصة سينفذون هجمات في بلادهم. وقال "أن الهدف من اختيار مقاتل غربي لتنفيذ عملية ذبح الصحفي الأمريكي "جيمس فولي"، هو عرض صورة أن شابا أوروبيا أو غربيا أعدم أمريكيا، كما أنه يعد في الوقت نفسه محاولة لجعل الآخرين خارج سوريا

يشعرون بالانتماء "للدولة الإسلامية" وأنه يمكنهم فعل أي شيء لدعم التنظيم داخل بلادهم".

داعشي منشق يروي كيف جندت مجموعته الأجانب في صفوفها
كشف منشق عن "الدولة الإسلامية" بـ"داعش" مطلع عام 2015 الطريقة التي يتم فيها تجنيد العناصر الجديد للانضمام للمقاتلين وخصوصا من الأجانب الغربيين. بين المنشق الذي فضل عدم ذكر اسمه أو إظهار صورته ولا حتى صوته الحقيقي في مقابلة مع CNN أن المراحل الأولية للتجنيد تتم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر والدرشة عبر نظام غوغل، حيث يتم استقبال العديد من الرسائل عبر صندوق الرسائل الخاصة أو القيام بإرسال هذه الرسائل إلى أشخاص يظهر ميلهم للمشاركة بـ"الجهاد" في سوريا. وأشار المنشق إلى أن الغربيين يعاملون معاملة خاصة، ففي إحدى المراسلات طلب شاب بريطاني من مدينة "مانشستر" البريطانية بسؤال "أمير" المنشق إذا كان ينبغي عليه القدوم إلى سوريا أو القتال في بلده، ليرد عليه الأمير: "إذا لم يكتب لك الله الشهادة في سوريا، فيمكنه شن الحرب في بلده. وألقى المنشق الضوء على أن حسابات "الدولة الإسلامية" تتلقى العديد من مختلف أنواع الأسئلة عبر مواقعها ذاكرة أسئلة لأشخاص يريدون رؤية مقاطع فيديو لعمليات إعدام على يد "الدولة" وأسئلة أخرى حول الزواج من فتيات سوريات وغيرها.

كشفت التحقيقات واعترافات المقاتلون الأجانب، بأن أعداد منهم كانوا أصلا بعيدين عن الدين ولا صلة لهم، وهناك أعداد التحقت بتنظيم داعش لتحقيق حاجات غريزية ومادية منها ممارسة الجنس وتناول المخدرات والحصول على المكاسب المادية بالإضافة إلى الزعامة. وفي مراجعة أسباب

"غزوات" التنظيم إلى الايزيدية وسبي النساء، ممكن أن يندرج هو لتوفير ما يحتاجه مقاتلو داعش من ممارسة الجنس والمتعة من النساء في "دولة" فقدت موازنة النساء أمام أعداد المقاتلين، فهو يعتقد أن استقطاب النساء ووجودهن في "خلافته" أمرا هاما ضمن منطلق إدارة وتنظيم أمور "الولايات".

اعتقال ألماني مشتبه في انضمامه لداعش في مطار دوسلدورف

وفقا لتقرير "رويترز"، د ب أ "اعتقلت السلطات الألمانية في مطار دوسلدورف شابا ألمانيا يشتبه في انضمامه لتنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا. المشتبه به واحد من مئات الألمان الذين انضموا إلى القتال في سوريا، وتشكل عودتهم مشكلة للسلطات الألمانية. اعتقلت الشرطة الألمانية خلال مارس 2015 رجلا (22 عاما) للاشتباه في انضمامه لتنظيم "الدولة الإسلامية" المعروف إعلاميا باسم "داعش" والقتال مع المتشددین في سوريا. وجرى اعتقال الرجل ويدعى "كريم مارك ب" في مطار دوسلدورف. ويشتهر في أنه تدرب على استخدام السلاح مع تنظيم "الدولة الإسلامية" والتخطيط لهجمات بعد السفر إلى سوريا عبر تركيا في مارس 2013، وانضمامه للتنظيم بحلول تشرين أكتوبر من نفس العام. وعاد "كريم مارك ب" إلى ألمانيا في بداية عام 2014 لكنه سافر مرة أخرى إلى سوريا في يوليو 2014. وذكرت وسائل إعلام أنه سعى للعلاج في ألمانيا لإزالة شظايا قنبلة يدوية استقرت في جسده لكنه تراجع عن ذلك وعاد إلى الشرق الأوسط.

خلية "فولفسبورغ"

وفي تقرير للكاتب "ح. ع. ح، د. ب. أ" يقول بأنه مثل أمام محكمة في مدينة "سيله" الألمانية جهاديين يفترض أنهما قاتلا في صفوف تنظيم "الدولة الإسلامية". أحدهما كشف عن الوسائل التي يجتذب بها المتطرفون

الشباب في مدينة فولفسبورغ "للجهاد" في سوريا. أيوب، أحد المتهمين، يحكي قصته.

وحسب التقارير، تبدأ عملية تطرف الشباب في لقاءات الصلاة. وحسب قول أيوب، فإن خطيبا يتمتع بكاريزما كبيرة يحمّس الشباب للالتحاق "بالدولة الإسلامية-الجديدة والعادلة" والمخصصة فقط للمسلمين، على حد تعبيره. وبهذه الطريقة أطلق الخطيب دعوة لسفر الشباب إلى سوريا، كما يقول أيوب في اعترافاته أمام المحكمة. ويضيف أيوب " ويؤكد الخطيب أن هذا هو الإسلام الحقيقي، والجميع يذهب إلى هناك، أنه بلد حديث". وبهذه الكلمات كان الخطيب يروج للسفر إلى مناطق تنظيم "الدولة الإسلامية"، حسب قول أيوب. وكان لسفر بعض الشباب من مجموعة فولفسبورغ إلى سوريا تأثيرا كبيرا دفع آخرين في المجموعة للالتحاق بهم.

قصة تائب مع داعش

ألغي عرسه فتحول إلى إرهابي - قصة تائب مع "داعش"
جهز كل شيء لإتمام عرسه لكنه لم يتم، فأراد الخروج من مدينته، فولفسبورغ، فتوجه إلى "الدولة الإسلامية" في سوريا. وبدلاً من الحياة الوردية التي وعده بها أحد الخطباء، ملأ قلبه الرعب فعاد لألمانيا، حيث يشعر بالارتياح رغم سجنه.

أمام محكمة الولاية العليا في مدينة "تسيله" بولاية سكسونيا السفلى تجري محاكمة المواطن الألماني، ذي الأصول التونسية إبراهيم. ب (26 عاماً)، العائد من القتال في سوريا. وقال إبراهيم أمام قضاة المحكمة أنه كان يتخيل أنه بمجرد وصوله إلى مناطق "الدولة الإسلامية" (داعش) في سوريا سيكون في انتظاره كل ما هو جميل، الضحك ولعب الكرة وحفلات الشواء والنساء والسيارات الفخمة، لكن لم يحدث من ذلك أي شيء وإنما جرى سجنه بمجرد وصوله إلى معسكر استقبال المقاتلين في جرابلس السورية.

وعندما خرق أذنيه صوت باب الزنزانة وهو يوصد عليه بقوة حدث تحول في أفكاره، حسب ما حكى إبراهيم. "عند هذه النقطة أدركت أنني وقعت في مشاكل كبيرة". إدراك تأخر كثيراً، فقد خرج من فولفسبورغ في ألمانيا متوجهاً إلى تركيا ومن هناك عبر الحدود مع سوريا، وانضم إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" وكان عليه أن يختار إما أن يكون "مجاهداً" فيشارك في أعمال القتال أو أن يصير "استشهادياً"، فيقوم بعملية انتحارية.

"لا أعتقد حتى اليوم أنني في هذه اللحظة أجلس على مقاعد المتهمين. أنا سعيد جداً لأنني موجود هنا وأستطيع أن أتحدث معكم"، يقول إبراهيم، الذي يشعر بالارتياح رغم أنه يجلس خلف نافذة زجاجية عالية داخل قاعة

المحكمة. وراء الجدران الألمانية يشعر بالأمان، ويجلس مرتديا الملابس الغربية العادية وبجانبه صديقه المتهم أيوب ب (27 عاما)، ويواجه الاثنان الاتهام بالانضمام إلى تنظيم إرهابي أجنبي. ويعترف إبراهيم أنه سجل نفسه كانتحاري لدى تنظيم "الدولة الإسلامية"، لكنه يقول، أنه فعل ذلك كحيلة فقط ليهرب من التنظيم خلالها.

"لم أكن ذاك الشخص المتدين"

"كنت في الوقت الخطأ وفي المكان الخطأ"، يقول إبراهيم ببساطة محاولا توضيح الأمر الذي لا يفهمه كثيرون. لم يستمر الأمر سوى أسبوعين أو ثلاثة منذ اللقاء الأول في أحد المساجد وحتى سفره متجها لسوريا: "كنت فقط أريد أن أبتعد عن هنا"، والسبب هو إلغاء حفل زفافه، ويضيف "لم أكن متدينا بشكل خاص وما زلت لا أستطيع تأدية الصلاة بشكل صحيح حتى اليوم ولم يسبق أن كانت لي علاقة بسلفيين أو إرهابيين".

إبراهيم أول عائد من سوريا يحكي بالتفاصيل علنا عن تجربته كمقاتل مع داعش.

تفاصيل كثيرة تناولها إبراهيم في حديثه عن استعداده للزواج واستئجاره لقاعة الاحتفال وحتى اختياره لـ"تورته" الفرح، ويقول: "أنا وخطيبي تناقشنا حول من يكتب اسمه أولا على التورته، اخترنا اسما لأول طفل سنرزق به". لكن بعد ذلك كان هناك جدال في الأسرة، وشعر أحد الأعمام أنه جرى خداعه، فسعى لمنع الزواج "الجميع يعلم أنني كنت أريد أن أتزوج، وكانت هذه هي الصدمة الكبرى بالنسبة لي"، يقول إبراهيم.

وجد إبراهيم لدى أصدقائه في المسجد دعما لم تستطع أن تقدمه له عائلته في ذلك الوقت: "كانوا مثل إخوة لي، تعثرت في حياتي فتلقفوني". ويطلق الآن على هؤلاء الرجال، الذين كانوا يلتقون بانتظام في ذلك المسجد اسم "خلية

فولفسبورغ"، وهي عبارة عن مجموعة من حوالي 20 من المسلمين من المدينة التي تقع في شمال ألمانيا، سافروا في 2013 و 2014 لسوريا من أجل الانضمام إلى تنظيم "الدولة الإسلامية".

الخطيب ياسين ودروسة في المسجد

هؤلاء الشباب كان يجذبهم الخطيب ياسين أ، الخطيب لدى تنظيم داعش. وكانوا يلتفون بانتظام عندما كان يجيء ليلقي دروسه في المسجد، حسب ما يحكي إبراهيم ه ب، ويوضح الإعجاب الشديد من قبل المجموعة بياسين أ: "كان يعطي الانطباع بأن لديه إجابة على كل الأسئلة وكان الجميع يحترمونه"

مقاتلون غربيون كثيرون انضموا إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا من بينهم أيضا مواطنون ألمان.

ثم بدأ يسافر من مجموعة فولفسبورغ الواحد تلو الآخر وقرر إبراهيم أن يلحق بأصدقائه. بإمكانه أن يتزوج أربع نساء، وأن يحصل على بطاقة يمكنها بها أن يتزود بالوقود ويشتري البضائع مجانا، هكذا وصف ياسين أ الحياة في سوريا لإبراهيم. ويقول إبراهيم: "أعترف أنني كنت أعمى وغيبا آنذاك. " واليوم يقول إبراهيم، أنه نادم على كل خطوة في مسيرته نحو "الدولة الإسلامية"، لكنه لا بد أن يجيب القضاة على أسئلتهم بخصوص مسائل عديدة "صغيرة"، مثل الرأس المقطوعة التي سبق وتحدث عنها في مقابلة تلفزيونية قبل محاكمته، وقال أنه رآها عندما كان محتجزا لدى "الدولة الإسلامية". حيث ذكر أن مقاتلي التنظيم شكوا في كونه جاسوسا، فقاموا بإلقاء جثة في محبسه لبث الرعب في قلبه.

العائدون من عند داعش: حالات تحتاج العلاج

في المقابلة التلفزيونية، كان إبراهيم قد قال، أن مقاتلي داعش وضعوا الرأس فوق الجثة، لكن عندما سأله القاضي أجاب بأن الجثة كانت ملفوفة في غطاء. وأنه لم يتمكن من رؤية هل هي برأس أم بدون رأس. تناقض كهذا يحاول إبراهيم تفسيره بأنه نتيجة خوفه وحالته العقلية والنفسية: "لقد كان الشهران والنصف بالنسبة لي مثل مقطع في فيلم. وعندما تكون جالسا في غرفة مثل تلك الغرفة وترمى فيها جثة، فإنك لا تبدأ في فحصها بدقة".

ويقول إبراهيم أنه بعد عودته إلى ألمانيا خضع لأكثر من مائة ساعة من جلسات الإرشاد النفسي، وأنه كان يعيش في حالة من الذعر المستمر، وعندما جاءت الدعوى التي رفعتها عليه المحكمة الاتحادية، صار لديه خوف من أن يتم نقله إلى غوانتانامو أو تسليمه للولايات المتحدة، ويضيف: "اتصلت بالمحامي الخاص بي، وسألته: هل سأعدم؟"

وإذا ما تمت إدانة إبراهيم وزميله أيوب، فسيحكم عليهما بالسجن لمدة قد تصل حتى عشر سنوات. وإضافة إلى تهمة الانضمام إلى منظمة إرهابية يواجه أيوب تهمة الأعداد لتنفيذ هجمات تخريبية خطيرة ضد الدولة. وتقول لائحة الاتهام أنه شارك في التدريب على القتال واستخدام السلاح. مسائل أنكرها الأسبوع الماضي أيوب البالغ من العمر 27 عاما، وقال أنه كان يريد فقط دراسة القرآن وتقديم "مساعدات إنسانية".

الماني قاتل في سوريا: داعش خيرني بين القتال والانتحار

وفي تقرير آخر للكاتبة "سابرينا بابست" في 9 يوليو 2015 تقول فيه، كان يحلم بأن يصبح بطلا وأن يذاع صيته، لذا قرر "تيزيت س." الذهاب إلى سوريا والالتحاق بتنظيم "داعش". والآن يقف هذا الألماني، الذي تعود جذوره

إلى ألبان كوسوفو، أمام محكمة في دوسلدورف ليدافع عن نفسه ويحكي عن تجربته في سوريا.

[15] الكاتب ح. ع. ح، د. ب. أ (DW)

"لم أكن أريد أن تكون لدي أي علاقة مع هؤلاء الذين يقطعون الرؤوس، ولكني أردت أن أقاتل"، جملة كررها الألماني الذي تعود أصوله إلى ألبان كوسوفو " نيزيت عليجا س. " عدة مرات أمام المحكمة الألمانية التي تحاكمه بتهمة الانضمام إلى "جماعة إرهابية" في سوريا. وحين تسأله القاضية الألمانية: " وكيف تصورت أن يكون ذلك ممكناً؟"، يرد بالقول: "أردت المشاركة في القتال ولكن دون أن أقتل. أردت أن أكون بطلاً وأن أصبح معروفاً وأن يكون لدي نساء كثيرات". هذه هي أحلام الشاب، ذي الاثنتين والعشرين عاماً، والذي يقف أمام محكمة في دوسلدورف للإدلاء بأقواله في الاتهام الموجه إليه أي "الانضمام إلى جماعة إرهابية".

حملة "اقرأ" لتوزيع المصاحف

وتقول الكاتبة سابرينا بابست " لقد مثل الألماني (أصوله من ألبان كوسوفو)، "نيزيت عليجا س". أمام محكمة دوسلدورف العليا في وسط مدينة إيسن الألمانية تعرف الشاب الألماني الكوسوفي الأصل على حملة "اقرأ" التي يتم من خلالها توزيع القرآن في المدن الألمانية. نيزيت شاب عادي المظهر وعاني خلال فترة حياته المدرسية من المشاكل كالإدمان على شرب الكحول، كما صدرت بحقه عدة أحكام قضائية. لذلك ربما جاء هذا " التفسير المتطرف للإسلام " موافقاً له وكان بمثابة الحل الأمثل لكل هذه المشاكل التي مر بها. وحين التقى بأعضاء من حملة "اقرأ"، تأثر بهم، كما افتقد القدرة على تقدير

الأمر. وبسفره إلى سوريا أراد بذلك أن يكون بطلا، كما يحكي الشاب متذكرا.

في مدينته "مولهايم" قام بشراء تذكرة طائرة إلى تركيا بلا عودة. وحين وصل إلى هناك، توجه هو و15 شخصا آخرين إلى سوريا. وقد جاءت الفكرة بناء على نصيحة من صديق تعرف عليه عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك". هذا الصديق الذي تعود أصوله أيضا إلى ألبان كوسوفو، ولكنه تربى في النمسا، نصحه بالقدوم إلى سوريا حيث يعيش لأن "الحياة هناك جميلة"، كما يحكي نيزيت.

شهدت دول أوروبا العديد من المحاكمات إلى المقاتلين الأجانب أبرزها فرنسا وألمانيا وبلجيكا وبريطانيا، وتأتي سياسات دول الاتحاد الأوروبي الجديدة على أمية عرض اعترافات أو شهادات العائدين من القتال في سوريا والعراق إلى جانب تنظيم داعش والجماعات المسلحة المتطرفة الأخرى بهدف أن تكون درسا لبقية الشباب بعدم التورط.

الأمم المتحدة تبحث مقاتلي «داعش» الأجانب في مدريد [16]
26 يوليو 2015,

اجتمعت لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة يوم 27 يوليو 2015 في مدريد لمعالجة ظاهرة المقاتلين الأجانب الملتحقين بالتنظيمات الإرهابية واقتراح سلسلة إجراءات لمكافحتها والوقاية منها. وقال المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب، جان بول لابورد، التي تنظم الاجتماع خارج مقر الأمم المتحدة لأول مرة منذ 2011، أن التعاون أمر أساسي لمواكبة «سرعة ومرونة المنظمات الإرهابية».

وشارك أكثر من 200 خبير في الاجتماع بهدف تقديم اقتراحات، على الدول الأعضاء التي تمثل 70 منها على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين. وتمحورت الأعمال حول رصد هؤلاء المقاتلين وعمليات تجنيدهم ومنعهم من الانتقال إلى مناطق القتال وإعادة إدماج من يعودون منهم إلى بلدانهم الأصلية بحيث يتم استباق التحرك قبل وأثناء وبعد الحدث.

وقال "لابورد" أنها ظاهرة عالمية، مذكراً بأنها تعني أوربا مثلما تعني الصين وروسيا والمغرب وتونس ومصر، هناك مقاتلون تجندهم داعش في العراق وسورية أو في ليبيا، ولكن أيضاً أولئك الذين يقاتلون مع بوكو حرام في نيجيريا، والتي تضم كذلك مقاتلين أجانب.

وأضاف لابوردان: «اللجنة تضم البلدان الـ15 الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، ولمواجهة هذه الظاهرة، ينبغي أن يتم العمل على عدة جبهات، العسكرية والاجتماعية كذلك. ينبغي معرفة الأسباب التي تجعل الشبان ينجذبون لتنظيم داعش ومن هنا أهمية الحوار بين الثقافات وبين الأديان والمطلوب تبني خطة شاملة لإزالة التطرف وليس فقط على المستوى الأوروبي»، في حديث نشرته صحيفة «الباييس الإسبانية».

وكانت الأمم المتحدة دعت في 2014 إلى تبني تدابير لمنع تدفق المقاتلين الذين قدرت أعدادهم من كل الجنسيات والمناطق بما بين 25 ألفاً و31 ألف شخص، وفق لابورد.

ومن التدابير الموصى بها استخدام نظام معلوماتي مسبق حول المسافرين باسم «نظام معلومات المسافرين المسبقة أي بي أي» الذي يتضمن معلومات يتم جمعها قبل السفر وتتيح البحث عن المواصفات الخطرة والمخزنة فقط لدى 51 بلداً.

وتعتبر الأمم المتحدة التهديد متناميًا وحادًا لأنه وإذا كانت ظاهرة
المقاتلين الأجانب موجودة أصلاً بشكل هامشي منذ سنوات وخصوصًا في
أفغانستان في ثمانينات القرن الماضي، فإنها اتسعت بنسبة 70% بين يونيو
2014 ومارس 2015.

سياسات توافقية استخبارية مع داعش

واشنطن: إغفال رأس داعش وتركه يتمدد

داعش: الردع العسكري السريع بات ضروريا

أظهر تسجيل مصور بثه تنظيم "دولة داعش" على موقع مشاركة مقاطع الفيديو يوتيوب يوم 16 فبراير 2014 بإعدام 21 قبطياً مصرى مختطفاً ذبحاً في ليبيا. العملية الإرهابية هذه جاءت بعد توسع تنظيم داعش في ليبيا في سبتمبر 2014 إلى مايقارب تسع مدن ليبية أبرزها "ولاية" درنه وسرت" أما أنصار الشريعة فهي تتمركز في بنغازي وجماعة فجر ليبيا في الوسط والغرب و تأتي مخاطر درنة بقربها من مصر.

تناقض خطاب داعش

- أن الضحايا هذه المرة، كانوا من المصريين الأقباط اللذين كانوا في ليبيا بحثا عن الرزق في أعقاب المشاكل الاقتصادية في مصر، لكن تنظيم داعش اتخذ من الضحايا المصريين رسالة يخاطب بها إيطاليا والغرب! وهو مايمكن وصفه بأنه تناقض في الخطاب.
- الفيديو، يعيد إلى الأذهان طريقة التصوير الفنية وطريقة عملية الذبح التي تعكس بشاعة هذا التنظيم.
- أن تمتع تنظيم ليبيا بفريق عمل إعلامي بنفس قدرات التنظيم في العراق وسوريا تثير الكثير من التساؤلات وتدفع المراقبين إلى إعادة تقييم قدرات التنظيم الإرهابي من جديد.
- التنظيم أطلق خطابه باللغة الانكليزية من أجل استقطاب مزيد من المقاتلين خاصة من الأجانب

- الصور البشعة التي تضمنها اليو تيوب تشبع غرائز أفراد متوحشة تناصر التنظيم وتصد من تدفقهم للالتحاق بهذا التنظيم الإرهابي.

اليوم تشهد ليبيا مشهد استتساخ نسخة التنظيم والتي تتضمن فرض تعاليمه والفتاوى على أهالي "درنة" والتي من المقرر أن تشهد توسعا إلى المدن الأخرى أن لم يكن هنالك عمل عسكري على إلا رض ضد التنظيم. الخطر لم يعد انتظار إصدار قرارات جديدة من الأمم المتحدة – مجلس الأمن ولا قرارات من مؤتمرات قمة خاصة بالإرهاب.

ظهور داعش بهذه الصورة في ليبيا:

- تعتبر قفزة كبيرة للتنظيم من الناحية الإعلامية ومن ناحية اللوجستية، كون ليبيا تمثل خزان بشري، مقاتلين للتنظيمات "الجهادية".

- أن توسع داعش في سيناء وفي ليبيا، يعطي للتنظيم فرصة للتخفيف عن الضغوطات عن معاقلة الرئيسية، في العراق وسوريا، التوسع.

- عدم كشف رؤوس التنظيم وضربها وهذا يعني أنه بات متوقعا أن ينفذ التنظيم عمليات مشابهة في جبهات جديدة.

رد فعل حكومة مصر

وجهت مصر، فجر يوم 16 فبراير 2015، ضربة جوية لأهداف تابعة لتنظيم "داعش" في ليبيا، وذلك عقب ساعات من بث التنظيم الإرهابي لمقطع فيديو يظهر فيه عدد من عناصره وهم يذبحون 21 قبطياً مصرياً كانوا قد خطفوا مؤخراً في ليبيا، مما دفع بالرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، إلى

توعد القتل بالاقترصاص منهم" بالأسلوب والتوقيت المناسب". وبحسب بيان صادر عن الجيش المصري، فقد استهدفت ثمان ضربات جوية معسكرات ومناطق تمرکز وتدريب ومخازن أسلحة وذخائر للتنظيم الإرهابي في درنة الليبية.

بيعة "مدوا الأيادي لبيعة البغدادي"

حصل تنظيم داعش خلال شهر نوفمبر 2014 على بيعة جماعة جديدة في "درنة" تمت في إحدى ملاعب كرة القدم تحت اسم "مدوا الأيادي لبيعة البغدادي" لتكون علنية وأعقب ذلك تسيير أكثر من خمسين سيارة رباعية الدفع في شوارع "درنة". المكنى البغدادي، زعيم داعش سبق أن أوفد السعودي الجنسية "أبو حبيب الجزراوي" للحصول على البيعة وتم تعيين يمنيا الجنسية "أبو البراء الأزدي" واليا إلى درنة وتعين السعودي "أبو حبيب" مفتيا لها. أن علاقات داعش في ليبيا وبقية الجماعات "الجهادية" كانت قد شهدت تصعيدا في أعقاب سبتمبر 2014، تاريخ انطلاق التحالف الدولي ضد داعش. أهمية درنة تأتي من قربها إلى مصر وتهديدها إلى الأمن هناك. يشار أن احد مقاتلي داعش من المعنيين بالفتاوى الملقب "تركي البنعلي، يعتقد أنه بحريني الجنسية، قد أصدر كراس على ضرورة إعطاء البيعة إلى البغدادي، الأخير اتخذ خطوة استباقية بإرسال مندوبين عنه إلى التنظيمات في مختلف دول العالم أبرزها طالبان وشمال إفريقيا، المغرب الإسلامي والهند واسيا الوسطى. التنظيم نجح بتوظيف التحالف الدولي لكسب بيعات ومقاتلين جدد رغم الجرائم البشعة التي ينفذها.

مختار بالمختار

هو جزائري يعرف بلقب الأعور، وكذلك خالد أبو العباس، من الجيل الأول الذي قاتل في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. انشق عن تنظيم

القاعدة في المغرب العربي الذي يتزعمه وتم عزله عام 2012، ليؤسس كتيبة "الموقعون بالدم". الأعور كان متورطاً في عملية "أميناس" الإرهابية التي استهدفت خطف وقتل رهائن أجانب عاملين في مجال الغاز والنفط. المختار متورط بأعمال تهريب وقتل في صحراء النيجر وارتبط في "الجهاد في غرب إفريقيا، مالي تحت اسم "المرابطون". بعض التقارير رجحت أن تكون جماعة "درنة" هي المختار بمختار، التي تبحث عن فرصة جديدة للظهور بعد عزله من تنظيم المغرب الإسلامي بزعامه عبد الملك دوركال.

إغفال أمريكي لتدهور الأوضاع في ليبيا

حذرت صحيفة واشنطن بوست في 13 فبراير 2015 من خطر تحول ليبيا إلى نسخة مشابهة لأفغانستان، حيث يتوقع أن يكون بوسع الجماعات الإرهابية أن تنفذ سياستها على غرار ما يحدث في سوريا. ولم تغفل الصحيفة حقيقة تأثير حالة الفوضى وانعدام الأمن التي تعيشها ليبيا على دول الجوار وفي مقدمتها مصر، التي تبذل من جانبها جهوداً حثيثة بغية منع وصول ذلك العنف لأراضيها. كما لفتت الصحيفة إلى تقصير الغرب في الدور الذي كان من المفترض أن يقوم به لضمان نشر الاستقرار في البلاد عقب مساعدته الثوار الليبيين على الإطاحة بنظام معمر القذافي. واستهجنّت الصحيفة موقف الغرب الراهن، الذي لم يعد مكثراً بكل ما تشهده ليبيا من أحداث.

مايحدث الآن في ليبيا هو تقارب الجماعات "الجهادية" في ليبيا بمختلف مرجعياتها التنظيمية لمواجهة الضربات الجوية للتحالف الغربي ضد داعش وهي استراتيجية داعش لتخفيف الضغوط عن معاقلة في سوريا والعراق. العملية كانت تستهدف الدولة المصرية أكثر من إيطاليا ودول الغرب، رغم أن الرسالة جاءت بالانكليزية وإشارة الخطاب إلى إيطاليا. يشار بأن إيطاليا لا يتجاوز

عدد مقاتليها الأجانب التنظيم الخمسين مقاتلا وتشترك إيطاليا بالتحالف الدولي ضد داعش. المشكلة أن مصر تقاتل بمفردها التنظيم في سيناء مع دعم من دولة الإمارات والمملكة السعودية، ومامن دولة الآن في العالم تقاتل الإرهاب بمفردها. ماتحتاجه مصر ودول المنطقة أن تقاتل الإرهاب باستراتيجيه محلية إقليمية ولا تحتاج مزيدا من شرعة القرارات ومؤتمرات قمة، كون الإرهاب أصبح واضحا ولم يعد يهدد المنطقة بشكل مباشر لكن في نفس الوقت لا توجد دولة اليوم بمنأى عن الإرهاب. الخيار العسكري السريع بات مطلوبا قبل معالجة الإرهاب جذريا خاصة على معاقله في العراق وسوريا، أما ترك رأس التنظيم يعني تمده في مناطق أخرى. داعش اليوم تحولت إلى لاعب كبير في المنطقة ومازالت فاعلة رغم تعدد التحالفات واجتماعات القمة.

استراتيجيه أوباما للأمن القومي جاءت متأخرة

استراتيجيه أوباما الجديدة تعطي ظهرها للشرق الأوسط

أُتسمت سياسة أوباما في المنطقة بالتردد وعدم الوضوح، وأصبحت تمثل ردود أفعال للتنظيمات "الجهادية" والحكومات والأحزاب المارقة بالمنطقة، أمام تراخي قبضة أمريكا في المنطقة والتي أثارت الكثير من التساؤلات حول حجم علاقة أمريكا مع حلفائها ومستقبل هذه العلاقة، فالإرهاب تصاعدت وتبرئة في المنطقة وبدأت دول تنجر إلى دوامة الفوضى وتضاف إلى قائمة الدول الفاشلة أمام تغاضي أمريكي.

طلب أوباما تفويضا يوم 11 فبراير 2015 من الكونغرس على شن حملة عسكرية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" تستمر لمدة ثلاث سنوات. لم يضع مشروع القرار قيودا على نشر القوات الأمريكية لمطاردة مسلحي "الدولة

الإسلامية" لكنه يحظر تنفيذ "عمليات قتالية هجومية مستمرة. ولم يصوت الكونغرس بشكل رسمي على استخدام القوة المسلحة منذ عام 2002 عندما مرر أعضاؤه قرارا بإرسال القوات المسلحة إلى العراق. ولم يصوت الكونغرس بشكل رسمي على استخدام القوة المسلحة منذ عام 2002 عندما مرر أعضاؤه قرارا بإرسال القوات المسلحة إلى العراق. يكشف البيت الأبيض عن الخطوط العريضة لاستراتيجيه الأمن القومي للرئيس الأمريكي أوباما للفترة الرئاسية المتبقية. ويتوقع أن تكون مواجهة داعش وعزل روسيا والأمن في آسيا والمحيط الهادي وزيادة ميزانية البنتاغون ابرز ما في خطته. وأوضح بينر رئيس مجلس النواب، قائلاً: "لم أرَ بعد استراتيجيه من شأنها إنجاز المهمة" في محاربة داعش.

أمريكا تنفض يدها من الشرق الأوسط

هذه الوثيقة، التي تكشف استراتيجيه جديدة للأمن القومي تضمنت معالجة قضايا المثيلين ولم تتضمن معالجة مشكلة الشرق الأوسط، القضية الفلسطينية! أن تقديم اوباما إلى هذه الوثيقة جاء متأخر بعد عدة أشهر من التحالف الدولي سبتمبر 2014 وبعد تطورات أحدثتها داعش على الخريطة الجيوسياسية والديموغرافية في المنطقة. واجهت استراتيجيه اوباما بالكثير من الانتقادات أبرزها بأنها غير واضحة وتقوم على مساومة الشركاء بفرض سياساتها في المنطقة. وكان اوباما أن قدم آخر وثيقة بطرح استراتيجيه الأمن القومي عام 2011، والتي تضمنت التقارب مع روسيا وحث بوتين على المشاركة في حل مشكلات دولية، وأخراج أمريكا من العراق وأكثرها من أفغانستان كما وعد في وثيقة 2011 لكنه فشل فشلا كبيرا في تحقيق ما وعد به في منطقة الشرق الأوسط، فالقضية الفلسطينية ازدادت تعقيدا والإرهاب في المنطقة انتشر أكثر في عهد اوباما. سياسة واستراتيجيه اوباما في المنطقة اتسمت بالإرباك والتردد وعدم الجدية وتقوم على تأجيل الملفات وإنهاء فترته الثانية دون فرض قوات على الأرض أو خلق حرب جديدة. هذه السياسة مكنت التنظيمات "الجهادية" الإرهابية ودول وأحزاب مارقة في المنطقة من تنفيذ سياساتها. فلم تشهد المنطقة من تردي في حالة الأمن أكثر من الوقت الحالي أمام تغاضي واشنطن والغرب عن ما يجري في المنطقة. أن التغاضي الأمريكي والغربي لما تشهده المنطقة يأتي متفقا ومتوافقا تماما مع استراتيجيه تنظيم داعش القائم على مطاولة الصراع والفوضى.

الانتقادات الموجهة إلى استراتيجيه اوباما في مواجهة الإرهاب

- عدم تسليح عشائر الأنبار، رغم لقاء وفد عشائري في البيت الأبيض في يناير 2015 ولقاءات متعددة بين الطرفين، الانتقادات تصاعدت مع عدم وجود خطوات على الأرض لدعم العشائر السنية في مقاتلة داعش والتي تواجه البعض منها إلى حرب إبادة، البعض الآخر اضطر إلى مهادنة داعش لهذه الأسباب وتشترك الحكومة العراقية بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية حول هذه المسألة.

- التناقض والارتباك في استراتيجيه اوباما، وتناقض في تصريحات المسؤولين الأميركيين حول النتائج المتحققة من مكافحة الإرهاب، في الوقت الذي يعلن كيري مطلع فبراير 2015 بأن التحالف قضى على 50% من قيادات القاعدة، فالبنتاغون أكد أن داعش لم يخسر من الأراضي التي يسيطر عليه إلا 1%!

- تصعيد اوباما من فرض سياسة استخبارية صارمة، ضمن حربه على الإرهاب تسمح له ب التجسس على حلفائه، فقد أعلن اوباما في يناير 2015 مشروع قرار إنشاء "هيئة استخبارية لمراقبة الانترنت" الذي يمكنه من الحصول على من المحركات والخوادم والاتصالات تحت وكالة ناسا، وكالة الأمن القومي.

أعلن جون برينان رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في وقت سابق، أن إدارة باراك اوباما ترى أن مهمة تصفية شبكة القاعدة بصورة تامة، التي تنص عليها الاستراتيجية الأمريكية الوطنية لمكافحة الإرهاب، لا تفرض على واشنطن شن حرب شاملة. وأضاف برينان أن الولايات المتحدة

تعتبر إيران وسورية من الممولين الرئيسيين للإرهاب في العالم. وأشار مساعد الرئيس الأمريكي إلى أن الاستراتيجية "تعترف بأن هناك تنظيمات وبلدانا صغيرة تدعم الإرهاب لتقويض المصالح الأمريكية". هذه التصريحات تناقض مايجري على الأرض من علاقات واشنطن مع طهران ولقاءات ظريف وزير خارجية إيران المتكررة مع كيري.

ماذا يريد أن يعرف الكونغرس

- أن ابرز النقاط الذي يريد أن يعرفه الكونغرس الأمريكي هو ماذا بعد داعش، أي ماهو البديل، ماهو مستقبل المنطقة بعد داعش! أي ماهو التقسيم الجديد للمنطقة!
- الفترة الزمنية التي تستمر إلى ثلاث سنوات غير كافية، يريد أن يعرف الكونغرس ماذا يمكن أن يحقق اوباما خلال هذه الفترة و هل هي كافية لتحقيق إستراتيجيته؟
- أن الكونغرس يطلب استراتيجيه بعيدة الأمد وهي لا تتماشى مع الفترة المتبقية إلى اوباما في البيت الأبيض.
- التدخل العسكري، ماهو نوعيته، لقد أوضح اوباما في الوثيقة، عدم إرسال قوات برية، لكنه أكد أنه يحتاج إرسال قوات على الأرض لأغراض دفاعية ومستشارين.
- خيارات اوباما في سوريا، ماهية هذه الخيارات، رغم إعلانه مشروع تسليح جماعات مسلحة في سوريا.
- ماهي الجماعات التي يتحالف معها اوباما على الأرض في العراق أولا ثم في سوريا، رغم إعلان اوباما ومنسق التحالف

الدولي عن استعدادات بناء 21 لواء عراقي لشن عمليات واسعة في
ابريل 2015 لاستعادة الموصل ومدن عراقية أخرى.

أن قبضة اوباما في الشرق الأوسط خلال " ثورات الربيع العربي"
شهدت الكثير من التراخي، هذا لم يكن من فراع بل بسبب ضغوطات تقليص
الميزانية وأعدت نشر القوات الأمريكية هذه السياسات وتحدي الصين للولايات
المتحدة في آسيا وافريقيا ومناطق أخرى جعلت الولايات المتحدة أن تنفض
يدها من الشرق الأوسط. ورغم تعيين اوباما وزير الدفاع الأمريكي الجديد
اشتون كارتر شهر فبراير 2015 فإنه مازال يواجه سلسلة من التحديات تتراوح
من قيادة الحملة ضد داعش إلى الانسحاب التدريجي من أفغانستان مروراً
بالمعارك حول الميزانية والخيارات التكنولوجية.

الدولة "الإسلامية" خرجت من تحت سراديب الاستخبارات داعش الوجه الآخر لآخر لمشروع القرن والبديل لمشروع الإخوان

كشفت المعلومات والتحقيقات التي حصلت عليها الاستخبارات العراقية تفاصيل جديدة عن تنظيم الدولة الإسلامية هذه التفاصيل تضمنت معلومات عن قيادات التنظيم وأخرى عن سياسات وتفاصيل حركة ونشاط الجماعة. المعلومات قادت الاستخبارات العراقية إلى اعتقال بعض القيادات من الخط الأول مثل قبل وبعد اجتياح الموصل يوم 10 يونيو 2014، حيث أعلنت وزارة الداخلية، مطلع شهر يونيو 2014، عن مقتل رئيس المجلس العسكري لـ"داعش" المدعو أبو عبد الرحمن البيلاوي واعتقال قيادي آخر بالتنظيم خلال عملية أمنية نفذت في الموصل. المعلومات كشفت بأن "أمير الدولة الإسلامية إبراهيم عودة البدري" المكنى بالبغدادي، يركز في عمله على مجموعة مستشارين عسكريين وأركان من النظام العراقي السابق ماقبل 2003 واغلبهم من المنطقة الغربية ولديهم امتدادات عشائرية في سوريا. لقد نجح البغدادي في إدارة مستشاريه رغم عدم توفر الخبرة في إدارة الجماعات أو الأشخاص، كون خبرته تنحصر بتدريس مادة الحديث والفقه، ورغم وجود معلومات بأنه قاد احد التنظيمات "الجهادية" قبل التحاقه في "الدولة الإسلامية" في العراق آنذاك تحت زعامة أبو عمر البغدادي حتى 2010، لكن تدرجه بشكل سريع والوصول إلى قيادة ورأس هرم التنظيم بفترة لا تتجاوز بضعة سنوات بعد إطلاق سراحه من سجن بوكا عام 2004 والصعود عام 2010، يثير الكثير من التساؤلات.

الشهادات أظهرت وجود اختراق مخابراتي للتنظيم، لذا ركز أبو بكر البغدادي على البنية الأمنية مع تأسيس دولة العراق الإسلامية 2006 وصعوده عام 2010. عمل البغدادي بعد خروجه من المعتقل ساعي بريد في "الدولة الإسلامية" مهمته استلام وتسليم التقارير والرسائل السرية وخلال تلك الفترة خرج من السجن العميد الركن محمد الندى الجبوري المعروف بالراعي والذي استلم قيادة أركان الدولة، والعميد الركن سمير عبد محمد المعروف بـ حجي بكر نائباً له، الأخير كان له دورا بارزا في إدارة العمليات والتنظيم حتى مقتله شهر يناير 2014 في سوريا، ليحل محله اللواء أبو مسلم التركماني.

المعتقلات في العراق كانت تحت السيطرة الأمريكية ويتم عزل السجناء أو المعتقلين على أساس الانتماء الطائفي – هو يأتي، أي أن مقاتلي القاعدة والتنظيمات "الجهادية" كانوا بعيدا عن المعتقلين من الشيعة أو الميليشيات الأخرى. وهذا يعني بأن نشاط البغدادي ضمن التنظيمات "الجهادية" كان قائما، مع الأخذ بالاعتبار أن القوات الأمريكية كانت تحرص على إعادة تجنيد المعتقلين وإعادةتهم إلى الأوساط "الجهادية". السؤال الذي يثير التساؤلات هو سرعة صعود البغدادي! وهذا يرجح بأن البغدادي كان عميلا مزدوجا إلى القوات الأمريكية رغم عمله داخل الأوساط "الجهادية"، ورغم ذلك يبقى في إطار التحليلات، كون العميل المزدوج يحصل على معلومات من الجانب الأمريكي ويسربها إلى التنظيم "الجهادي" البعض منها مفبركة والبعض الآخر تكون معلومات حقيقية لغرض كسب ثقة التنظيم بالبغدادي أو بأي عميل مزدوج، أن حصول العميل المزدوج على تغذية بالمعلومات وتغذية عكسية تمكنه من كسب ثقة التنظيم ومنحه ادوار قيادية وهذا ما يحصل في روايات الاستخبارات، فهناك الكثير من العملاء المزدوجين وصلوا إلى صدارة المواقع القيادية، وما يدعم هذا التحليل هو أن سيرة البغدادي تنقصها الإدارة والحوكمة

والخبرات العسكرية، عكس ما تناقلته بعض وسائل الإعلام. البغدادي اعتمد المعلومات الاستخبارية داخل التنظيم، لتكون علامة فارقة عند البغدادي وتنظيمه حتى وصف بأنه يقوم على الشراسة الاستخبارية أكثر من القدرة والقوة العسكرية، وهذا يعني أن البغدادي حصل على خبرات استخبارية داخل المعتقل ليووظفها تنظيميا بعد خروجه. أن إدارة البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية، لم تعلن أي معطيات أو معلومات عن البغدادي رغم إعلان الاستخبارات العسكرية العراقية عنها وان تحفظ الولايات يرجح بأنها كانت متورطة بتجنيد البغدادي ضمن سياستها بتفريخ الجهاديين داخل معتقلاتها.

أن إدارة المستشارين من العسكر من قبل شخص غير عسكري مثل البغدادي ليس بالهين وفي الغاب يكون مرفوضا، لكن البغدادي استطاع وبجاح توظيف قيادات التنظيم من العسكر ويحركهم وفق استراتيجيه التنظيم التي تقوم على رسم خارطة "الدولة الإسلامية" وتنفيذ الخطط على الأرض، وربما يعود إلى عامل آخر، هو حصول البغدادي على الإسناد والدعم والتمويل ومسك مصادر التمويل بنفسه، أي أن البغدادي هو حلقة الوصل، بدونه لا يستطيع قادة العسكر ومستشاريه الحصول على تدفق التمويل والدعم وما يدعم هذا أن المعلومات كشفت بأن البغدادي يشرف على مصادر التمويل بنفسه. السؤال هو من اين يحصل البغدادي على التمويل؟ كون التنظيم المركزي للقاعدة لم يمدّه بالمال منذ نشأته حتى انشقاؤه عن الظواهري في ابريل 2013، وهذا يعني أن هنالك مصادر تمويل على مستوى حكومات تكفلت بتمويل البغدادي، ومايزيد بالقضية تعقيدا أنه لم يحصل أي تسريب حول تمويل البغدادي لا على مستوى المعلومات المؤكدة ولا التحليل. يشار بأن تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق آنذاك تحول إلى شبكة لجمع الإتاوات في العراق خاصة في محافظة الموصل

وضعت عملياته حتى نهاية مطلع عام 2012 بعد انسحاب القوات الأمريكية في ديسمبر 2011، أي أن الدعم المالي للبغدادي تدفق أكثر بعد الانسحاب الأمريكي؟ يعتبر تنظيم "الدولة الإسلامية" من أكبر التنظيمات "الجهادية" الذي يتمتع بإمكانات مالية، فقبل سيطرته على منابع النفط في سوريا — الرقة أو المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، استعرض التنظيم بارتال من مئات السيارات ذات الدفع الرباعي في محافظة الأنبار وفي حزام بغداد، هذه القدرة مكنت التنظيم من ابتلاع تنظيمات إسلامية أخرى والانضمام إلى صفوفه مابين الترغيب والترهيب، بعد أن ضمن إلى مقاتليه دفع مرتبات جيدة وتسليح عالي. لقد جمع البغدادي الخبرات العسكرية مع الولاء العقائدي، وهو ذات الأساس الذي اعتمدته إيران مع الحرس الثوري وفيلق القدس.

مستقبل "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا

لقد استطاعت "الدولة الإسلامية" من استعادة ما فككته الحكومة العراقية والقوات الأمريكية بقيادة باتريوس بتحالفها مع عشائر المنطقة الغربية عام 2005 — 2006 في محاربة الإرهاب، الآن هنالك مسار عكسي "للدولة الإسلامية" والمجموعات المسلحة والعشائر، التي توحدت جميعها ضد الحكومة المركزية، لكن هذا التحالف سوف يشهد الكثير من التقاطعات بسبب تقاطع المصالح والأيدلوجيات بين مكونات "الدولة الإسلامية" والعشائر. هذا يعني أن مستقبل "الدولة الإسلامية" في المنطقة الغربية بات مرهونا بموافقة أهالي المنطقة الغربية وزعاماتها العشائرية.

التجربة في أفغانستان أي بالعلاقة مابين القاعدة وطالبان التي مثلها الكثير من الخبراء المعنيين بالتنظيمات "الجهادية" والقاعدة بأنها مثل البصلة وقشرتها والتي يصعب الفصل بينهما، لكن الحقائق برهنت أن أصحاب

الأرض هم أصحاب القرار أي أن طالبان كانت هي صاحبة القرار بإبعاد القاعدة التي تمسكت بـ"عولمة الجهاد" عكس طالبان التي كانت معنية بأرض أفغانستان، هذا ممكن أن ينطبق على الوضع ما بين عشائر الأنبار التي تقابل طالبان في معادلتها مع القاعدة أو "الدولة الإسلامية". أن استمرار "الدولة الإسلامية" في المنطقة الغربية والشمالية الغربية ومطالبة زعامات العشائر بالانفصال أو إقامة إقليم على غرار الكرد شمال العراق من شأنه أن يخلق دولة سنية تنقصها الكثير من مقومات الدولة ومنخورة من قبل الإرهاب وتنظيم "الدولة الإسلامية" من الداخل، هذه الدولة ستكون ضعيفة أمام دولة كردستان العراق في الشمال التي تتمتع بمقومات الدولة كاملة وحكومة بغداد ذات المكون الشيعي في الجنوب بتحالفها وتمترسها أكثر مع إيران. أن استمرار "الدولة الإسلامية" على المستقبل البعيد في المنطقة الغربية والشمالية الغربية، يهدد سحب أطراف إقليمية تأييدها إلى بعض الزعامات العشائرية في المنطقة، لان هذه الأطراف لا تريد وجود تنظيمات إرهابية عند حدودها.

"الدولة الإسلامية" زائلة

"الدولة الإسلامية" في المنطقة الغربية والشمالية الغربية من العراق لم تأتي لتغيير حكومة بغداد، أي أن دورها لم يكون محدد في تغيير الحكومة، بقدر ما هو إقامة الدولة الافتراضية، وهذا يعني أنها باقية وفقا إلى شعارها المركزي، و ستكون مرفوضة من قبل جميع الأطراف ماعدا تلك الأطراف التي تستخدمها ورقة ضاغطة في اللعبة السياسية وبشكل خفي. الدولة الافتراضية مرفوضة أيضا من قبل تنظيم القاعدة و غالبية التنظيمات والفصائل "الجهادية"، وقد أعلنت مشايخ الفكر السلفي الجهادي رفضها إلى هذه الدولة

وكذلك الأزهر التي أكد بأنها مرفوضة وتتعارض حتى مع الفقه وقواعد الشرع التي تقوم عليها الخلافة.

أبو بكر البغدادي رغم أنه مدرس مادة الشريعة الإسلامية وذات سيرة إسلامية لكن يؤخذ عليه بأنه لم يضيف شيء إلى الفكر "الجهادي" من نتائج فكرية، ما قام به هو إنجازات عسكرية على الأرض استقطبت الكثير من الشباب والفصائل، ومن المتوقع أنه سوف يواجه انحسارا وتقلصا في التشطي الفكري عكس ما يحصل للقاعدة يقابله أيضا تقلصا في الجغرافية التي يسيطر عليها، فبعد أن كان يتوعد وصول بغداد منذ يوم 10 يونيو 2014، فإن القوات العراقية استطاعت إيقاف هجمات البغدادي والمجموعات المسلحة المتحالفة معها وربما استعادت عنصر المبادأة. الفريق الركن وفيق السامرائي يقول: "أن داعش فقد زخم التعرض على نطاق مهم، وإن القوات العراقية قامت بحملة إعادة سيطرة على مناطق في محيط بغداد وشددت ضغطها في مناطق الكرامة والصقلاوية غرب بغداد، واستنزفت قدرات داعش في تكريت وديالى وهذه فرصة تاريخية لأي جماعات مسلحة أخرى لإعلان الرفض القوي لمشاريع داعش بإقامة إمارة وولايات قاعدية".

المواجهات ما بين الحكومة المركزية والمليشيات العراقية التي تقاوم ضد "الدولة الإسلامية" وحركة التمرد من شأنها تصعد حدة الخلاف مع الحكومة وتزيد من الكراهية وتخلق خصوم جديدة، بسبب ما تتعرض له المناطق السنية من قصف عشوائي وخسائر بالأموال والأرواح وتهجير مئات الآلاف من السكان المدنيين الأبرياء نتيجة المواجهات. وماتعرضه شبكة التواصل الاجتماعي من مواد دعائية وإعلامية تعكس تصعيد الاقتتال والمواجهة إلى تحولت في الحقيقة وكأنها تحشيد ومواجهات مذهبية طائفية. "الدولة الإسلامية" والتنظيمات "الجهادية" لا يمكن أن توجد إلا وسط دولة ضعيفة أو فاشلة، هي

خير من تستغل غياب السلطة، لذا كثيرا ما توصف إلى جانب القاعدة بالانتهازية. "الدولة الإسلامية" سوف تخسر ترسانتها من الأسلحة تدريجيا وقدرتها وسوف تشهد العد العكسي أمام القوات العراقية وكذلك في سوريا مع احتمالات الانشقاقات الداخلية والتفرغ إلى مواجهات مسلحة مع بقية الفصائل، فهي سبق لها أن استقوت على القاعدة وشيخها الظواهري.

تركيا: فضيحة شحنات أسلحة إلى داعش

تركيا والدور المزدوج في مكافحة الإرهاب

أثارت وثائق سرية نشرتها صحيفة جمهوريت التركية حول نقل شحنات من الأسلحة والذخيرة تعود إلى الاستخبارات التركية كانت من المقرر أن تصل إلى معارضين إسلاميين سوريين يواجهون نظام الأسد. ونشرت صورا وتسجيل فيديو أكدت أنها لشحنات أسلحة أرسلت إلى المعارضة السورية الإسلامية المسلحة ما يدعم اتهامات تنفيها دائما حكومة أنقرة. ونشرت الصحيفة صور قذائف هاون مخبأة تحت أدوية في شحنات مؤجرة رسميا لصالح منظمة إنسانية، اعترضتها قوة درك تركية قرب الحدود السورية في يناير 2014.

تشهد تركيا حراك سياسي واسع على مستوى إقليمي ودولي في أعقاب المتغيرات في مسألة الجماعات "الجهادية" وتوسعها أبرزها تنظيم "الدولة الإسلامية" الذي يمتد على أغلب طول الحدود العراقية مع سوريا والعراق. هذا التنظيم شكل حزام "أمني" إلى تركيا أكثر ما يكون مصدر تهديدا إلى أمنها الوطني. هذه المتغيرات وتدفق الجهاديين من الغرب إلى سوريا والعراق ومناطق قاعدية أخرى، صعدت من الدور التركي في المنطقة، من خلال وجودها داخل حلف الناتو ومرشح إلى الاتحاد الأوروبي، رغم كل الانتقادات

إلى حكومة أنقرة بلعب دور مزدوج. وتتدفع حكومة اوردغان الآن بشدة لتعزيز نفوذها كقوة إقليمية، وتتجه نحو المناطق التي تشهد صراعات ونزاعات دولية، وسبق إلى اوردغان أن زار الصومال، مقديشو خلال شهر يناير 2015 وربما كان أول رئيس دولة يقوم بهذه الزيارة منذ أكثر من عشرين عاماً، التواجد التركي سبق أن اثبت حضوره في أفغانستان — طالبان وباكستان واعتمدته طالبان وسيطا بسبب هذا الدور الذي تلعبه تركيا.

"الجهاد" والراдикаلية عند تركيا

بدأت تركيا سياسة أكثر اندفاعا باتجاه تغير النظام في سوريا منذ عام 2011 ومن أجل ذلك سمحت تركيا بتدفق المقاتلين العرب و"الجهاديين" إلى سوريا عبر أراضيها. التحقيقات والتقارير الوثائقية كشفت عن دخول المقاتلين العرب والأجانب من أوروبا ومن مختلف دول العالم، عبر نقاط الحدود التركية ومطاراتها وبشكل علني من أجل العبور إلى سوريا. أن تدفق "الجهاديين" من تركيا شيء محير وذلك لأن الأتراك لم ينضموا سابقاً لتنظيمات "جهادية" كالقاعدة و "الدولة الإسلامية"، بأعداد كبيرة، كما أن تقدم داعش في العراق وسوريا، جاء بثمن كبير دفعه الشعب التركي. ف"الراдикаلية" في تركيا متناسبة تماماً مع ظهور مؤسسات سياسية ومجتمع مدني إسلامي خلال السنوات الأخيرة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ولذلك لم تكن "الراдикаلية الإسلامية" بارزة في صورة تركيا التي تطرح نفسها كنموذج للديمقراطية الإسلامية أو الإسلام المعتدل. ولكن ترى المجلة "فورين أفيرز" الأمريكية أن الراديكالية في تركيا متناسبة تماماً مع ظهور مؤسسات سياسية ومجتمع مدني إسلامي، خلال السنوات الأخيرة، في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ولذا خرج من تركيا عدد كبير من "الجهاديين" وانضموا إلى داعش، حيث ولّد

مجتمع مدني ومؤسسات سياسية مهترئة، بيئة موالية للراдикаلية وتتابع المجلة "كما زرنا تركيا وحضرنا ندوات إسلامية طرحت فيها وجهات نظر مؤيدة "لجهاديين"، وذلك من أجل تكوين فهم أوسع حول الراديكالية في تركيا". وان ترك حكومة اوردغان الحدود مفتوحة مع سوريا والعراق، ساعد على تسرب المقاتلين الأتراك الالتحاق بالجماعات القاعدية هناك.

وقال تقرير للاستخبارات نشرته صحيفة "ديلي حرييت" التركية، أن "ثلاثة آلاف تركي يضاف إلى هذا الرقم وجود ما يقارب من 700 إلى 1000 مقاتل تركي، يحارب إلى جانب تنظيم داعش في سوريا والعراق"، مبيناً أن "عودتهم المتوقعة إلى تركيا تثير قلقاً لدى حكومة أنقرة". ودعا التقرير الأمن إلى إجراء مسح ومراقبة لطبيعة صلة ومناصب هؤلاء في تنظيم داعش، وفيما إذا كان لهم نشاط داخل تركيا، واصفاً الـ3000 مقاتل بالخلايا النائمة. ورجح التقرير، إلى احتمال وقوع هجمات من قبل تنظيم داعش والقاعدة ضد قنصليات الدول الغربية داخل تركيا.

علاقة تركيا بالإخوان

اليوم تركيا تحتاج إلى التوضع من جديد وتنظيم نفسها من الداخل، وإعادة النظر بدورها في التنظيم الدولي للإخوان في ضوء التطورات الجديدة في المنطقة. أما علاقاتها مع التنظيمات "الجهادية" وتنظيم "الدولة الإسلامية" فهو الآخر الذي لا يقل أهمية عن دورها مع الإخوان أن لم يكن متداخلاً معه بعد تحالف الإخوان والجهاديين في سيناء وليبيا والعراق وسوريا. التطورات الإقليمية تأتي سريعة وكبيرة الحجم يصعب احتوائها من قبل أنقرة، لذا ردود أفعال أنقرة جاءت بالاتجاه المعاكس. الدور التركي في إدارة ملف الإخوان الدولي، سيكون أوسع بعد قرار الدوحة بإبعاد ومغادرة الجماعة المحظورة.

وفي هذا السياق حدد خبراء عسكريون أمريكيون في أربيل ذخائر عسكرية مصدرها تركيا، وتحمل تلك الذخائر علامة تصنيع "شركة الصناعات الكيميائية والميكانيكية التركية (MKE)" عثر عليها بعد قتال بين تنظيم "داعش" وقوات البشمركة الكردية شمال العراق. وأكدت صحيفة "طرف" اليسارية التركية ذلك الخبر إلى جانب قناة "سكاي نيوز" عربية في تقرير نشرته في أعقاب ذلك، مشيرة إلى أن بعض مقاتلي داعش الذين قتلوا عثر معهم على كميات كبيرة من الذخائر من تصنيع الشركة التركية. ويحاول الأتراك إقناع الأمريكيين بأن تلك الذخائر ربما سرقت، أو غنمها مقاتلو داعش من مناطق سيطروا عليها في سوريا. لكن ما يجري على الأرض وعلى الحدود التركية السورية والحدود العراقية أيضا، لا يمكن أن يتم بدون دور مؤسسة الجيش والاستخبارات للتعامل مع تنظيم داعش والجماعات "الجهادية" وإن مرونة حركة هذه الجماعات على مستوى التنظيمات أو مستوى أفراد داخل تركيا أو عبرها لا يمكن أن يكون بدون مراقبة إلى هذه الجماعات وإلى شبكات اتصالاتهم وهذا يؤكد دور الجيش التركي في صنع القرار على خلاف ما جاء في رأي الخبير الأمريكي "ال ستافورد".

أن دور الجيش التركي في صنع القرار داخل تركيا وإدارة خلايا وجماعات "جهادية" داخل تركيا أو في سوريا والعراق، يعيد إلى الأذهان إلى مؤسسة الجيش والاستخبارات الباكستانية وعلاقتها مع طالبان والدور المزدوج مابين الاستخبارات المركزية - ال سي أي أية وطالبان أفغانستان. المشهد في تركيا ودور الجيش ربما لا يكون بعيدا من النموذج الباكستاني وما يدعم ذلك أن كلا المؤسستين الاستخباريتين في تركيا والباكستان تصنف ضمن المؤسسات الاستخبارية العميقة في المنطقة. وفي الحالة التركية من المرجح أن يمتد نشاط

الاستخبارات التركية إلى داخل سوريا والعراق، ضمن سياقات العمل
الاستخباري والإجراءات الوقائية.

تركيا: قادة عسكريون يقاتلون إلى جانب داعش الجيش التركي وعناصر داعش علاقات تفاهم

تعمل تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع أطراف راعية أخرى بدعم أطراف المعارضة السورية أقل تطرفا حسب وصفها، والتي تهدف إلى تغيير النظام في سوريا أكثر من مواجهة "دولة داعش". التقارير كشفت عن تخرج أعداد من المقاتلين السوريين حصلوا على التدريب داخل الأراضي التركية، وتم تسليحهم هذه المرة بأسلحة أكثر من الأسلحة الخفيفة وصواريخ مضادة للدروع والطيران. وسبق أن وقعت واشنطن وأنقرة وقطر منتصف شهر فبراير 2015 اتفاقا لتدريب عناصر سورية في قاعدة تركية بدء تنفيذه مطلع شهر مايو 2015. المشروع تشرف عليه "البنتاغون" ويمتد إلى ثلاث أعوام بتخريج خمسة آلاف مقاتل مدرب سنويا. أن لتركيا حدود واسعة مع كل من العراق وسوريا، وكانت لديها تجارب متعددة بدخول عمق الأراضي العراقية بمطاردة حزب العمال الكردي، جماعة اوجلان وكذلك في مطاردة عناصر الحزب في سوريا. أن لتركيا كم من المعلومات والتفاصيل عن جغرافية المنطقة لكنها مازالت تعيش حالة إنذار مسبق إلى أمنها الوطني. الجيش التركي نفذ عدد من العمليات العسكرية داخل الأراضي العراقية ونفذ ضربات جوية ضد مدن وقرى عراقية وسورية بذريعة تواجد عناصر حزب العمال الكردي فيها. مايجري من تطورات في سوريا والعراق الآن وتواجد تنظيم "الدولة الإسلامية" عند حزام تركيا، بالتأكيد هو موضع دراية ودراسة لدى الحكومة التركية. التقارير كشفت عن وجود قيادات عسكرية ومستشارين أترك داخل سوريا تقدم الخبرات والمشورة للمعارضة السورية المسلحة وأخرى تقود فصائل معارضة مسلحة على الأرض.

الطيران التركي في الأجواء السورية

كشف الباحث التركي "محمد زاهد غول" تفاصيل الاتفاق التركي الأمريكي، قائلا "السوريين الذين يتدربون عسكرياً ضمن برنامج التدريب الأمريكي التركي، لن يستطيعوا تغيير الوضع عسكرياً بعددهم إذا دخلوا إلى الأراضي السورية، لهذا فإن المقصود تسليحهم بسلاح نوعي، أو اللجوء إلى ما اقترحتّه تركيا بنوع من الإسناد الجوي الذي يجنب هؤلاء مخاطر الطيران السوري". وأضاف: "سيكون هناك دعم جوي وإسناد للعمليات العسكرية سواء كانت ضد "داعش" أو ضد النظام السوري من سلاح الجو التركي أو الأمريكي. هذا يعكس، حقيقة أن الولايات المتحدة وتركيا والأطراف الداعمة وصلت إلى حقيقة أن المعارضة السورية المسلحة لوحدها لا تستطيع أن تعمل شيء. أن دور الاستخبارات يظهر إلى جانب العسكر خلال فترة الحروب والصراعات، وأن دولة عميقة مثل تركيا، بالتأكيد لا تترك أن يكون هنالك نشاطاً لتنظيمات وجماعات "جهادية" دون أن يكون لها دوراً في إدارة هذا الصراع ميدانياً على مستوى الجيش ومعلوماتياً على صعيد الاستخبارات.

تورط الاستخبارات التركية في حرب سوريا

أن تنظيم "الدولة الإسلامية" أصلاً نشأ في العراق على أساس كونه حلقة عسكرية استخبارية مغلقة وقام على خبرات عسكرية مؤلفة. كشفت هيكلية تنظيم داعش بأن قيادات التنظيم أغلبها من ضباط النظام السابق في العراق ما قبل 2003، أبرزهم الحاج بكر الذي كان يعتبر القائد العسكري الفعلي للتنظيم والذي قتل في سوريا عام 2014 وأبو مسلم التركماني الذي يعتبر الشخص الثاني في التنظيم، والذي قتل أيضاً في العراق 2014 وإبراهيم البيلاوي المسؤول الاستخباري للتنظيم والمشرف على أمن أبو بكر البغدادي

وهذا يعني أن هذه الجماعة لديها معرفة وخبرة في إدارة العلاقات العامة مع أطراف وشخصيات عسكرية تتطلبها مصلحة التنظيم، فهي لديها الإمكانيات في قراءة تقدير الموقف مع الطرف التركي يساعدها بإيجاد علاقة تفاهم والتعاون المشترك. أن سياسة اردوغان وتعاملها مع أزمات الكرد في العراق ومع حزب العمال الكردي، جماعة اوجلان، يرجح مشاركة بعض قيادات الجيش التركي إلى جانب تنظيم " دولة داعش" في تقديم الخبرات والمشورة وإدارة العمليات وعلى مستوى المستشارين وهذا مبدأ بات معروفا عند الاستخبارات أيام الصراعات والحروب، لايمكن استثناء الجيش والاستخبارات التركية منه.

تواجه تركيا الآن انتقادات شديدة من قبل الاتحاد الأوروبي، هذه الثقة يبدو من الصعب استرجاعها مهما حاولت حكومة اردوغان. أما المفوضية الأوروبية فسبق لها أن دعت تركيا لحضور اجتماعات بروكسل من أجل إيجاد اتفاقات ثنائية في مسك الحدود والمطارات لمنع تدفق وعبر المقاتلين. ورغم أن دول ألمانيا تبحث عقد اتفاقية تعاون استخباري، أعلن عنها مطلع شهر فبراير 2015، فإن التقارير الإعلامية إلى جانب التقارير الاستخبارية، استثنت تركيا من حضور عدد من الاجتماعات الخاصة في مكافحة الإرهاب أبرزها اجتماع باريس وبروكسل ومؤتمر ميونخ للسلام كذلك لم توجه دعوة إلى تركيا لحضور اجتماع بروكسل يوم 12 فبراير 2014 الخاص في مكافحة الإرهاب. أن استبعاد حكومة اردوغان من اجتماعات مكافحة الإرهاب تأتي من حالة عدم الثقة بينها وبين دول أوروبا وكذلك دورها المزدوج داخل حلف الناتو وان حضورها يعني تسريب خطط ومحاضر اجتماعاتها إلى تنظيم "دولة داعش" والجماعات "الجهادية" بسبب دورها المزدوج.

تركيا: لماذا هذا التغيير في الموقف لضرب "داعش" والقوى الكردية
منذ اندلاع مايسمى "بثورات الربيع العربي" عام 2011 والموقف التركي حول تنظيم "داعش" يثير الكثير من التساؤلات، على حساب عضويتها داخل حلف الناتو وعلى حساب علاقاتها مع دول المنطقة. وجاءت العملية الانتحارية في بلدة "السروج" يوم 23 يوليو 2015 عند الحدود التركية السورية ذات الغالبية الكردية لتكشف عن بدء مرحلة جديدة في العلاقة الغامضة مابين حكومة اوردغان وتنظيم داعش. تركيا الآن تخطط أوراق داعش والكرد، وهل من عمليات عسكرية للقوات التركية داخل الأراضي السورية والعراقية؟

خارطة أكراد سوريا

يمثل الأكراد ما بين 10- 15 % من نسبة سكان سوريا ويبلغ تعدادهم أكثر من مليونين نسمة. يتركز غالبية الكرد في المنطقة شمال شرق سوريا في مدينة القامشلي والحسكة والمالكية والقحطانية وعامودا وكذلك في عين العرب وعفرين شمال سوريا عند الحدود التركية. وتعتبر مناطقهم من المناطق الغنية بالنفط وهذا ما كان وراء محاولات داعش مهاجمة مناطقهم أبرزها الحسكة والسويدية ورميلان، الممتدة مع الحدود العراقية. سبق أن أعلنت "وحدات حماية الشعب الكردي" في سوريا بتاريخ 30 يوليو 2013، النفير العام، لحماية المناطق التي تخضع لسيطرتها من هجمات مقاتلي داعش ولغرض مواجهة الجماعات المتطرفة الأخرى. وقرر حزب العمال الكردستاني البدء في سحب مقاتليه من الأراضي التركية إلى شمال العراق، إقليم كردستان يوم 8 مايس 2013. وفي 21 مارس 2013 أعلن زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من زنزانته، لسحب منظمته مقاتليها من الأراضي التركية بعد شنها حرب دامت أكثر من أربعة عقود. وأبدت واشنطن

بعد غزو العراق عام 2003، استيائها إزاء موقف أنقرة الراض لفتح جبهة عسكرية ثانية عبر الأراضي التركية. وقد تم رأب ذلك الصدع بحلول عام 2007 مما مهد الطريق للولايات المتحدة خلالهما تشجيع أنقرة على بناء علاقة تركية جديدة مع حكومة إقليم كردستان. شهدت مناطق شمال شرق سوريا واحدة من أوسع المواجهات المسلحة منذ اندلاع الحرب عام 2011. كانت وماتزال الخارطة التي يتواجد عليها الكرد في سوريا، نصب أعين داعش وربما يعود ذلك إلى الثروة النفطية، وما تمثله من معابر حدودية مع تركيا ونقاط امتداد مع الأراضي العراقية عند "ولاية الموصل" ومن هنا تكمن ديمومة المواجهة ما بين أصحاب الأرض الكرد والوافدين من تنظيم "الدولة".

وحدات حماية الشعب الكردي (YPG)

وحدات حماية الشعب الكردي، تعرف باختصار (YPG) وتعرف محليا باسم "البيكه" وهي قوات شعبية كردية تختص بحماية مناطقها في سوريا وتعتبر تابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية. وهي إحدى عناصر القوى في سوريا والتي يقدر عددها ب (60) ألف مسلح بعد قانون الخدمة الإلزامية التي طرحتها الإدارة الذاتية. ووفقا لمعلومات موسوعية فهي تنظم نفسها على شكل قيادة عامة و ثلاث قيادات فرعية: (الجزيرة، كوباني وعفرين). وتضم بداخلها قوات مدربة و جزء وبمنها قوات محترفة ذات تدريب عالي، وتمثل المرأة 40% من مكونات وحدات حماية الشعب الكردي.

القوات الكردية تطرد داعش من مناطقها

سيطر مقاتلون كورد يوم 16 يونيو 2015 بشكل كامل على مدينة "تل ابيض" السورية على الحدود مع تركيا، بعد طرد آخر مقاتلي تنظيم "الدولة"

منها. والزحف باتجاه "عين عيسى" يجعل القوات الكردية وفصائل مسلحة أصغر تقاتل إلى جانبها على بعد 50 كيلومترا فقط من الرقة التي تعتبر "عاصمة الدواعش والتي تدير منها "دولة خلافة" وتشمل مناطق واسعة بسوريا والعراق. أن الهدف من التقدم وفق تصريحات قيادات كردية ميدانية هو السيطرة على الطريق السريع الذي يربط بين الشرق والغرب من خلال "عين عيسى" التي تربط مدينة حلب بمحافظة الحسكة في شمال شرق البلاد، أي ربط المناطق الكردية مع بعضها.

تمكن المقاتلون الكرد (YPG) يوم 22 يونيو 2015 مدعومين بالضربات الجوية التي يشنها التحالف الدولي، من طرد مقاتلي "الدولة الإسلامية" من شمال الرقة، المحافظة التي تحولت إلى "ولاية التنظيم" في سوريا. وهذه هي الضربة الثانية التي يوجهها المقاتلون الأكراد في أسبوع "للدولة الإسلامية" بعد سيطرتهم على مدينة "تل أبيض" على الحدود التركية. وتمكنت وحدات حماية الشعب الكردي المدعومة بطائرات التحالف من السيطرة على "اللواء 93" الواقع على بعد 56 كلم شمال الرقة.

تغيير في الموقف التركي

وفي أعقاب الضربات الجوية للطيران التركي يوم 23 يوليو 2015 ضد "داعش"، فرضت تركيا منطقة آمنة شمال شرق سورية في أول خطوة نحو سياستها التي تدعو لها بفرض مناطق عازلة على حدودها مع سورية. وقالت مصادر في المعارضة السورية في ريف حلب لإذاعة العراق الحر أن "القوات التركية وكتائب الجيش السوري الحر باتت تسيطر على منطقة تمتد لنحو 98 كيلومترا على الحدود السورية التركية وبعمق نحو 40 كلم داخل الأراضي السورية تمتد من مدينة "مارع" التي يسيطر عليها الجيش الحر إلى

مدينة "جرابلس" التي تحت سلطة داعش، ومنع الجيش التركي تقديم تنظيم داعش وجبهة النصرة ووحدات حماية الشعب الكردي من تلك المنطقة". وفي هذا السياق، قال حزب العمال الكردستاني يوم 25 يوليو 2015 أن هدنته مع أنقرة فقدت أي معنى لها بعد هجوم شنته الطائرات الحربية التركية بعد ذلك التاريخ على مخيمات للجماعة بشمال العراق.

النتائج:

- أن تغير الموقف التركي بهذه الدرجة والسرعة بإنهاء حالة المهادنة مع تنظيم داعش، يأتي من قراءة إلى صعود دور الكرد في سوريا ومحاولة منها إلى موازنة الدور الكردي في المنطقة بعد أن حصل الكرد على تحالفات وتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية لمقاتلة داعش. وهذا ما أكده الإعلامي والكاتب في دوتش فيللة الألمانية عارف جابو، المعني بالشأن الكردي في حديث خاص، وأضاف جابو قائلاً: "أن الموقف التركي هو موقف حقيقي وليس تكتيكاً لمقاتلة داعش، لكنه يستهدف الكورد أيضاً".
- الفكرة تقوم على أساس إضعاف الدور الكردي، فقد وجدت أردوغان أن محاربة الكرد إلى تنظيم "داعش" يمنحهم غطاء سياسي وقوة عسكرية أكثر من السابق وهذا من شأنه يمثل تهديداً إلى الأمن القومي التركي من وجهة نظر أنقرة. أن مواجهة واحتواء الكرد هو من ثوابت استراتيجيه حكومات أنقرة.
- استمرار الدعم الأمريكي للكرد هو بسبب محاربة داعش، وهذا يقوي الكرد مستقبلاً بإقامة الحكم الذاتي عند حدودها. أن الدعم الأمريكي إلى وحدات حماية الشعب الكردي في شمال شرق

سوريا كان واضحا بتقديمهم باتجاه مشارف الرقة خلال شهر يونيو 2015 والسيطرة على تل الأبيض وعين عيسى. التحالف الأمريكي الكردي أيضا كان في استعادة مدينة كوباني - عين العرب، مطلع عام 2015، الولايات المتحدة قدمت الغطاء الجوي والدعم المعلوماتي إلى وحدات الشعب الكردي. وجاء تأكيد الدعم الأمريكي للکرد في تصريحات وزير الدفاع الأمريكي كارتير يوم 24 يوليو 2015 قال أن القوات الكردية هي "قوات برية قوية وناجحة". ذلك قبل زيارته إلى بغداد ولقائه بمسعود البرزاني رئيس الإقليم.

• طرحت تركيا نفسها بديلا عن الكرد في سوريا لمحاربة داعش من أجل إلغاء الدور الكردي وإضعافه. وبالتزامن مع محاربة داعش، الطيران التركي ضرب مواقع وحدات حماية الشعب الكردي، إذا القرار التركي جاء ليخطط الأوراق ما بين "داعش" والكرد في سوريا.

تداعيات تغير الموقف التركي ضد "داعش" وضرب الأكراد:

• احتمال كبير أن تشن تركيا عمليات عسكرية واسعة ضد وحدات حماية الشعب الكردي في سوريا وكذلك في العراق، العمليات العسكرية على الأرض تأتي دائما بعد أن تحقق الضربات الجوية أهدافها، وهذا يعني أن العمليات على الأرض باتت قريبة. تركيا تملك تفاصيل على الأرض عن خارطة القوى المسلحة في سوريا، فهي تعاملت وتعايشت مع اغلب أطراف هذه الجماعات أبرزها جبهة النصرة وأحرار الشام وجماعات أخرى. وإن ضربات الطيران التركي إلى "داعش" و الكرد في سوريا والعراق سوف تستمر.

• إضعاف تنظيم "داعش" نتيجة الضربات الجوية وكذلك ماتملكه أنقرة من معلومات وبيانات حول تنظيم داعش، ممكن أن يمثل ضربة قوية إلى داعش تعمل على إضعاف التنظيم من الداخل، أي العمل استخباريا ضد التنظيم من داخله بالإضافة إلى الضربات العسكرية. أنقرة تمسك بقيادات داعش ربما من الخط الأول وهذا يعني ستكون هناك نقطة تحول في قدرة التنظيم العسكرية.

• تغيير في مقرات سيطرة تنظيم داعش وتغيير في قياداته.

• إضعاف شبكة عمل "داعش" في تركيا لما يمثلته التنظيم من شبكة عمل وغسيل أموال وتهريب مقاتلين ومعسكرات تدريب.

• سوف يشهد تنظيم "داعش" شحة في تدفق المقاتلين عبر الأراضي التركية، بسبب الحملة التي شنتها أجهزة امن تركيا ضد التنظيم وكذلك ما اتخذته أنقرة من إجراءات عند مطاراتها ومعابرها الحدودية، ربما بسبب الضغوط الدولية.

• صعود كفة الجماعات والفصائل المسلحة الأخرى في سوريا على حساب إضعاف "داعش"، فمن المتوقع أن تدعم تركيا الفصائل الأخرى هذه المرة لمقاتلة داعش وليس القوات النظامية السورية.

تدفع لاجئين سوريين مدنيين إلى المناطق العازلة المحتمل إنشائها، باعتبارها مناطق آمنة وربما تخضع برعاية أمريكية وألمانية.

معالجة الحواضن "الجهادية" في الدول الفاشلة

الدولة الفاشلة هي تلك الدولة الضعيفة أو التي تفقد السيطرة على أراضيها، وتفقد تامين الحماية إلى ثرواتها الطبيعية والبشرية. أن استمرار

ومطالبة الفوضى في دول المنطقة من شأنه أن يخلق دول فاشلة بانهيار مؤسساتها، ويحول أبنائها لان تقايل بالوكالة لصالح أطراف خارجية. الدول الفاشلة، حسب تعريف الباحث "نعوم تشومسكي" هي الدول غير القادرة في حماية مواطنيها من العنف. أما "مايكل مازار" فيقول في إحدى دراساته "لقد وجدت الولايات المتحدة ضالتها في خطر "الدولة الفاشلة" الذي بدأت في الترويج له، كونه تراه أبرز مصادر تهديد الأمن القومي الأمريكي، بل وتهديد السلم والأمن الدوليين". وهذا ماجعل وجود ترابط مابين وجود التدخل الأمريكي في العالم والمنطقة وفشل الدول، أبرزها الصومال وأفغانستان والعراق واليمن. الكاتب الفلسفي زهير الخويلدي يقول في دراسته "لا يشكل الإرهاب ظاهرة استثنائية وعارضة بل يدخل في صلب وجودنا الفردي والاجتماعي، تتنوع أشكاله المفرطة والعنيفة وتبلغ حدا يصبح معه من العبث الحلم بإمكانية القضاء عليه".

التنظيمات القاعدية "الجهادية" توجد دائما في الدول الفاشلة أو تلك الدول التي تعيش تحت معدلات الفقر، يعتبر العراق على سبيل المثال من الدول الغنية، لكنه يصنف دولة فاشلة بسبب التراجع الذي شهدته الدولة العراقية، وبرزت الأسباب هي الفساد والتسييس وغياب الهوية الوطنية. أما اليمن وأفغانستان فربما ظروفهما الاقتصادية تختلف ويمكن تصنيفهما بأنهما من الدول الفقيرة بالإضافة إلى الصومال، ليكون الفقر إلى جانب الفشل السياسي أبرز الأسباب التي تعمل على ظهور التنظيمات "الجهادية" والمتطرفة.

فراغ السلطة

هذه التنظيمات تستغل فراغ السلطة، بفرض سيطرتها وتعاليمها الإسلامية على المجتمعات وتطرح نفسها في البدء مدافعا عن حقوق الضعفاء،

وتستقطب المقاتلين الجدد، لتتحول بعد ذلك إلى مركز للحكومة والسيطرة والتسلط عليها وهذا ما كان واضحا بانتشار طالبان في أفغانستان والتنظيمات القاعدية الأخرى في الدول المذكورة. وبالتوازي مع هذه التنظيمات "الجهادية" تظهر مجموعات المسلحة الصغيرة أو كبيرة على شكل الميليشيات، بعد أن تحصل على التمويل والدعم والتدريب بالإضافة إلى تعاظم سطوة العشائر.

فعندما تفقد الدولة سلطتها على المدن والبلدات، تعطي فرصة إلى ترعرع تلك الجماعات المسلحة و"الجهادية" بكل درجاتها وأنواعها إلى النمو، وتدرجيا تستقوي على سلطة الدولة والقانون، لتتحول المناطق التي تقع تحت سيطرتها إلى حواضن وملاذات آمنة تتكاثر فيها. يشار أن تنظيم القاعدة و"الدولة الإسلامية" تعتمد في عملها على الحواضن، وكثيرا ماتقوم هذه التنظيمات بالمصاهرة والتجانس والتعايش، هذه السياسة تؤمن لها التخفي والحماية ولتكون قياداتها غير ظاهرة على السطح مما يعطيها حماية أكثر. الجماعات "الجهادية" تقفز على مشاكل المجتمعات، لتضع نفسها بديلا، وتستغل سياسات التهميش والإقصاء والسياسات الخاطئة لنشر أيديولوجيتها "الجهادية" لذلك هنالك إجماع عند المعنيين في مكافحة الإرهاب وسيكولوجية الإرهاب وأسبابه، بأن السياسات الخاطئة تلعب دورا رئيسيا في تحول الفرد إلى هذه الجماعات بالإضافة إلى العوامل الدافعة الأخرى.

العنف المضاد

ومن الأخطاء الظاهرة في مكافحة الإرهاب في هذه الدول أنها تستخدم القوة أي العمل العسكري بمفرده لمواجهة هذه الجماعات وهي ترتكب خطأ كبير في معالجة الإرهاب بالعنف. العمليات العسكرية لوحدها لا تستطيع مواجهة الإرهاب دون وجود حل أو خيار سياسي يتركز على فصل الحواضن

عن هذه الجماعات وان لاتؤخذ الحواضن والملاذات بجريرة التنظيمات والجماعات "الجهادية". لذا ينبغي أن تقوم الاستراتيجية العسكرية والأمنية على الممارسات العقلانية ولا تقوم على الثار والانتقام، التي يذهب ضحيتها الكثير من الأبرياء خلال عمليات المداومة والتحقيق. لذا بات ضروريا تجنب استخدام العنف المضاد لأنه يزيد كثير من الكراهية والثار.

هذه الجماعات تستغل سلوك وممارسات القوات النظامية في مناطق الفوضى، هي تبحث عن المواجهة لتضع نفسها بديلا عن المجتمعات وتحصل على متطوعين جدد. التقارير والتحقيقات كشفت أن الجماعات "الجهادية" أبرزها النصرة والقاعدة و"الدولة الإسلامية" رغم حصولها على التمويل، لكنها تراهن على المواجهة مع خصومها. وكلما اشتدت المواجهة كلما يصعد رصيد هذه الجماعات بتدفق المقاتلين والأموال. اليوم الإرهاب أصبح كرة ثلج ماعاد ينتهي في منطقة إلا أن يظهر في منطقة أخرى، رغم أن هذه التداعيات لم تكن بعيدة أبدا من أطراف دولية وإقليمية لاعبة في تحريك هذه الجماعات وإشعال المنطقة. بعض الأطروحات والدراسات النظرية تقول "المجتمع الديمقراطي في البلدان المتقدمة يأتي مكملًا وامتدادًا للدولة التي كانت في أصل نشوئه بالعكس من ذلك يأتي الحديث المتزايد عن المجتمع المدني في البلاد النامية كتعويض عن غياب المجتمع تماما وكرد على الفراغ الذي أحدثه في الفضاء العمومي تفسخ الدولة وتحلل السلطة العمومية إلى سلطة أصحاب مصالح خاصة وانهيار القاعدة القانونية والمؤسساتية للدولة والمجتمع معاً."

تجارب ناجحة في مكافحة الإرهاب

تعتبر المملكة الأردنية من الدول التي نجحت في مكافحة الإرهاب إقليميا ومحليا، رغم وجود دول أخرى وربما سبقتها مثل المملكة العربية السعودية

بمواجهة تنظيم القاعدة ودولة الإمارات العربية في مواجهة إرهاب الإخوان وخطابا القاعدة وأخير النموذج المصري في مواجهة إرهاب الإخوان والقاعدة أيضا الذي ضرب بتداعياته المنطقة بالكامل. الحالة الأردنية تستحق الوقوف عندها كون المملكة الأردنية تحتضن بعض أبرز منظري الفكر "الجهادي" أبرزهم أبو محمد المقدسي، وفي الفترة الأخيرة ظهر الطلحاي الذي لم يتردد أبدا بتأييده إلى ممارسات "الدولة الإسلامية". يبرز دور المملكة أكثر لأنها تحاط بمناطق ساخنة. الأردن وضعت خطط بالتوازي مع الاعتقالات والمراقبة مع إجراءات دقيقة عند المعابر الحدودية. ووضع الخطط والإجراءات الاحترازية الاستباقية، فهي لا تنتظر ظهور الإرهاب، بل تحول دون ظهوره وتنفذ به خارج المربع للعاصمة عمان.

استغلال شبكات التواصل الاجتماعي

احتلت إجراءات مكافحة الإرهاب اهتماما واسعا على مستوى الحكومات والمنظمات الدولية والإعلام. وأهم أنواع الإرهاب كان إرهاب القنابل البشرية الموقوتة والسيارات المفخخة. لقد انتشرت ثقافة التطرف الإسلامي "الجهادي" في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، لتتحول القاعدة إلى شبكة عمل واسعة وأيدلوجية يمكن للشباب ركوبها في أي وقت، ليكون الإرهاب كامنا، يتحرك من خلال وسائل التأثير الخارجية. يعتبر الانترنت والمواقع "الجهادية" أولى العوامل المؤثرة لتحويل الإرهاب من الحالة الكامنة ليتحرك على الأرض.

الانترنت والمواقع "الجهادية" تمنح الفرص إلى معرفة التفخيخ وصنع المتفجرات ووسائل الاتصالات السرية. وتقع هذه المسؤولية على المجتمع الدولي والحكومات وكذلك الأسرة والمدرسة وتشارك جميعها بتحمل هذه المسؤولية. المشكل أن الكثير من الدول تنظر إلى الإرهاب بصورته المتحركة

على الأرض، أي بعد وقوع الحدث وهذا ما يمثل تهديدا خطرا للأمن. ولا تتنظر الحكومات له، على أنه إرهابا كامنا و معرفة أسبابه ومسبباته واتخاذ الإجراءات الوقائية، أي إحباط الإرهاب في مكانه. يبقى التمويل العصب الرئيس في حياة هذه التنظيمات.

القرارات الدولية

تصدر من قبل الأمم المتحدة وكذلك الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومؤسسات دولية أخرى الكثير من القرارات والتعريفات الخاصة بإرهاب، هذه السياسة والقرارات تصاعدت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. لكن الأهم من القرارات هو إيجاد فعل من قبل القوى المحلية والإقليمية لمواجهة الإرهاب. القرارات الدولية والإقليمية الصادرة من الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي تبقى ضرورية بشرعة والسياسات وبتنفيذ الخطط في مواجهة الإرهاب التي تتضمن أيضا تعقب الأصول المالية والأشخاص المطلوبين، لذا تظهر ضرورة إيجاد التنسيق والتعاون الأمني محليا وإقليميا.

المواجهة الفكرية

أن التنظيمات الجهادية تقوم أساسا على "العقيدة الجهادية" أو الأيدولوجية في كسب المقاتلين وتبرير عملياتها التي تقوم في الغالب على أستثمار الصور المروعة في أماكن النزاع من خلال إعلاميات جهادية مرئية ومسموعة، لذا يتطلب مواجهتها فكريا أيضا، بالحجة، من خلال التعاون مع مشايخ الوسطية، وأعداد وتأهيل معنيين في الشريعة والفقه، تقوم بزيارة بعض المعتقلين المتورطين في عمليات إرهابية، وعرضها على الجمهور، كذلك اتباع الطرق الاستخبارية في إخضاع من تم إطلاق سراحه من المعتقلات للمراقبة مع توفير

المساعدة له في إعادة التأهيل مهنيا واجتماعيا، لمواجهة الفكرية ربما تأتي بنتائج إيجابية أكثر من المواجهة العسكرية مع تقليل نسبة خلق الخصوم المحتملة في أعقاب أي عملية في المجتمعات الحاضنة للإرهاب. المواطن أحيانا يعيش ما بين إرهاب الدولة وإرهاب المجموعات المسلحة و"الجهادية" فالدولة ربما تكون هي المسئولة عن فراغ السلطة وترك المجال للإرهاب، لذا لا خير في حكومة أو دولة لا تستطيع حماية مواطنيها. أن استمرار الفوضى ومثلما تسميها تلك الجماعات "الجهادية" بـ "التوحش" من شأنه أن يخلق دولة مفككة يقاتل أبنائها بعضهم البعض بالوكالة لصالح أطراف إقليمية ودولية لتتحول سلطة الدولة إلى مجموعات "جهادية" ومسلحة وأمرأء حرب مناطقية.

واشنطن: تراجع سجلها بمكافحة الإرهاب

بدئت يوم 18 فبراير 2015 أعمال مؤتمر واشنطن الـ51 لمكافحة التطرف والعنف أكثر من محاربة الإرهاب، بحث خلاله ظاهرة انتشار التطرف في العالم. وجاء المؤتمر في أعقاب تنفيذ تنظيم داعش الإرهابي عملية نبح 21 قبطيا مصريا كانوا عالقين في ليبيا ووسط حالة غليان شعبي في مصر والمنطقة ضد ممارسات تنظيم داعش الإرهابية. وكان وزير خارجية مصر سامح شكرى قد توجه إلى واشنطن للقاء بإدارة أوباما بالإضافة إلى حضور المؤتمر. المراقبون كانوا يتوقعون أن يكون هنالك رد فعل قوي من واشنطن والغرب بمواجهة فوضى "الجهاديين وداعش في ليبيا، لكن المؤتمر لم يرتقي إلى ذلك وجاءت توصياته في جلسته الختامية بنبذ العنف واعتماد الوسطية وهي توصيات ممكن أن تصدر من أي جمعية خيرية أو منتدى فكري أكثر مايصدر من مؤتمر واشنطن، هذه النتائج جاءت مخيبة إلى الطموحات والتوقعات ليس للشعب المصري بل إلى شعوب المنطقة.

ذكرت قمة واشنطن أن واحدة من الأسباب بالتحفظ على الخيار العسكري في ليبيا هو خشية واشنطن من وصول السلاح إلى الجماعات الإرهابية في ليبيا! متناسين أن التدخل العسكري في ليبيا بإسقاط القذافي! أن ما حدث في قمة واشنطن هو إغفال إلى الفوضى في ليبيا وكأنها مقصودة من قبل الإدارة الأمريكية. أما معالجة الإرهاب وضرب داعش في معاقله وأماكن تمدده، فلم يكن لها اهتماما في أجندة قمة واشنطن، وهذا يعني ترك داعش أن يمارس الفوضى "الجهادية" مما يستدعي اعتماد استراتيجيه وطنية وإقليمية في محاربة داعش على الأرض وعدم التعويل على واشنطن.

قمة واشنطن يثير علامات استفهام

في تقرير لصحيفة العرب اللندنية يوم انعقاد المؤتمر بأن محللون يجدون أن المنهج الأمريكي الحالي يثير علامات استفهام عديدة ولا يقدم إجابات عن سياسات ملتبسة تزيد من ارتباك المشهد في المنطقة العربية، فكيف لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة تتحدث عن مواجهة التنظيمات الإرهابية المسلحة وهي مصرّة على أن الجماعة الأم الإخوان المسلمين لا تشكل خطرا على مصالح الدول الحليفة والصديقة.

أن الفوضى في ليبيا كانت ومازالت موجودة في أعقاب الإطاحة بالقذافي، وباتت تمثل صدام وتهديد إلى دول المنطقة عبر سيناء والساحل والصحراء غرب إفريقيا. وتصاعد التهديد في أعقاب بيعة جماعة "جهادية" في مدينة سرت ودرنة إلى تنظيم داعش وزعيمه البغدادي. التنظيم مازال فاعلا في معاقله ويتمدد، ضمن استراتيجيه فتح جبهات بعيدة عن معاقله لتخفيف الضغط، وهذا يعني أنه في حالة عدم ضرب التنظيم في معاقله وفي ليبيا فإنه سوف يفتح جبهات جديدة خلال المرحلة الحالية.

انعكاسات تقدم المعارضة السورية في ادلب والشغور

المعارضة السورية: سياسة أمريكية متلكئة

شهدت منطقة القلمون السورية، شمال غرب دمشق، معارك واسعة مطلع شهر مايو الجاري بين فصائل المعارضة السورية و"غرفة عمليات جيش الفتح" من جهة، و"حزب الله" مدعوما بقوات النظام السوري من جهة أخرى. وشملت العمليات العسكرية التي شنتها فصائل المعارضة جسر الشغور وأريحا في محافظة إدلب، والتي تمثل خطاً دفاعياً للنظام يمتد من محافظة اللاذقية. وتقوم استراتيجيه المعارضة، لدى تنفيذها للعمليات الأخيرة، على أساس الهجوم على أكثر من محور وعزل القواعد العسكرية للنظام واستنزاف قواته. وقد شهد ملف "المعارضة السورية المسلحة" تحولات كثيرة، فبعد أن كان هنالك هيكل شبه موحد لـ "الجيش الحر"، أضحت هنالك فصائل مسلحة عديدة تتفاوت درجة اختلافها عن بعضها البعض ما بين السلفية الجهادية شأن تنظيم "جبهة النصرة" وفصائل سلفية أقل تطرفاً مثل "الجبهة الإسلامية" وفصائل عسكرية أخرى أكثر اعتدالاً. ونتاجاً لذلك فقد بقيت المعارضة السورية المسلحة تعاني من التشتت والانقسام إلى حين تمّ تشكيل "جيش فتح".

هذا التشتت والتشابك جعل هذه الجماعات تعيش أوضاعاً تنظيمية غير مستقرة، فهناك بعض التنظيمات التي ظهرت واختفت بسرعة، وفي الغالب لأسباب تمويلية، كما أن مسألة توحيد الفصائل المسلحة مازالت بمثابة أمر مستحيل، وفق رأي بعض قيادات المعارضة من العسكريين المنشقين عن القوات النظامية السورية، خاصة أنها تختلف عن بعضها البعض على مستويات عدّة من بينها الأيديولوجي والمذهبي والقومي، كما تقسمت أيضاً بحسب الجهات الخارجية الممولة. كشفت تقارير تناقلتها شبكة الـ"بي بي سي" بأن أعداد العناصر التي تقاتل في صفوف فصائل المعارضة المسلحة تقدر

بـ100 ألف مقاتل على الأقل، وتتفاوت في الحجم والتأثير والتحالفات المعقودة فيما بينها. مازالت هنالك العديد من الانتقادات التي توجه إلى واشنطن في ما يتعلق بمدى جديتها في دعم فصائل المعارضة المسلحة لكن وعلى الرغم من هذه التباينات والاختلافات فإن المواجهات الأخيرة التي حصلت على أكثر من جبهة توحى بأن هنالك نوعاً من التنسيق قد حدث بين مختلف الفصائل المعارضة المقاتلة، كما يؤكد أن العمليات العسكرية التي تم تنفيذها والانجازات التي حققتها المعارضة كان مخططاً لها ولم تكن عرضية. ويرى مراقبون أن هذه التطورات الحاصلة على الأرض لن تكون بمعزل عن النشاط السياسي الدولي، وستأتي بنتائجها في المستقبل القريب.

تقدم نوعي للمعارضة

وشهدت المدة الأخيرة تقدماً ملحوظاً للفصائل المعارضة على الأرض مقابل تراجع لقوات النظام، وقد اندلعت مواجهات عدة بين الطرفين في أماكن مختلفة من البلاد، شأن محافظة درعا، أقصى الجنوب السوري، التي شهدت مواجهات بين قوات نظام الأسد و"جبهة النصرة" المدعومة بكتائب معارضة مسلحة. وفي ذات السياق استطاعت المعارضة تحقيق تقمّ عسكري في إدلب على الجيش السوري النظامي لتكون على مقربة من مدينة اللاذقية، وكذلك جرت الأمور في القلمون الغربي. وتكمن أهمية منطقة القلمون الغربي بالنسبة للمعارضة، في تأمين طريق الشمال الغربي، الذي يربط الساحل بالعاصمة دمشق من الجنوب، كما أنها تعتبر خط الإمداد من لبنان بالنسبة إلى "حزب الله".

أبرز الفصائل المسلحة

أولا - جيش الفتح: يضم جبهة النصرة، وأحرار الشام، وجند الأقصى، وفيلق الشام، وفصائل عسكرية معارضة أخرى.

ثانيا - جبهة ثوار سوريا تضم وفق بعض التقديرات نحو خمسة وثلاثين ألف مقاتل، رغم خسائرها فهي ما تزال قائمة في جنوب سوريا وفي حلب وريفها.

ثالثا - الجبهة الإسلامية وهي اندماج فصائل وألوية إسلامية سورية مع (جيش الإسلام وحركة أحرار الشام ولواء صقور الشام) وقد تحولت داخل "الجبهة الشامية" في حلب وتضم (الجبهة الإسلامية وجيش المجاهدين وحركة نور الدين الزنكي وجبهة الأصالة والتنمية).

رابعا - جبهة النصرة، فهي أكثر الفصائل تشدداً، المصادر قدرت عدد مقاتليها بسبعة آلاف مقاتل تمثل مشروع مواجهة دائمة، تم إدراجها ضمن فصائل المعارضة من قبل بعض الأطراف الراحية للمعارضة السورية.

ويقول حنا إلياس الباحث في الشؤون العسكرية "أن القلمون تمثل خاصرة طرية لحزب الله، فهي ممره إلى سوريا، وهي مركز ثقل شيعي مؤيد له، فإذا سقطت في يد المعارضة، فسوف تُسد الطريق أمامه بالاتجاه السوري، علما بأنه لا يمكنه الانطلاق من شمال لبنان إلى سوريا لأسباب منها أن الشمال يحتوي على غالبية سنية غير مؤيدة له".

نذاً وقد سُرّبت معلومات إلى وسائل الإعلام، مؤخراً، تفيد بوجود مشروع لتقسيم سوريا إلى قسمين، أحدهما يتبع القوات النظامية والآخر يتبع المعارضة السورية. وربما تقف هذه التسريبات وراء تصعيد المعارضة السورية المسلحة لجهودها ومحاولة توحيد صفوفها خاصة في القلمون وادلب وجسر الشغور خلال شهر أبريل المنصرم، خاصة أن المعارضة المسلحة قد

استفادت من تجربتها السابقة في إدلب، مما دفعها لتعزيز تقمّتها باتجاه الساحل واللاذقية.

تباين في وجهات نظر الداعمين

وقعت واشنطن وأنقرة وقطر منتصف شهر فبراير 2015 اتفاقا يقضي بتدريب عناصر سورية في قاعدة تركية من المقرر أن تكون في مدينة كير سهير التركية، وسط الأناضول، على أن يبدأ تنفيذ هذا الاتفاق مطلع شهر مايو الجاري. ويخضع هذا المشروع إلى إشراف البنتاغون، ويمتد على ثلاثة أعوام، على أن يقوم بتخريج خمسة آلاف مقاتل مدرب سنويا. ويذكر أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية هي الأخرى لديها اتصال ومشاريع عمل مع فصائل المعارضة المسلحة.

وقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي، كارتر، يوم 7 مايو الجاري، بـ"أن الهدف من تدريب الفصائل المسلحة هو مقاتلة داعش"، غير أن مصادر من البيت الأبيض ذكرت في تصريحات لاحقة أن هؤلاء المقاتلين يمكن أن يستخدموا ضد النظام السوري. السياسة الأمريكية المثلثة تجاه سوريا دفعت السعودية إلى الأخذ بزمam المبادرة والعمل على إعادة تشكيل المشهد وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أشارت بدورها إلى إمكانية استخدام عناصر المعارضة المسلحة التي سيتم تدريبهم لقتال نظام الأسد، حيث قالت المتحدثة باسم الوزارة، يوم 17 من فبراير المنصرم "وكما قلت سابقاً، ننتظر بطبيعة الحال قيام المعارضة المعتدلة، التي ستخضع للتدريب ضمن البرنامج، باستخدام التدريب والتجهيزات التي سيتلقونها ضد النظام، مع أن تركيز البرنامج هو لقتال داعش". هذه التصريحات الأمريكية المتباينة مع الأهداف التركية القطرية من شأنها كذلك أن تعمق مشكلة المعارضة السورية المسلحة

والسياسية التي تتأثر طبعا باختلاف أولويات الأطراف الراحية، خاصة أن الخلاف بين هذه الأطراف بات واضحا؛ ففي الوقت الذي يحتل فيه دحر تنظيم "الدولة الإسلامية" أولوية الأولويات لدى البنتاغون يأتي تغيير النظام السوري في المرتبة الأولى على أجندة أنقرة. من جهة أخرى، وفي ما يتعلق بالموقف السعودي المحوري في هذا النزاع، أضحت المشاريع التي تطرحها الولايات المتحدة متأخرة ولا تلقى تأييدا من قبل المملكة السعودية، فالأخيرة باتت غير مبالية بالمشاريع الأمريكية المطروحة، ولم تعد تحتاج كذلك إلى موافقة واشنطن على الخطوات التي تعتزم القيام بها، وهو ما تجلى في عملية عاصفة الحزم التي استهدفت التمرد الحوثي في اليمن، وهو كذلك ما يبدو جليا من خلال انفراد السعوديين الآن بأنفسهم في صنع قراراتهم، المتعلقة بدعم تشكيل "جيش فتح" في إدلب وجسر الشغور.

سياسة أمريكية متلكئة

ما زالت هنالك العديد الانتقادات التي توجه إلى واشنطن في ما يتعلق بمدى جديتها في دعم فصائل المعارضة المسلحة، إلى حد أن البعض وصفها بـ "ذر الرماد في العيون". ففي الوقت الذي تعلن فيه واشنطن البدء بتدريب عناصر تابعة للمعارضة المسلحة، تعلن حركة "حزم" أكبر الفصائل المعارضة القريبة من الولايات المتحدة في منطقة حلب عن حلها لنفسها واندماج أكثر من خمسة آلاف مقاتل تابع لها في الجبهة الشمالية. وتكمن مشكلة واشنطن الرئيسية في أنها لا تملك رؤية وموقفا واضحين من النظام السياسي القائم في سوريا، كما أن برنامجها للتدريب يحتوي على العديد من السلبيات، وهو كذلك مفتوح على العديد من الخروقات، وهذا ما جعل موازين اللعبة تتغير أكثر من مرة.

وتتعرض مشاريع تدريب المعارضة المسلحة الأمريكية إلى اختراقات عديدة من طرف عناصر "الدولة الإسلامية" ونظام الأسد وجماعات إسلامية أخرى بغرض الحصول على السلاح والمعلومات. وما يدعم هذه الاختراقات هو أن الالتحاق بتلك المعسكرات يكون على شكل جماعات أكثر بدل من كونه يقوم على التحاق الأفراد، وهو ما يدفع إلى تفكك تلك الفصائل التي تمّ تدريبها لاحقا.

وتتثير عملية تشكيل وتسليح الفصائل المسلحة بإشراف واشنطن من ثمة تفككها بتلك السرعة، الكثير من الاستفهام حول الهدف من تشكيل تلك الفصائل وتدريبها بتلك الطريقة غير المؤمنة وتمتعها بالأسلحة ومن ثمة عدم متابعتها. هذا النوع من العمليات لا يستبعد أن يكون مقصودا، بهدف إطالة الفوضى وإشغال التناحر الذي من شأنه أن يوصل سوريا إلى التقسيم. وقد دفعت هذه السياسة الأمريكية المتكئة، عددا من القوى الإقليمية الفاعلة شأن المملكة العربية السعودية وأطرافا خليجية أخرى إلى الأخذ بزمam المبادرة وسحب البساط من تحت أقدام واشنطن والعمل على إعادة تشكيل المشهد بما يضمن نهاية للأزمة السورية ولمعاناة السوريين لا يخيم عليها شبح التقسيم.

التخاذل الأمريكي في سياساته الشرق اوسطية

شهدت سياسة الولايات المتحدة تراجعا كبيرا في أعقاب إدارة اوباما عام 2008 ويعود هذا التراجع إلى أن أوباما يحاول أن يرسم "صورة جديدة" للولايات المتحدة، بدلا من صورة المحارب. أن التزام اوباما بتوصيات (بيكر هاميلتون) عام 2006 التي نصت على المهادنة مع الخصوم تحديدا سوريا وايران، تعتبر ابرز سمات إدارة اوباما الأولى والثانية. فأعطى أوباما ظهره إلى ملف قضية الشرق الأوسط الجوهرية وهي الصراع الفلسطيني الاسرائيلي،

هذا الملف لم يشهد اهتماما ولم يشهد تقدما وكأن أوباما نفض يده من هذا الملف. التراجع الأمريكي الذي يمكن أن يوصف بأنه خسارة واشنطن لدورها التقليدي في منطقة الشرق الأوسط جاءت بسبب سياسة مهادنة إيران في المنطقة ثم تقليص نفقات ميزانية الدفاع وإعادة نشر القوات الأمريكية. وفي دراسة إلى معهد واشنطن في 6 مارس 2015 يقول فيه "روبرت ستالوف" بأن "نتنياهو" لم يدن استراتيجيه التفاوض الأمريكية حول التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران فحسب، بل أنه هاجم أيضا وبشدة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل عام. وتركز حديثه على تعليق مفصل انتقد فيه إعطاء الولايات المتحدة الأولوية بشكل واضح للتهديد الذي يطرحه تنظيم "الدولة الإسلامية" وليس للتحدي الإيراني. هذه العوامل مجتمعة كانت وراء التراجع الأمريكي الذي وصل إلى حد التخاذل والضعف في صنع القرارات بسبب سياسة أوباما الأحادية أكثر من اختلاف الرؤى. تبقى إيران وسوريا هي الخيارات السيئة إلى أوباما خلال فترته الثانية.

الملف النووي الإيراني

أعطت الولايات المتحدة أهمية إلى مواجهة تنظيم داعش على حساب الملف النووي الإيراني، فأعطت واشنطن الكثير من الوقت وجلسات المفاوضات للوصول إلى مهادنة إيران وانعكس ذلك في لقاءات كيري وظيفي المتعددة داخل أطراف 5 (+ واحد). الاتفاق الأمريكي الإيراني أصبح جاهزا، لكن يتم تأجيل الإعلان عنه في كل مرة لظروف سياسية تتعلق بالجانبين. المشكلة أن بعض حلفاء واشنطن من دول أوروبا والغرب تتفق مع سياسة أوباما التي تتضمن قبول إيران نووية مقابل ضمان تدفق النفط والطاقة بسبب الأزمات الاقتصادية، بعض الحسابات الأمريكية ذهبت بعيدا إلى احتمال

سيطرة إيران على مخزون النفط العراقي أيضا إضافة إلى المخزون الإيراني الذي يعتبر واحد من أكثر الاحتياط الاستراتيجي. لقد أطلق أوباما يد إيران من جديد في العراق وأعطى ظهره للتهديدات الإيرانية ومنطقة الشرق الأوسط ويتجه صوب آسيا. وفي هذا السياق شدد، الجنرال ديفيد باتريوس، على أن التهديد طويل الأمد للعراق والمنطقة لا يتمثل بتنظيم داعش وإنما في الميليشيات التي تدعمها إيران. وقال باتريوس في تصريحات نقلتها صحيفة "واشنطن بوست" في 21 مارس 2015، أن إيران استفادت من الفراغ المؤقت في السنوات السابقة لتتقدم وتفرض نفوذها.

أوباما ومهادنة الخصوم

السياسة الأمريكية الحالية ممكن وصفها بالأحادية، أي ما يحصل على الأرض هو رغبة أوباما وإدارته أكثر من استراتيجيه تصنعها دوائر صنع القرار الأمريكي. ويتبع أوباما سياسة ناعمة في "أصلاح" وتعديل عمل الوكالات الاستخبارية والبنّتاغون. وكانت سياسة أوباما وماتزال موضع انتقاد داخل الكونغرس والتي وصفت بأنها سياسة غير واضحة، أما استراتيجيه أوباما للأمن القومي للخمس سنوات القادمة التي قدمها خلال شهر فبراير 2015، هي الأخرى تعتبر إستراتيجية غير واضحة ولم تقدم لحد الآن أي إجابة على استفسارات الكونغرس. أن استراتيجيه أوباما في "التصدي" إلى داعش في العراق وسوريا، هي الأخرى كانت ناقصة ولم تقدم إجابات حول الدور الأمريكي والخيارات في سوريا وماذا بعد داعش في المنطقة؟

السياسة الأمريكية فقدت ثقة حلفائها في المنطقة، ولم يعد الرهان عليها ابد، فمنذ اندلاع "الثورة" في سوريا 2011 والولايات المتحدة لم تتبع سياسة حازمة ولا واضحة في سوريا وهذا ماغير موازين اللعبة أكثر من مرة في

قضية سوريا وتسليح المعارضة السورية. أن سياسة اوباما المتذبذبة في سوريا والمنطقة دفعت أطراف إقليمية أن تأخذ زمام المبادرة في سوريا والعراق ودول المنطقة وهذا ماكان واضحا في تصاعد الدور السعودي، فبعد أن كانت واشنطن هي من تدير ملف سوريا وبدعم سعودي، الآن أصبحت العملية معكوسة، فالسعودية هي من تمسك الملف السوري أمام تراجع الأمريكي.

وفي سياق تراجع السياسة الأمريكية، أطلق سراح جندي أمريكي في الأول من يونيو 2014 كان مختطفاً لدى حركة طالبان الأفغانية قبل خمس سنوات من هذا التاريخ مقابل الإفراج عن خمسة معتقلين من قادة حركة طالبان من معتقل "غوانتانامو". وقال أوباما أن قطر أعطت واشنطن ضمانات بأن لا يهدد قادة طالبان المفرج عنهم أمن الولايات المتحدة ! أنه حصل على ضمانات من قطر بضمائن لحماية أمنها القومي! وهي سابقة في استراتيجيه الأمن القومي الأمريكي وسياسات البيت الأبيض وهذا مايزيد الشكوك في قدرة سياسة اوباما وإستراتيجيته. أن الانتقادات الموجهة إلى إدارة اوباما في مواجهة القاعدة والتنظيمات "الجهادية" في سوريا، بأنها سياسة غير ثابتة ومتذبذبة واقل حزماً وهذا ما شجع القاعدة و"الجهاديين" بالاستقواء في سوريا وفرض سيطرتها، بعد قراءة استباقية إلى سياسة اوباما المهادنة وعدم نشر القوات الأمريكية بشكل واسع في مناطق النزاع، وهذا ما يهدد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

هذا الكتاب

يتناول الكتاب تعريف الإرهاب وقضية المقاتلين الأجانب، وتنقلهم مابين دول أوروبا - وسوريا والعراق، لغرض القتال الى جانب داعش ، أو تنفيذ عمليات إرهابية في دول أوروبا والغرب.

وناقش أيضا؛ درجة تهديد المقاتلون الأجانب للأمن القومي لدول أوروبا، بمختلف درجات خطورة المقاتلين العائدين، مع تفاصيل وإحصائيات إلى أعدادهم، وخلفياتهم، وطرق التجنيد، وأسباب التجنيد، ودول تواجدهم؛ بشكل بيانات واستقصاءات وبوابات العبور الى سوريا، والعراق عبر تركيا. وناقش الكاتب أيضا مشكلة تدفق المهاجرين - اللاجئين عبر البحر المتوسط، ومعايير حدودية أخرى، وأكد بأن موضوع قوارب اللاجئين أصبحت تقلق أوروبا ربما أكثر من داعش، وانتقد الكاتب مواقف بعض الدول الأوروبية بالتخلي عن التزامها القانوني، والأخلاقي باستقبال وتأمين حماية اللاجئين.

يبقى خطر المقاتلون الأجانب المنضون الى تنظيم مايسمى ب"الدولة الإسلامية" - داعش- قائما في أوروبا من خلال الخلايا الفردية - الذئاب المنفردة - والدعاية "الجهادية" في استقطاب الشباب، وشيطة التنظيم إلى الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. كما ناقش الباحث سبل مكافحة الإرهاب استخباريا، وتجهيف الأموال لهذه الجماعات، واستعرض سياسات أوروبية، وأممية، وإقليمية؛ لمواجهة الإرهاب. وموضوع المواجهة الالكترونية ضد هذه الجماعات.

كما ناقش الباحث ثقافة داعش، وتناول ممارسات التنظيم الدموية، وأبرزها ظاهرة قطع الرؤوس وحرق الجثث، وظاهرة سبي النساء، والأطفال الانتحاريين، واعتماد المدارس، والمناهج الداعشية، وغسيل الدماغ، وصناعة الكراهية. وتناول الباحث أيضا مجموعة القوانين الصادرة من بعض دول أوروبا، ودول عربية في المنطقة. واستعرض أيضا مجموعة المؤتمرات، وورشات العمل التي عقدت في مواجهة الإرهاب، خاصة خلال عام 2014 - 2015 .

وتناول أيضا شهادات مقاتلين أجانب خضعوا إلى المحاكمات في دول أوروبا، كشفت عن تورطهم مع تنظيم داعش، وحقيقة التنظيم الدموية، وكذب ادعاءاته؛ وعبروا فيها عن ندمهم، وخاطبوا الشباب بعدم التورط وتصديق هذه الجماعات.